



الاقتصاد المالي





منشورات جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

الاقتصاد اجمالي

الدكتور
علي كنعان

جامعة دمشق

١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ
٢٠١٦ - ٢٠١٧ م



رقم الصفحة	المحتويات
5	الفهرس
13	الإهداء
15	المقدمة
19	<u>الباب الأول - مدخل إلى الاقتصاد المالي</u>
19	<u>الفصل الأول : جوهر و طبيعة الاقتصاد المالي:</u>
20	1- تطور المالية العامة.
24	2- جوهر الاقتصاد المالي.
26	3- الاقتصاد المالي و المدارس الاقتصادية.
33	<u>الفصل الثاني : توزيع و إعادة توزيع الدخل القومي:</u>
34	1- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.
37	2- الدخل.
43	3- طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي.
52	- تطبيقات على الناتج في سورية.
54	4- توزيع الدخل القومي:
55	1- التوزيع الأولي للدخل القومي.
58	2- التوزيع الثانوي للدخل القومي.
61	3- حجم إعادة توزيع الدخل القومي.
67	<u>الفصل الثالث : الطاقة الضريبية للدخل القومي:</u>
68	1- النظام الضريبي و الدخل.

70	2- مفهوم العبء الضريبي.
71	3- كيفية قياس العبء الضريبي.
76	4- المقدرة التكلفة للدخل القومي:
81	أولاً : المقدرة التكلفة العامة.
88	ثانياً : المقدرة التكلفة الفردية.
93	العبء الضريبي النفسي.
95	<u>الباب الثاني : آثار الاقتطاع العام :</u>
97	<u>الفصل الأول : الضريبة بين الحياد والتدخل:</u>
98	1- مبدأ حياد الضريبة.
102	2- تدخل الضريبة.
105	<u>الفصل الثاني : الآثار الاقتصادية للضرائب:</u>
106	1- أثر الضريبة على الإنتاج.
107	1- الضريبة و المنتج و الدخل.
110	2- الضريبة و نفقة الإنتاج.
114	2- أثر الضريبة على الاستهلاك الكلي و مستوى الدخل و العمالة.
117	3- أثر الضريبة على الادخار و تكوين رأس المال.
119	4- أثر الضريبة على النمو الاقتصادي.
123	5- أثر الضريبة على الأسعار و التضخم.
129	<u>الفصل الثالث : الآثار الاجتماعية و السياسية للضرائب:</u>
129	1- الآثار الاجتماعية للضرائب:
129	1- أثر الضرائب على الطبقات الاجتماعية.

132	2- العدالة الاجتماعية و الحصيلة.
136	2- الآثار السياسية للضرائب:
137	1- الضرائب و النظام السياسي.
139	2- الأنظمة السياسية في الدول النامية.
145	الفصل الرابع : الانعكاس الضريبي:
146	1- مشكلات الانعكاس الضريبي.
147	2- الانعكاس الضريبي و المدارس الاقتصادية.
150	3- الكلاسيكية الجديدة و الانعكاس الضريبي.
153	4- الانعكاس الضريبي و الزمن.
158	5- الانعكاس الضريبي و مرونة الطلب.
161	6- الانعكاس الضريبي و مرونة العرض.
163	7- الظروف الاقتصادية المحيطة بالإنتاج:
164	- نفقة الإنتاج المتناقصة.
165	- نفقة الإنتاج المتزايدة.
167	- نفقة الإنتاج الثابتة.
167	8- الانعكاس الضريبي في ظل ظروف الاحتكار:
168	1- الضريبة النوعية على السلع.
170	2- الضريبة الصافية.
172	9- الاستهلاك الضريبي.
175	الباب الثالث : آثار القروض العامة :
177	الفصل الأول : ماهية القروض العامة:
178	- تعريف القروض العامة.

181	- القروض العامة و المدارس الاقتصادية.
185	- أسباب لجوء الدولة للقروض العامة.
189	الفصل الثاني : آثار القروض العامة:
190	1- الآثار الاقتصادية للقروض العامة.
192	- حالة - الكساد.
195	- حالة - الرواج.
198	- حالة - العرض المرن.
200	- حالة - العرض غير المرن.
202	2- الآثار السياسية للقروض العامة:
203	1- الآثار السياسية للقروض في الدول المتقدمة.
207	2- الآثار السياسية للقروض في البلدان النامية.
208	3- الآثار الاجتماعية للقروض العامة:
209	3- توزيع الأعباء بين الطبقات.
211	4- توزيع الأعباء بين الأجيال.
215	الفصل الثالث : الديون الخارجية و المديونية:
216	1- جوهر و طبيعة القروض الخارجية.
219	2- صفات و خصائص المديونية.
221	3- أسباب المديونية.
237	الفصل الرابع : الآثار الاقتصادية لخدمة الدين العام:
238	1- الآثار الاقتصادية لخدمة الدين العام .
240	2- الآثار الاقتصادية لاستهلاك الدين العام.
243	الباب الرابع : آثار الإنفاق العام:

245	الفصل الأول : ماهية النفقة العامة و تطورها:
246	1- تعريف النفقة العامة .
251	2- تطور الإنفاق العام:
253	1- الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام.
254	2- الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام.
261	الفصل الثاني : الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام:
262	1- أثر الإنفاق العام على الإنتاج و التشغيل.
268	2- أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي.
270	3- أثر الإنفاق العام على الادخار و الاستثمار.
272	4- أثر الإنفاق العام على التضخم.
277	الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية المباشرة للإعانات:
278	1- جوهر و طبيعة الإعانات.
279	2- أهداف الإعانات.
280	3- أثر الإعانات على الإنتاج الصناعي.
282	4- الإعانات الزراعية.
284	5- إعانات التصدير.
289	الفصل الرابع : الآثار الاقتصادية غير المباشر للإنفاق العام:
289	1- المضاعف.
295	2- المعجل أو المسارع.
298	3- آثار الإنفاق العسكري.
303	الباب الخامس : السياسة المالية

305	الفصل الأول : جوهر و طبيعة السياسة المالية.
305	أولاً : مفهوم السياسة المالية.
308	ثانياً : أهداف السياسة المالية.
323	ثالثاً : أدوات السياسة المالية.
329	الفصل الثاني : السياسة المالية و المدارس الاقتصادية:
329	أولاً : السياسة المالية الكلاسيكية.
334	ثانياً : السياسة المالية الكينزية.
335	1- زيادة الإنفاق الحكومي.
341	2- زيادة الضرائب .
343	3- مضاعف الميزانية المتوازنة.
346	ثالثاً : السياسة المالية و التوازن الشامل:
347	1- زيادة الإنفاق الحكومي .
349	2- زيادة الضرائب.
351	3- مضاعف الميزانية المتوازنة.
353	رابعاً : السياسة المالية و المدرسة النقدية:
354	1- زيادة حجم الإنفاق العام.
356	2- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق السندات.
359	الفصل الثالث : السياسة المالية و الاستقرار الاقتصادي:
359	1- السياسة المالية و التوازن على المدى الطويل.
362	2- السياسة المالية و حالة الركود.

367	3- السياسة المالية و حالة التضخم.
373	<u>الفصل الرابع : السياسة المالية و العجز المالي:</u>
374	1- العجز و المدارس الاقتصادية.
376	2- متطلبات العجز المالي.
378	3- آليات العودة إلى التوازن.
380	4- العجز المالي في الدول النامية.
383	<u>الفصل الخامس : تفاعل السياستين المالية و النقدية:</u>
383	أولاً : جوهر و طبيعة السياسة النقدية.
385	ثانياً : أهداف السياسة النقدية.
387	ثالثاً : تأثير السياسة النقدية و المنحنى LMIS .
389	رابعاً : التفاعل بين السياستين المالية و النقدية .
393	المراجع



الإهداء....

إلى من حملوا مشاعل النور والهداية ...
وزرعوا في نفوس الأحرار حب المقاومة...
إلى من سطروا أروع ملاحم البطولة ...
في أرض غزة...

من 2008/12/27 إلى 2009/1/18

الشهداء ... الذين قال الله تعالى بحقهم:
(ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند
ربهم يرزقون)

إلى من رعى ويرعى المقاومة ويقدم لها كل أسباب النجاح
الرئيس بشار الأسد



مقدمة

يعرف الدكتور عصام بشور علم المالية بأنه (العلم الذي يبحث في جملة الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) ويقول قاضي القضاة أبي يوسف الذي كتب في الأموال لأول مرة في تاريخ الدول (عزينة الدولة حيوب رعاياها)

إن خبرات الدول ومعارفها قد ساهمت في تطوير علم المالية ، فقد كان ملازماً لإرادة الملك ، لكن الأنظمة الديمقراطية ، وحق الشعوب في تقرير مصورها وتحديد إدارة اقتصادها ، قد دفعت البرلمانات للمشاركة في سن القوانين الضريبية وتحديد حجم الإنفاق العام بما يخدم حاجات الشعوب وتطورها.

لعبت المدرسة الكينزية دوراً هاماً في تطوير علم المالية لأنها أعطت للدولة دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية الأمر الذي دفعها ليس لفرض الضرائب فحسب ، بل للاقتراض بهدف تمويل عجز الموازنة العامة وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ، ومنذ ذلك التاريخ والأفكار تتعارض تارةً وتتفق تارةً أخرى حول القضايا المالية (الضرائب، الإنفاق، العجز) وستبقى هذه المفاهيم المالية مثار جدل وخلاف لدى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة، لأنها مفاهيم ترتبط بالاجتمع ، وعلم الاقتصاد كأحد أهم العلوم الاجتماعية يسعى دائماً لزيادة الإنتاج بهدف إشباع الحاجات المتزايدة للسكان، وتختلف الأنظمة الاقتصادية حول طرق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ويمتد خلافها للمال لأنه يشكل العصب الحساس للنظام الاقتصادي، لذلك ستبقى المفاهيم المالية كما ذكرنا مثار جدل وخلاف بين العلماء.

إن تطور الأفكار المالية قد أدى لظهور تخصصات جديدة في الإطار المالي مثل الاقتصادي المالي، السياسة المالية، السياسة الضريبية، ومن ثم يعتبر الاقتصاد المالي أحد أهم تخصصات علم المالية لأنه يبحث في:

أ- أثر الضريبة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ب - أثر القروض العامة على الاقتصاد ومالية الدولة والمجتمع.

ج - أثر الإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك والدخل

وينطلق الاقتصاد المالي من هذه النتائج والآثار التي توصل إليها مقدماً النصائح الهامة للحكومة في الإطار المالي بهدف تصحيح القرارات والإجراءات الخاطئة، لأنّ المشرع عندما يفرض الضريبة يسعى لإشباع الحاجة المالية للدولة، بغض النظر عن آثار هذه الضريبة، لكنه فيما يظهر التحليل المالي الآثار السلبية، فيضطر المشرع للتعملي عن بعض هذه الإجراءات أو استبدالها بإجراءات أفضل.

إن خبرة الدول المتقدمة في المجال المالي أصبحت واسعة ومتطورة، لذلك ينبغي الاستفادة منها عند زيادة أو تخفيض الضرائب أو عند الاقتراض لتمويل عمير الموازنة العامة وأهم من ذلك تخفيض الإنفاق العام للنمو الاقتصادي، فكلما ازداد الإنفاق العام يتأثر النمو الاقتصادي إيجاباً وخاصة في الدول النامية.

إن المهتم بشؤون الاقتصاد المالي يتوجب عليه أن يتعرف على أدوات التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي أولاً، ثم يتعرف على آلية تشكّل الأسعار والعوامل المؤثرة عليها ثانياً، ثم يتعرف على الجوانب الآخر من المال (النقد) والنظرية النقدية، والسياسة النقدية ثالثاً، وذلك بهدف الوصول إلى دراسة مالية معمقة تعطي المسؤولين عن السياسة الاقتصادية تحليلاً واضحاً حول دور السياسة المالية المرسومة والآثار الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي يرشدهم إلى الإجراءات الصحيحة والسليمة.

لقد حاولنا في هذا الكتاب المتواضع بيان الجوانب الهامة في الاقتصاد المالي حيث:

I - اهتم الباب الأول بدراسة توزيع وإعادة توزيع الدخل والطاقة الضريبية للدخل

القوي كمدخل للضرائب والإنفاق العام.

2- اهتم الباب الثاني بالضرائب وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

والعبء الضريبي وطرق قياس ونقل العبء الضريبي.

3- اهتم الباب الثالث بالقروض العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ونظراً

لأهمية المديونية والديون الخارجية فقد خصص لها فصلاً خاصاً لشرح أسبابها

وآثارها على اقتصاديات الدول النامية.

4- اهتم الباب الرابع في الإنفاق العام وآثاره على الإنتاج والاستهلاك والدخل

ونظراً لأهمية الإعانات الاقتصادية فقد خصصنا فصلاً للإعانات الزراعية

والصناعية وإعانات التجارة الخارجية التي تستخدمها الدول لتشجيع التصدير.

5- اهتم الباب الخامس بالسياسة المالية، حيث تناولنا تطور السياسات المالية في

الفكر الاقتصادي، ودور السياسات المالية في معالجة حالات مثل التضخم

والركود، وأخيراً علاقة السياسة المالية مع السياسة النقدية.

إن هذا الكتاب سوف يقدم لطلابنا الأعزاء مادة علمية هامة للنقاش والحوار وتكوين

الرأي العلمي في إطار السياسة المالية والأدوات المالية، كما ويقدم تحليلاً هاماً للمهتمين

في المجال المالي والسياسة المالية نظراً لأهمية الأدوات المالية في الاقتصاد الوطني، لأنه

سنوياً تحدد الدولة موازنة للعام القادم ويظهر الجدل حول مفرداتها (ضرائب وإنفاق)

وعادة ما يهتم جميع الأفراد بهذه الوثيقة المالية وتقدم حولها وعليها الدراسات المالية

بهدف تقويمها أو تصحيح مسارات الضرائب والإنفاق العام لكي تخدم كافة قطاعات

الاقتصاد الوطني.

إن هذا الكتاب يخدم السياسيين أيضاً في التعرف على حجم الاقتران الضريبي الملائم. وحجم الإنفاق الجيد الذي يخدم حالة الاقتصاد، ودور السياسة المالية في معالجة الأزمات أو الأمراض الاقتصادية. ولئن اعتذر من القراء والدارسين والمهتمين عن العثرات والأخطاء التي مسترد في الكتاب سواء أكانت علمية أو لغوية أو مطبعية ونأمل تطويرها في التعديل القادم. والله ولي التوفيق

المؤلف

دمشق في 2009/1/24

الفصل الأول

جوهر وطبيعة الاقتصاد المالي

مقدمة:

يلعب المال دوراً هاماً وفعالاً في الحياة الاقتصادية الحديثة نظراً لقدرة الدولة على التدخل وإحداث التغيرات التي تراها مناسبة وتخدم أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقيام الدولة بأي إجراء وأي سياسة لابد لها من صرف النفقات اللازمة وهذا الأمر يتطلب الجلبية، لذلك توجب على السلطات العامة تحديد القواعد والأسس اللازمة لتأمين الموارد المالية وتحديد أصول الإنفاق العام.

إن تطور المالية العامة في العصر الحديث إنما يعود لتطور الحاجات العامة وتطور التقانات والاتصالات والتقدم التكنولوجي، الأمر الذي فرض على الحكومات زيادة إنفاقها العام، فغدت ميزانية الدولة كتعبير مالي و سياسي واقتصادي واجتماعي الخطبة التي تنتظرها جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في بداية كل عام، لأنها تحدد معالم التطور واتجاهاته خلال السنة المالية القادمة.

إن تطور المضاربات في أسواق النقد جعل الكثيرين ينظرون بعين الحذر والترقب للمالية الحكومية لأنها أداة مالية عامة تؤثر على المضاربات في الأسواق، إضافة إلى ذلك فإن الأزمات التي تحصل في أسواق المال قد سلطت الأضواء على المال والنقد بصفتهما الشريان الحيوي في أي اقتصاد ولأنهما يحددان ما يمكن أن يجني وينفق ويمكن أن يُضخ كسيولة تدعم حركة البيع والشراء في الاقتصاد الوطني، فالسياستين المالية والنقدية تؤثران بشكل مباشر على المضاربات في سوق المال من جهة وتؤثران على توجهات الاقتصاد وعلى كل من الادخار والاستثمار والإنتاج ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة ثانية.

يعتبر الاقتصاد المالي أحد أهم فروع علم المالية، لأنه يدرس الآثار الناجمة عن كل واقعة مالية، وهو بذلك يعطي السياسيين والاقتصاديين الأسس الهامسة لإصدار القوانين والقرارات التي تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، لذلك سوف نركز في هذه المقدمة على مفهوم الاقتصاد المالي وخصائصه، وكيف نشأ وتطور خلال الفترات التاريخية.

أولاً: تطور المالية العامة:

عرفت الحضارات القديمة بعض الأعراف المالية التي تنظم أمور حماية الضرائب والرسوم وخاصة في أوقات الحروب، وكانت خزينة الملك أو الإمبراطور هي الخزينة العامة والخاصة بأن واحد، فقد ظهرت أولى القوانين والتشريعات المالية في بابل السني ورثتها عن السومريين ثم تبعهم الآشوريون.⁽¹⁾

وكانت الزراعة النشاط الأساسي في تلك الممالك ثم ظهرت التجارة عندما غزا البابليون بلاد الشام ومصر وأخضعوها لسلطانهم ومن ثم عرفت هذه الممالك بعض الضرائب أهمها:

أ- ضريبة العشور وهي نسبة 10% كانت تدفع لخزينة الملك عن المنتجات الزراعية.

ب- ضريبة الجزية وقد فرضت على الشعوب الخاضعة لسلطة الدولة، فالشعوب التي خضعت للبابليين كانت تدفع الجزية سنوياً لهم.⁽²⁾

ج - ضرائب عينية تفرض على الزراعة، وكانت الحكومات تعبئها عينا.

د - ضرائب على الدخل.

هـ - فرائض مالية يدفعها الإقطاعي للملك كي يحافظ على حكمه.

¹ ول ديورانت: الوحي في لغة الحضارة ترجمة غازي طليمات دار طلاس دمشق 1995 ص 91

² زهير البشري: التاريخ السياسي للعرب والإسلام، دار كتيون دمشق 2005 ص 44.

أما المصريون فقد عرفوا نظاماً أكثر تطوراً من الأنظمة الموجودة في بلاد ما بين النهرين وسورية وذلك بنظام التمتعيط، فمن خلال المقاييس التي وضعوها على مخر النبل كانوا يقدرّون المواسم للعام الحالي للعام المقبل، وكانوا استناداً لذلك يقسّدون إيرادات الدولة، وكانت هذه الإيرادات توزع على مجالات الإنفاق العام.

إن تطور القانون في شريعة حمورابي قد ساعد الدول والحكومات الأخرى على سن قوانين الضرائب والرسوم وحماية الأموال العامة، وحددت الدول أيضاً أشكال إنفاق هذه الأموال لتحسين ظروف الحياة العامة للمواطنين، وتنظيم الجيش، والدفاع عن البلاد.

أما في الإسلام فقد نظمت الدولة الإسلامية إيراداتها ونفقاتها بشكل دقيق، لأن الدولة أحدثت بيت مال المسلمين الذي يعتبر الخزينة العامة للدولة، ومن ثم كان بيت المال أول خزينة حكومية في العالم نظراً للتنظيم والتبويب من جهة، ونظراً لأنه لا يخضع لسلطة الخليفة من جهة ثانية حيث كانت خزينة الخليفة الخاصة لا علاقة لها ببيت مال المسلمين وأما الضرائب التي ظهرت في الإسلام فهي نوعان: ضرائب مستمرة، وضرائب استثنائية، أما الضرائب المتكررة والمستمرة فهي:

- الخراج: وهي ضرائب تفرض على إنتاج الأرض من الثمار والزرع.
 - العشور: ضرائب تؤخذ من دار أهل الحرب إذا دخلوا دار الإسلام وهي تعادل اليوم الرسوم الجمركية⁽¹⁾.
 - الضرائب: وهي تفرض على التجارة.
 - الزكاة: وهي نسبة تفرض على الأموال بمعدلات محددة 2.5%.
 - الجزية: تفرض على أهل الذمة مقابل الحماية لهم.
- أما الضرائب غير الدورية فهي:

⁽¹⁾ (جسّون راتب يوسف ريان: عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس عمان 1999 ص 27).

- الغنائم: هي الأموال التي يحصل عليها المسلمون نتيجة الحرب والمعارك مع الممالك الأخرى.

- الفية: ما يعود على المسلمين دون قتال من أموال غير المسلمين.

- الأموال التي ليس لها وارث.

لقد اختلف تنظيم المال في الإسلام عن غيره من الأنظمة نظراً لاعتماده على القرآن والسنة في الحصول على إيرادات بيت المال.

أما في العصور الوسطى، وخاصة في أوروبا، فقد ظهرت نظميات مالية جديدة اعتمدت في جوهرها على نظام الحكم وطبيعة النظام السائد آنذاك حيث كانت الإقطاعية هي النظام الاقتصادي والاجتماعي، فالملك هو السلطة المركزية ويساعده في إدارة شؤون البلاد أمراء منحهم الملك سلطات لا مركزية، يحكمون أقاليمهم ويؤدون للملك غرائب متعددة، مثل تجنيد الأفراد في أوقات الأزمات والغزوات، ودفع نسبة مئوية من الحبوب والغلال الزراعية عيناً للملك، وجمع الرسوم في أوقات الشدة أما خزانة الملك فقد كانت هي الخزانة العامة، وهي الخزانة الخاصة بأن واحد وكانت إيراداتها تتكون من الضرائب والرسوم التي يفرضها الملك، وخراج الأرض، والغنائم التي يحصل عليها عند القيام بالحروب، والمرتببات السنوية التي يدفعها الإقطاعيون للملك.

لم يظهر في العصور الوسطى أي مكان أو دور لعلم المالية كعلم مستقل، لكنه مع بداية الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي بدأت الأفكار تتوارد إلى المؤلفين.

إضافة إلى ذلك لم تظهر كتابات مالية مستقلة في التاريخ تؤسس لعلم المالية العامة، بل كانت في إطار العلوم الاجتماعية أو التاريخية. فقد ظهر في زمن الدولة العباسية مرجع وحيد يتحدث عن الأمور المالية وأقسامها منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى فترة الخليفة العباسي هارون الرشيد سنة 170 هجرية الموافق لـ 749

ميلادية فقد كتب القاضي أبو يوسف كتاب الخراج سنة 175 هجرية الموافق لـ 754 ميلادية وكان أول مرجع عالمي في القضايا المالية وكان مستقلاً.

أما في أوروبا فقد تأخرت الكتابات لأنها تأثرت بالترجمات الإسلامية فقد ظهر كتاب جان بودان (الجمهورية) عام 1576 متضمناً بعض القضايا المالية وصسرورة الاحتفاظ بأموال احتياطية للطوارئ ودعا إلى تخفيض النفقات العامة للنواحي التي من شأنها تأمين عظمة الدولة وقوتها.

كما نشر مونتسكيو كتابه (روح القوانين) عام 1748 واضعاً فيه تعريفات وقواعد ثابتة في المالية العامة.

ويجمع الكثيرون على أن كتاب آدم سميث (ثروة الأمم) الذي نشر عام 1776 قد ركز على القضايا المالية — إيرادات الدولة ونفقاتها — والقواعد الناطمة لهذه الأمور المالية⁽¹⁾.

ومن ثم تعود نشأة علم المالية إلى مراحل متأخرة، عندما ظهرت الدولة الحديثة وظهرت البرلمانات التي تمثل الشعب حيث أصبح المال وسيلة فعالة بيد السلطة بهدف تنفيذ سياستها العامة.

إن تعارض سلطة الملك مع سلطة البرلمان حول الجباية والإنفاق دفعت الكتاب والمفكرين في القرن التاسع عشر لتحديد الأسس والقواعد التي ينبغي على الدولة الالتزام بها للقيام بالجباية والإنفاق فظهرت الموازنة العامة للدولة وتحددت الإيرادات العامة بما يلي:

- 1- الضرائب على الدخل.
- 2- الرسوم الجمركية.
- 3- الرسوم على السلع والخدمات.

¹ عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، جامعة دمشق 1982 ص 13.

وتحددت أوجه الإنفاق العام بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية
وتمويل الجيوش والأساطيل الحربية، بهدف تشجيع الاستعمار في كسبل مسن بريطانيا
وفرنسا في القرن التاسع عشر. ومن ثم استقر أمر الجباية و الإنفاق بيد البرلمان
ثانياً: جوهر الاقتصاد المالي:

يُعرف علم المالية العامة على أنه (العلم الذي يبحث في جملة الوسائل المالية التي
تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية).
وقد ركز هذا التعريف لعلم المالية على الوسائل المالية التي تتضمن الضرائب
والرسوم والإنفاق العام، وذلك لتحقيق الأهداف العامة للدولة، أما هذا المفهوم فقد
تطور وتغير نتيجة تغير الفلسفة الاقتصادية للدولة ففي حين كانت الدولة في القرن
التاسع عشر دولة غير تدخليه، أصبحت في القرن العشرين دولة تدخليه، وتغيرت بذلك
نظرة الدولة للضريبة ونظرتها للإنفاق العام وبذلك أصبحت الضريبة وسيلة مالية لسياس
لإشباع الحاجة المالية للدولة وإنما لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وهنا ظهرت
الحاجة للاقتصاد المالي الذي يجب عليه أن يدرس الأثر الناجم عن كل واقعة مالية وعليه
يُعرف الاقتصاد المالي:

(بأنه دراسة الآثار الناجمة عن جملة الوسائل المالية وبيان دورها في القطاعات
الاقتصادية)

أو (هو علم دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل إيراد أو نفقة تقوم بها
الدولة والمفاضلة بينها وذلك لبيان دور الأدوات المالية في الوصول إلى التوازن
الاقتصادي العام وزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني).
إن هذا المفهوم الشامل للاقتصاد المالي يتضمن مفهوم علم المالية ويضيف إليه
دراسة الأثر ودوره في الحياة الاقتصادية لذلك يتضمن الاقتصاد المالي الخصائص التالية:

1- دراسة الآثار الناجمة عن كل وسيلة مالية تستخدمها الدولة وهو بذلك يدرس الأثر الاقتصادي للضرائب وللنفقات العامة ويحدد دورها في القطاع الذي فرضت عليه.

2- دراسة الوسائل المالية (ضرائب - رسوم - قروض عامة - إنفاق عام إعانات إنتاجية - إعانات اجتماعية) والمفاضلة بينها، بحيث يمكن الاعتماد على الوسائل المالية ذات الأثر الفعال في الاقتصاد الوطني وإهمال الوسائل المالية التي لا تحدث أثراً يذكر.

3- يحدد الاقتصاد المالي دور كل وسيلة مالية في القطاع الذي فرضت عليه ودورها على المستوى الكلي في الاقتصاد، فهل تكون الضرائب المباشرة أفضل من الضرائب غير المباشرة في زيادة الإنتاج؟ وهل يفضل الأفراد الضرائب المباشرة أم غير المباشرة؟ ولماذا؟ جميعها أسئلة يدرسها الاقتصاد المالي، ويحدد إجاباتها بدقة استناداً لحالة الاقتصاد الوطني.

4- يسعى الاقتصاد المالي من خلال وسائله المالية للوصول إلى التوازن العام فإذا لم تستطع الوسائل المالية من الضرائب والرسوم والإنفاق العسائم الوصول إلى التوازن هذا يعني أن هناك أخطاء واضحة في السياسة المالية أو الأدوات المالية ينبغي اكتشافها وتلافيها.

5- المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي لأن أي واقعة مالية إذا لم تؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية يعني ذلك أنها غير فعالة ومن ثم ينبغي الإقلاع عنها فعلى سبيل المثال أقلعت الأنظمة الحديثة عن ضريبة الرؤوس، لأنها لا تعطي أثراً اقتصادياً بل تؤثر على الفرد حسب حالته الاجتماعية، ولذلك ظهرت ضريبة الدخل كوسيلة مالية أفضل من تلك الضريبة.

إن هذه الخصائص توضح طبيعة الاقتصاد المالي ودوره في الاقتصاد الوطني وكيف يستطيع أن يوضح للسلطات الحكومية أثر كل واقعة مالية ويقدم بعد ذلك النصيح والمشورة بتبني هذه الضريبة أو تلك استناداً لأثر كل إيراد عام ومن ثم ينبغي على الدولة الأخذ بهذه النصائح لأنها تبين الأثر الفعال لكل إيراد. وبما أن الدولة تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية لذلك تهتم بالدراسات المالية وتستعين بها عند كل تعديل ضريبي.

أما السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: هل ثمة اختلاف بين علم المالية وعلم الاقتصاد المالي؟ وأيهما الأفضل؟

بالطبع يعد علم المالية العامة العلم الأساسي في الفكر المالي، لأنه يتناول دراسة الوسائل المالية وأهدافها وأهداف الدولة في إشباع الحاجات العامة، بينما يؤكد المالبون أن الاقتصاد المالي هو أحد فروع علم المالية وليس علماً مستقلاً عنه.

إضافة إلى ذلك يتفرع عن علم المالية العامة السياسة المالية التي تعد فن استخدام الوسائل المالية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام، كما أن علم المالية العامة يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن الاقتصاد المالي يسعى من خلال دراسته لتقلم الوسائل الممكنة التي تمكن الدولة من إنجاز هذه الأهداف.

إن علم المالية كعلم مستقل قد تفرع عنه العديد من التخصصات المالية مثل الاقتصاد المالي، السياسة الضريبية، السياسة المالية، التحرر المالي، التمويل والإقراض العام، التمويل بالعجز.. وغيرها من المصطلحات المالية الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي.

ثالثاً: الاقتصاد المالي والمدارس الاقتصادية:

اختلف مفهوم علم المالية بصورة جذرية بين القرنين التاسع عشر والعشرين، و مفهوم هذه العلم قد تطور خلال حقبة زمنية لم تتجاوز ثلاثين عاماً، ولا يعود السبب

لتبدل الأدوات المالية أو لظهور وسائل مالية جديدة، بل لتبدل الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتطوره في القرن العشرين وبشكل دقيق بعد أزمة الكساد الكبير الذي حدث عام 1929-1933، حيث أكدت الدراسات والأبحاث آنذاك وبشكل دقيق الكتاب الذي نشره اللورد كينسز عام 1936 (في الفائدة والنقود والاستخدام) حيث وضع فيه أسباب الأزمات وطرق علاجها وركز على دور متميز للدولة بدلاً من أن تبقى حيادية واستناداً لذلك تطوّر مفهوم استخدام الضريبة وتطورت النفقة العامة من حيث استخداماتها وآثارها، فهل حقق هذا التطور اختلافات جوهرية في استخدام الوسائل المالية أم خلافاً شكلية؟

1- قامت أفكار المدرسة الكلاسيكية على الأفكار والمبادئ التالية:

أ- الإنسان هو بطبيعته أفضل حكم على مصلحته، ولذلك ينبغي إفساح الحرية له للسعي وراء مصلحته بطريقته الخاصة، فإذا حقق مصلحته الخاصة فإنه سيحقق الخير المشترك للآخرين⁽¹⁾.

ب - تنحصر مهام الدولة في إقامة العدل والدفاع والتربية والتعليم والحفاظ على حقوق الأفراد، وحمايتهم من التعسف والظلم، ولا يحق للدولة التدخل لصالح فئة دون أخرى أي دولة حيادية غير تدخلية.

ج - حرية التجارة الخارجية، وقيام الدولة بحماية خطوط التجارة لأنها تحقق الخير للجميع وبذلك تحقق مصالح الأفراد ومصلحة الدولة.

د - يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد دون تدخل الدولة وكل تدخل سيؤثر يفسد هذه الآلية، ويدفع باتجاه الأزمات، لأن هذه الفكرة قامت على مبدأ العرض يخلق الطلب الموازي له.

⁽¹⁾ أريك رول: تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة رائد البرلوي، دار الكتاب العربي القاهرة 1968 ص 14

هـ - افترضت النظرية وجود حالة التشغيل الكامل في الاقتصاد فعندما ينخفض التشغيل تعمل قوى العرض والطلب مباشرة بشكل تلقائي لدفع الاقتصاد من جديد لحالة التشغيل الكامل.

إن هذه الأفكار التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية انعكست على المالية العامة في شكل محايد ، فالدولة التدخلية تختلف في تشريعاتها المالية عن الدولة الحيادة وبذلك قامت المالية العامة على المبادئ التالية:

أ - حيادية الضريبة.

ب - حيادية النفقة العامة.

ج - توازن الميزانية العامة.

إن قيام دولة حيادية غير تدخلية في الحياة الاقتصادية يعني:

... إن أهداف الضريبة هو إشباع الحاجات المالية للدولة ، ولا يمكن استخدام الضريبة للتمييز بين القطاعات الاقتصادية ، ولا يمكن استخدامها لتشجيع الاستثمار أو لإعادة توزيع الدخل وتنحصر مهامها في تمويل النفقات العامة فقط.

- إن الإنفاق العام يركز على إشباع الحاجات الضرورية للمواطنين ولا يمكن تخصيص نفقة عامة على شكل إعانات إنتاجية أو لتشجيع التصدير ولا يمكن استخدام الإنفاق العام لدعم اتجاهات إعسادة التوزيع ومساعدة الطبقات الفقيرة وإنما تخصص النفقات العامة لتمويل الخدمات العامة الضرورية للاقتصاد والمجتمع ويجب أن تنحصر في أضيق الحدود لأن النفقة العامة بطبيعتها حسب رأي الكلاسيك هي عقيمة ولا تحدث أي أثر في الاقتصاد بل إن إبقاء الضريبة مع القطاع الخاص يخفض الإنفاق العام العقيم ويزيد من إنتاجية الأموال لدى أصحابها في استثمارها بشكل سليم.

- يجب أن يتحقق التوازن المالي سنوياً وذلك من خلال تخفيض الإنفاق العام لكي يتوازن مع الإيراد العام المتحقق وإذا اضطرت الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام فلا يجوز لها زيادة حجم الضرائب بل تعتمد على القسروض العامة بشكل استثنائي ولا يجوز تكرار العملية لأن التوازن يجب تحقيقه بشكل تلقائي كما يتحقق التشغيل الكامل والتوازن التلقائي في الاقتصاد.

- إن المالية في مرحلة الدولة الكلاسيكية التي بدأت عام 1776 على أنسر إصدار كتاب ثروة الأمم لأدم سميث وانتهت بالكساد الكبير على 1929 قد ركزت على تخفيض الجباية والإنفاق في الاقتصاد حيث لم يتجاوز الاقتطاع العام حدود 15% من حجم الدخل القومي في جميع الدول الأوروبية ، ومن ثم كانت السياسة المالية سبباً في حدوث الأزمات المتكررة التي مر بها الاقتصاد آنذاك حتى أن أزمة الكساد الكبير كانت بسبب سوء توزيع الدخل القومي وتلك مسؤولية السياسة المالية.

2 - المدرسة الكينزية: قامت على أفكار اللورد جون ماينارد كينز عام 1936 في كتابه (النقد و الفائدة و الاستخدام) واعتبرت أن تحقيق التوازن العفوي غير ممكن و ينبغي على الدولة التدخل لمنع حدوث الأزمات. لقد ركزت أفكار كينز على النقاط التالية:

1- ضرورة قيام الدولة بدور متميز في الاقتصاد وذلك بهدف دعم قوى العرض أو الطلب لتحقيق التوازن ودون دولة تدخلية أصبح التوازن مفقوداً والاقتصاد سوف ينتقل من أزمة لأخرى¹.

2- إن البطالة هي سمة من سمات النظام الرأسمالي ولا يعقل أن يعمل الجميع فالأحور هي التي تحول دون تحقيق العمالة الكاملة فإذا انخفضت الأحور

1) جون كينيث غالبريث: تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر) ترجمة أحمد فؤاد دليج، عالم المعرفة العدد 261 الكويت

يعمل الجميع ووجود نسبة بطالة معينة لا يعني عدم وجود التشغيل الكامل.

3- على الدولة رفع مستوى الإنفاق والاستثمار وذلك من خلال الافتراض والإنفاق بهدف تشغيل العاطلين عن العمل وزيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد.

إن هذه الأفكار التي نادى بها كينز عام 1936 كانت تشكل ثورة في عالم الاقتصاد آنذاك وأن الجميع كان ينتظر صدور مثل هذه الأفكار.

أما فيما يخص المالية العامة فقد تحالف كينز سابقه باعتبار أن حيادية الضريبة وحيادية النفقة وتوازن الميزانية أصبحت أفكاراً غير واقعية وعلى الدولة التدخل لإنجاز ما يلي:

1- الضريبة وسيلة مالية تساهم في إعادة توزيع الدخل، وتدعم قطاعاً على حساب قطاع آخر و تستخدمها الدولة كيفما تريد وذلك لإحداث تغيرات في القطاعات الاقتصادية.

2- الإنفاق العام هو الأداة المالية الفعالة التي يمكن أن تشجع الإنتاج ، وتعيد توزيع الدخل، مما يؤدي لخلق طلب جديد يساعد على زيادة العرض الكلي.

3- القرض العام وسيلة مالية جديدة لدعم الإنفاق العام ولا يمكن أن نعده وسيلة استثنائية ، لأنه من خلال القروض العامة يمكن للدولة تنفيذ سياساتها العامة في الاقتصاد الوطني.

وقد أدخل كينز مفهوماً جديداً للمالية العامة حيث أصبحت الضريبة والنفقة أدوات تدخلية، ومن ثم غير حيادية وبذلك نشأ فرع جديد للمالية العامة ألا وهو (الاقتصاد المالي).

نشأ علم الاقتصاد المالي نتيجة العلاقة بين المالية العامة والاقتصاد لأن العديد من الاقتصاديين كانوا يعتقدون في السابق أن علم المالية العامة يخضع للعلوم الإدارية والقانونية وهو ليس بالاقتصادي في حين وضحت المدرسة الكينزية دور الوسائل المالية وأهميتها في إحداث التوازن وتجنب الأزمات وبذلك ذهب البعض لاعتبار علم المالية هو جزء من علم الاقتصاد والدليل على ذلك ظهور الاقتصاد المالي الذي يدرس الآثار الناجمة عن كل واقعة مالية، وأثر هذه الإجراءات على القطاعات الاقتصادية، ولذلك توقفت الجهات الحكومية عن فرض الضرائب لتتعرف أولاً على أثارها قبل فرضها وبذلك أصبح الاقتصاد المالي مركزاً وأساساً للتشريع المالي من جهة ومجلساً وموضعاً للأثر بالنسبة للسياسة الاقتصادية من جهة أخرى.

كما ظهرت السياسة المالية كفرع جديد من علم المالية العامة لأن توظيف الوسائل المالية في إطار صحيح سوف يساعد الحكومة في الوصول إلى الأهداف المخططة. ومن جهة ثانية تساعد إذا ما تكاملت مع السياسة النقدية في إنجاح الإجراءات اللازمة لمعالجة الأمراض الاقتصادية كالتضخم والركود وغيرها.

إن الاقتصاد المالي عظمه الحديث نشأ في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي وما زاد في دوره وتطوره تطور المدرسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية على يد الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان عام 1956 صاحب المدرسة (النقدية).

مما تقدم نستنتج أن دراسة الظواهر المالية تتطلب الإلمام بمجموعة من العلوم الاجتماعية التي تشكل الإطار العام لعلم المالية وتختلف أهميتها تبعاً للزاوية التي ينظر من خلالها لهذا العلم فإذا نظرنا إلى المالية العامة من وجهة نظر قانونية نقول بوجود اختصاص الحقوق المالية والتشريع المالي وإذا نظرنا لعلم المالية من وجهة النظر الاقتصادية يظهر اختصاص الاقتصاد المالي أما إذا أردنا معرفة العلاقة بين المالية والسياسة نلاحظ وجود السياسة المالية.

إن الدارس للمالية العامة يتوجب عليه الإلمام بكافة الجوانب المالية والاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية لكي يستطيع دراسة هذا العلم ودراسة تطوراتها والآثار الناجمة عنه ولا سيما أن عالم اليوم أصبح مليئاً بالحوادث والأحداث المالية الكبيرة والمعبرة ليس على مستوى الاقتصاد الوطني بل والعالمي كما أن ظهور العملة المالية كأحد أهم مظاهر العملة قد شكلت الأساس المتين لإنتاج توجهات العملة.



الفصل الثاني

توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي

تمهيد:

إن طبيعة الاقتصاديات الحديثة قد تطلبت إشاعة العلاقات البضاعية النقدية بحيث أن النقد يتوسط أي عملية بيع أو شراء ويتوسط الشراء بهدف الإنتاج وممن ثم البيع الذي هو نهاية العملية الإنتاجية ومن ثم فإن يحمل هذه الأنشطة في اقتصاد ما وفي دولة ما تشكل ناتج هذه الدولة خلال عام.

يتألف الاقتصاد الكلي من ثلاثة قطاعات رئيسية.

- أ- قطاع الأعمال (الشركات الخاصة الكبيرة والصغيرة).
- ب- القطاع الحكومي المتمثل بالإنفاق الحكومي على الأنشطة الحكومية.
- ت- القطاع المنزلي.

إن هذه القطاعات الثلاث تشكل في مجموعها الناتج القومي أو الناتج الإجمالي ومن ثم فإن التحليل الاقتصادي يقدم لنا تفسيراً لما نشاهده باستمرار من تقلب الإنتاج القومي وتذبذبه من السلع والخدمات وكذلك التقلبات بين سنة وأخرى كما ويتضح من خلال هذا التحليل معدل البطالة وحجم الاستثمار الكلي في هذا الاقتصاد فكلما ازداد حجم الاستثمار انخفض معدل البطالة وازداد حجم الناتج المحلي.

وفي إطار دراستنا هنا فإن هذا الناتج المحلي هو الذي يكون عشط أنظار أو دراسة من قبل المالية العامة لأن الإنفاق الحكومي أو الاقتطاع الضريبي يكون في هذا الاقتصاد ومن خلال هذا الناتج أو لدعم هذا الناتج، لذلك ركزت السياسة الاقتصادية على ضرورة أن تلعب المالية العامة دوراً هاماً في التأثير على هذا الناتج، وإذا ما تكاملت السياسة المالية مع السياسة النقدية فإن ذلك سيؤدي لزيادة معدلات النمو.

الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وبالمقابل فإن تنافر السياستين سوف يؤدي لتراجع معدلات النمو وظهور الأمراض الاقتصادية.

والسؤال المطروح حالياً ما هو دور المالية العامة في هذا الاقتصاد ومن ثم ما هو حجم الاقتطاع اللازم للتأثير على المتغيرات الاقتصادية بشكل إيجابي؟

وقبل دراسة هذه الدور لابد من التعرف على الناتج والدخل وطرق حسابهما في الاقتصاد الوطني..

أولاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

بدأ الاهتمام بالناتج المحلي والدخل القومي بعد الحرب العالمية الثانية نظراً، للإمكانيات الكبيرة التي استهلكتها الحرب ورغبة الاقتصاديين في زيادة الإنتاج بهدف زيادة حجم الدخل القومي، لذلك ركزت الدراسات على مفهوم الدخل وعناصره وإمكانيات زيادته بحيث يؤدي ذلك لتحسين المستوى المعاشي للسكان من جهة و زيادة معدل النمو الاقتصادي من جهة ثانية.

يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحالات التالية:

- 1- إن زيادة حجم الناتج أو انخفاضه تظهر حالة الاقتصاد والدورات الاقتصادية ، ففي أوقات الرواج يزداد الدخل وفي أوقات الركود ينخفض حجم الدخل فالناتج هو مؤشر عن حالة الاقتصاد.
- 2- يظهر الناتج حالة الاقتصاد (متخلفاً — متقدماً) ففي الدول المتقدمة يزداد الناتج وفي الدول النامية والمتخلفة ينخفض حجم الناتج، لذلك تركز الدول على زيادة الناتج لكي يزداد معدل نموها وتطورها.
- 3- دراسة العلاقات بين القطاعات الاقتصادية، ومساهمة كل قطاع في الناتج فكلما ازداد حجم القطاع الخاص تبين أن الاقتصاد يتجه نحو

الاقتصاد الرأسمالي وبالمقابل إذا ازداد حجم القطاع العام يعني ذلك توجه الاقتصاد نحو الاقتصاد الاشتراكي.

4- يحدد معدل نمو الناتج السياسية السكانية حيث أن النظريات السكانية الحديثة تحدد معدل نمو السكان بأقل من معدل نمو الناتج فتران كان معدل نمو السكان 2.5% والناتج 2.5% هذا يعني أنه لا توجد زيادة حقيقية بل يجب أن تكون زيادة الناتج أكثر من معدل نمو السكان.

5- إن العلاقة قوية بين نمو الناتج وكل من السياسة المالية والنقدية لأن توجهات السياستين تركز على زيادة الناتج فإذا لم تستطع أي منهما زيادة الناتج معنى ذلك لا بد من إعادة النظر بمفردات هذه السياسة أو السياستين معاً.

وبشكل عام يمكن القول أن الناتج هو محصلة عمل الدولة والاقتصاد طيلة أيام العام لذلك تسعى الحكومات لتعظيم الناتج بهدف تحقيق النمو، واستناداً لذلك يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه:

(القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة بغض النظر إن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج) (1).

كما ويعرفه آخرون أنه:

يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة السنة) ولا يشمل إلا ما ينتجه الأفراد في الداخل بينما ما ينتجه العاملون في الخارج لا تدخل في حسابات الناتج. (2)

¹ هو شيار معروف: تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2005 ص 73

² يحيى المصاولة ورفاقه: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة عمان 2005 ص 31.

وبشكل عام فإن الناتج يمثل مجموع القيم المنتجة خلال سنة واستناداً لذلك

يمكن تحديد خصائص الناتج المحلي الإجمالي بما يلي:

- 1- يمثل الناتج قيم مجموع السلع المنتجة من الأغذية والألبسة ومواد البناء و غيرها وجميع الخدمات محددة بأسعارها كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة.
 - 2- تشمل قيم السلع الوسيطة التي تدخل في الإنتاج وذلك تلافياً للازدواجية.
 - 3- يحسب الناتج بالقيم السوقية.
 - 4- يحسب الناتج فقط في إطار المساحة الجغرافية ويدخل ضمنه ما ينتجه المقيمون وغير المقيمين أي كل ما ينتج في هذا الإقليم سواء كان مملوكاً محلياً أو خارجياً.
 - 5- لا تظهر في حسابات الناتج النشاطات الممنوعة أو الاقتصاد الخفسي أو حتى الخدمات المترتبة غير المقومة بالنقد ولا تظهر في السوق بشكل نظامي.
- إن هذه الخصائص توضح بأن الناتج المحلي الإجمالي يقوم بسعر السوق والسلع والخدمات المنتجة والمباعة في السوق وبذلك لا تظهر الخدمات المترتبة أو اقتصاد الظل وغيره من اقتصاد الفساد.
- يلاحظ من تحليل دراسة الحسابات القومية وجود عدة تصنيفات للناتج المحلي الإجمالي مثل:
- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.
 - الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.
 - الناتج القومي الصافي.

واستناداً لذلك يكون:

1- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق: هو جميع قيم السلع والخدمات المباعة في السوق بالسعر النهائي، حيث يدخل في هذه الأسعار الضرائب غير المباشرة المفروضة على هذه السلع والإعانات التي تدفعها الدولة لبعض المنتجين.

2- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة: هو عبارة عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مطروحاً منه الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليه الإعانات الإنتاجية.

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج =

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

3- الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج:

وهو عبارة عن الناتج المحلي الصافي مطروحاً منه الاهتلاكات

الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج = الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج - الاهتلاكات

ثانياً: الدخل: هو نتيجة أي دورة انتاجية أو خدمية فكل من يعمل سوف

يحصل في نهاية الدورة الاقتصادية على ثمرة جهده فالعامل يحصل على الأجر، والمستثمر على الأرباح ومن ثمّ فالدخل هو الوجه الآخر للإنتاج وبما أن الإنتاج يتصف بالدورية والاستمرار كذلك الدخل الذي يحصل عليه المستثمر أو العامل يتصف بالدورية والاستمرار.

يكتسب الدخل أهميته الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني من خلال مستواه مقارنة بين الدول فقد يقال إن متوسط الدخل في ألمانيا 3000 يورو بينما

يصل في البرازيل إلى 1500 دولار ويصل في ليجميريا إلى 800 دولار وهكذا يمكن إجراء المقارنة بين الدول لوسطى الدخل.

كذلك يمكن إجراء المقارنة بين ما يشبهه هذا الدخل في هذه الدولة وما يشبهه دخل آخر في دولة ثانية وهنا نصل إلى حقيقة الدخل، كما أن الضرائب عندما تفرض على الدخل تفرض على الفائض الذي يزيد عن الحاجات الأساسية، لذلك نلاحظ أن الدول ذات الدخل المرتفعة تفرض ضرائب مرتفعة على الدخل، في حين تفرض الدول الفقيرة ضرائب منخفضة على الدخل كونه منخفضاً.

إذاً يلعب الدخل دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني من حيث عناصر الإنتاج وتركز السياسة الضريبية بشكل كبير على الدخل كونه المطروح الأساسي للضرائب واستناداً لذلك يمكن تصنيف الدخل كما يلي:

أ- الدخل القومي.

ب- الدخل المحلي.

ت- الدخل الشخصي.

1 - الدخل القومي:

توجد عدة تعريفات للدخل القومي وهي:

عرف الفريد مارشال الدخل القومي أنه عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الثروة الطبيعية.

و يعرفه سامويلسون: أنه مجموع دخل عوامل الإنتاج التي تم تلقيها من العمالة ورأس المال والأرض وتجمع بشكل أساسي بعد طرح استهلاك الأصول والضرائب غير

المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم يصبح الدخل القومي مجموع الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات...⁽¹⁾

إن تعريف سامويلسون يركز على عوائد عناصر الإنتاج السذين اشتركوا في العملية الإنتاجية واستناداً لذلك يكون:

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - الاهتلاكات

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي - الضرائب غير المباشرة

الدخل القومي = الناتج القومي الإجمالي - الاهتلاكات - الضرائب غير المباشرة

الدخل القومي = أجور العمال + ريع الأرض + فائدة رأس المال + أرباح المنظمين

والسؤال المطروح الآن ما هي دلالات الدخل القومي في الاقتصاد؟

بالطبع توضح عملية حساب الدخل القومي الحقائق التالية:

1- حجم الدخل وطريقة توزيعه بين الفئات والشرائح الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء، بين المالكين وغير المالكين، فإذا كانت الأجور منخفضة هذا يعني أن حصة الأغنياء من الدخل القومي تكون أكبر من حصة الفقراء وبالمقابل إذا كانت الأجور مرتفعة هذا يعني أن المجتمع يحقق العدالة الاجتماعية.

2- إن زيادة حجم الدخل وارتفاع حصة الفرد من الدخل القومي توضح نوعية الاقتصاد هل هو اقتصاد صناعي أم اقتصاد زراعي؟ هل هو اقتصاد ريعي أم اقتصاد إنتاجي؟ أي أن الدخل القومي يرتفع أكثر عندما يكون الاقتصاد صناعياً وينخفض في حالة الاقتصاد الريعي و

⁽¹⁾ (سامويلسون - نوردهاوس: الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله الدار الأهلية عمان 1995 ص 449)

لذلك نجد أن الدخل في الدول الأوروبية هو أكبر بكثير من الدخل في الدول النامية أو حتى الدول ذات النمط الإنتاجي الزراعي.

3- حجم الضرائب للدخل: حيث كلما ازداد حجم الضرائب للدخل يعني ذلك أن الدخل يكون بطبيعته مرتفعاً وأن الدول تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقدم خدمات متعددة وعادة ما تكون هذه الحالة في الدول المتقدمة أما إذا انخفض حجم الضرائب للدخل فيكون العبء الضريبي منخفضاً ويكون توزيع الدخل لصالح الأغنياء وأن الدول تعتمد في تمويل إنفاقها العام على القروض أو الإصدار النقدي وعادة ما يكون ذلك في الدول النامية.

4- حالة الاقتصاد الوطني: يعبر الدخل القومي بشكل واضح عن حالة الاقتصاد ففي حالات الرواج والازدهار يزداد مستوى الدخل ويظهر التحسن الاقتصادي وفي حالات الركود والكساد ينخفض مستوى الدخل ويزداد العوز الاقتصادي ويزداد عدد الفقراء وبالطبع يزداد حجم البطالة.

يعتبر مؤشر الدخل القومي من المؤشرات الاقتصادية الهامة في أي اقتصاد، ويعبر عن حالة هذا الاقتصاد وعن توجهاته المستقبلية لذلك تضع الدول في خططها أهدافاً محددة بزيادة الدخل إلى كذا .. وكذا..

2- الدخل المحلي (DI): DOMESTIC INCOME

الدخل المحلي هو مجموع الدخول المكتسبة محلياً، أي التي يكتسبها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج المشتركين في العمليات الإنتاجية المحلية سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب⁽¹⁾

⁽¹⁾ ينظر المصانعة: مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 39.

و يمكن تعريفه:

(مجموع عوائد عناصر الإنتاج الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية خلال سنة وضمن أراضي الدولة بغض النظر عن الدخول القادمة من الدول الأجنبية). وبشكل عام فإن الفرق بين الدخل القومي والدخل المحلي يتركز في التحويلات الخارجية التي تدخل البلاد لمن يعمل في الدول الأجنبية وتحويلات تذهب من الداخل للأجانب العاملين داخل البلاد إلى بلادهم فالتحويلات سواء كانت من الداخل أم من الخارج فهي تخصم من الدخل القومي ليتحدد بعدها الدخل المحلي وقد يظهر في الحالات العملية تساوي الدخل القومي مع الدخل المحلي أو قد يكون أحدهما أكبر من الآخر ويمكن أن نلاحظ ثلاث حالات هي:

- الدخل القومي يساوي الدخل المحلي: إن حالة تساوي الدخل القومي مع الدخل المحلي توضح بأن هذا الاقتصاد مغلق ليس له علاقات اقتصادية خارجية ولا يعمل به الأجانب وهذه الحالة أصبحت شبيهة مستحيلة في الاقتصادات الحالية لأنه كلما ازداد التطور الصناعي والتقدم كلما تشابهت الاقتصاديات الوطنية مع بعضها البعض.

- الدخل القومي أكبر من الدخل المحلي: إن هذه الحالة تفسر لنا وجود عناصر إنتاج وطنية (عمال - مستثمرين) يعملون في الخارج والعناصر الأجنبية العاملة في الاقتصاد الوطني هي قليلة وعادة ما تكون هذه الحالة لاقتصاد متقدم حيث يكون طازداً للعمالة ورأس المال في حين يستقبل الاقتصاد المتخلف العمالة الماهرة والرسميل بهدف تشجيع الاستثمار وزيادة الانتاج الوطني.

- الدخل القومي أصغر من الدخل المحلي: إن هذه الحالة تفسر لنا وجود عناصر انتاج أجنبية (عمالة - ومستثمرين) أكثر مما لهذا البلد في الخارج ومن ثم فإن هذا البلد يوصف أنه مستقبل للاستثمارات الأجنبية، و سوف يخرج في نهاية العام من التدفقات النقدية أكثر مما يدخل لذلك ينخفض الدخل القومي ويرتفع الدخل المحلي.

إن طبيعة العلاقة بين الدخل القومي والدخل المحلي توضح لنا حالة الاقتصاد وحالة العمالة والمستثمرين وجهة التدفقات النقدية وغيرها.

3- الدخل الشخصي: PERSONAL INCOME (PI) والدخل التصرفي:

إن دخول الأفراد تتبع جهة العمل فمن يعمل بمجده يحصل على الأجر ومن يستثمر أمواله يحصل على الأرباح وهكذا..

يعرف الدخل الشخصي على أنه: (ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود للملكي عوامل الإنتاج والتي يستلموها فعلاً)

أو: (هو كل ما يحصل عليه الفرد نتيجة اشتراكه في العملية الإنتاجية ونتيجة الجهد الذي قام به سواء عن طريق العمل أو رأس المال خلال فترة سنة).

فالأجر يشكل الدخل الشخصي للعامل طيلة أيام السنة وتأجير الأرض بالنسبة للمالك يعتبر دخلاً شخصياً خلال العام.

لكن الفرد قد يحصل على الدخل دون أن يقدم مجهوداً أو رأسمالاً مثل حصول بعض الأفراد على إعانات من قبل الدولة ومن هنا يجب التمييز بين الدخل الشخصي والدخل التصرفي، فالدخل التصرفي:

(هو الدخل الذي يستطيع الأفراد التصرف به أو الإنفاق منه لأغراض الاستهلاك أو الادخار)

وقد يطلق على هذا الدخل أحياناً الدخل المتاح أي المعد للإنفاق.

وللتفريق بين الدخل الشخصي والدخل التصرفي تدخل الإعانات.

الدخل الشخصي = الدخل القومي $\pm$ الإعانات (المدفوعات التحويلية)

الدخل الشخصي = الدخل القومي - أقساط إلزامية - ضرائب أرباح الشركات - الأرباح المحتجزة + الإعانات الشخصية

الدخل المتاح أو التصرفي = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل

الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار

الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار + فوائد الديون الشخصية

ثالثاً: طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي كما ذكرنا المؤشر الأساسي في الاقتصاد الوطني حيث يمكن من خلاله التعرف على حالة الاقتصاد الوطني والتعرف على المستوى المعاشي للسكان وعلى حالة الموارد المحلية والأجنبية والتداخل بينهما، لذلك لابد من التعرف على كيفية حساب هذا الناتج، وهل من طرق موحدة أم أن كل دولة تقوم بالحساب بمفردها، لكنه لكي يصبح مؤشراً عالمياً لابد من وجود طرق عديدة لقياسه، فما هي طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي؟

توجد ثلاث طرق لاحتساب الناتج هي:

- 1- طريقة المنتج النهائي
- 2- طريقة الدخل المكتسبة.
- 3- طريقة الإنفاق النهائي.

وسوف نشرحها بشكل مفصل:

أولاً: طريقة المنتج النهائي:

ذكرنا أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع إنتاج السلع والخدمات النهائية ومن ثم فإن المنتج النهائي هو تلك السلعة التي أنتجت وبيعت للاستهلاك أو الاستثمار أي يدخل في قيمة هذه السلعة المواد الأولية وهي منتجات نهائية لشركات أخرى أي نحسب هذه السلع مرتين، الأولى عندما تخرج من مصانعها على أنها منتج نهائي مثل الحديد الذي يدخل في صنع السيارة ومرة ثانية عندما تباع السيارة، ولذلك ثم اعتماد طريقة جديدة بحذف السلع الوسيطة وهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع أخرى ومن ثم يشمل الناتج المحلي الإجمالي الخبز وليس القمح والسيارة وليس الحديد⁽¹⁾

مثال:

المنتج النهائي	القيمة المضافة	السلع الوسيطة
1- الحديد	200000 ليرة	الأحجار 50000
2- المحرك	100000 ليرة	الفولاذ 30000
3- البلاستيك	50000 ليرة	إيجارات 20000
4- الدهان	50000 ليرة	الأرباح 200000
5- الأسلاك	50000 ليرة	
	450000	300000
	750000	

إن حساب السلع الوسيطة كالحديد والدهان والبلاستيك يعني مضاعفة الناتج لأن هذه المنتجات دخلت كمنتج نهائي في مصنع الحديد والدهان والأسلاك والبلاستيك لذلك يجب استبعاد السلع الوسيطة واعتماد القيمة المضافة فقط كما يلي:

$$750000 - 450000 = 300000 \text{ ليرة}$$

وهي تعبر عن إنتاج هذه المؤسسة وتسمى القيمة المضافة

¹ سامويلز: الاقتصاد، مرجع سابق 436

القيمة المضافة: هي طريقة حسابية تستخدم في حساب مجموع القيمة المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

وبذلك يمكن تعريف القيمة المضافة:

(الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة المستلزمات الوسيطة التي حصلت عليها الوحدة واستخدمتها في عمليات الإنتاج خلال فترة سنة).

أو بمعنى آخر:

(القيمة المضافة تمثل في مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية على الناتج المحلي بعد استبعاد قيمة ما حصلت عليه واستخدمته من مستلزمات الإنتاج خلال فترة التقدير سنة)⁽¹⁾ أو يمكن تعريفها أيضاً:

((القيمة المضافة لأي منشأة إنتاجية تساوي الفرق بين قيمة إنتاجها وقيمة المدخلات من السلع الوسيطة التي قامت المنشأة بشراؤها من الشركات الإنتاجية الأخرى لأغراض الإنتاج))⁽²⁾.

ومن ثم تكون حسب المثال السابق القيمة المضافة ما أضافته المنشأة على المواد الداخلة (السلع الوسيطة) وتكون القيمة المضافة في المثال 300 ألف ليرة.

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للمنتج - مستلزمات الإنتاج

تمتلك القيمة المضافة الخصائص التالية:

1- تحدد درجة مساهمة المنشأة في الناتج المحلي الإجمالي فالمنشآت الكبيرة قد ترفع القيمة المضافة لديها أكثر من المنشآت الصغيرة.

¹ نفس المناقشة: مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 55.

² أسامة بشر الدباغ وأبيل الجومرد: المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر عمان 2003 ص 38

2- تحدد درجة تطور الاقتصاد فكلما ازدادت القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني كلما اتصف هذا الاقتصاد بالنمو والتطور.

3- ارتفاع الدخل: إن زيادة حجم القيمة المضافة يعني زيادة حجم الدخل الفردي وزيادة الدخل القومي بشكل عام، فالإقتصاد الذي يعتمد على الاستيراد تنخفض القيمة المضافة لديه، في حين تزداد القيمة المضافة في الاقتصاد الصناعي.

4. حالة الاقتصاد: تحدد القيمة المضافة حالة الاقتصاد فقد تنخفض القيمة المضافة في الاقتصاد الريعي والاقتصاد الزراعي والاقتصاد الذي يصدر المواد الخام وترتفع في الاقتصاد الصناعي الذي تزداد فيه حلقات الإنتاج وتزداد العمالة ومن ثم يزداد معدل النمو.

ثانياً: طريقة عوائد عناصر الإنتاج:

إن كل عملية إنتاجية لابد أن يشترك بها مجموعة من العناصر كالعامل ورأس المال والأرض والقروض المصرفية وكل عنصر من هذه العناصر سوف يحصل على نصيبه من العوائد وبذلك يكون

الناتج المحلي بطريقة عوائد عناصر الإنتاج = الأجور + الربح + الفوائد + الأرباح
ويقصد أيضاً بهذه الطريقة (توزيع الدخل) أو من الناحية التوزيعية حيث حددت أحر ومكافأة كل عنصر اشترك في العملية الإنتاجية وتحدد هذه العناصر بـ:

1- الأجور:

يعتبر عنصر العمل من أهم العناصر الإنتاجية لأنه دون العمل لا يمكن أن يحصل الإنتاج أو تتم أي عملية إنتاجية لذلك يمكن تعريف العمل أنه:

((النشاط الإنساني في الميادين والوعي يحرك عملية الإنتاج بالاتجاه المطلوب بحيث تظهر نتائجه على شكل سلع وخدمات))⁽¹⁾

أما الأجر: فهو سعر العمل أو المكافأة التي يحصل عليها العامل مقابل الجهد الذي يبذله في العملية الانتاجية.

وقد تختلف نوعية العمل من فرع لآخر حيث تتطلب بعض الفروع الجهد العضلي وبالمقابل تتطلب بعض الفروع الأخرى الجهد العقلي ولذلك يختلف الأجر من قطاع لآخر.

يتضمن الأجر كل ما يحصل عليه العامل من الأجر الشهري والمكافأة المادية والعينية والعمولات وغيرها فكلما ازدادت حصة الأجور من الدخل القومي أدى ذلك لتحسن ظروف العمل وازداد بالمقابل الاستهلاك في الاقتصاد الوطني لأن هذه المبالغ سوف توجه للاستهلاك لذلك أكدت الدراسات في أوروبا على ضرورة زيادة الأجور بهدف زيادة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني.

ب- الربيع:

وهو يمثل عائد الأرض مقابل استغلالها في العملية الانتاجية

يمثل الربيع ما يلي:

أ- عائد تأجير الأرض للمستثمرين.

ب- عائد تأجير المباني والمساكن وغيرها.

ث- عائد الاستثمار الزراعي والغلات الزراعية.

⁽¹⁾ (أحمد فريد مصطفى وسهر محمود السيد حسن: مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1989 ص 127-128).

ج- الفوائد:

الفائدة هي ثمن استغلال رأس المال أو هي المقابل المدفوع نظير الإقراض⁽¹⁾ فقد اعتبر كينز النقود أصلاً كاملاً السيولة أو السيولة ذاتها ، وأن الفائدة تدفع لقاء عنصر المخاطرة وأنه كلما ارتفع دافع الاحتفاظ بالنقود بهدف المعاملات كلما ارتفع سعر الفائدة وبالمقابل إذا انخفض دافع الاحتفاظ بالنقود ينخفض سعر الفائدة ومن ثمّ حسب تعريف كينز تكون الفائدة مرتبطة بالترفضيل النقدي⁽²⁾.

وتعتبر الفوائد من المتغيرات الاقتصادية الهامة في الاقتصاد الوطني فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما شجع ذلك على الادخار وبالمقابل إذا انخفض سعر الفائدة يسرّداد حجم الاستثمار لذلك يسعى البنك المركزي لتحديد سعر الفائدة بحيث يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار وبين الإنتاج والاستهلاك.

د- الأرباح:

الأرباح هي عائد الاستثمار وقبل شرح الأرباح لابد من تحديد معنى الاستثمار، الاستثمار هو ((عملية توظيف الأموال في شراء وتكوين الأصول الإنتاجية من الأرض والعمل والآلات والتجهيزات الفنية اللازمة للإنتاج، ويدخل في عمليات الاستثمار استصلاح الأرض وزيادة المعزون من المواد الأولية وذلك خلال فترة زمنية معينة)) يعتبر الاستثمار أحد أهم مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني والعنصر الأساسي لزيادة حجم الدخل القومي لذلك تركز الحكومات على زيادة الاستثمار وتشجيع الاستثمار بالطرق والأشكال الحديثة من تقديم المزايا وغيرها لأن عملية الاستثمار توظف العمالة وتصنع المواد الأولية وتزيد من الإمكانات الوطنية، ومن خلال الاستثمار يلعب المنظّمون دوراً هاماً في الاقتصاد، فكلما كانت الاستثمارات

⁽¹⁾ أحمد فريد مصطلحي: مبادئ علم الاقتصاد مرجع سابق ص 131

⁽²⁾ محمد عزت شرلان: اقتصاديات النقد والمصاريف، دار النهضة العربية بيروت 2002 ص 16

مرحلة كلما شجع ذلك على زيادة حجم التوظيف ومن ثم فالعائد على الاستثمار عموماً ((العائد أو الثمن الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم في العملية الإنتاجية حيث تظهر هذه الأرباح في صورة فائض الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية بعد دفع نفقات الإنتاج))⁽¹⁾

كما ويعرف الربح التجاري على أنه: ((الفائض الذي يحصل عليه المنظم أو المستثمر في العمل التجاري وذلك بعد خصم تكاليف النقل والتجهيز والمبيع بحيث تشكل العائد على رأس المال التجاري))

يمثل الربح التجاري أو الصناعي العائد على رأس المال والجهود التي يتسوم بها المنظم فالمنظم يقدم رأس المال وجهوده المتمثلة في الأفكار والدراسات وتنظيم المصنع وإقامة علاقات مع بقية المؤسسات بهدف تأسيس وإقامة المنشأة ويعتبر المنظم من أهم أدوات الاستثمار في الوقت الحاضر لذلك لا تبحث الدول عن الرساميل بسبل عن منظمين تتوفر لديهم الأفكار والإمكانات اللازمة لإقامة المصنع وتشغيله لذلك يزداد الربح وينقص حسب درجة توفر المنظمين وحجم نشاطاتهم في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: طريقة الإنفاق:

يلجأ الاقتصاديون عند قياس الناتج المحلي الإجمالي في أي سنة إلى جمع المصروفات النقدية التي قام بها الأفراد والقطاع الخاص والقطاع الحكومي والمفاضلة بين الصادرات والواردات حيث تشكل مجموع هذه العناصر الناتج الكلي فما هي مكونات الإنفاق الكلي في الاقتصاد الوطني؟

⁽¹⁾ المصدر: مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 59.

1- الإنفاق على الاستهلاك:

يتكون معظم الإنتاج الجاري في المجتمعات الحديثة من السلع والخدمات التي تنتج لأغراض الاستهلاك بهدف إشباع الرغبات الإنسانية و تكون الطريقة المتبعة لتقدير هذا الإنفاق من خلال تقدير ما ينفقه الأفراد لشراء حاجياتهم المترتبة حيث يتم احتساب.

أ- الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية (الطعام ، الشراب ، والملبس)⁽¹⁾

ب- الإنفاق على السلع والخدمات المعمرة (أدوات منزلية ، أثاث ، سيارات).

ج- الإنفاق على خدمات الرفاهية والسفر والسياحة.

2- الإنفاق على الاستثمار:

هو الإنفاق على جميع السلع المنتجة التي تؤدي لزيادة موجودات الثروة في الاقتصاد من أصول ومباني وتجهيزات وعدد وآليات وغيرها لأن هذا الإنفاق سوف يؤدي لاستثمار المواد الأولية وتشغيل العمالة بهدف إنتاج سلع جديدة تحمل قيمة مضافة جديدة في الاقتصاد الوطني ويتضمن الإنفاق على الاستثمار:

أ- شراء آلات وتجهيزات وعدد صناعية.

ب- المباني والتجهيزات العقارية اللازمة للاستثمار.

ج- التغير في المخزون.

3- الإنفاق الحكومي:

يشكل الإنفاق الحكومي الرديف للإنفاق الشعبي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي وبالتالي تراقب الحكومة الوضع الاقتصادي فكلما انخفض حجم الطلب على الاستثمار والاستهلاك كلما اضطرت الحكومة لزيادة إنفاقها بحيث يؤدي ذلك لتحقيق التوازن في الاقتصاد، لذلك يعتبر أكثر الاقتصاديين الإنفاق الحكومي بمثابة حلقة

⁽¹⁾ إسماعيل بشير الدباغ وآثيل الجورمرد: المقدمة في الاقتصاد الكلي مرجع سابق ص 42.

التوازن أو الباعث على التوازن حيث تستطيع الحكومة دفع النمو فيما لو انخفض حجم الاستثمار أو الاستهلاك ومن ثم يقسم الإنفاق العام إلى قسمين:

- الإنفاق الحكومي الجاري.

- الإنفاق الحكومي الاستثماري.

لأن الإنفاق الحكومي يتكون بطبيعته من خدمات وشراء مكونات الاستثمار للمشاريع التي تقوم بها الدولة.

4- الفرق بين الصادرات والواردات:

إن قيمة صادرات أي بلد هي في نهاية المطاف مجموع ما أنفقه غير المقيمين (الأجانب) على منتجات ذلك البلد من السلع والخدمات في حين أن قيمة المستوردات هي بطبيعة الحال مجموع إنفاق المقيمين في هذا البلد على السلع والخدمات المنتجة في بلد أجنبي، فإذا زادت قيمة صادرات هذه البلد عن مستورداته كان صافي الصادرات موجباً وفي حال زادت المستوردات كان صافي الصادرات سالباً.

ولإيضاح طريقة الإنفاق سوف نورد الجدول التالي:

الناتج المحلي الإجمالي في سورية							مليار ليرة
1995	2000	2002	2003	2004	2005	2006	البيان
378.1	572.8	605.2	643.6	810.0	993.1	1127.4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للشعب
76.7	112.2	124.8	144.1	197.9	206.6	218.7	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي
155.5	156.1	206.5	248.8	301.0	359.9	365.7	التكوين الرأسمالي والإنفاق الاستثماري الكلي
177.2	326.7	404.1	345.9	512.4	618.3	684.5	الصادرات
216.6	263.9	324.2	315.2	477.2	588.9	621.3	الواردات
-	-	-	-	81.1	98.2	66.3	التغير في المخزون (-)
570.9	903.9	1016.5	1067.3	1253.9	1490.7	1708.7	المجموع: الإنفاق الكلي على الناتج

أن طريقة الإنفاق على الناتج تحسب بالمعادلة التالية:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث:

GDP : الناتج

C : الاستهلاك الكلي

I : الاستثمار

G : الإنفاق الحكومي

(X-M) : صافي الصادرات

وحسب المعادلة واستناداً للإحصائيات السورية يكون الناتج لعام 2006 كما يلي:

الاستهلاك الحكومي والشعبي	1346.1	+	1127.4
			218.7
الاستثمار (الحكومي والشعبي)	365.7		
صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)	63.2		
التغير في المعزون	(- 66.3)		
	1708.7		

تطبيقات على الناتج المحلي في سورية:

إذا عدنا إلى الإحصاءات السورية في باب حساب الدخل القومي والحسابات القومية فإننا نجد في جدول الإنتاج والناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق = الإنتاج بسعر المنتج - الاستهلاك الوسيط
 الناتج المحلي الصافي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق - الإهلاكات
 الدخل القومي = الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج - صافي التعامل مسج الحساب الخارجي

[إحصاءات الحسابات القومية في سورية¹]

2006	2005	2004	2003	2002	2000	1995	البيان
2949.8	2609.1	2158.8	1852.4	1733.3	1557.1	975.8	الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج
1241.1	1118.3	895.8	785.1	716.8	653.1	40.4	الاستهلاك الوسيط
1708.7	1490.8	1263.1	1067.3	1016.5	903.1	570.9	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
68.1	59.8	49.6	42.7	39.9	37.5	20.3	امتلاك رأس المال
1640.7	143.9	1213.5	1024.5	976.5	866.9	550.6	الناتج المحلي الصافي بسعر السوق
+229.2	+95.6	+27.2	-42.1	-36.0	-25.2	-61.0	صافي الضرائب غير المباشرة (+ (الإعانات - الضرائب)
1938.0	1586.4	1290.3	1025.1	980.4	878.7	509.9	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج
1869.9	1526.6	1240.6	982.4	940.5	841.2	489.6	الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج

مليار ليرة سورية

الدخل القومي والدخل المتاح في سورية

2006	2005	2004	2003	2002	2000	1995	البيان
1869.9	1526.5	1240.6	982.3	940.5	841.2	489.6	دخل عوامل الإنتاج
-2.6	1.2	6.5	5.5	5.2	8.4	19.4	صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي
-62.4	-68.3	-53.0	-59.3	51.4	-53.5	-9.7	صافي دخل الملكية وعامة التنظيم من العالم الخارجي
-229.3	-95.6	-27.2	42.2	36.0	25.2	61.0	صافي الضرائب غير المباشرة (+ الإعانات - الضرائب)
1575.5	1363.7	1166.9	980.8	930.3	821.4	560.4	الدخل القومي بسعر السوق
12.1	12.3	10.7	12.2	7.4	6.6	8.4	صافي التحويلات من العالم الخارجي
1587.7	1376.1	1177.6	993.0	937.7	827.9	568.8	الدخل المتاح

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007 ص 582-583

¹ المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007 ص 541 - 549

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق =

الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج - الاستهلاك الوسيط (المواد الأولية)

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 - 2949.8 - 1241.1 - 1708.7

الناتج المحلي الصافي بسعر السوق =

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق - الاهتلاكات

الناتج الصافي لعام 2006 - 1708.7 - 68.1 - 1640.6

الدخل القومي بسعر السوق =

الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج - صافي التعامل مع العالم الخارجي

الدخل القومي لعام 2006 - 1869.9 - 294.4 - 1575.5

الدخل المتاح =

الدخل القومي بسعر السوق + صافي التحويلات من العالم الخارجي

الدخل المتاح لعام 2006 - 1575.5 + 12.1 - 1587.6

رابعاً: توزيع الدخل القومي:

ذكرنا أن الدخل القومي هو عوائد عناصر الإنتاج الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية خلال سنة، فهو يتألف من (الأجور ، الربح ، الفوائد والعمولات ، الأرباح) وبعد الدخل القومي من أهم المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني نظراً لأنه يعبر عن حالة الاقتصاد من جهة ويرشد السلطات المالية لحجم الاقتطاع المطلوب لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام من جهة ثانية ومن ثم يخضع توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي لمرحلتين أساسيتين:

أ- التوزيع الأولي للدخل القومي بين من اشتركوا في العملية الإنتاجية.

ب- التوزيع الثانوي للدخل القومي عن طريق الضرائب (إعادة التوزيع).

أولاً: التوزيع الأولي للدخل القومي:

إن مصطلح توزيع الدخل يعني الكيفية والآلية التي يتم من خلالها توزيع عوائد عناصر الإنتاج بين من اشتركوا في العملية الإنتاجية أو هي عملية توزيع المكافآت لعناصر الإنتاج، كما ويعدها البعض هي عملية تقسيم الكعكة القومية المتمثلة بالدخل القومي.

والسؤال المطروح: هل يوجد قانون محدد لتوزيع الدخل القومي؟ وهل يمكن تطبيق هذا القانون على جميع الدول؟

بالطبع لا يوجد قانون محدد ولا نظرية اقتصادية محددة لتوزيع الدخل القومي، فالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم هو الذي يقرر حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج فالنظرية الاشتراكية تزيد حصة العمال من الدخل بينما تقوم النظرية الرأسمالية بزيادة حصة المنظمين من الدخل القومي⁽¹⁾

واستناد لذلك تتحدد حصة كل عنصر استناداً للأسس التالية:

1- عدالة التوزيع: إن العدالة الاجتماعية تفضي بأن يحصل كل عنصر من عناصر الإنتاج على ما أنتجه خلال العملية الإنتاجية فالعامل يجب أن يحصل على الأجر العادل الذي يسمح له بتحديد قوة عمله والمنظم يجب أن يحصل على الأرباح العادلة التي تسمح له بإعادة تحديد رأس المال والإنفاق على خدماته ورفاهيته وهكذا..

لكن هذه العدالة تتوقف على قوى السوق وسلطة الدولة⁽²⁾، فإذا كانت الدولة تسعى للمساواة والعدالة الاجتماعية وإنصاف الفقراء فإنها تسعى لزيادة حصة الأجر من الدخل القومي، أما إذا كانت

¹ أيها مولر: الروة القومية، مطبعة الاقتصاد في برلين 1987 (باللغة الألمانية) من 162-163

² رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية القاهرة 1973 من 249.

تبنى سياسة معاكسة فلها ترك الحرية لرأس المال لكسبي وتخفيض الأجر حسب إرادته فعندها تزداد حصة الأرباح وتنخفض حصة الأجر من الدخل القومي.

2- الظروف التي تحكم الملكية تحكم ظروف التوزيع: تختلف الأنظمة الاقتصادية فيما بينها بالنظر لطبيعة الملكية فمنها من يعد الملكية حقاً مقدساً ومنها من يعتبر الملكية حقاً طبعياً يمكن زيادته وتخفيضه ومنها من يعد الدولة صاحبة الحق في تقدير حجم الملكية وتحديداتها، فالدولة التي تطلق العنان للملكية لا تحدد حجم الربح بل تتركه للملاكين والرأسماليين أما الدولة التي تعطي لنفسها الحق بالتدخل وإقامة العدالة تستطيع تحديد حصة رأس المال من الربح وتحديد حصة الأجر من الدخل القومي. وبدون وجود دولة العدالة يسعى كل عنصر إلى رفع حصته ويحصل الصراع لكن وجود الدولة التي تقيس الملكية تستطيع تقييد حصة كل مالك وكل عنصر.

3- الصراع بين الطبقات والشرائح الاجتماعية ونفوذ كل طبقة: يسمى التوزيع للناتج مجرد عملية تقسيم بين مختلف عناصر الإنتاج المختلفة، بل هو موقف وتقدير وقيمة لكل طبقة اجتماعية، لأن حصول العامل على أجر متدنية يعني عدم الاحترام لهذه الطبقة ويعني وجود صراع سياسي بين العمال والملاكين سوف يؤدي لاضطرابات اجتماعية في المستقبل فكلما ازداد غنى الأغنياء يزداد فقر الفقراء وتظهر المشاكل الاجتماعية أما إذا توجهت الدولة باتجاه العدالة يعني ذلك انخفاض حجم هذا الصراع، كما حصل في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأت الأجر بالارتفاع لدرجة أنها بلغت حوالي 60% من الناتج والأرباح وصلت إلى 40% في حين كانت قبل الحرب وفي فترة الصراعات 30% للعمال و70% لرأس المال، أما

الدولة النامية اليوم فإنها تعاني الظروف السابقة للدول الرأسمالية نفسها حيث يحصل الملاكين على 70% من الدخل القومي بحجة تحقيق التراكم وتشكيل طبقة البرجوازية الوطنية اللازمة لإنجاز التنمية لذلك تسمح الدولة باستغلال العمال.

4- العمل والإنتاجية: تعد الإنتاجية من أهم المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني فكلما ازدادت الإنتاجية انعكست إيجاباً على عائدات المنشأة وأرباحها، ومن ثم يجب أن يحصل العامل على أجر أفضل هذا فيما لو كان النظام الاقتصادي يعمل بمبدأ العدالة الاجتماعية، أما إذا زادت الإنتاجية وبقيت الأجور على حالها هذا يعني مزيداً من الاستغلال للعمال وتخفيضاً للمالكين، لكن الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الحديثة أصبحت تأخذ بمبدأ الإنتاجية فكلما ازدادت الإنتاجية تزداد الأجور بينما الدول النامية والمتخلفة لا تعمل بهذا المبدأ لذلك لا تزداد الأجور عندما تزداد الإنتاجية لأنها ترتبط بالإرادة السياسية للدولة.

5- العرض والطلب على عوامل الإنتاج: لقد أكدت الدراسات الاقتصادية منذ فجر التاريخ أن زيادة أي عنصر في الاقتصاد سوف تخفض قيمته وانخفاض حجم التمويل والأموال اللازمة للإقراض يرفع سعر الفائدة.

إن العرض والطلب على أي عنصر سوف يحدد درجة مشاركته في العملية الإنتاجية وسوف يحدد نصيبه من الدخل القومي بغض النظر عن دور الدولة وتدخلها والنفوذ السياسي لكل طبقة لأن قانون العرض والطلب يلعب دوره حتى عند وجود عناصر الإنتاج أو عدم وجودها، لذلك قد تدفع الشركات أجوراً مرتفعة للخبرات النادرة في حين لا تدفع الأجور نفسها للخبرات العادية.

6- دور الدولة في الاقتصاد:

إن سياسة أي دولة مرهونة بمن تمثل هذه الدولة فالدول الحديثة أصبحت تمثل الأحزاب السياسية وما هو موجود في أوروبا حالياً الأحزاب اليمينية تمثل أصحاب الرأسمال والملاكين والأحزاب اليسارية التي تمثل العمال والفلاحين والفقراء، فعندما يصل إلى الحكم في فرنسا وأمريكا وبريطانيا حزب اليمين نلاحظ توجهاته بتخفيض الضرائب على الرأسمال وتخفيض حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في حين عندما يصل الحزب اليساري إلى الحكم يقوم بزيادة الضرائب على الرأسمال ويزيد حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية أي يقوم بتحسين ظروف العمال وزيادة دخولهم، أما في الدول النامية فإنه يلاحظ سيطرة الحكومات غير المنتخبة ، ولا تمثل الحكومة أي حزب أو قد تمثل حزب الأكثرية لذلك لا تبدل أنظمة التوزيع ، وتخدم الدولة من تمثلهم سواء كانوا الملاكين وعادة ما يكون ذلك أو أحياناً العمال وهذه حالة نادرة، فالرأسمال في الدول النامية تحصل على حصص كبيرة من الدخل القومي مقابل حصول العمال على معدلات متدنية فالدولة تنحاز لصالح الأغنياء في الدول النامية.

ثانياً: التوزيع الثانوي للدخل القومي:

بعد أن تتم عملية توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج ويحصل كل من ساهم في العملية الإنتاجية على حصته يلاحظ وجود بعض المظالم الاجتماعية ومن ثم لابد من إزالة هذه المظالم حيث تقوم الدول باستخدام الضرائب كوسيلة لإعادة توزيع الدخل، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تستخدم الدول الضرائب لإعادة توزيع الدخل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية أم أن الضرائب تستخدم لأهداف أخرى تريدها الدولة؟

بالطبع لا تستخدم الدولة الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية وإنصاف من ظلموا في التوزيع الأولي للدخل القومي، بل تقوم كل دولة بإعادة توزيع الدخل القومي استناداً للأسباب التالية:

1- تحقيق العدالة الاجتماعية: إن فرض ضرائب على الأرباح والأجور يهدف بالدرجة الأولى لتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن المستثمر الذي حصل على وسطي أرباح يصل إلى خمسة ملايين كيف يمكن مقابله مع عامل حصل على دخل سنوي بحدود 200000 ليرة سورية ولا تستطيع الدولة الحديث عن العدالة إلا بعد فرض نظام ضريبي يمكن من خلاله اقتطاع جزء كبير من الدخل المرتفعة وإعفاء السدحول المتدنية لذلك نلاحظ إعفاء 50 ألف ليرة من ضريبة الدخل في القانون السوري وذلك لتحقيق العدالة عند إعادة توزيع الدخل، وقد تصل معدلات الضرائب التصاعدية إلى 28% من الأرباح المرتفعة وهي أيضاً لتحقيق العدالة في إعادة توزيع الدخل.

إذاً يعتبر موضوع العدالة الاجتماعية من الموضوعات الهامة عند تقرير حجم التوزيع الثاني للدخل القومي فقد تصل الضرائب إلى 60% من الدخل الفردي في بعض الدول وقد تتجاوز ذلك في بعضها.

2- وجود قطاعات غير إنتاجية في كل دولة وفي كل اقتصاد حيث قطاعات الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والخدمات هي قطاعات غير منتجة ولا تدبر دخلاً للدولة أو لأصحابها وينبغي على الدولة الإنفاق على هذه القطاعات فإذا لم تحصل الدولة على الضرائب فمن سيمولها، لذلك يعتبر وجود قطاعات غير إنتاجية مبرراً اقتصادياً واجتماعياً لفرض الضرائب وإعادة توزيع الدخل القومي.

3- تعدد أشكال الملكية وتباين حصص عناصر الإنتاج: إن وجود عدة أنواع من الملكيات (الخاصة والتعاونية والحكومية) يؤدي لتباين حصة كل جهة من الدخل القومي فقد تحابي الدولة القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي لتدني حصة القطاع التعاوني

وحصة قطاع الدولة لذلك يكون مبرراً للدولة استخدام الضرائب لانصاف القطاعات الأخرى، فالقطاع الذي انخفضت حصته في التوزيع الأولي للدخل القومي لا يمكن إنصافه إلا إذا استخدمنا الضريبة وحصلنا على جزء كبير من القطاع السدي ازدادت حصته، إن إعادة التوزيع تساهم في تقريب حصص عناصر الإنتاج من بعضها وتخفض حصة من حصل على معدلات مرتفعة من الدخل.

4- تباين مستويات التطور بين الأقاليم والفروع الاقتصادية:

يلاحظ في الحياة العملية تباين مستويات التطور بين محافظة وأخرى وبين فروع إنتاجي وفروع آخر فإذا كانت الضرائب المفروضة متساوية هذا يعني زيادة حجم الظلم بينما نلاحظ في الواقع العملي تزايد حجم الضرائب على القطاعات المتطورة التي ترتفع دخولها مقابل تخفيض الضرائب على القطاعات ذات الدخل المنخفضة، فإذا أخذنا في سورية مقارنة بين دير الزور ودمشق نلاحظ أن دخول دمشق تفوق دخول دير الزور بأضعاف المرات لذلك لا بد من الإنصاف وزيادة حجم الضرائب على دمشق مقابل إعفاء أو تخفيض الضرائب على دير الزور، كذلك يلاحظ بأن أرباح قطاع التجارة مرتفعة مقابل قطاع الصناعة فالضريبة التصاعدية سوف تقتطع جزءاً كبيراً من دخول التجارة مقابل افتقار جزء أقل من قطاع الصناعة وهكذا فالضريبة إذا كانت تصاعدية على الأقاليم الغنية والقطاعات الغنية بنسب أكبر من القطاعات الفقيرة.

5- دور الدولة في الاقتصاد: يتباين دور الدولة في الاقتصاد من مجتمع لآخر فقد تكون الدولة تدخلية في الاقتصاد وفي اقتصاد آخر غير تدخلية، فالدولة التدخلية ينبغي عليها زيادة حجم الاقتطاع الضريبي كي تقوم بمهامها، في حين تخفض الدولة غير التدخلية حجم الاقتطاع الضريبي نظراً لعدم وجود برامج اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة، فالقطاع الخاص هو الذي يقوم بهذه المشاريع، لكن أكثر دول العالم حالياً هي دول تدخلية ويفرض على الدول تمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية لذلك تزداد

أعبائها العامة ويتطلب الأمر فرض ضرائب كبيرة ومتعددة وبذلك تلعب الدولة مسن
خلال هذا الأمر دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل القومي.

ثالثاً: حجم إعادة توزيع الدخل القومي:

تختلف النظريات وتباين حول إعادة توزيع الدخل القومي فمنها من يؤمن بدور
القطاع الخاص وقدرته على خلق التوازن في الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة ومنها
من يؤمن بدور الدولة وتدخلها لأنه يخلق التوازن بل ويحقق العدالة التي لا يستطيع أحد
أن يحققها لذلك إذا تدخلت الدولة فسوف تزيد حجم الاقتطاع من الدخل القومي
بهدف تحقيق السياسات المطلوبة، لماذا نطالب الدولة بالجزازات متعددة ولا نسمح لها
بزيادة الاقتطاع كي تحقق هذه السياسات؟ كيف ننجز الدولة وظائفها دون المال؟
إذا المال كان ومازال الأداة الأولى والهامة لتحقيق جميع الوظائف الحكومية بما
فيها الوظائف الثقافية والاجتماعية لأنها جميعاً تتطلب الإنفاق.

والسؤال المطروح حالياً ما هي العوامل التي تحدد حجم ونسب التوزيع؟
هل نفرض ضرائب مرتفعة وكثيرة أم ضرائب قليلة..؟
إن حجم إعادة التوزيع يتوقف على العوامل التالية:

- 1- متطلبات التطور التقني والمادي للاقتصاد الوطني: إن انخفاض حجم
التطور وحاجة الاقتصاد لتوسيع مشاريع البنى التحتية وتطوير مؤسساتها
ودعم إنتاج التقانات بشكل كبير سوف يدفعنا لزيادة حجم الاقتطاع
وهذا الأمر يدفعنا للقول إن الدول الرأسمالية المتقدمة قد استكملت
مشاريعها ولا تزيد حجم الاقتطاع استناداً لهذه العامل، في حين
يتوجب على الدول النامية زيادة حجم الاقتطاع لكي تمويل مشاريعها
وتؤسس لقاعدة مادية تقنية هامة لدفع مستويات التطور إلى الأمام.

2- تحسين مستوى الحياة والرفاه الاجتماعي: إن تحسين مستوى الحياة يتطلب المزيد من الإنفاق العام فالصحة والتعليم والثقافة والرياضة جميعها قطاعات بحاجة للتمويل والحقا بركب الحضارة الحديثة، كما وأن الدول المتقدمة توجهت لإنجاز مزيد من الرفاهية لسكانها واستناداً لذلك فإن الدول المتقدمة والدول النامية بحاجة لزيادة حجم الإنفاق على القطاعات الاجتماعية وبذلك قد تصل الموازنة الاجتماعية إلى 50% من حجم الإنفاق العام في الدول المتقدمة في حين لا تصل هذه النسبة إلى 20-30% في الدول النامية، لذلك ينبغي على الدول النامية زيادة حجم الاقتطاع بهدف تمويل الإنفاق الاجتماعي الذي يشكل جزءاً هاماً من حياة الدولة.

3- سياسة الدولة الاقتصادية وحجم الدعم والإعفاء للقطاعات الهامة: إن مساهمة الدولة في جذب الاستثمار وتشجيع بعض القطاعات سوف يدفعها لتقديم الدعم لهذه القطاعات ومن ثم إعفاءها من الضرائب فمن أين ستحصل على الموارد اللازمة لتنفيذ هذه السياسة؟ هذا الأمر يفرض على الدولة التوجه للضرائب غير المباشرة على السلع والاستهلاك والخدمات في حين تخفيض الضرائب على الدخل وعلى الشركات التي تعمل في الحقل الإنتاجي، وقطاع الزراعة من القطاعات الإنتاجية التي تقدم الغذاء فهي تحصل على الإعفاء في كل دول العالم بل وتحصل على الإعانات لكي يزداد الإنتاج ويتحقق الأمن الغذائي، فالدولة التي تشجع الاستثمار الصناعي وتشجع الاستثمار الزراعي تصبح غير قادرة على زيادة حجم الاقتطاع الضريبي، بل تلجأ إلى الضرائب غير المباشرة.

4- العلاقات الاقتصادية الخارجية: كانت الحكومات في السابق تدخل ضمن اتفاقيات وأحلاف اقتصادية تفرض عليها التحلي عمن بعض الضرائب والرسوم، وكانت دولاً أخرى لا تدخل ضمن هذه المعهود والمواثيق فتبقى على ضرائبها، أما بعد إقرار اتفاقية منظمة التجارة العالمية في 1/1/1995 فأصبح على كل دولة في هذه الاتفاقية أن تتقيد بالرسوم الجمركية المحددة في الاتفاقية، و من ثم بدأت الرسوم تنخفض، لذلك على هذه الدول الاستعاضة عنها بما يسمى ضريبة القيمة المضافة المفروضة على حركة السلع في الاقتصاد الوطني تعوض النقص الذي يحصل في الرسوم الجمركية.

5- مستوى الربحية في بعض الفروع: إن تبين مستويات الربح بين قطاع وآخر هو أمر طبيعي نظراً لاختلاف طبيعة الاستثمار من جهة واختلاف حجم التكاليف من جهة أخرى إضافة إلى ذلك تستطيع بعض الفروع طرح منتجاتها في السوق الوطنية وتصدير الفائض في حين لا تستطيع قطاعات أخرى القيام بالتصدير، لذلك قد ترتفع مستويات الأرباح في بعض القطاعات مقابل انخفاضها في فروع أخرى وبالتالي هذا الأمر يضطر الدولة لزيادة الضرائب على قطاع ارتفعت أرباحه مقابل تخفيضها على القطاعات ذات الأرباح المتدنية.

إن هذه العوامل المذكورة سوف تحدد حاجة الدولة للأموال، فإذا فرضنا أن دولة ما قامت بهذه الحسابات وتبين أن حجم حاجتها للأموال هو 40% من الدخل الوطني ولا تستطيع الاقتطاع بهذا الحجم فماذا تفعل؟ لذلك تضطر للاستدانة الداخلية أو الخارجية وكلاهما ضرائب موجهة.

إن الوضع المالي السليم في أي اقتصاد وفي أي دولة يتطلب إعادة تنظيم شؤونها المالية
كي لا تقع في العجز ولكي لا تقع في شرك المديونية من جهة ولتنطلق بالتنمية
الاقتصادية والاجتماعية التي هي الهدف في كل اقتصاد وهي غاية النظام المالي.





الفصل الثالث

الطاقة الضريبية للدخل القومي

تمهيد:

يعتبر الدخل القومي المصدر الأساسي للإيرادات العامة للدولة لأنها تستطيع أن تفرض عليه الضرائب بأنواعها مباشرة أو غير مباشرة وتفرض عليه الرسوم بأنواعها، لذلك تهتم الأنظمة الاقتصادية وخاصة الرأسمالية بزيادة الدخل، فإذا ازداد الدخل تزداد الضرائب وتستطيع الدولة عندها تحقيق سياستها العامة.

فالعلاقة قوية بين زيادة الدخل وزيادة الإيرادات العامة، فهل يمكن أن نتصور زيادة في الإيرادات العامة مقابل انخفاض في الدخل القومي؟

إن مجموع دخول الأفراد والشركات تشكل في مجموعها الدخل القومي فكلما ازدادت دخول الأفراد يزداد الدخل القومي، وقد يزداد الدخل القومي لكن هذه الزيادة تذهب لفئة أو شريحة معينة عندها تكون أمام حالة إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الأغنياء، أما إذا ازداد الدخل القومي واستفادت جميع الشرائح والطبقات نكون أمام حالة العدالة في توزيع الدخل.

والسؤال الذي يتبادر للذهن حالياً: هل تستطيع الدولة الحصول على إيراداتها من الدخل القومي دون صعوبات؟ وما هو الحد الذي يمكن أن تحصل عليه الدولة من هذا الدخل: ربع الدخل، نصف الدخل؟

وهل تستطيع الدولة ذات الدخل المرتفع الحصول على النسبة نفسها السنوي يمكن أن تحصل عليها الدولة ذات الدخل المنخفض؟

وهل توجد معايير محلية أو معايير دولية للحصول على حصة الدولة من هذا الدخل؟ أسئلة كثيرة تفرض نفسها في هذا المقام وبالتالي الإجابة عليها يحتاج للتفصيل والتدقيق والمقارنة وسوف نبحثها فيما يلي:

أولاً: النظام الضريبي والدخل:

إن فرض ضريبة معينة سوف يؤدي للتأثير على سلوك الفرد أو الشركة التي فرضت عليها الضريبة، وقد تؤدي الضريبة لتخفيض الاستهلاك أو قد تؤدي لتخفيض الاستثمار أو إلى تخفيض الائتير، منبأ، لذلك تعتمد الحكومات عند فرض الضرائب آراء ونظريات علماء المألوسة وعلماء الاقتصاد كمي يقدموا لها الآثار المحتملة لكل ضريبة أو رسم ومن ثم تختار الضرائب التي تخفيض آثارها السالبة على المواطنين والشركات.

إن أي نظام ضريبي عما يتضمنه من ضرائب تشكل في مجموعها إجمالي الاقتطاعات التي تقع على هذا الدخل أو ذاك وتترك آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية وقبل أن نبحث في هذه الآثار نركز على آراء الاقتصاديين:

أ - استخدم (فالراس) 1834-1910 الضريبة كأحد المتغيرات في نموذج التوازن العام وتوصل إلى بعض الاستنتاجات العامة التي تؤكد بأن الضريبة تؤثر على سلوك الفرد أو الشركة، وتؤثر على وضع التوازن العام.

ب - أما (باريتو) 1848-1923 فقد استخدم في نموده الجزئي الضريبة وتوصل إلى معرفة الآثار المباشرة للضرائب على سلوك المنتج، فإما أن يستمر في الإنتاج إذا استطاع نقل العبء الضريبي، وإما أن يتحمل قسماً من الضرائب المفروضة عليه ويقبل بالظروف الجديدة، أو أن يترك الفرع الإنتاجي الذي فرضت عليه الضرائب الجديدة إلى قطاعات أخرى معفاة.

ج - أكد كينسز في النظرية العامة أن دور السياسة المالية يتركز على زيادة الضرائب بهدف زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب الكلي.

إن الفكرة الكينسرية ركزت على ضرورة زيادة الضرائب على الدخل وهذا يعني إعادة توزيع الدخل الأمر الذي يساهم في زيادة الإنفاق العام ثم زيادة الإنفاق الكلي.

د- أما ملتون فريدمان (1912-) زعيم مدرسة شيكاغو وممثل المدرسة النقدية فإنه يقترح تخفيض الضرائب التصاعدية على الشركات واستخدام ضرائب الدخل السالبة لمساعدة الفقراء وهي عبارة عن التحويلات التي تقوم بها الحكومة (إعانات اجتماعية) لمواجهة العجز في الموازنة يقترح التمويل عن طريق السندات.

فالإنفاق الحكومي يجب أن يمول عن طريق العجز وليس الضرائب⁽¹⁾ وهذا ما أفسره الحزب الجمهوري في انتخاباته وبرنامجه الانتخابي.

أكدت الدراسات السابقة بجميع فروعها الكينزية والكلاسيكية على فكرتين أساسيتين هما:

1- ضرورة فرض ضرائب متعددة وخاصة على الدخل وذلك بهدف تمويل الإنفاق العام الذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب الكلي.

2- ضرورة تخفيض الضرائب بكافة أشكالها بحيث يزداد الدخل لسدى الأفراد والشركات التي تقوم بدورها باستثماره فيزداد الإنتاج والتوظيف، ويجب أن يمول الإنفاق العام عن طريق العجز (الاقتراض) وهي ضرائب مؤجلة.

إن الدراسات المالية قد أكدت على وجود صعوبات اجتماعية وصعوبات اقتصادية ومن ثم لا يوجد نموذج محدد من الضرائب يمكن تعميمه على جميع المجتمعات أي أن الآراء والمقترحات بقيت نسبية وتخص كل مجتمع بمفرده وعلى كل اقتصاد أن يجد النموذج الضريبي الذي يتلاءم مع ظروفه أي:

- لا يوجد وصفة ضريبية جاهزة يمكن تطبيقها في كل المجتمعات.
- يتباين الدخل من بلد لآخر.
- تختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من دولة لأخرى ومن نظام سياسي لنظام آخر.

¹ جورج نادهايز: النظرية الاقتصادية ترجمة مبر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية القاهرة 1997 ص 717-718.

لذلك فإن الضرائب التي يمكن تطبيقها في أي مجتمع يجب أن تحمل صفات هذا المجتمع وخصائصه وعاداته وتقاليده وتعكس شكل الأنظمة الإدارية وتطوراتها وتؤدي بالتالي لتمويل الإنفاق العام الذي يعد الأداة الفعالة لتحقيق التوازن في المجتمع.

ثانياً: مفهوم العبء الضريبي:

يقصد بالعبء الضريبي حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة منسوبة إلى الدخل القومي ويعبر عنه بنسبة مئوية والتعبير مجازي بطبيعة الحال، لأن الضريبة مجموعها لا تشكل (وزناً) بنوء به الاقتصاد القومي. إذ أن المبالغ التي تقتطعها الدولة يعاد إنفاقها بكاملها على القطاعات والفروع الاقتصادية والاجتماعية.

فالظاهرة المالية وحده لا تتحرأ، وتتكون من الاقتطاع والخدمات التي تولد عنه، وبشكل عام يمكن القول: إن العبء الضريبي لا يعدو أن يكون تخصيص جزء معين من الموارد لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار العام. غير أن الأمر يختلف من الناحية الفردية وبالنسبة لمكلف معين أو طائفة من المكلفين. ويمكن أن تصور عندئذ وجود عبء ضريبي بمقدار الفرق بين الخدمات التي تقدمها الدولة والضرائب التي يدفعها المستفيد، وبالتالي يختلف معنى العبء الضريبي تبعاً للنظرة الفردية أو الجماعية التي تصدر عنها.

ويحسن الإشارة إلى الاختلافات الدولية في تحديد مفهوم العبء الضريبي نظراً لاختلاف الأسس التي تعتمدها كل دولة وطريقة الإنفاق العام وشموليته فحتى لو افترضنا إتباع أسس واحدة في حساب العبء الضريبي، فإن عشرين ضريبيين متساويين في النسبة المئوية إلى الدخل القومي، لا تنسوى آثارهما إذا كانت مستويات الدخل متفاوتة فاقتطاع 15% من دخل ضئيل يكون أشد وطأة من اقتطاع 15% من دخل مرتفع، بسبب تناقص المنفعة كلما ارتفع مستوى الدخل⁽¹⁾ تهدف دراسة العبء الضريبي إلى التعرف على المبالغ التي يمكن اقتطاعها من الدخل القومي وتحديد قدرة المكلف التقريبية للمساهمة في تحمل الأعباء العامة، فكلما زادت

⁽¹⁾ كمال غالي: الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة دمشق، 1968، ص 56-57.

التفقات العامة كلما تطلب الأمر زيادة الاقتطاعات من الدخل القومي. فالدولة النامية تكون أحوج من الدولة المتقدمة في زيادة الاقتطاعات الضريبية، بينما نلاحظ في الواقع العكس، حيث وصلت الاقتطاعات الضريبية في بعض الدول الاسكندنافية إلى 35% من الدخل القومي إضافة إلى ذلك تهدف دراسة العبء الضريبي إلى كشف التناقضات الحاصلة عند تطبيق النظام الضريبي والعمل على تصحيح العيوب أو القصور في النظام الضريبي، لأن مثل هذه العيوب تؤدي للوصول إلى نتائج معاكسة للأهداف التي رسمتها الدولة من خلال سياستها الضريبية.

ثالثاً: كيفية قياس العبء الضريبي:

هناك معايير عديدة لقياس وطأة العبء الضريبي على المواطنين أو المؤسسات الإنتاجية، لكن كل معيار له من العيوب والمساوئ ما يجعله بعيداً عن الحقيقة، إلا أن الآراء أجمعت على استخدام المعيارين التاليين:

1- نسبة الاستقطاع الضريبي إلى الدخل القومي: وهي مجموع الاقتطاعات الضريبية من الدخل القومي.

$$\text{العبء الضريبي العام} = \frac{\text{مجموع العائدات الضريبية}}{\text{الناتج القومي}}$$

نعرض هذا المعيار إلى انتقادات عديدة منها:

- أ- كيف يمكن تحديد الناتج القومي في كل دولة فبعض الدول تعتمد على حسابات الأمم المتحدة والبعض الآخر يعتمد على حسابات خاصة به.
- ب- كيف يمكن تحديد العائدات الضريبية وفق معايير متشابهة في حين تختلف الاقتطاعات الضريبية من دول إلى أخرى؟

ولو افترضنا جدولاً توحيد مفاهيم كل من الاستقطاع الضريبي والدخل القومي، فسأى اختلاف في مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي يؤدي للوصول إلى دلالات متفاوتة لمعيار العبء الضريبي، تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل دولة.

لذلك حاول سليفمان Seligman عام 1925 حساب العبء الضريبي لكل مواطن على حدة، وإن واجهت محاولته هذه الصعوبات السابقة نفسها، واقترح ديسيرييه Dessirier عام 1935 معياراً قائماً على أساس معدل الاستقطاع الضريبي إلى الدخل القومي الحدي Marginal وهو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يفوق مستوى الكفاف، أو الحد الأدنى لنفقات المعيشة.⁽¹⁾

إضافة إلى ذلك فقد بين بعض الاقتصاديين أهمية إعادة توزيع ما استقطبته الضرائب من الدخل القومي، أي الإنفاق العام،

فقد يُظهر هذا المعيار عبثاً ضريبياً متساوياً في بلدين قد يشابه في كل منهما الهيكل الاقتصادي والاجتماعي أو المستوى التقني المادي ولكنهما في واقع الأمر يختلفان نتيجة طبيعة النفقات (المنتجة أو غير المنتجة) التي يقوم الاستقطاع الضريبي في كل من البلدين بتمويلها.

ورغم كل الصعوبات فقد أجمع الباحثون على اعتماد هذا المعيار للتمييز بين المستويات المختلفة للعبء الضريبي، بما ينطوي عليه من مساوئ.

وفيما يلي جدولاً يبين العبء الضريبي الإجمالي في مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية:

⁽¹⁾ (يونس أحمد البطري: اقتصاديات العامة، الدار الجامعية، جامعة بيروت العربية بيروت 1985، ص 198).

معدلات العبء الضريبي لبعض الدول المتقدمة والنامية في عام 2006

اسم الدولة	العبء الضريبي الإجمالي (دولة متقدمة)	اسم الدولة	العبء الضريبي الإجمالي (دولة نامية)
السويد	36.5	زامبيا	28.1
انكلترا	35.4	زائير	24.5
النمسا	33.9	البرازيل	27.8
أمريكا	28.5	مصر	24.9
سويسرا	23.2	السودان	22.5
اليابان	22.3	السنغال	26.5
ألمانيا	31.9	الأردن	27.5
فرنسا	28.8	سورية	13.1

المصدر: دور الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام في عدد من الدول نشرت صندوق النقد الدولي لعام 2006

يلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن الدول المتقدمة تقتطع حصوات 35% من دخلها القومي في سبيل تمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية، بينما البلدان النامية وهي أحوج إلى زيادة الاقتطاع الضريبي من الدول المتقدمة من أجل تمويل برامجها التنموية نلاحظها تقتطع وسطياً 25% من دخلها القومي، وهذه إن دلت على شيء، فإنها تدل على ضعف الخبرات المالية التي تعد الحجر الأساس لأي عملية تنموية.

2- نسبة الاستقطاع الضريبي إلى مجموع الاستقطاعات العامة:

ويقصد بهذا المعيار النسبة بين الاقتطاعات الضريبية والاقتطاعات العامة؛ التي تقتطعها الدولة بشكل عام من الدخل القومي والتي تشكل الإيرادات العامة.

ويظهر هذا المعيار مدى اعتماد الدولة على مصدر واحد للإيرادات العامة أو تنوع الإيرادات ومدى ثقل كل إيراد على المواطنين أو الشركات العامة أو الخاصة. لكن هذا المعيار

قد واجه بعض الصعوبات منها: تعتمد الدول الرأسمالية على الموارد الضريبية وشبه الضريبية والرسوم بشكل رئيسي، بينما تعتمد الدول الاشتراكية أو ذات التوجس الاشتراكي على فوائض المؤسسات الحكومية وللتفريق بين مجموع هذه الدول يجب أن نقارن الدول الرأسمالية مع بعضها البعض والدول الاشتراكية مع بعضها البعض، وبمجموعة البلدان النامية مع بعضها البعض.

أوضحت الإحصاءات القومية في ألمانيا الغربية أن نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى مجموع الاقتطاعات العامة تبلغ 88 % في عام 2000 و 89 % عام 2005 بينما تبلغ هذه الاقتطاعات في الولايات المتحدة الأمريكية 90 % في عام 2005.

أما في البلدان النامية فإننا نلاحظ انخفاض الاقتطاعات الضريبية إلى مجموع الاقتطاعات العامة للدولة وذلك لأن الدولة تعتمد على مصادر أخرى في تمويل نفقاتها العامة ومن هذه المصادر:

- 1- فوائض المؤسسات العامة التي تمتلكها الدولة.
 - 2- استخدام طريقة التمويل بالعجز (الإصدار النقدي).
- ونظراً لضعف مستوى الخبرات المالية فإنها تجد من السهولة بمكان الاعتماد على التمويل بالعجز أكثر من الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي قد تسبب بعض المشاكل الاجتماعية أو السياسية للدولة.

يتوجب على الدول النامية إعادة النظر في أنظمتها الضريبية كي تصبح أكثر عدالة من جهة، وتمويل الأعباء العامة الكبيرة من جهة أخرى.

فإذا نظرنا إلى الإحصائيات العامة نجد أن نسبة الاستقطاعات الضريبية إلى الاستقطاعات العامة لا يتجاوز 50 % في البلدان النامية بينما تصل كما هو واضح في الدول الرأسمالية المتقدمة إلى 90 %.

3- العبء الضريبي الصافي:

بعد أن تقوم الدولة باقتطاع الضرائب والرسوم تدخلها إلى الموازنة العامة استناداً لمبدأ شيوع الإيرادات لجميع النفقات ويخصص لكل قطاع النفقات التي يحتاجها وعادةً ما تخصص الدولة بعض الإعانات والمساعدات التي تنعكس بدورها بشكل مباشر على دخول الأفراد، وعند احتساب العبء الضريبي يجب أن تؤخذ هذه المساعدات بعين الاعتبار لذلك يعرف العبء الضريبي الصافي: ((هو مجموع الاقتطاعات الضريبية منصوصاً منها الإعانات والمساعدات الاجتماعية بحيث يتبين المقدار الفعلي أو الصافي للضرائب)).

العبء الضريبي الصافي = مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة - الإعانات والمساعدات
فإذا فرضنا أننا حصلنا على بعض الإحصاءات حول الناتج والضرائب والمساعدات من بعض الدول وكانت كما يلي:

- الدخل القومي	20520 مليون دولار
- الضرائب المباشرة	1195 مليون دولار
- الضرائب غير المباشرة	3498 مليون دولار
- إسهامات الضمان الاجتماعي	1471 مليون دولار
- المساعدات	510 مليون دولار
- الإعانات	1045 مليون دولار

احسب العبء الضريبي الإجمالي والعبء الضريبي الصافي؟
العبء الضريبي الإجمالي:

$$\text{مجموع الاقتطاعات} = 1195 + 3498 + 1471 = 6164 \text{ مليون دولار}$$

مجموع الاقتطاعات

الدخل القومي

=

العبء الضريبي الإجمالي

$$30\% = \frac{6164}{20520}$$

العبء الضريبي الصافي = $\frac{\text{بمجموع الاقتطاعات - الإعانات والمساعدات}}{\text{الناتج القومي}}$

$$= \frac{61614 - (1045 + 510 + 1471)}{20520}$$

$$15.2\% = \frac{3138}{20520}$$

يلاحظ أن العبء الضريبي الصافي هو أقل من العبء الضريبي الإجمالي أي يصل إلى نصفه ومع ذلك لا يشعر المواطن أو دافع الضرائب بالعبء الضريبي الصافي لأنه يعد الاقتطاعات مهما كانت لا تعود إليه وقد لا يستفيد الجميع من الإعانات أو المساعدات التي تقدمها الدولة لذلك لا تأخذ الدول ومراكز الدراسات بالعبء الضريبي الصافي عند إجراء الدراسات والمقارنات بين الدول نظراً لعدم وجود إعانات أو مساعدات كبيرة في دول أخرى في حين توجد الضرائب في جميع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن دراسة العبء الضريبي الإجمالي توضح للحكومات حجم الاقتطاعات وهي مركز الدراسة وتوجه الحكومة، وتعد المؤشر الأساسي في كل الدول للتعرف على حجم العبء الضريبي.

إضافة إلى ذلك فالدول المتقدمة التي تزيد حجم الاقتطاعات للضمان الاجتماعي وتزيد حجم الإعانات للعاطلين عن العمل سوف ينخفض لديها العبء الضريبي الصافي ومع ذلك يزداد العبء الضريبي الإجمالي نظراً لزيادة الاقتطاعات لذلك لا تأخذ كثيراً بالعبء الضريبي الصافي.

رابعاً: المقدرة التكاليفية للدخل القومي:

يجمع أكثر الاقتصاديين على أن المقدرة التكاليفية للدخل القومي أو الطاقة الضريبية هي: ((الدخل القومي مطروحاً منه حد الكفاف))

أما من حيث الإنتاج فالطاقة الضريبية هي: ((المقدرة الإنتاجية للمجتمع مطروحاً منها مستوى الاستهلاك الضروري (مقومين بالنقد) الذي تحتاجه العائلة لمتابعة حياتها العامة)).
 وإذا ما أردنا التوسع في تحديد المقدرة التكاليفية أو الطاقة الضريبية نستطيع القول إنها: ((الدخل القومي مطروحاً منه الحد الأدنى للاستهلاك الاجتماعي وجزء من المدخرات لمواجهة الظروف الطارئة)).

إن هذا التعريف أو المفهوم يجمع بين ضروريات الحياة والرفاه فالجزء المخصص للاستهلاك وخاصة بما يسميه البعض (حد الكفاف) والطوارئ تمثل القدرة على المعيشة بينما يمثل الجزء الثاني من الدخل الرفاه ، لأنه يشبع الحاجات الكمالية.
 فإذا اعتبرنا حد الكفاف في بلد نام هو 15% من الدخل القومي والطوارئ 5% فالدخل الذي يخضع للضريبة هو

$$100\% - 20\% = 80\%$$

فإذا حذفنا الاعفاءات التي تمنحها الدول النامية للاستثمار وهي محدود 25% والدخل الذي لا يمكن تكليفه (التهرب) محدود 25% فتكون المقدرة التكاليفية

$$100\% - (20\% + 50\%) = 30\%$$

إن هذا الدخل لا يمكن مهما فرضنا عليه من ضرائب أن يسد حاجة الإنفاق العام الوطني أي أن الطاقة الضريبية سوف تكون منخفضة أي لا يمكن جباية أكثر من 50% من هذا الدخل.

$$30\% + 2 = 15\%$$

مثال: بلغ الدخل القومي لإحدى الدول العربية 16 مليار دولار فإذا كانت النسب السابقة هي السائدة في هذا المجتمع احسب الضرائب الممكنة؟

- 1- قيمة حد الكفاف 16 مليار × 15% = 2.4 مليار \$
- 2- الطوارئ 16 مليار × 5% = 800 مليون \$

$$\begin{aligned}
3- & \text{الإعفاء الضريبي} & 16 \text{ مليار} \times 25\% & = 4 \text{ مليار دولار} \\
4- & \text{التهرب الضريبي} & 16 \text{ مليار} \times 25\% & = 4 \text{ مليار دولار} \\
& \text{إجمالي الخذف} & 4+4+0.800+2.4 & = 11.200 \text{ مليار ليرة} \\
& \text{المقدرة التكاليفية} & 16 \text{ مليار} - 11.2 \text{ مليار} & = 4.8 \text{ مليار دولار} \\
& \text{الضرائب المتوقعة} & 50\% \text{ من الدخل} & \\
& & 4.8 \times 50\% & = 2.4 \text{ مليار دولار} \\
& \text{العبء الضريبي في هذا المجتمع} & = \frac{2.4 \text{ مليار}}{16 \text{ مليار}} & = 15\%
\end{aligned}$$

إن هذا الرقم أو هذه النسبة لا توفر الإمكانات اللازمة للدولة لكي تقوم بالإففاق العام كما وأن هذا الإففاق لا يشجع على الاستثمار وزيادة الدخل للأعوام القادمة لذلك تضطر الدولة إما للاستدانة من سوق المال أو لإصدار النقد لتمويل العجز، إن الطاقة الضريبية منخفضة لكنها واقعياً مرتفعة فلولا التهرب تزداد المقدرة بمقدود 25%

$$\begin{aligned}
& \text{المقدرة بدون التهرب} & 4.8 + 4 & = 8.8 \text{ مليار دولار} \\
& \text{الضرائب الممكنة} & 8.8 \times 50\% & = 4.4 \text{ مليار دولار} \\
& \text{العبء الضريبي} & = \frac{4.4}{16} & = 27.5\%
\end{aligned}$$

إن زيادة الضرائب سوف تخفض عجز الموازنة وقد لا يضطر هذا المجتمع للاقتراض لتمويل العجز وقد يكون العجز في حدوده الدنيا إن الدول المتقدمة تشجع الاستثمار وتقدم الإعفاءات لكنها تخفض بل تحد من ظاهرة التهرب الضريبي لذلك تزداد مقدرة دخلها التكاليفية ومن ثم يتجه المجتمع نحو العدالة الضريبية فكلما انخفض حجم التهرب تحققت العدالة وازداد بالمقابل الوعي الضريبي وانخفضت تكاليف جباية الضرائب والنتيجة هي إمكانية زيادة الإففاق العام الذي ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

إذا أخذنا النسب السابقة وطبقناها على الدخل السنوي فهل تتقارب من الضرائب الفعلية في سورية؟

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي في سورية في عام 2006 حوالي 1708.7 مليار ليرة سورية ويصل الدخل القومي إلى 1575.5 مليار ليرة سورية.
فكم يكون حجم الضرائب استناداً للنسب السابقة.

- 1- استهلاك الكفاف $1575.5 \times 15\% = 236.6$ مليار ليرة
 - 2- الطوارئ $1575.5 \times 5\% = 78.7$ مليون ليرة
 - 3- الدخل المعفى $1575.5 \times 25\% = 393.8$ مليار ليرة
 - 4- الدخل المتهرب من الضرائب $1575.5 \times 25\% = 393.8$ مليار ليرة
- إجمالي الدخل غير الخاضع للضريبة

$$1102.6 = 393.8 + 393.8 + 78.7 + 236.6$$

المقدرة التكلفة للدخل السوري

$$1575.5 - 1102.6 = 472.9 \text{ مليار ليرة}$$

الضرائب المتوقعة في هذا الاقتصاد

$$472.9 \times 50\% = 236.4 \text{ مليار ليرة}$$

ولدى العودة لقطع الحسابات (ميزانية الدولة) يتبين أن مقدار الضرائب المتحصلة في سورية لعام 2006 بلغت 222.7 مليار ليرة سورية وفي حال قمع التهرب الضريبي فسيان الضرائب ترتفع إلى

$$\text{المقدرة التكلفة الجديدة} = 472.9 + 393.8 = 866.7 \text{ مليار ليرة}$$

$$\text{الضرائب الممكنة} = 866.7 \times 50\% = 433.3 \text{ مليار ليرة}$$

ولدى المقارنة مع إجمالي الإنفاق العام الفعلي لعام 2006 البالغ 493.7 مليار ليرة⁽¹⁾

فإن العجز بين الواردات الممكنة و الإنفاق الفعلي مع وجود التهرب:

$$493.7 - 236.4 = 257.3 \text{ مليار ليرة}$$

أما العجز عند عدم التهرب الضريبي

$$493.7 - 433.3 = 60.4 \text{ مليار ليرة}$$

استناداً للأرقام الفعلية فإن المقدرة التكلفة للدخل السوري متدنية جداً لأن العبء

الضريبي محدود.

$$\text{العبء الضريبي} = \frac{236.4}{1575.5} = 15\%$$

أما العبء الضريبي دون تهرب ضريبي: أي إذا تم تكليف جميع الأفراد ومنع أي تاجر أو

صناعي من تقديم البيانات الكاذبة يكون العبء

$$\text{العبء الضريبي المثالي} = \frac{433.3}{1575.5} = 27\%$$

واستناداً لذلك نصل إلى النتائج التالية:

- 1- على كل دولة تطبيق نسب للحد الأدنى من الاستهلاك والاحتياط للظوارئ بمحدود 20% من الدخل كحد أدنى.
- 2- تقدم جميع الدول إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار.
- 3- ينبغي على جميع الدول محاربة التهرب الضريبي بكافة الوسائل القانونية والسياسية والاجتماعية وذلك للوصول إلى العدالة الضريبية التي يسمى إليها كل نظام ضريبي.
- 4- إظهار نتائج إيجابية للإنفاق العام بهدف رفع مستوى الوعي الضريبي.

⁽¹⁾ (طلع الحسابات لعام 2006 ووزارة المالية دمشق 2007 ص3).

5- ربط حسن السلوك والمواطنة (بالضريبة) حيث يصبح المواطن دافع الضريبة من المواطنين الجديين.

أولاً: المقدرة التكاليفية العامة:

تهدف دراسة المقدرة التكاليفية العامة إلى تحديد مدى قدرة المجتمع على تخصيص جزء من دخله تستقطعه الدولة في صورة ضرائب ورسوم للمساهمة في تمويل الأعباء العامة. تتأثر المقدرة التكاليفية بحجم الدخل القومي وعادات وتقاليد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك كما يلي:

أولاً: العوامل الاقتصادية:

تعد العوامل والمؤثرات الاقتصادية من أهم الأسس لتحديد قدرة الدخل القومي على دفع الضرائب وتحمل الأعباء العامة لذلك لابد من دراسة هذه المؤثرات للتعرف على عناصرها وتحديد المقدرة التكاليفية كما يلي:

1- هيكل الاقتصاد الوطني:

تلعب قطاعات وفروع الاقتصاد دوراً هاماً في تحديد المقدرة التكاليفية للدخل القومي فكلما تنوعت الاختصاصات كلما زادت النشاطات و تنوعت مصادر الدخل القومي وبالمقابل كلما انخفضت الاختصاصات كلما انخفض حجم التنوع وانخفض بالمقابل حجم الدخل القومي وتنعكس المقدرة التكاليفية العامة إضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الصناعي هو أفضل من الاقتصاد الزراعي أما اقتصاد الخدمات فهو أقدر من الاقتصاديين على زيادة المقدرة التكاليفية.

- كلما ازداد عدد العاملين في الصناعة أو كلما ازدادت مساهمة الصناعة في الدخل القومي كلما تنوعت مصادر الدخل و ازدادت السهولة أي أن الاقتصاد الصناعي هو اقتصاد بضاعي نقدي تزداد فيه الأرباح والأجور ولذلك تزداد قدرته التكاليفية.

- أما الاقتصاد الزراعي فهو اقتصاد تنخفض فيه الأجور ويزداد فيه حجم المواد غير الخاضعة للتداول أي يخصص فيه جزء كبير للاستهلاك الذاتي ولا تدخل السوق لذلك ينخفض الدخل القومي وتنخفض المقدرة التكاليفية للدخل القومي¹
- بينما يزداد اقتصاد الخدمات تنوعاً حيث تزداد الخدمات في العصر الحاضر وقد أدى دخول عصر المعلوماتية لإيجاد مهين وخدمات وأنظمة جديدة مما دفع الدول لزيادة حجم التخصص في هذه المنتجات والخدمات والتخلص من الصناعات الملوثة.
- تزداد في هذا الاقتصاد المدفوعات النقدية ، وتزداد فيه الدخول والسيولة لذلك ترتفع المقدرة التكاليفية للدخل فيه.

ت- توزيع الدخل القومي:

تستند عملية توزيع الدخل إلى عوامل سياسية بالدرجة الأولى وتلعب علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج دوراً هاماً في تحديد شكل وحجم توزيع الدخل القومي كما ذكرنا سابقاً وبالتالي يختلف التوزيع في المجتمع الاشتراكي عن المجتمع الرأسمالي، كما يختلف التوزيع من مجتمع صناعي متقدم إلى مجتمع زراعي متخلف نظراً لتدني مستوى الإنتاج وتدني مستويات الدخول ومن ثم فإن التوزيع العادل للدخل القومي بين الطبقات والشرائح الاجتماعية يؤدي لزيادة المقدرة التكاليفية العامة إذ يفضل تطبيق الضرائب النسبية (أي تكون نسبة متدنية من المادة الخاضعة للضريبة). والتي تصيب عدداً كبيراً من الدخول المتوسطة في المجتمعات التي تقل فيها درجة التفاوت بين ثروات الأفراد ودخولهم. بينما يفضل تطبيق الضرائب التصاعدية التي تصيب عدداً محدوداً من الدخول والثروات المرتفعة في المجتمعات التي تزداد فيها درجة هذا التفاوت.

¹ حدي السياسي: دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة والسياسات المالية الدار المغربية الفكر البيضاء 1982 ص 101-102.

فقد أثبتت التجربة في مثل هذه الأحوال ازدياد حصيللة الضرائب النسبية من حصيللة الضرائب التصاعدية، مما يؤدي إلى القول بأنه كلما قلت درجة التفاوت بين الدخل والثروات في مجتمع معين (و يزداد عدد دافعي الضرائب من أصحاب الدخل المتوسطة) كلما ازدادت المقدرة التكاليفية العامة لهذا المجتمع، عن مجتمع آخر يساويه في حجم الدخل القومي ويزداد فيه التفاوت بين الدخل⁽¹⁾

ث- الثقلات الاقتصادية:

تؤثر الثقلات الاقتصادية من رواج أو كساد بشكل ملحوظ على الدخل القومي، إذ يتراجع حجم الدخل القومي في فترة الكساد ويزداد في فترة الرواج ومن ثم تزداد المقدرة التكاليفية في حالة الرواج وتنخفض في حالة الركود وبشكل عام يمكن القول: إن الأمراض الاقتصادية (من كساد، تضخم، بطالة، الخلل الهيكلي، سوء توزيع الدخل القومي وزيادة حدة الفقر) كلها أمراض اقتصادية تساهم في تخفيض المقدرة التكاليفية العامة، فإذا أخذنا البطالة فإننا نلاحظ أن زيادة أعداد العاطلين عن العمل تؤدي لانخفاض حجم الدخل لأن العاطلين عن العمل لا يحصلون على الدخل، وبالمقابل إذا زاد عدد المشتغلين تزداد المقدرة التكاليفية للدخل وكذلك الأمر في حالة التضخم النقدي وارتفاع الأسعار، حيث تزداد حصيللة الضرائب عند ارتفاع الأسعار، لكنها تنطوي من جهة أخرى على انخفاض حقيقي لوحدة النقد (اليرة السورية مثلاً) فتزداد حصيللة الضرائب في فترة ارتفاع الأسعار زيادة ظاهرية غير ناجمة عن التحسن الاقتصادي وتؤدي على المدى الطويل إلى تخفيض المقدرة التكاليفية الفعلية للدخل القومي.

¹ يونس أحمد البطريق: مقاصد المالية العامة، مرجع سابق ص 205.

4- إنتاجية الإنفاق العام:

توزع الدولة النفقات العامة بين نفقات جارية استهلاكية ونفقات استثمارية إنتاجية، فإذا كان الجزء المقتطع كإيراد عام (ضريبة) ينفذ إنفاقاً عاماً منتجاً (أي مشاريع إنتاجية أو خدمات إنتاجية تساعد على زيادة الإنتاج) فإن النفقات العامة سوف تسهم في زيادة الناتج الاجتماعي، الأمر الذي يزيد من المقدرة التكلفة للدخل القومي، أما إذا كان نصيب النفقات العامة الجارية أكبر من النفقات الاستثمارية (مثل زيادة الإنفاق على السلع أو على عدد كبير من الموظفين غير الضروريين أو الإنفاق على المظاهر (مكاتب وسيارات.. وغير ذلك) فإن كمية السلع والخدمات التي تكون مخصصة للنشاط المنتج تكون أقل أو تنخفض، فيؤدي الأمر إلى انخفاض المقدرة التكلفة للدخل القومي، فالإنفاق الإنتاجي يؤثر بشكل إيجابي على الدخل القومي ويرفع من قدرته التكلفة بينما الإنفاق الجاري يؤثر سلباً على الدخل القومي ويخفض من قدرته التكلفة العامة.

ثانياً: العوامل الاجتماعية:

تلعب العوامل الاجتماعية دوراً هاماً في تحديد المقدرة التكلفة للدخل القومي، لأن علم الاقتصاد هو أحد أهم العلوم الاجتماعية ويطبق نظرياته وقوانينه على البشر ومن ثم تؤثر طبائع البشر وعاداتهم وتقاليدهم على هذه النظريات وترفضها أحياناً وقد تنجح الفكرة هنا وترفض هناك، لذلك لا يمكن نقل الأفكار والنظريات من بلد لآخر وتطبيقها بالشكل الذي نجحت فيه في ذلك البلد وأهم هذه العوامل:

1- الهيكل السكاني: يؤثر هيكل السكان (الطفولة، الشباب، العمال، الشيخوخ) على الدخل القومي، فقد نطلق على بعض المجتمعات (مجتمع فسّي) أي يشكل الأطفال

والشباب النسبة العظمى منه وبالمقابل عندما نقول إن المجتمعات الأوروبية مجتمعات هرمية أي بشكل من هم في سن التقاعد نسبة كبيرة، واستناداً لذلك:

- إذا ازداد عدد العاملين في الإنتاج والخدمات تزداد الدخول وترتفع المقدرة التكاليفية للدخل القومي وبالمقابل إذا ازداد عدد من هم خارج العمل تنخفض الدخول وتنخفض المقدرة التكاليفية للدخل القومي.
- إذا ازداد عدد الشيوخ والأطفال في المجتمع هذا يعني أن نسبة الإعالة مرتفعة ومسئولهم ثم تنخفض المقدرة التكاليفية للدخل القومي لأن هؤلاء لا يحصلون على دخل.
- إذا ازداد معدل النمو السكاني كما في الدول النامية 2-4% فإن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي قد لا تستطيع مواجهة هذا المعدل لذلك يصبح النمو سلبياً أي النمو في الدخول أو الدخل القومي قد يتساوى أو ينخفض عن معدل نمو السكان عندها تنخفض المقدرة التكاليفية للدخل القومي.

2- المستوى العام للاستهلاك: يتأثر الاستهلاك بالعادات والتقاليد الاجتماعية فهناك مجتمعات تبالغ في الإسراف والتبذير، وهناك مجتمعات اقتصادية تستهلك بمقادير محددة، وهناك مجتمعات ذات التوسط أي لا تبذر ولا تقتصد، إن هذه العادات من تناول الطعام والشراب واللباس وتحديد شكل ونوع المسكن وغيرها تؤثر في حجم الاستهلاك الاجتماعي ومن ثم كلما ازداد الاستهلاك والإسراف، انخفضت المقدرة التكاليفية للدخل القومي وبالمقابل كلما انخفض حجم الاستهلاك وزاد التوفير، ازدادت المقدرة التكاليفية للدخل القومي، لكن تطور الأنظمة الضريبية وانتقالها من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة يعني أن تشجيع الاستهلاك سوف يزيد من حجم الضرائب المفروضة على السلع، ولذلك انتقلت أوروبا من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة نظراً لزيادة الاستهلاك، وبالمقابل فإن الدول النامية مازالت تعتمد الضرائب المباشرة لذلك حتى لو ازداد الاستهلاك فإن ضرائبها تبقى ثابتة، وسوف يحصل التهرب الضريبي عن طريق زيادة الاستهلاك للأسر الغنية المسورة.

3- الوعي الاجتماعي والوعي الضريبي: يعتبر الوعي الاجتماعي من أهم العوامل المؤثرة في تطور المجتمعات فكلما ازداد مستوى الوعي الاجتماعي، ازداد التزام الأفراد بالأنظمة والقوانين وتطورت العادات والتقاليد نحو الأفضل لتخدم العامل الاقتصادي أما الوعي الضريبي فإنه يشكل جزءاً من الوعي الاجتماعي وبالتالي فإن الوعي الضريبي ((هو التزام الأفراد بتقديم بيانات صحيحة ودقيقة عن أعمالهم والتزامهم فيما بعد بدفع الضرائب المتوجبة عليهم)).

لذلك إذا ازداد الوعي الضريبي فإن المكلف يقدم بيانات صحيحة وبالتالي لا تلجأ الإدارة الضريبية لأسلوب التقدير الجزائي أو التقدير المباشر أو الاستعانة بالآخرين والخسرات وغيرها للتعرف على حقيقة وضع المكلف، أو تحديد قيمة المادة الخاضعة للضريبة ومن ثم سهولة حساب الضريبة وتقدير قيمتها.

إن الوعي الضريبي يتطلب.

- توفير درجة عالية من الأخلاق والإحساس بالمسؤولية⁽¹⁾
- توفر درجة عالية من تطور الوعي الاجتماعي.
- قيام الدولة بمصارحة المواطنين عن نخططها العامة وخاصة اتفاق المال العام.
- عدم الإسراف أو التبذير في الإنفاق العام.
- وجود آثار واضحة على أرض الواقع للإنفاق العام.

إن هذه العوامل تساعد على تحسين مستوى الوعي الضريبي وزيادته إلا أن الأمر يتطلب استخدام مبدأ العقاب والثواب فإذا تحرّب المكلف من دفع الضرائب يجب على الدولة أو النظام السياسي زيادة حجم العقوبات وتطبيقها على الجميع لكي يشعر الأفراد بما ويتجهوا باتجاه تطبيق الأنظمة والقوانين وبالمقابل فكل من التزم ودفع الضرائب المتوجبة عليه يجب تحفيزه وتقديم الثناءات له واعتباره مواطناً جيداً وحسن السلوك والسيرة والأخلاق هدلاً مسن

¹ - محمد عبد المجيد وراز: مبادئ المالية العامة الدار الجامعة، جامعة بيروت، قمرة بيروت 1988 م، 223-224.

إعطاء الوثيقة من مختار البلدة أو الحي، إن زيادة مستوى الوعي الضريبي سوف يزيد من المقدرة التكاليفية للدخل القومي وبالمقابل انخفاض مستوى الوعي الضريبي سوف يخفض المقدرة التكاليفية للدخل القومي ويحرم الخزينة من الإيرادات التي يمكن الحصول عليها.

ثالثاً: العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لأن أي قرار أو قانون لا يلقى القبول العام من قبل المواطنين لا يمكن تطبيقه وتجد الدولة الصعوبات العديدة وتلجأ للعقوبات وغيرها للتطبيق وبالمقابل إذا كان الأفراد يحبون النظام السياسي ويثقون به يطبقون جميع القوانين ويلتزمون بها وانطلاقاً من ذلك فإن المواطنين عندما يشعرون بالمخاطر اتجاه الأحداث التالية:

أ- الحروب والاضطرابات السياسية الداخلية أو الخارجية.

ب - وقوع الدولة تحت وطأة المديونية الخارجية.

ج - التوجه إلى الديكتاتورية بدل الديمقراطية وتعطيل الانتخابات.

د - محاباة بعض الفئات والشرائح على حساب الشرائح الأخرى.

فإنهم يتوقفون عن دفع الضرائب:

إن الأمثلة التاريخية متعددة على ذلك فمثلاً قامت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية بزيادة الاستقطاع الضريبي إلى 40% من الدخل القومي⁽¹⁾ وهذا الأمر يدفع للتهرب الضريبي أو تقدم تصريحات غير دقيقة وهذا الأمر قد لا يحدث، إلا في حالات الحرب كما ونلاحظ بأن المواطن الألماني يدفع تعويضات حرب هتلر إلى اليهود لذلك يتذمرون من هذه الضريبة الظالمة التي لا علاقة للشعب الألماني فيها، كما ويلاحظ تذر المواطن الأمريكي من دفع الضرائب لأن جزءاً منها يذهب لإسرائيل التي تمارس الإرهاب وتقمع الشعب الفلسطيني وتحتل أراضي الآخرين بالقوة، لكن هذا التذمر لا يظهر للآخرين أو للخارج لأن الدعاية الصهيونية تسبغ على الإعلام الأمريكي، بل والعالم.

⁽¹⁾ ميرنس أحمد البطريق: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص 201

ثانياً: المقدرة التكاليفية الفردية:

يقصد بالمقدرة التكاليفية الفردية ((مقدرة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على المساهمة عن طريق دخولهم في تحمل العبء الضريبي)).

أو بتعبير آخر ((قدرة الدخل الفردي على دفع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة وكفاية حاجات الاستهلاك الضرورية لصاحبه))

من هذا التعريف يتبين لنا الخصائص التالية:

أ- قدرة الدخل الفردي وتعني وجود دخل مرتفع يستطيع الإعالة وتحمل ما يفرض عليه من ضرائب ورسوم.

ب - تحمل الضرائب والرسوم بكافة أشكالها لأن الدخل الفردي يتوجب عليه دفع الضرائب والرسوم المباشرة ثم دفع الضرائب غير المباشرة.

ج- يتوجب على الدخل إعالة صاحبه أي كفاية حاجات الاستهلاك ثم الحاجات المتوسطة والكمالية وتأمين قدر محدد من الادخار.

استناداً لهذه الخصائص فقد تم تقسيم الدول إلى أربع مجموعات اعتبرنا أن خط الفقر هو 500 دولار للفرد سنوياً والحد الأدنى المعفى من الضرائب هو خط الفقر أي تقوم جميع الدول بإعفاء 500\$ من الضرائب واستناداً لذلك تظهر المقدرة التكاليفية الفردية كما يلي:

1- الدول الفقيرة:

يكون مستوى الدخل عند 500 دولار فما دون وبالتالي تكون حصة الفرد في اليوم 1.38 \$ لكن صندوق النقد الدولي قد يرفع النسبة في بعض الأحيان إلى دولارين في اليوم فيكون الدخل السنوي لهذا الفرد هو 720 دولاراً وعلى أي حال فإن هذا الدخل تنعدم لديه المقدرة التكاليفية ولا يستطيع دفع الضرائب وهذه حال دول أفريقيا الفقيرة وغيرها.

2- الدول فوق خط الفقر (الدول النامية):

يكون مستوى الدخل في هذه الدول 1000 دولار سنوياً فإذا اعتبرنا أن 500 دولار هي الحد الأدنى اللازم لمستوى المعيشة فيكون الدخل القادر على دفع الضرائب هو:

$$1000 - 500 = 500 \text{ دولار}$$

فإذا اعتبرنا وسطي معدلات الضرائب 25% فإن هذا الدخل سوف يدفع

$$500 \text{ دولار} \times 25\% = 125 \text{ دولار سنوياً}$$

أي المقدرة التكلفة الفردية هي 125 دولار

3- الدول متوسطة النمو:

يكون مستوى الدخل لدى هذه الدول بين 2000 إلى 3000 دولار فإذا أخذ الوسطي 2500 دولار فما هي المقدرة التكلفة الفردية؟

يعنى من هذا الدخل 500 دولار فيكون الدخل الخاضع للضرائب

$$2500 - 500 = 2000 \text{ دولار سنوياً}$$

إذا كان وسطي معدلات الضرائب ليس كما هو الحال في الدول النامية

25% وإنما يرتفع إلى 30% فتكون المقدرة التكلفة الفردية

$$2000 \times 30\% = 600 \text{ دولار}$$

4- الدول المتقدمة:

يكون مستوى الدخل الفردي لدى هذه الدول بين 5000 دولار فما فوق فإذا اعتبرنا

أن الوسطي هو 6000 دولار وأن حد الإعفاء من الضرائب هو 500 دولار يكون الدخل الخاضع للضرائب:

$$6000 - 500 = 5500 \text{ دولار سنوياً}$$

إن معدلات الضرائب سوف ترتفع في الدول المتقدمة مقارنة مع الدول النامية أو متوسطة النمو إلى 35% من الدخل، وستكون المقدرة التكاليفية الفردية:

$$5500 \times 35\% = 1925 \text{ دولار سنوياً}$$

5- سورية:

يبلغ الدخل القومي في سورية لعام 2006 حوالي 1575.5 مليار ليرة سورية ويبلغ عدد السكان 18.717 مليون نسمة فيكون الدخل الفردي السنوي.

$$\text{الدخل الفردي السنوي} = 1575.5 \text{ مليار} \div 18717000 \text{ نسمة} = 84174 \text{ ليرة}$$

نحول إلى دولار فنقسم على 50

$$84174 \text{ ليرة} \div 50 = 1683 \text{ دولار}$$

الدخل المعفى هو 500 دولار حسب المقاييس العالمية

$$\text{الدخل الخاضع للضريبة} = 1683 - 500 = 1183 \text{ دولار}$$

معدلات الضرائب 28%

$$\text{المقدرة التكاليفية} = 1183 \times 28\% = 331 \text{ دولار}$$

فيكون إجمالي الضرائب استناداً للمقدرة التكاليفية الفردية في سورية

$$331 \times 18717000 \text{ نسمة} = 6.195 \text{ مليار دولار}$$

$$\text{المقدرة التكاليفية بالليرات السورية} = 6.195 \times 50 \text{ ليرة} = 309.7 \text{ مليار ليرة}$$

الضرائب المتحصلة لعام 2006 الفعلية هي 222.7 مليار ليرة

$$\text{مقدار التهرب} = 309.7 - 222.7 = 87 \text{ مليار ليرة}$$

إن المقدرة التكاليفية الفردية تتوقف على مجموعة من العوامل أهمها:

أ- طريقة حساب الدخل القومي.

ب- طريقة الإعفاء وعدد الأفراد والدخول المعفاة من الضرائب.

ج- إنفاق الدخل الفردي.

د- المستوى العام للأسعار فيما بين المدن والأقاليم.

هـ - الأنظمة الضريبية وطرق الجباية والتحصيل ومدى وضوح القوانين بحيث تسدفع المكلف لعدم التهرب الضريبي.

و- نخط الفقر ومقدار تباينه بين المدن ضمن الدولة الواحدة

ولنبحث ذلك بشكل مفصل:

أولاً: مصدر الدخل:

يحصل الفرد على دخله إما عن طريق العمل أو الاستثمار أي بامتلاكه رأس المال أو عن الإئتين معاً وخاصة الشركات الصغيرة و تمتاز الدخول الناتجة عن العمل بالتقلب وعدم الاستقرار نظراً لتعرض العامل للبطالة أو الأمراض وبالتالي تكون المقدرة التكاليفية للدخل الناتج عن العمل متدنية وغير مستقرة أما الدخول الناتجة عن رأس المال فهي دخول مستقرة ومتزايدة نظراً لقيام رب العمل بالاستثمار بشكل مستمر فهو يوظف الفوائض ويجلب المسواد الأولية والعمال ويحصل على مزيد من السلع ومن ثم الأرباح، لذلك تزداد المقدرة التكاليفية للدخل الناجم عن رأس المال.

إضافة إلى ذلك فإن العبء الضريبي الفردي يقع على دخول العمل فإذا قارنا بين عبء ضريبي مقداره حوالي 15% على الدخل الناجم عن العمل ومقدار هذا الدخل 20 ألف ليرة سورية وبين دخل رأس المال ومقداره 250 ألف ليرة يكون :

$$20000 \times 15\% = 3000 \text{ ليرة}$$

$$250000 \times 15\% = 37500 \text{ ليرة}$$

إن المنفعة الحدية للضريبة الأولى وهي 3000 ليرة أكبر من المنفعة الحدية لمبلغ 37500 ليرة بالنسبة للدخل أي أن صاحب الدخل الناجم عن العمل لم يشبع كافة حاجياته فالضريبة تساعد على إشباعها لذلك تكون وظائفها عليه أكبر من مبلغ 37500 بالنسبة لدخل 250000 لأنه أشبع كافة حاجاته الضرورية والكمالية.

إضافة إلى ذلك تستطيع الدخول الناشئة عن رأس المال التهرب من الضرائب في حين لا يستطيع صاحب دخل العمل التهرب لأن الضريبة تطاله عند المبيع.

ثانياً: استخدامات الدخل الفردي:

تحدد المقاربة التكميلية للفرد بضرورة احترام ثمة معين لاستخدام الفرد لدخله، وذلك بالأى يكون الجزء المقتطع من الدخل الفردي من الكبر بحيث لا يترك للفرد ما يضمن له حداً معيناً من الاستهلاك وكذلك جزءاً يكون تحت تصرف الفرد لإنفاقات غير ضرورية وللادخار.

ولا يجوز اختراق حد الكفاف (وهو الحد الممثل للحد الأدنى للمعيشة كما يتحدد اجتماعياً) ومن ثم بالأى يصل الاقتطاع الضريبي إلى المساس بهذا الحد، وإنما يتعين احترام سيطرة الفرد على جزء من الدخل يزيد عن حد الكفاف ويخصص للحاجات غير الضرورية حتى يكون هناك باعاً على الإنتاج وحافزاً على القيام بالنشاطات الاقتصادية.

فالمجتمعات المتقدمة تأخذ هذه الناحية بعين الاعتبار أما المجتمعات المختلفة والفقيرة فإنها لا تعطي هذه الناحية أهمية تذكر ويحدد بأن الاقتطاعات الضريبية تطال الدخل حتى دون مستوى الكفاف، وبالتالي يندفع المواطن ليس إلى زيادة الإنتاج وإنما إلى عرقلة وتشويه الإنتاج أو إلى زيادة الهدر، فالاقتطاعات الضريبية قد أثرت تأثيراً سلبياً على الإنتاج وشكله ونوعيته ولا يجوز أن تترك هذه الناحية دون دراسة، بل يجب أن يدرس الدخل الفردي ويقسم بين الاستهلاك الضروري والاستهلاك غير الضروري ويترك تخصيصات أحسرى للادخار كسبي يستطيع المواطن القيام بأعباء الحياة العامة، فكل زيادة عن هذا الحد تخضع للاقتطاعات الضريبية ولعل كالدر Kalder بعد من أبرز المنادين بإحلال الإنفاق الفردي كمقياس للمقدرة التكميلية وأداة لتوزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع محل الدخل على اعتبار أن التوزيع الأمثل لهذا العبء (وفقاً للمقدرة التكميلية الفعلية لكل فرد من أفراد المجتمع) يعتمد على إتاحة الفرصة لكل فرد بتحديد مقدراته الحقيقية على الإنفاق تحديداً ذاتياً.

وتتمثل هذه المقدرة في نفقات المعيشة التي يحددها الفرد وفقاً لاحتياجاته ونظراته إلى المستقبل حيث تحمل ضريبة تصاعدية على الإنفاق الفردي محل الضرائب على الدخل ورأس المال ومهما يكن من أمر تحديد المقدرة التكاليفية الفردية، فإن تحديد حجمها الحقيقي يتعين أن يأتي في ضوء تكوين الفرد من مقابلة مختلف أوجه الإنفاق، فضلاً عن تمكينه من ادخار جانب من دخله.

رابعاً: العبء الضريبي النفسي:

يشعر المواطن بثقل وطأة الضرائب المباشرة على دخله، إذ يتوجب عليه في نهاية العام دفع الاقطاعات الضريبية دفعة واحدة للتخزينة العامة، أما إذا كان النظام الضريبي يعتمد على الضرائب غير المباشرة فإن المكلف يدفع الضريبة دون أن يشعر بثقل وطأها عليه، فالمستدفع الذي يدفع خمس ليرات سورية عن كل علبه سجائر، يدخنها يومياً لا يشعر بها، فسيؤا كسان بمجموع ما يدفعه شهرياً 150 ل.س بينما يدفع ضريبة مباشرة على دخله تبلغ 150 ليرة دفعة واحدة يشعر بها أكثر من المبلغ المدفوع على التدخين.

فبالأنظمة الضريبية الحديثة تجري دراسات عديدة من أجل الوصول إلى الطريقة السليمة لتخفيف من حدة الضغط النفسي على المكلف فقد اعتمدت بعض الأنظمة الضريبية على نظام الدفعات، أي على المكلف أن يدفع للدائرة المالية عدة دفعات قبل تحديد مبلغ الضريبة وعند التأكد من المبلغ إما أن يكمل النقص أو أن يسترد من الدائرة المالية المبلغ الزائد.

- ويرتبط العبء الضريبي النفسي بدرجة الوعي الضريبي، فإذا كان المكلف مقتنعاً بالضرائب التي يدفعها للتخزينة العامة ويشعر بمواظنته، فإنه يدفع الضريبة دون الشعور بثقل وطأها عليه، أما المواطن غير الواعي ضريبياً فإنه يدفع الضريبة مكرهاً ويحاول التهرب منها بأشكال شتى.

- كما أن زيادة الأشكال الضريبية وتعدد الضرائب أو تعديلاتها المستمرة، كأن يصدر تعديل ضريبي كل سنة أو سنتين، تؤثر نفسياً على المكلف، وتجعله يشعر بعدم الاستقرار، حيث

يعتبر الاستقرار الضريبي من بين العوامل التي تؤثر تأثيراً بالغاً على العبء الضريبي النفسي، وذلك لما يهيئه من وضوح في التشريع، ويسر في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالربط والتحصيل: الأمر الذي يوفر للضريبة ركناً أساسياً من أركانها وهو اليقين أي ينخفض عبء الضريبة القديمة والمستقر إلى الحد الأدنى من الضغط النفسي بينما يزداد الضغط النفسي حوالى تعدد الأنظمة والتشريعات والتعديلات على الأنظمة الضريبية.

إن الضغط النفسي الذي يرافق المكلف عند دفع الضريبة يدفعه إلى إتباع الطرق التالية:

- 1- محاولة نقل العبء الضريبي بأشكال شتى إلى مكلفين آخرين.
- 2- رفع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها المكلف إلى السوق.
- 3- التهرب المشروع وغير المشروع من دفع الضرائب.
- 4- تخفيض الإنتاج ظناً منه أن الإنتاج القليل لا تصيبه الضرائب التصاعدية وتعد مجموعة هذه الأساليب التي يتبعها المكلف من الأساليب المؤثرة على الوضع الاقتصادي بشكل مباشر، ويقع على الإدارة الضريبية أمر دراسة المعدلات الضريبية وأنواعها بشكل واضح قبل إقرارها وتكليف الآخرين بها.

فالساسة الضريبية يجب أن تقدم السياسة الاقتصادية في عملية فرض الضرائب كي تكون حافزاً على الإنتاج بدلاً من أن تكون مثبطاً على الإنتاج فالدراسات يجب أن تكون قائمة ومستمرة في هذا المجال لانتقاء أفضل السبل التي تجعل الضريبة أخف وطأة وأقل ضغطاً نفسياً على المكلف.

الباب الثاني

آثار الاقتطاع العام



الفصل الأول

الضريبة بين الحياض والتدخل

تمهيد:

يهتم الاقتصاد المالي بدراسة الآثار الناجمة عن أي عمل مالي أو واقعة مالية ومن ثم يدرس الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الظواهر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية فالضريبة تؤثر على كل شيء في محيطها الاقتصادي ، والمشرع هو الذي يحدد الضريبة ويفرضها بقانون قد يكون له الأول إشباع الحاجة المالية للدولة ولا يعبر أي اهتمام للآثار التي تحدثها هذه الضريبة، لكن تطور الحياة الاقتصادية وتربط المتغيرات الاقتصادية مع بعضها البعض في إطار مجموعة العلاقات الاقتصادية سوف تجعل من كل ضريبة مولد لمجموعة من الآثار.

فالضريبة تؤثر:

... على كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية عن طريق تأثيرها على الأسعار ومن ثم يعيد المجتمع أو المنتجون دراسة كل عنصر من عناصر الإنتاج فيخفضون من العناصر التي ارتفعت تكلفتها نتيجة فرض الضريبة ويزيدون العناصر التي لم ترتفع تكلفتها، مما يؤدي لإعادة توزيع الموارد الإنتاجية بين قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه وذلك بهدف زيادة الأرباح.

... على معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الدخل وإعسادة توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك فإما أن يخفض الادخار ، ولا يستطيع تمويل الاستثمار أو عن طريق تخفيض حجم الاستهلاك فيخفض معه الطلب الكلي في الاقتصاد.

- على معدل نمو الاستثمار: فالاستثمار هو أحد أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي فإذا ازدادت الضرائب على الاستثمارات الجديدة فإن ذلك سوف يخفض حجم الاستثمار وينخفض معدل النمو الاقتصادي، لذلك اهتمت الدول النامية في الآونة الأخيرة بدعم الاستثمار والمستثمرين وتقسيم الإعانات لهم بدلاً من فرض ضرائب عليهم.

- على تشجيع التصدير: فقد كانت الدول تعد نشاط التصدير من الأنشطة الهامة التي تجلب القسط الأجنبي فقط، لكن النظرية الاقتصادية فسرت زيادة الناتج الوطني من خلال زيادة حجم الصادرات الصناعية أي كلما ازداد التصنيع المحلي بهدف التصدير أدى ذلك لزيادة الإنتاج، ولذلك عمدت الدول لدعم الصادرات إلى 15% كما هو الحال في تركيا وماليزيا، فكل مصدر يحصل على إعانات تصل إلى 15% من قيمة إنتاجه، وهذا ما شجع المنتجين ثانية لزيادة الإنتاج، ومن ثم التصدير، في حين كان هذا النشاط يخفض لمعدلات ضريبية مرتفعة.

وسوف ندرس في هذا الفصل آثار الضرائب على المستوى الكلي في الاقتصاد الوطني لنرى آثارها الإيجابية أو السلبية، ثم ندرس آثارها الاجتماعية والسياسية نظراً لأن الضريبة تفرض على أفراد المجتمع، وفي ظل نظام سياسي محدد، لذلك تؤدي الضريبة لآثار سياسية وأيضاً اجتماعية.

أولاً: مبدأ حياد الضريبة:

يقصد بمبدأ حياد الضريبة ((ألا يكون من شأن الضريبة التأثير على قرارات الأفراد الخاصة بالإنتاج والاستهلاك، وألا تؤثر على النمط الذي تحققه قوى السوق بالنسبة

لتوزيع الموارد الإنتاجية بين فروع النشاط المختلفة⁽¹⁾، إن هذا التعريف يوضح بشكل أساسي دور الضريبة في التأثير على الإنتاج والاستهلاك وتأثيرها على إعادة توزيع الموارد الإنتاجية بين فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته ويمكن تعريف حياد الضريبة.

((هو فرض الضرائب على جميع القطاعات والفروع الاقتصادية وينسب متساوية حيث لا يمكن تمييز قطاع أو فرع صناعي عن فرع آخر ويكون هدف الضرائب هو إشباع الحاجة المالية للدولة)).

ومن خلال هذا التعريف تظهر رغبة المدرسة الكلاسيكية في عدم استخدام الضرائب كوسيلة مالية للتدخل في الحياة الاقتصادية، لأن الكلاسيك اعتبروا تدخل الدولة في الاقتصاد لا مبرر له طالما أن القطاع الخاص يستطيع أن يدير الاقتصاد من خلال مبدأ الحرية الاقتصادية ولهذا نجد أنهم يرفضون استخدام الضرائب للتمييز بين القطاعات الاقتصادية ويفضلون فرض الضرائب بالحدود الدنيا حيث لا تؤثر على كفاءة استخدام الأموال الموجودة مع القطاع الخاص.

أما آدم سميث 1723-1790: فقد اهتم بالمالية العامة في كتابه الخامس، وركزت أفكاره المالية على النقاط التالية:

1- يجب أن تكون الضرائب متساوية، وفيرة الحصيلية، والتأكد والتيسير عند فرضها وتحصيلها كي لا يحضل الظلم الاجتماعي.

2- إذا فرضت الدولة الضرائب على الأجور فإن الرأسمالي هو الذي يدفع الضرائب ويعكسها على الثمن ومن ثم ترتفع الأسعار بقيمة الضرائب.

3- إذا فرضت ضرائب على الأرباح فإن الرأسمالي لا يستطيع تحمل هذه الضريبة، فترفع الأسعار بمقدار الضريبة حيث يقع عبء الضريبة على المستهلك في نهاية المطاف.

4- يجب فرض ضريبة على ريع الأرض لأن الربح يأتي دون اهتمام وعناية مسبق قبل المالك أي هبة الطبيعة⁽¹⁾.

إن بحيث يرى ضرورة فرض الضرائب بشكل متساوٍ وضرورة إعفاء الملاكين وأصحاب الرساميل من الضرائب، لأنهم سوف يرفعون الأسعار بمقدار الضريبة، ويرى أن ضرورة إعفاء أصحاب الرساميل من الضرائب كان بهدف توظيف هذه الأموال وتشغيل العمال حيث يستطيع القطاع الخاص الوصول إلى التشغيل الكامل في الاقتصاد.

أما ريكاردو (1772-1823): فقد بحث ديفيد ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب الذي نشره عام 1817 جوانب فكرية واقتصادية عديدة إلا أن ما يهمنا في هذا المقام نظراته إلى الضرائب.

بحث ريكاردو في قانون الغلة المتناقضة ووضح بشكل جلي كيف ينشأ الربح التفاضلي وقال أن ملاكي الأراضي عندما يزيدون أسعار القمح فإن ذلك سوف يؤثر على العمل والمستهلكين وعلى أرباح الصناعة، وبالمقابل إذا فرضنا الضرائب على الربح فلا يتأثر به أحد إلا المالك نفسه، وباعتباره لا يبذل جهوداً لقاء هذا الربح فإنه يحصل عليه من خلال الطبيعة، لذلك يكون الربح المصدر الأساسي لفرض الضرائب وعليه فإن فرض ضريبة على الربح سوف يساعد على بقاء الأرباح مع الرأسماليين الذين سيقومون بتوظيف أرباحهم في إقامة منشآت جديدة، مما يؤدي للتشغيل الكامل كعسا قسأل آدم

[1] ريكاردو، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة 1968 ص 164.

سميث، فالضرائب المفروضة على الأجور أو الأرباح سوف تؤثر على تكوين رأس المال بينما الضرائب المفروضة على الربح لا تؤثر على أحد سوى المالك نفسه وبخاصة ما ينفقه من دخله على السلع الكمالية⁽¹⁾

إن الكلاسيك الجدد قد غيروا هذه القناعات نظراً لأن الاقتصاد والنظام السياسي لا يستطيعان الاستمرار والتطور دون الضرائب، كما إن عبء الضرائب يقع في النهاية على الفئات إن الأرض الزراعية ليست وحدها التي تدر دخلاً أو فائضاً، بل جميع العوامل وعناصر الإنتاج تدر دخلاً لأصحابها.

ويكون الكلاسيك الجدد قد خرجوا عن أراء الكلاسيك القديمي أصحاب المدرسة المؤسسين.

وأخيراً: يمكن القول: إن الهدف العام لفرض الضرائب هو تحقيق العدالة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل، وتبقي الصعوبة الحقيقية في كيفية تحقيق العدالة وفرض الضريبة على الدخل المرتفعة وليس الدخل المنخفضة.

إن مبدأ حياد الضريبة أصبح مبدأ في ذمة التاريخ، لأنه لا يمكن لأي اقتصاد العمل بهذا المبدأ، وذلك للأسباب التالية:

- 1- عدم إمكانية المجتمع على تمويل الإنفاق العام إلا من خلال هذه الضرائب.
- 2- عدم إمكانية توزيع الدخل بشكل عادل بين شرائح المجتمع.
- 3- عدم إمكانية تحقيق سياسة تدخل الدولة لخدمة قطاع على حساب قطاع آخر فالحياد يعني ضريبة متساوية بينما التدخل يتطلب ضرائب متباينة بين قطاع وآخر.

⁽¹⁾ المؤلف: اقتصاديات المال والسياسات المالية والفنية، دار المحققين 1997 ص 73.

لذلك أقلت جميع المجتمعات والأنظمة الاقتصادية عن هذا المبدأ وأصبحت
الضريبة أداة تدخل هامة في الحياة الاقتصادية.

ثانياً: الضريبة أداة تدخلية:

بعد أن تعرض الاقتصاد في فترة المدرسة الكلاسيكية للأزمات ، فقد نصادي
الكلاسيك المحدثين أمثال ألفرد مارشال وهوبسن، وادوارد شامبرلين وغيرهم، حيث
يعدّ هؤلاء أن حصيلة الضرائب سوف تعيد الدولة إنفاقها ومن ثم يؤدي ذلك لزيادة
حجم الطلب وبالتالي تخفيض العرض، لكن هذه الأفكار لم تلقى الرواج الكامل نظراً لأن
دور الدولة لدى هؤلاء بقي في إطاره العام (غير التدخلية).

وكانت الفرصة مناسبة من الناحيتين الحكومية والمالية لظهور أفكار اللورد كيتس،
حيث اعتبر كيتس الضريبة أداة مالية هامة للتدخل ، أي لا يجوز اعتبار الضريبة حيادية
تفرض على الجميع بهدف إشباع الحاجة المالية للدولة ، بل يمكن من خلالها تحقيق
الأهداف التالية:

- 1- إشباع الحاجات المالية المتزايدة للدولة.
- 2- تشجيع الاستثمار وذلك عن طريق تخفيض الضرائب للمستثمرين الجدد.
- 3- تشجيع الإنتاج في القطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها، وتخفيض
الإنتاج في القطاعات التي لا ترغب الدولة بتطويرها.
- 4- إعادة توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء.

إن هذه الأفكار التي أتى عليها كيتس كانت خروجاً عن مبدأ حياد الضريبة
والانتقال بها إلى الوسيلة التدخلية التي استطاعت أن تشجع الإنتاج وتزيد الطلب، الأمر
الذي شجع زيادة العرض في الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى ذلك فقد خففت السياسة المالية واستخدامات الضرائب من حسدوث
الأزمات في الاقتصاد ، ففي أوقات الرواج أصبحت الدولة تزيد الضرائب، وفي أوقات
الكساد تستطيع تخفيض الضرائب حيث تشجع زيادة الاستثمار والإنتاج.





الفصل الثاني

الآثار الاقتصادية للضرائب

تؤدي الضريبة في الاقتصاديات المعاصرة إلى آثار بعيدة المدى من الناحية الاقتصادية فهي تؤثر على كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع عن طريق تأثيرها على الأسعار، مما يؤدي لإعادة دمج عناصر الإنتاج بشكل أفضل حيث يحقق مزيداً من الربحية للمنظمين بغض النظر عن كميات الإنتاج وحمولة السلع.

ويؤثر النظام الضريبي على معدل النمو في الاقتصاد الوطني عن طريق تأثيره على دخول الأفراد وإعادة توزيعها بين الاستهلاك والادخار، فالضريبة تؤثر على الادخار حيث يضحي المواطن مباشرة بالادخار عندما تفرض عليه ضريبة جديدة أو يرتفع سعر ضريبة قائمة، كما يمكن أن تخفض الضرائب الاستهلاك إذا فرضت على السلع أو إذا كانت مرتفعة على الدخل حيث لا يستطيع صاحب الدخل إكمال سلة الغذاء التي كان يشتريها قبل فرض الضريبة.

وتؤثر الضريبة على الاستثمار الذي يعد أحد أهم معدلات النمو الاقتصادي، فإذا فرضت ضرائب على المشاريع الاستثمارية الجديدة، فإنها لا تستطيع المنافسة الأمر الذي يضطرها للإغلاق مباشرة في حين تعطي الاستثمارات الحديثة فترة إعفاء طويلة، لكسي تتمكن من العمل وزيادة الربح والدخول في حلقات المنافسة مع الشركات القديمة.

وسيم التركيز على الأثر الاقتصادي للضريبة التي قد تصيب الأفراد في قطاع معين (كالضريبة على الإيراد مثلاً) وقد تكون قاصرة على فرع إنتاجي معين، (كفرض ضريبة على دخول المنتجين لسلعة معينة) في هذه الحالة يكون أثر الضريبة متوقفاً على الدور الذي يلعبه فرع النشاط الذي فرضت الضريبة على منتجاته في الاقتصاد الوطني

فكلما تداخلت العلاقات الاقتصادية مع الفروع الأخرى ازدادت الآثار الاقتصادية للضريبة بشكل عام، وتأثرت بها الفروع الأخرى أما إذا كانت علاقات القطاع السذي فرضت عليه الضريبة قليلة مع الفروع الاقتصادية الأخرى، فإن ذلك سيحد من انتشار وتوسع آثار الضريبة على الفروع الأخرى.

إن كل ضريبة مهما كان نوعها لابد أن تنتج أثراً اقتصادياً ولكن كيف ومتى سيظهر هذا الأثر؟ هل على المدى القصير أم على المدى الطويل؟ وهل ستتأثر قطاعات أخرى غير التي فرضت عليها الضريبة كلها موضوعات سوف ندرسها في الفقرات التالية:

أولاً: أثر الضريبة على الإنتاج:

إن فرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة على قطاع إنتاجي محدد سوف يؤثر على المنتج بالدرجة الأولى والمستهلك بالدرجة الثانية، ومن خلال معدل الضريبة ودرجة مرونة العرض والطلب سوف يحاول المنتج التكيف مع هذه المعطيات إما أن يتخذ قراره بزيادة الإنتاج أو تخفيضه، أي سوف يبحث في إجراء توازنات جديدة لأن الضريبة قد أحلت بالتوازن القائم، ويلاحظ أن الإنتاج الوطني ككل سوف يتأثر بهذه الضريبة وذلك للأسباب التالية:

- أ- سوف تخفض الضريبة الدخل الذي سيحصل عليه المنتج.
- ب- سوف تتأثر القطاعات الأخرى التي لم تفرض عليها الضريبة وذلك بزيادة الطلب على منتجاتها.
- ج- سوف تؤدي الضريبة لإعادة توزيع الموارد الإنتاجية من جديد بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني.

د- إذا فرضت الضريبة على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني فإن ذلك سيؤدي لتخفيض الإنتاج في جميع القطاعات.

إن هذا الآثار سوف تطل كافة المنتجين ممن فرضت عليهم الضريبة أو لم تفرض ولذلك سوف تظهر إعادة توازن جديدة، فكيف يسعى المنتج لتلافي هذه الضريبة وكيف يتوازن من جديد؟

أ- الضريبة والمنتج والدخل:

تقتطع الضريبة جزءاً من دخل المنتج ومن ثم سوف تؤثر على عمله بشكل مباشر، فإما أن تثبط عزيمته عن الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى عرقلة التقدم الاقتصادي وتقليص حجم الناتج القومي، وإما أن تشجدهم وتدفعه إلى بذل المزيد من الجهد لتعويض ما استقطعت الضريبة من دخله فتسهم بذلك في خدمة التقدم الاقتصادي ونمو الناتج القومي.

لقد عالج العالم الإيطالي بانطليوني Bantaleoni هذا الموضوع للمرة الأولى عام 1887، ومنذ ذلك الحين والعلماء في جدل مستمر على الصعيد النظري، ولم ينتهوا فيه إلى رأي قاطع، فالعمل الاقتصادي لا يُقدّم عليه صاحبه ما دام لا يعود عليه بنفع. ولا يتحمل المرء من الجهد ما يربو على المنفعة التي يستخلصها من عمله. ولهذا فإن العامل أو المنتج يقارن ويوازن بين المنفعة التي تعود عليه بمحصوله على وحدة من الدخل وبين مشقة الجهود الذي يبذله في هذا السبيل.

وبعبارة أخرى فإن المنتج يُعنى «بتساوي المنفعة الحدية للسلعة المنتجة مع ذلك الجهد الحدي للعمل اللازم لإنتاج هذه السلعة» ومن ثم يتعين حدوث توازن بين المنفعة الحدية للدخل الذي يحصل عليه المنتج والجهد الحدي الذي يقوم به.⁽¹⁾

والضريبة تخفض بهذا التوازن وتقتطع جزءاً من دخل المنتج بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن طريق أثرها في زيادة تكاليف الإنتاج، فيقتضي الأمر بذل مجهود أكبر، للمحافظة على الدخل نفسه الذي أصابته الضريبة، وهنا نواجه حالتين:

الحالة الأولى: الضريبة مشبطة لعزيمه الممول:

يؤدي فرض الضريبة وخاصة ذات النسب العالية إلى تثبيط همه المكلف صاحب الدخل المرتفع وعزيمته وتدفعه إلى التقاعس عن العمل وعدم بذل المزيد من الجهد في سبيل زيادة الإنتاج لأن المنفعة من الجهد تنقص كلما ازدادت مشقة العمل.

وذهب بانطليوني والمدرسة الإيطالية إلى أن الضريبة تثبط عزيمه المكلف. فزيادة الجهد لتعويض ما استقطعت الضريبة يؤدي إلى انخفاض المنفعة التي تسدرها المدفوعات المتتالية الإضافية من الدخل التي يلاحظ انخفاضها وتراجعها، إضافة إلى أن المجهود الذي يبذل في إنتاج الوحدات الإضافية يزداد مشقة، وهكذا يفضل المنتج انخفاض دخله بمقدار الضريبة على زيادة الإنتاج.

الحالة الثانية: الضريبة تشجع عزيمه الممول:

تقول هذه النظرية: إن المكلف الذي انخفض دخله بمقدار الضريبة يسعى من جديد لتعويض النقص الحاصل في دخله الصافي، فيضطر لشراء مواد أولية إضافية وتوظيف يد عاملة جديدة أو إضافية من أجل زيادة الإنتاج، التي تؤدي بدورها إلى

¹ كمال غزال: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق ص 89-92.

زيادة الدخل الصافي للمنتج. ويشترط في هذه الحالة أن تكون الزيادة في الضريبة طفيفة، إذ بعد حد معين يفوق الجهد الذي يبذله المنتج المنفعة التي سيحصل عليها، ومن ثم تكون النتيجة عكسية، أي زيادة الجهد والإنتاج دون الحصول على دخل صافي إضافي لتعويض ما استقطعت الضريبة.

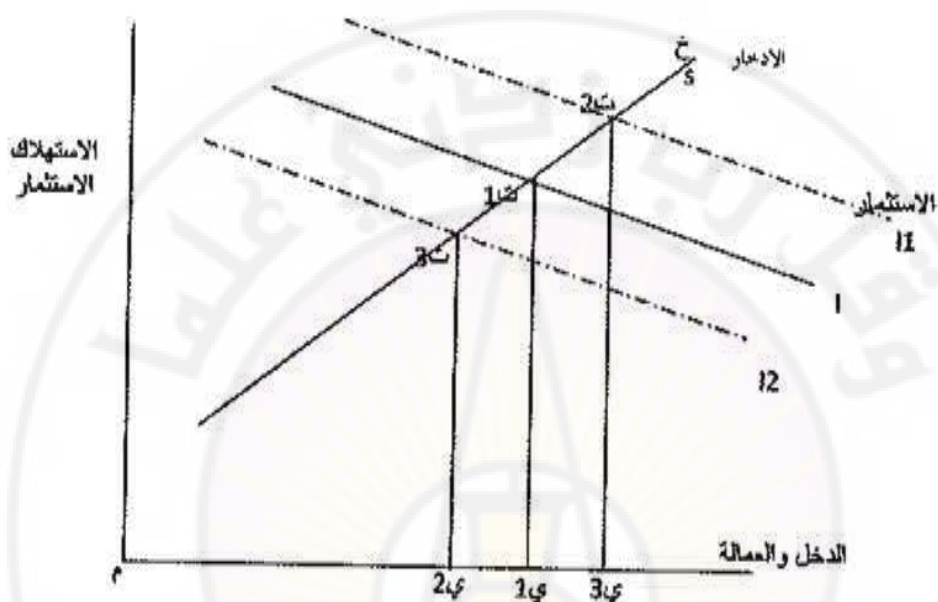
ومن خلال المقولتين زيادة الإنتاج أو تخفيضه نلاحظ وجود أثر واضح للضريبة ويشترط للعمل بهاتين المقولتين أن تكون الضريبة إما مبلغاً محدداً على سلعة وليكن 50 ليرة سورية على كل طقم رجالي ينتجه المنتج أو نسبة من السعر 5% مثلاً، عندها يسعى المنتج لزيادة الإنتاج بهدف التعويض، أما إذا كانت تصاعدية فإن مفعول المقولتين ينتهي لأنها سوف تطال كل ما سينتجه المنتج عند الزيادة، ومن ثم فسيان الظروف الاقتصادية السائدة وطرق فرض الضرائب سوف تجعل من هاتين المقولتين في ذمة التاريخ وذلك للأسباب التالية:

1- إن الضرائب أصبحت تفرض بشكل تصاعدي على الدخل وتفرض بشكل تصاعدي على السلع إذا كانت غير مباشرة وتفرض كنسبة مئوية في حال ضريبة القيمة المضافة وبالتالي سوف لن يستطيع المنتج زيادة الإنتاج عند فرض ضريبة جديدة.

2- لا يستطيع أي منتج الإحلال بالتوازن القائم بهذه السهولة، بل عليه إعادة دراسة الطاقة الإنتاجية للآلات وتوظيف عمال جدد (أي وردية جديدة) وجميع هذه الإجراءات تحتاج للدراسة والمقارنة بين الأرباح الممكنة أو الخسارة.

3- تلعب مرونة العرض والطلب دوراً مهماً في اتخاذ قرار الزيادة، فإذا كانت السلعة تتمتع بمرونة الطلب فإن المستهلكين سوف يتوجهون لسلع أخرى، وإذا كانت السلعة لا تتمتع بالعرض المرن فسوف يخسر المنتج لأن إنتاجه سوف يأتي دفعة واحدة.

وبخاصة إذا ما كانت بنسبة خفيفة نسبياً، ولإيضاح أثر الضريبة على الادخار نقوم
 بالتحليل البياني في الشكل رقم (4):



الشكل رقم (4)

إن تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار يقابله مستوى محدد من الدخل،
 حيث نفترض في هذه الحالة أن الادخار والاستثمار يؤثر بشكل مباشر على مستوى
 الدخل. فإذا افترضنا أن المبالغ الاستثمارية تبلغ 20 عشرين مليار ل.س، فإن النقطة
 التي يتقاطع عندها منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار والتي تكون ت1 يقابلها كمية
 دخل تبلغ 330 مليار ل.س ثلاثمائة وثلاثين مليار ليرة سورية.

أما إذا زادت كمية المدخرات، فإنه سيؤدي إلى زيادة كمية الاستثمار، وبالتالي
 فإن المنحنيين سيتقاطعان في النقطة ت2 والتي يقابلها دخل يبلغ 360 مليار ل.س
 ثلاثمائة وستين ملياراً.

إلا أن فرض ضريبة جديدة، أو رفع سعر ضريبة مفروضة سابقاً، سوف يؤدي إلى تخفيض الادخارات التي سوف تؤدي بدورها إلى تخفيض الاستثمارات، فإذا فرضنا أن كمية المدخرات انخفضت إلى 15 خمسة عشر ملياراً فإن ذلك سوف يؤثر على الاستثمار وستقاطع المنحنيان عند نقطة T_3 والتي يقابلها كمية من الدخل تبلغ 320 مليار ل.س. ثلاثمائة وعشرين ملياراً، وبعبارة أخرى فإن الضريبة تؤثر بشكل مباشر على الادخار الذي يؤثر بدوره على الاستثمار، وإذا ما بقيت الظروف السائدة على حالها، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل والعمالة معاً.

رابعاً: أثر الضريبة على النمو الاقتصادي:

قد لا يفرق البعض بين النمو والتنمية ويعتدون كل زيادة في الناتج تنمية وكان البعض يعد كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي سنوياً تنمية، فإذا كانت 5% سنوياً تكون التنمية 5% لكن النظريات الاقتصادية ميزت في الآونة الأخيرة بين النمو والتنمية.

النمو "هو التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي"⁽¹⁾

أما التنمية: "فهى مفهوم يشمل النمو والتوزيع والتغيرات الهيكلية التي تستهدف تطوير مستوى الحياة للشطر الأعظم من عامة الناس".

إن التنمية تتضمن تغيرات جذرية شاملة في الاقتصاد والمجتمع حيث تؤدي لتطوير العادات والتقاليد وأنماط الإنتاج والتوزيع والتبادل في الاقتصاد الوطني.

وعلى اعتبار أننا نناقش أثر الضريبة على النمو فإننا سنبحث في النمو وخصوصاً مصادر النمو وهي مولفة من:

⁽¹⁾ جيمس هوارثي - د. وهارولد استروب الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار الريح الرمانى 1988 من 581.

أ- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري بحيث كلما ازداد حجم الاستثمار في الآلات والتجهيزات كلما نما وتطور رأس المال المادي لذلك تخصص الشركات رساميل ضخمة لتطوير آلاتها والتقانات الأخرى، وبالمقابل لا يمكن إدارة هذه الآلات وتشغيلها دون العمال والخبراء والمهندسين أي سوف يتوجب على الدولة زيادة حجم الإنفاق على الجامعات والمعاهد التقنية والتأهيل والتدريب بهدف رفع سوية العمال.

ب- توفر المدخرات اللازمة للاستثمار فالدول المتقدمة تتوفر لديها هذه الإمكانيات في حين لا توجد في الدول النامية، عندها يجب الاقتراض الخارجي بهدف توفير المدخرات اللازمة للاستثمار الوطني.

ج- التنظيم والتوجه المستقبلي: إن رسم خطة أو استراتيجية وطنية لتنمية وتطوير البلاد تعتبر النقطة الأهم في الانطلاق إذ لا يمكن إنجاز التنمية أو حتى النمو دون تحديد مسبق أو تصور مسبق.

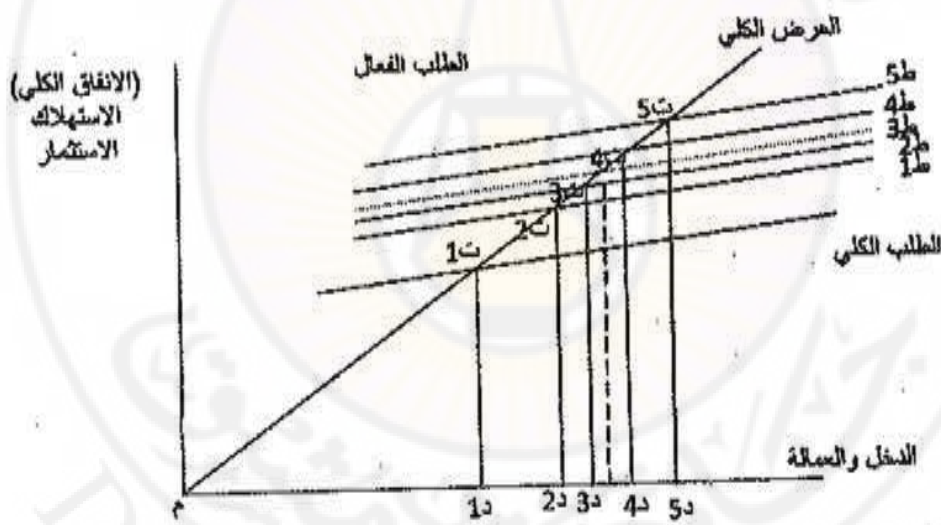
د- دور متميز للدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك ما فعلته دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) حيث أخذت الدولة مكانة هامة وباشرت بالاستثمار في البنى التحتية وإقامة المصانع وتبعها القطاع الخاص حيث انتقلت هذه الدول من دول فقيرة إلى دول غنية.

هـ- توفر الموارد اللازمة للإنتاج إن توفر الموارد الطبيعية لا يعتبر شرطاً أو مصدراً هاماً للنمو لكنه إذا ما توفرت هذه الموارد فلها تساعد على الاستثمار وتشجيع الإنتاج.

إن جميع الدول بما فيها الفقيرة تسعى لزيادة معدلات النمو الاقتصادي لكن الأمر يحتاج لرسم سياسات واضحة تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الوطني وتنطلق بوتيرة جملة لإنجاز الأهداف المحددة.

ركزت دول شرق آسيا في انطلاقتها على:

- 1- تشجيع الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية والمزايا الأخرى.
 - 2- تشجيع التصدير من خلال تقديم إعانات التصدير والإعفاء الكامل من الضرائب.
 - 3- الافتراض الخارجي لتمويل الإنفاق العام بدلاً من فرض ضرائب تفصل كاهل الصناعة الوطنية وتدفع المستثمرين للهروب.
- فإذا فرضنا أن ماليزيا طبقت هذه الإجراءات وما سيحصل يفسره لنا الشكل البراني رقم (5).



الشكل رقم (5)

إن تشجيع الاستثمار والتصدير وتشجيع الإنتاج المحلي سوف يؤدي لزيادة الإنتاج وبما أن الطلب يتزايد لمواجهة العرض الجديد فإن معدل النمو الاقتصادي يتزايد سنوياً حيث ازداد الإنتاج في السنة الأولى من م 1 إلى م 2.

فإذا فرضنا أن الناتج في ماليزيا هو 270 مليار دولار في السنة الأولى وأن معدل النمو هو 7% سنوياً فما هو الناتج المتوقع في العام الخامس؟

$$\text{إن م د 1} = 270 \text{ مليار \$}$$

$$\text{م د 2} = 270 \times 7\% = 288.9 \text{ مليار \$}$$

$$\text{م د 3} = 288.9 \times 7\% = 309.1 \text{ مليار \$}$$

$$\text{م د 4} = 309.1 \times 7\% = 330.7 \text{ مليار \$}$$

$$\text{م د 5} = 330.7 \times 7\% = 353.9 \text{ مليار \$}$$

فإذا قامت الدولة بفرض ضرائب جديدة أو رفعت أسعار الضرائب القائمة سواء كانت ضرائب على الدخل أم ضرائب على السلع فإن كل منتج أو جميع المنتجين وأصحاب الدخل سوف يعدون حساباتهم وسيكون الادخار أول ضحايا الضرائب حيث سينخفض حجم الاستهلاك وينخفض معه حجم الطلب الكلي فإذا كانت عملية فرض الضرائب في السنة الخامسة فإن منحنى الطلب (ط₅) سوف يتراجع لكنه لن يتراجع إلى مستوى (ط₃) لأن الضرائب لن تكون بمعدل 7% فإذا كانت بمعدل 7% أو أحياناً 10% هذا يعني انخفاض الطلب الكلي إلى ما دون (ط₅) أي يقع بين (ط₅) و(ط₃) في الوسط وسيكون مستوى الدخل (م د 3.5) أي سوف يتراجع الناتج من 353.9 مليار \$ إلى 318.5 مليار دولار أي

$$318.5 = 353.9 \times 10\%$$

إن أثر الضريبة على النمو كان كبيراً لذلك يتوجب على الدولة عند فرض الضرائب أو رفع أسعار الضرائب القائمة أن تدرس آثار الضرائب فإذا كانت إيجابية يمكن رفع أسعار الضرائب أما إذا كان أثرها سلبياً فيجب عدم رفع الضريبة.

خامساً: أثر التضخم على الأسعار والتضخم:

التضخم هو ظاهرة اقتصادية حديثة لأنه كان يحدث في الماضي لكن سرعان ما تعود الأسعار للانخفاض بعد زوال الأسباب، إلا أنه في العصر الحديث أصبحت ظاهرة عامة وتشمل جميع الدول لذلك عرفه أميل جام:

((التضخم يمثل حركة صعودية للأسعار تنصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض))⁽¹⁾

ويكون أميل جام قد عرف التضخم من داخله وهو يتصف بالمزايا التالية:

- 1- التضخم ظاهرة ديناميكية مستمرة دون توقف.
- 2- التضخم حركة أسعار بمعنى أن التضخم كظاهرة يتصل في ارتفاع الأسعار.
- 3- التضخم حركة تنصف بالاستمرار الذاتي الدائم في حركة غير قابلة للرجوع.
- 4- عجز المنشآت الإنتاجية عن تلبية فائض الطلب.

أما المدرسة الكينزية فقد عرفت التضخم أنه زيادة في الطلب الكلي عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية التي يستطيع الجهاز الإنتاجي إنتاجها عند مستوى التشغيل الكامل مما يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار⁽²⁾

وبذلك تعد الكينزية التضخم فجوة بين العرض والطلب وأن الطلب المدعوم بالقوة الشرائية يساهم في زيادة الأسعار.

واستناداً للتعريف المذكورة فإن التضخم ينتج عن الأسباب التالية:

¹ زهير حسين عوض الله: الاقتصاديات المال والنفود، الدار الجامعية للطباعة، 1998، ص 247

² كمال شرف: النفود والصرف، جامعة دمشق، 1993، ص 206

1- الأسباب النقدية: تعد الأسباب النقدية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التضخم لكن هذه الأسباب ليست موحدة بل تنفرع إلى الأقسام التالية:

أ- زيادة الإصدار النقدي لتلبية طلب الحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة مما يؤدي لارتفاع الأسعار.

ب- سرعة التداول النقدي: تنشأ هذه الحالة عندما يتفاعل المستثمرون بقسودم حالة الازدهار فيخرجون مدخراتهم ويوظفونها في الإنتاج الأمر الذي يؤدي لزيادة الدخل وزيادة الطلب الكلي.

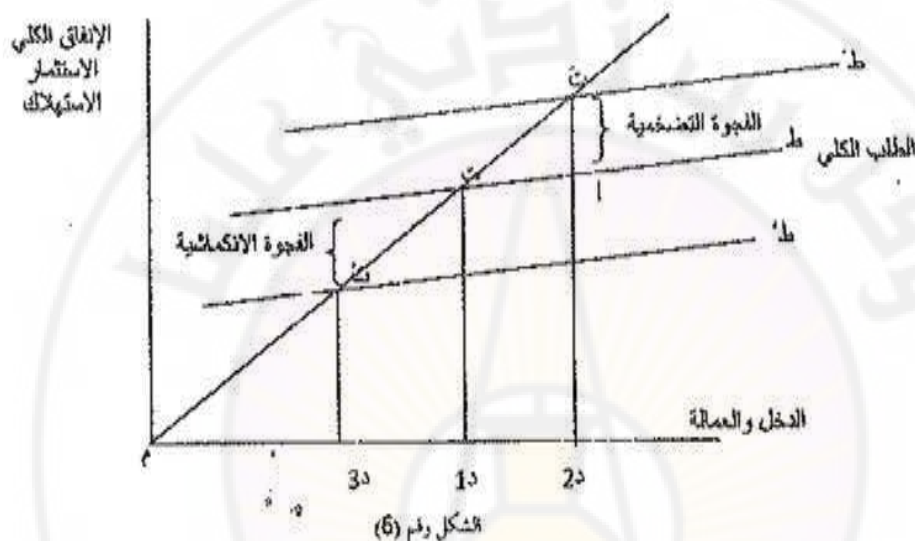
ج - توسع المصارف في الإقراض: حيث تتحول هذه القروض إلى طلب استثماري أو استهلاكي فيزداد الطلب الكلي وعا أن العرض غير قادر على تلبية احتياجات الطلب لذلك ترتفع الأسعار.

2- الأسباب المالية: وتتضمن الأسباب المالية عاملين أساسيين هما:

أ- زيادة حجم الإنفاق الجاري، لأن زيادة حجم الإنفاق الاستثماري سوف تؤدي لزيادة العرض بينما زيادة الإنفاق الجاري سوف تؤدي لزيادة حجم الطلب مما يؤدي لارتفاع الأسعار.

ب- الأسباب الهيكلية: إن عدم التوازن بين العرض والطلب يؤدي للعديد من الأمراض الاقتصادية، فإذا ازداد الطلب لسبب ما، فإن العرض يتوجب عليه الزيادة لمواجهة الطلب لكن أموراً معينة قد تمنع العرض من الزيادة مثل عدم وجود الآلات أو العمالة الماهرة أو المواد الأولية حيث أن المستثمرين يقفون عاجزين عن تحقيق الزيادة لذلك ترتفع الأسعار.

إن هذه الأسباب سوف تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الوطني والسؤال المطروح ما هو دور الضرائب؟ هل ترفع الدول الضرائب أم تخفضها وما هو أثرها على التضخم؟



يتضح من الشكل البياني رقم (6) أن المستوى التوازني للدخل هو عند النقطة ت نقطة تقاطع منحني الطلب الكلي مع العرض الكلي التي تحددها الدخل عند د وإن أي مستوى يفوق د سوف يدفع المنظمين لزيادة الإنتاج فإذا لم يستطع المنتجون زيادة الإنتاج سوف تظهر الفجوة التضخمية المتمثلة بالمستقيم (ت أ) ومقدارها سيعادل الزيادة بين الطلب الأول والطلب الثاني.

ومن جهة ثانية إذا انخفض حجم الطلب عن نقطة التوازن ت فسيكون السدائل سينخفض إلى د وسوف تظهر فجوة انكماشية تتمثل بالفارق بين الطلبين.

والسؤال المطروح: هل تلعب الضرائب دوراً انكماشياً أم تضخيمياً في الاقتصاد الوطني؟

الفصل الثالث

الآثار الاجتماعية للضرائب

أولاً: الآثار الاجتماعية للضرائب:

تؤثر الضريبة على الطبقات والشرائح الاجتماعية كافة نظراً لأنها تؤثر على الدخل والاستهلاك وتخفيض الادخار، وتزداد آثارها السلبية عندما تؤثر على الناتج فينخفض على الأثر حجم التشغيل (أي يزداد عدد العاطلين عن العمل) ولذلك تتأثر الطبقات الفقيرة أكثر من الطبقات الغنية للأسباب التالية:

أ- تخفيض دخول الفقراء بنسب ومعدلات أعلى من تأثيرها على دخول الأغنياء.
ب- تخفيض حجم الاستهلاك العام وقد لا تبقى الفقراء إلا على السلع الضرورية.

ج- يقع عبء الضرائب غير المباشرة على الفقراء، فيزداد الفقراء فقراً وبالمقابل يزداد الأغنياء غنى من خلال هذه الضرائب.

لذلك تسعى جميع الدول قبل فرض الضرائب غير المباشرة للتعرف على مستويات الدخل ومستويات الأسعار فإذا كانت مستويات الدخل مرتفعة كما في الدول المتقدمة يعمدون لفرض هذه الضرائب، وبالمقابل إذا كانت الدخل متدنية تلجأ الحكومات للضرائب المباشرة وللتعرف على آثارها بشكل واضح سوف ندرس أثرها على الطبقات وعلى مستويات الفقر والعوز الاجتماعي.

1- أثر الضرائب على الطبقات الاجتماعية:

يحتوي كل مجتمع على طبقتين أساسيتين (الفقراء والأغنياء) وفي الحسابات التي يظهر فيها الرواج والازدهار الاقتصادي يزداد الدخل القومي تستفيد بعض أفراد

$$\%4.2 = \frac{3600}{84000} \quad \text{عبء الضريبة لدخل الفقير}$$

$$\%1.2 = \frac{7200}{600000} \quad \text{نسبة الدخان لدخل الغني}$$

$$\%0.6 = \frac{3600}{600000} \quad \text{عبء الضريبة لدخل الغني}$$

إن الضرائب غير المباشرة تؤثر بشكل كبير وواضح على الفقراء في حين تشكل نسبة لا تذكر من دخول الأغنياء.

والسؤال المطروح: هل تؤثر الضريبة على الفقراء كافة بدرجة واحدة وأيضاً على الأغنياء بدرجة واحدة؟

بالطبع كل طبقة وكل شريحة تتأثر بالعبء الضريبي استناداً لحجم دخلها وذلك كما يلي:

أ- الفقراء وذوي الدخل المحدود:

إن هذه الطبقة تحصل على دخول شهرية بالنسبة للعمال والموظفين بينما ذوي الدخل المحدود والعمال المتقاعين فإن دخولهم متقطعة، وبشكل عام فإن إجمالي الأحمال التي تحصل عليها هذه الطبقة متدنية نسبة للدخل القومي، لا تكاد تصل في الدول النامية إلى 30% من الدخل القومي، ولذلك فإن فرض ضرائب مباشرة لن يؤثر كثيراً على أوضاع هذه الطبقة بسبب انخفاض دخولها، أما إذا فرضت الدولة ضرائب غير مباشرة فإن دخول هذه الطبقة سوف تتأثر، وتكون الدولة من خلال هذه الضرائب تهدف لإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، ومن ثم فإن هذه السياسة سوف تخفض دخول

الفقراء وسوف ينخفض الاستهلاك، ويمكن للاقتصاد أن يدخل في حالة الركود، لذلك لا يجوز استخدام هذه السياسة لتمويل الإنفاق العام لفترة طويلة من الزمن.

ب - الأغنياء: إن دخول الأغنياء مرتفعة ومتعددة المصادر (زراعة - صناعة - تجارة) ويزداد الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه الطبقة، فإذا فرضت الدولة ضرائب مباشرة فإنها ستطال دخول الأغنياء وتؤثر عليها وينخفض الطلب على الاستثمار، أما إذا فرضت الدولة ضرائب غير مباشرة فإن ذلك سيحقق مصالح الأغنياء (إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء) لكن الاقتصاد لن يستمر طويلاً بالرواج، بل سينتقل إلى الركود، لذلك لا يجوز استخدام الضرائب غير المباشرة إلا إذا كانت الدخل مرتفعة كما حصل في أوروبا.

2- العدالة الاجتماعية والخصيلة:

العدالة الاجتماعية هي الإنصاف وتساوي المواطنين أمام القانون⁽¹⁾

والعدالة الاجتماعية أيضاً هي الالتزام بتقديم الواجبات مقابل الحصول على الحقوق المقررة في القانون وإيصال الأفراد المظلومين إلى حقوقهم المسلوبة.

وبما أن دولة العدالة والرفاه: أي تقوم الدولة بتوزيع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل بين الأفراد والطبقات الاجتماعية بحيث يؤدي ذلك لتحقيق الرفاهية للجميع.

والعدالة الضريبية: تعني مساهمة جميع الأفراد في دفع الضرائب استناداً لمقدارهم التكاليفية أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به.

والواقع يوضح بأن فرض الضريبة تتنازع ثلاث مصالح.

⁽¹⁾ للمعجم الفلسفي المختصر - ترجمة توفيق علوم، دار التقدم موسكو 1986 ص 448.

1- مصلحة الخزينة وتسعى الدولة بشكل دائم ومستمر لزيادة الحصيلة بهدف إشباع الحاجات المالية المتزايدة للدولة.

2- مصلحة الممول: حيث يهتم المكلف بالضريبة بدفع جزء من دخله دون أن يؤثر ذلك على مستوى معيشته.

3- مصلحة المجتمع: يجب أن تساهم الضرائب بزيادة الإنفاق العام وتمويل الخدمات الاجتماعية التي تساهم في التقدم الاجتماعي⁽¹⁾

إن هذه المصالح تتعارض مع بعضها لذلك تسعى الدولة بشكل نسبي لتحقيق العدالة النسبية قدر الإمكانية لأن العدالة المطلقة غير موجودة ولذلك تلجأ الدول للعدالة النسبية.

ولكي تتحقق عدالة الضريبة يجب أن تكون الضريبة:

- عامة تفرض على جميع الأفراد أو على كافة أفراد الشريحة التي فرضت عليها الضريبة حيث لا يعفى أحد منها دون مبرر.
- موحدة تفرض بالنسب نفسها على كافة المكلفين.
- تميز بين الأغنياء والفقراء بحيث يحصل الفقراء على نسب من الإعفاء تتساوى مع تكاليف المعيشة.
- تصاعدية: لا يجوز فرض ضريبة بنسبة واحدة على المواطنين كافة أي 10% على جميع الدخل، بل يجب أن تكون الشرائح الدنيا ذات معدلات متدنية بينما الشرائح العليا من الأرباح تتصاعد عايرها النسب لتطال كميات كبيرة منها لمصالح الخزينة.

1- عبد الممنع فوزي: المالية العامة والسياسة المالية مرجع سابق ص 96.

إن العدالة والخصيلة مفهومًا متعارضين فإذا اعتمدنا العدالة هذا يعني أن الخصيلة قليلة ولا تلبي طموحات الدولة وإذا أخذنا بالخصيلة فإننا لا نحقق العدالة لأن وفرة الخصيلة تعني فرض ضرائب غير مباشرة تطل جميع السلع الاستهلاكية بينما الضرائب المباشرة غير وفرة الخصيلة لكنها عادلة.

ففي الدول المتقدمة قامت الدولة بإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وفرضت بعد ذلك الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات وضريبة الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة حيث أدى ذلك لزيادة الخصيلة وبعدها قامت بتمويل الخدمات الاجتماعية التي تحقق مصالح الجميع.

أما في الدول النامية فلم تستطع الدولة حتى الوقت الحاضر تحقيق العدالة في توزيع الدخل لذلك من أين ستحصل على إيراداتها من الضرائب المباشرة، وهي غسرة وفرة الخصيلة، أم من الضرائب غير المباشرة وهي غير عادلة؟

إن الدول النامية تعتمد على الضرائب غير المباشرة نظراً لوفرة حصيلتها ونظراً للتهرب الضريبي لنوعي الدخل المرتفعة الأمر الذي يؤدي لزيادة المظالم الاجتماعية فما هي آثار المظالم الضريبية؟

1- أثر الضرائب غير المباشرة على الفقراء:

تؤدي الضرائب غير المباشرة لتخفيض دخول الفقراء وتخفيض حجم استهلاكهم المنخفض الأمر الذي يؤدي لتخفيض الإنتاج وزيادة حجم البطالة في صفوف العمال الذين ينتمون لطبقة الفقراء.

إن انخفاض دخول الفقراء نتيجة الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى ما يلي:

1- زيادة أحوال الفقر سوءاً.

- 2- ظهور المفاسد الاجتماعية (الرشوة والفساد — الجريمة والسرقة — الدعارة وتشغيل الأطفال).
- 3- زيادة مستوى الجهل والامية نظراً لارتفاع تكاليف الدراسة للأطفال الفقراء في المدارس الابتدائية.
- 4- التوضع على أطراف المدن في بيوت السكن العشوائي (أحزمة الفقر).

2- أثر الضرائب غير المباشرة على الأغنياء:

تؤدي الضرائب غير المباشرة لتحسين دخول الأغنياء نظراً لإعفايتهم أو لتسهرهم من الضرائب المباشرة وبالتالي تزداد أرباحهم عندما تفرض الدولة هذه الضريبة حيث يجدون فرصة ليس لنقل عبء الضريبة إلى السعر بل لمضاعفة الربح أيضاً و تؤدي هذه الضرائب للآثار التالية:

- 1- زيادة غنى الأغنياء نظراً لزيادة دخولهم وأرباحهم.
- 2- ظهور الترف الاجتماعي مثل إقامة قرى خاصة على أطراف المدن الكبرى مثل (قرى يعفور ، الصبورة) حيث تحتوي هذه القللات على خدمات رفاهية كافة كما فعلت البرجوازية الأوروبية في القرن التاسع عشر.
- 3- تزداد أهمية العمل التجاري وتنخفض أهمية العمل الصناعي والإنتاجي.
- 4- يزداد استهلاك السلع الكمالية و خاصة المستوردة ذات الأسعار المرتفعة وتظهر عادات استهلاكية جديدة خاصة بهذه الطبقة.

إن الحصيلة والعدالة كما ذكرنا مفهومان متعارضان لكن آثارهما الاجتماعية واضحة وحلية وعادة ما تنجم تلك الآثار نحو الأضرار بالطبقات الاجتماعية الفقيرة ومن ثم الإضرار بمصالح المجتمع لأن الفقراء يشكلون غالبية أفراد المجتمع.

ثانياً: الآثار السياسية للضرائب:

بما أن الضرائب ظاهرة اقتصادية متكررة فهي متغير اقتصادي في إطار السياسة المالية وهي تؤثر على الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار وتؤثر على الطبقات الاجتماعية ومن باب أولى أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على الأنظمة السياسية استناداً لما تقرر الإدارة الحكومية من ضرائب من جهة وتناسب هذه الضرائب مع الدخل من جهة ثانية لذلك تسعى أكثر الأنظمة السياسية قبل فرض الضرائب للتعرف على متوسط الدخل ومقارنتها مع سلة الغذاء الضرورية لحياة المواطنين، شرط ألا يزداد عبء الضرائب على طبقة دون أخرى وألا يزداد العبء الإجمالي فيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، وتسمى الأنظمة السياسية عند فرض الضرائب لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- الحصول على رضى الأكرية عند فرض الضرائب بهدف المعاضدة مع النظام السياسي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
- 2- العدالة في فرض الضرائب بين الطبقات والشرائح الاجتماعية.
- 3- حماية الفقراء نظراً لانخفاض دخولهم وذلك بزيادة الحد الأدنى المعفى من الضرائب.
- 4- زيادة الحصيلة وذلك بزيادة الضغط الضريبي على الطبقات الغنية التي يتوجب عليها تمويل المجتمع الذي تلعب فيه الدور المتميز.

إن هذه الأهداف السياسية تزيد من حجم التعاون السياسي ويؤزول التناقض الطبقي والتناحر بين الطبقات نظراً لتحقيق العدالة الضريبية من جهة وتوزيع العبء بالتناسب مع الدخل الأمر الذي يرضى جميع أفراد المجتمع.

والسؤال المطروح: ما هي الآلية التي تفرض فيها الضرائب لكي تحقق التعاضد

السياسي؟

أولاً: الضرائب والنظام السياسي:

ينتمي كل حزب من الأحزاب السياسية لمدرسة فكرية يؤمن بها ويعمل تحت إطارها وهذه المدرسة لها من التوجهات السياسية والاقتصادية ما يجعل الجماهير تنتمي لها أو تعارضها ومن خلال المدارس والتيارات الفكرية نلاحظ وجود اليمين الذي يؤمن بدور القطاع الخاص ورأس المال والحرية الاقتصادية والقانون الطبيعي دون النظر للفقراء وإعانتهم استناداً للحرية.

ويوجد اليسار الذي يؤمن بدور الدولة وتدخلها لتحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض حجم سيطرة رأس المال والحد من الحرية التي تنتهي إلى مجتمع متناقض متناحر وقد وجد إلى جانب هذين التيارين أحزاب الوسط التي تؤمن بالحرية والتدخل معاً بحيث تتحقق العدالة الاجتماعية في نهاية المطاف

ولإيضاح ذلك ندرس هذه الظواهر في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.

1- الأنظمة الديمقراطية: توجد في الدول المتقدمة كتلتين رئيسيتين أو حزبين رئيسيين يحكمان هذه المجتمعات وتوجد أحزاب الوسط لكنها قليلة وليس لها فاعلية فما هي هذه الأحزاب؟

1- الأحزاب اليمينية: وتضم هذه الأحزاب في أوروبا: حزب المحافظين — حزب الجمهوريين — الديمقراطي المسيحي — الحزب الديغولي في فرنسا.

وتؤمن هذه الأحزاب بأفكار المدرسة الكلاسيكية التي تؤمن بالحرية الاقتصادية ودور متميز للقطاع الخاص في صنع المعجزات وصنع التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة، وإن أي تدخل للدولة يفسد الحرية، ويفسد طبيعة النظام الرأسمالي لسذلك، تسمى هذه الأحزاب لتحقيق الأهداف المالية التالية:

1- تخفيض الضرائب على القطاع الخاص لأن بقاء الأموال معه يشجع الاستثمار.

2- تخفيض حجم الإنفاق العام لكي يتناسب مع الضرائب ولا يزيد الطلب الكلي فيحدث التضخم.

3- تخفيض حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

لذلك نلاحظ بأن الأحزاب اليمينية عندما تطرح برامجها الانتخابية تحدد هذه التوجهات وبناء على ذلك تظهر نتائج الانتخابات لصالح هذا الحزب أو لغيره فالضرائب تكون من ضمن توجهات الحزب وتعكس توجهات مؤيده.

2- الأحزاب اليسارية: وتضم هذه الأحزاب في أوروبا: الأحزاب الديمقراطية أو ما يسمى الديمقراطية الاجتماعية (الاشتراكي) - حزب العمال - الاشتراكي الألماني - السويدي - الفرنسي... وغيرها.

وتؤمن هذه الأحزاب بأفكار المدرسة الكينزية التي تؤمن بدورها بتدخل الدولة في الاقتصاد وأن القطاع الخاص غير قادر بمفرده على صنع المعجزات أو على صنع التوازن حيث تحقق الدولة العدالة الاجتماعية وتخفيض حجم البطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل ولذلك تسعى هذه الأحزاب لتحقيق الأهداف المالية التالية:

1- زيادة حجم الضرائب على القطاع الخاص وذلك بهدف إعادة توزيع الدخل.

2- زيادة حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لمساعدة الفقراء.

3- زيادة حجم الإنفاق العام ليزداد الطلب الكلي ويزداد الإنفاق الكلي ويزداد التشغيل وتنخفض البطالة.

إن هذه الأهداف الانتخابية تجذب الفقراء والعمال والمحتاجين لذلك يزداد المؤيدون وتحقق هذه الأحزاب النجاح.

إن الضرائب تشكل جوهر السياسة الاقتصادية للأحزاب اليمنية والأحزاب اليسارية ومن خلالها تحقق الأحزاب النجاحات، حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتصعد للحكم وإدارة شؤون البلاد لذلك ستكون حريصة في كل لحظة من وجودها في الحكم على تحقيق رأي ناخبينها وطموحاتهم بالحفاظ على الضرائب التي وعدوا بها.

2- الأنظمة السياسية في الدول النامية: تسيطر في الدول النامية الأحزاب الكبيرة إلى جانب مجموعة أحزاب صغيرة تؤيد توجهات هذا الحزب، فلما أن يكون هذا الحزب يعني ذو توجه رأسمالي يؤمن بحرية السوق أو يكون ذو توجه اشتراكي يؤمن بتدخل الدولة ويحقق العدالة الاجتماعية وأهم توجهات هذه الأحزاب هو الحصول على رضا وقبول جميع أفراد الشعب به، وبالتالي لا يوجد مدرسة اقتصادية محددة ينتمي إليها هذا الحزب أو ذلك ولا يوجد في بيانها الانتخابية ما يشير للضرائب أو توزيع الدخل أي تركز هذه الأحزاب على:

- 1- زيادة حجم المؤيدين في الوسط السياسي والاجتماعي.
- 2- زيادة مستوى الوعي السياسي عن طريق الندوات والحوارات.
- 3- تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق إقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة من طرقا وحسور ومرافق وكهرباء ومشاريع المياه الري وغيرها.
- 4- تشجيع المنظمات الشعبية وتنظيم أفراد المجتمع بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية وتطوير القطاعات المهمة (الطفل - المرأة..).
- 5- تشجيع إقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة وتشجيع الاستثمار بهدف تصنيع البلاد وتخفيض حجم البطالة.

إن هذه العناوين العريضة لكل حزب من الأحزاب الحاكمة في الدول النامية تهدف لكسب التأييد السياسي بينما المسألة الاقتصادية تبقى بيد القطاع الخاص، لذلك غالباً ما تكون الضرائب متدنية لسببين.

أ- عدم وجود كفاءات مالية لبيان دور الضرائب في الاقتصاد.

ب- هرب القطاع الخاص من الضرائب نظراً للمشاركة مع المراكز السياسية الحاكمة ومن ثم بحجة الاستثمار وتشغيل العاطلين عن العمل يعفى القطاع الخاص من الضرائب وبحجة عدم وجود الخبرات والكفاءات تخفض الضرائب وحسباً للصراع مع القوى السياسية تلجأ الدوائر المالية لفرض الضرائب غير المباشرة الأمر الذي يؤدي لإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء ومن جهة ثانية تسعى بعض الدول لعدم فرض ضرائب غير مباشرة و من ثم تمويل الإنفاق العام بالإصدار النقدي وهو ضرائب غير مباشرة موجلة أي النتيجة واحدة بالاعتماد على الضرائب غير المباشرة لتمويل الإنفاق العام وتكريس سيطرة القطاع الخاص الذي لم يستطع ولن يستطيع إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أنجزتها البرجوازية في أوروبا ، وخوفاً من الاضطرابات و الأحداث المفاجئة تقوم البرجوازية في الدول النامية بتهريب أموالها إلى أوروبا وأمريكا وتساهم بذلك بتطوير الاقتصاديات الأوروبية التي لا تحتاج للتمويل وتبقى المجتمعات النامية على حالها.

ثانياً: أثر الضرائب على توزيع الدخل: تعتبر عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل عملية سياسية بما تتضمنه هذه الكلمة من معنى نظراً لدور الدولة في اتخاذ قرار التوزيع وتحديد حصة العمال أو حصة رأس المال فإذا حددت الدول الأجر وتركت الأرباح فإنها تعمل لصالح الملاكين أما إذا زادت الأجر على حساب الأرباح فإنها تسعى لتحقيق مصالح الفقراء على حساب الملاكين.

وتسعى الدولة من خلال إعادة توزيع الدخل لإنصاف الطبقات والأفراد الذي ظلموا في التوزيع الأولي للدخل القومي ولا يكون بيد الدولة سوى الضرائب وبقدر ما تريد حجم

الضرائب المباشرة بقدر ما تحقق العدالة الاجتماعية وتعيد توزيع الدخل لصالح الفقراء، أما إذا اعتمدت الضرائب غير المباشرة فإنها تعيد توزيع الدخل لصالح الأغنياء. تسعى الدولة من خلال إعادة توزيع الدخل لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية التالية:

- 1- إنصاف الفقراء والمحتاجين الذين ظلموا عند عملية توزيع الدخل القومي وذلك بهدف الحصول على تأييدهم السياسي.
 - 2- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع في المجتمع.
 - 3- تنمية وتطوير الخدمات الاجتماعية التي تمول من خلال الضرائب.
 - 4- زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب الكلي مما يسودي لزيادة الإنتاج وتشغيل عاطلين عن العمل.
 - 5- إعانة المرضى والشيخوخ والعجزة والعاطلين عن العمل وذلك من خلال الضمان الاجتماعي الذي يمول من خلال الضرائب.
- إن هذه الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها هي في جوهرها سياسية واقتصادية بأن واحد لأن الإنصاف والعدالة الاجتماعية يعقبهما زيادة في الطلب الكلي ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة الدخل للملاكين والعمال.
- إن هذه الأهداف والمبررات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تدعو إلى القول: بأن إعادة توزيع الدخل باتت من العمليات المعقدة والتي تحتاج للدراسة والتفكير ودراسة أثارها نظراً لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- إن إعادة توزيع الدخل تأخذ شكلين أساسيين:

- 1- إعادة توزيع الدخل الرأسي: ويقصد بها التغير في نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها الأفراد في فئات الدخل المختلفة، أي لا يمكن إلا عن طريق السياسة المالية

إعادة توزيع الدخل على فئات وشرائح كانت تحصل في السابق على النذر اليسير من هذا الدخل وبالتالي فإن الضرائب تكون الوسيلة الوحيدة التي تعيد التوزيع⁽¹⁾

تساهم الضرائب في إعادة توزيع الدخل من خلال:

أ- إن فرض الضرائب المباشرة على الدخل المرتفعة وبشكل تصاعدي تؤدي لزيادة حجم الاقتطاع من هذه الدخل لتمويل الخزينة العامة ومن خلال الإنفاق العام يعاد توزيع الدخل لصالح الفقراء وتكون الدولة من خلال الضرائب المباشرة والتصاعدية قد أعادت توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ب- إن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية لا تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار و يقع عبؤها على ذوي الدخل المحدود والفقراء وبهذا النوع من الضرائب يعاد توزيع الدخل لصالح الأغنياء.

2- إعادة توزيع الدخل الحقيقية:

تعتمد هذه الطريقة على تحديد مصدر الدخل ونوعه ومن خلالها يتم فرض الضرائب المناسبة كما يلي:

أ- مصدر الدخل: يحصل كل فرد على دخله إما من خلال العمل أو من خلال رأس المال فإن الدخل الناتج من العمل يجب تخفيض الضرائب عليه وذلك لأنصاف العمال أما الدخل الناتج من رأس المال فهي دخول مرتفعة ويجب زيادة الضرائب عليها لأن أصحابها قد أشبعوا حاجاتهم الاستهلاكية والكمالية بأن واحد.

1) المؤلف: اقتصاديات المال و الميساتين المالية والتقليدية، مرجع سابق ص 66.

ب- نوع الدخول: يحصل الأفراد على الدخول عن طريق العمل الزراعي أو الصناعي أو التجاري وعادة ما تقدم الحكومات حالياً الإعفاءات للزراعة نظراً لانخفاض إنتاجيتها وصعوبة العمل فيها، بينما تخضع الدخول الناجمة عن الصناعة والتجارة للضرائب المباشرة.





الفصل الرابع

الانعكاس الضريبي

تمهيد:

إن فرض الضريبة وتحصيلها للخزينة العامة يمر بمراحل عديدة ولكل مرحلة من هذه المراحل صعوباتها ومشاكلها وما يهمنا في هذا المقام: هو دراسة تحصيل الضريبة وهل يكون دافع الضريبة هو نفسه المكلف بها أم هو شخص آخر لم يرد اسمه أو وضعه عند التشريع، فقد يكلف المنتج للمواد الكحولية بضريبة تصل إلى 100 ليرة عن كل عبوة في حين نجد أن دافع الضريبة ليس المنتج وإنما المستهلك حيث عكسها المنتج للسعر وأصبح السعر القديم مضافاً عليه الضريبة التي فرضت.

إن عملية نقل الضريبة من شخص المكلف القانوني إلى المكلف الحقيقي سوف تترك مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك تتطلب عملية نقل العبء الضريبي دراسات عدة يمكن من خلالها بيان الصعوبات التي ترافقها وتأثيرها على الأسعار وعلى دعول المكلفين أو على دعول المستهلكين.

إن دراسة الانعكاس الضريبي تتطلب دراسة الأسعار والدعول والتكاليف على مستوى الاقتصاد الجزئي وذلك للتعرف بشكل دقيق على آلية الانعكاس وحجم الضريبة التي يتحملها المستهلك والحجم الذي يتحمله المنتج أو التاجر ودور الضريبة في رفع الأسعار.

أولاً: مشكلات الانعكاس الضريبي:

يعني الانعكاس الضريبي: ((قيام من تحمل الضريبة بدائياً بعكسها إلى شخص آخر يسمى المكلف الحقيقي)).¹

ويمكن من خلال الانعكاس تحديد المكلف القانوني من فرضت عليه الضريبة وتحديد المكلف الحقيقي الذي سيلتزم بدفع الضريبة وهنا يظهر الشخص الذي قام بعكس الضريبة ويظهر دافع الضريبة الفعلي.

إن ظروف السوق (العرض والطلب) والتكاليف وظروف الصناعة أو الاقتصاد السوقي هي التي تقرر من سيحمل العبء الضريبي هل المكلف القانوني أم شخص آخر وهل يستطيع نقل كامل الضريبة أم جزء منها، جميعها عمليات تستند لحالة السوق وظروف الاقتصاد.

ويمكن للمكلف القانوني أن يعكس الضريبة إلى اتجاهات عدة:

1- الانعكاس إلى الأمام: إن هذا النوع من الانعكاس يجري من البائع إلى

المشتري وذلك عن طريق رفع السعر النهائي بمقدار الضريبة، ويظهر هذا الانعكاس في ضريبة — رقم الأعمال — ضريبة القيمة المضافة ضريبة الإنتاج، ولا يستطيع المستهلك رفض هذه الضريبة أو قبولها بل قوى السوق ومرونة العرض والطلب هي التي تقرر هذا الانعكاس.

2- الانعكاس إلى الخلف: إن هذا النوع من الانعكاس يجري من المشتري إلى

البائع وخاصة في المواد الأولية، فالمنتج الذي فرضت عليه ضريبة ولم يستطيع نقلها إلى الأمام يحاول نقلها إلى بائع المواد الأولية بحجة انخفاض

1. محمود نوري: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة حلب 1981 ص 146.

حجم الطلب في السوق، وقد يفلح في تحميل المورد لهذه الضريبة أو
جزء منها.

إن أشكال الانعكاس الضريبي تستدعي دراسة حالة العرض ومرونته وحالة
الطلب ومرونته ومستويات الدخول المقابلة لكل من هذه المرونتات أي يجب العودة
لنظرية القيمة ودراسة عناصرها ثم دراسة دور كل من العرض والطلب، وهذا الصدد
اتجهت المدرسة الكلاسيكية باتجاه العرض لمعرفة شكل وحجم الانعكاس الضريبي،
وبالمقابل اتجهت المدرسة الكينزية باتجاه الطلب عند دراسة الانعكاس الضريبي ولذلك
سوف ندرس الانعكاس الضريبي في ظل المدرستين كما يلي:

ثانياً: الانعكاس الضريبي والمدارس الاقتصادية: كما هو معلوم فقد ركزت
المدرسة الكلاسيكية بشكل واضح على جانب العرض في حين ركزت المدرسة
الكينزية على جانب الطلب نظراً لأن الكساد الكبير الذي حصل عام 1929 كان
بسبب نقص الطلب وعندها عجزت الآراء الكلاسيكية عن إيجاد الحلول الممكنة لأنها لا
تفكر إلا في المنتجين والعرض والأسعار.

1- الانعكاس الضريبي والمدرسة الكلاسيكية: يلعب العرض في المدرسة
الكلاسيكية دوراً أساسياً في تحديد الأسعار، لذلك وضع جون باتسيت ساي صاحب
نظرية (العرض يخلق الطلب الموازي له) بأن جهاز السعر يضمن بأن الموارد سيتم
توظيفها بالكامل عند أي مستوى كلي⁽¹⁾ وأن الادخار يساوي الاستثمار وأن الأرصدة
النقدية لدى الأفراد سوف تدفعهم للشراء (طلب) ولذلك يمكن تحديد الأسعار
التوازنية.

¹ جورج ناهانز: النظرية الاقتصادية، ترجمة سفر أحمد سفر، مرمع سابق ص 182

إن الإطار العام للمدرسة الكلاسيكية هو المنافسة الكاملة، وبذلك فسلان فسررض
ضريبة جديدة سوف يؤدي لرفع التكلفة بمقدار الضريبة، فإذا تمكن المنتج من رفع السعر
بمقدار الضريبة دون انخفاض الطلب فإن العبء الضريبي الكلي سوف يتحمله المستهلك
ولا يتحمل المنتج لأي شيء من الضريبة.

وحسب رأي الكلاسيك لو أن المنتج لم يستطع نقل كامل العبء الضريبي إلى
المستهلك فإن ديناميكية العرض تؤدي في النهاية لنقل كامل العبء الضريبي إلى
المستهلك وذلك عبر التكلفة لأن ارتفاع تكاليف الإنتاج للمنشآت التي تعمل بربح
هامشي بسيط سوف تؤدي بها الضريبة لتخفيض الأرباح ، بل إلى زوال الأرباح ومع
الزمن سوف تترك الفرع الإنتاجي الأمر الذي يؤدي لانخفاض العرض بخروج هذه
المنشآت و بالتالي انخفاض العرض الكلي والنتيجة إعادة نقل كامل العبء الضريبي
للمستهلك.

إن اعتماد الكلاسيك على أن العرض هو العنصر الأساسي في تحديد السعر وأن
الضريبة تشكل عنصراً من عناصر التكلفة وأن إدخال الضريبة في التحليل سوف يؤدي
للإحلال بالتوازن القائم.

إن هذا الأفكار قد تعرضت للانتقادات التالية:

- أ- إن حصيللة الضرائب سوف تؤدي لزيادة الإنفاق العام ومن ثم زيادة الطلب
الكلي مما يستدعي تغير جانب الطلب وإعطاء دوراً متميزاً وقد أغفل الكلاسيك ذلك.
- ب- إن اعتبار الضريبة عنصراً من عناصر التكلفة بشكل كامل قد دفع
الكلاسيك لعدم التفكير بحصيللة الضرائب ودورها في إقامة مشاريع البنى التحتية التي
تؤدي بدورها لتخفيض التكاليف مما يؤثر على المنشأة إيجاباً.

ج- لقد ركز الكلاسيك على جانب العرض دون أخذ الطلب بعين الاعتبار أي المستهلك سوف يكون رهين النقود التي بحوزته للشراء فقط.

2- الانعكاس الضريبي والمدرسة الكينزية:

لقد ركزت المدرسة الكينزية على جانب الطلب لأن مقولة العرض يخلق الطلب الموازي له تعني أن المستهلك يتحرك دون رغبات وأهواء وإمكانات، في حين وجد كينز أن الطلب الكلي لا بد وأن يتعادل مع العرض الكلي عند الأسعار التي تغطي التكاليف ولذلك ترى الكينزية بأن الانقطاع الضريبي سوف يرفع الإنفاق العام وبالتالي سوف يشبع الحاجات العامة التي بدورها سوف تزيد الطلب الكلي.

ولبيان آلية الانعكاس الضريبي بين المنتج والمستهلك يجب التفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

1- الضرائب المباشرة:

أ- إن فرض ضرائب مباشرة على المنتج لا يعني تغيير شروط البيع والاستهلاك ولا يعني تغيير الأسعار وإنما تعني اقتطاع جزء من دخل هذا المكلف لصالح الخزينة العامة مثل الضريبة على رقم الأعمال فإذا كانت 5% هذا يعني أن المنتج سوف يسددها للدولة دون أن يبحث في كيفية رفع السعر، لكن الدولة عندما تعيد إنفاق الضرائب فإنها سوف تشتري بعض السلع أي سوف يزداد طلب بعض السلع فيقوم المنتج برفع السعر نظراً لزيادة الطلب وهكذا من خلال الطلب ترتفع بعض الأسعار وتنخفض بعض الأسعار.⁽¹⁾

1. عمود نوري: الاقتصاد المالي مرجع سابق ص 156.

ب- الضرائب غير المباشرة:

إن الضرائب على الاستهلاك تعني فرض ضريبة على استثمارات الدخل ولا يكون المقصود بالضريبة المنتج بالرغم من كونه الدافع المباشر للضريبة وإنما دخل المستهلك فإذا فرضت الدولة ضريبة على التبغ فإن المقصود من ذلك قيام المنتج برفع قيمة عبوة السجائر بمقدار 10 ليرات قيمة الضريبة ويسددها للخزينة العامة، فإذا نجح المنتج ببيع نفس الكميات وحصل الضرائب المفروضة عليها يكون قد أدى خدمة للدولة، لكن السؤال المطروح ماذا سيحصل لو أن المستهلك قد خفض استهلاكه من هذه السلعة أو اتجه إلى سلعة بديلة لم تفرض عليها الضريبة؟

إن هذا يعني أن مرونة الطلب هي التي تلعب الدور البارز في تحديد إمكانية انعكاس كامل العبء الضريبي أو بجزء منه، أي أن الدولة إذا أرادت تحميل المستهلك كامل العبء الضريبي عليها فرض ضريبة على سلعة لا يتمتع طلبها بالمرونة وهذا مستحيل لذلك فإن عملية نقل العبء الضريبي سوف تستند إلى كسل من مرونة العرض ومرونة الطلب.

ثالثاً: الكلاسيكية الجديدة والانعكاس الضريبي:

تعود أفكار النظرية الكلاسيكية الجديدة إلى كل من الاقتصادي الإنكليزي ألفريد مارشال (1842-1924) والاقتصادي الأمريكي إدوارد شامبرلين (1899-1967) حيث طور كل منهما المعارف الكلاسيكية التي شاعت والتي لم تستطع إيجاد الحلول المناسبة للازمات الاقتصادية التي مر بها النظام الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

لاشك أن ما أتت به المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي يترجمها ألفريد مارشال Alfred Marshall من تطورات في نظرية القيمة وخاصة فيما يتعلق بالتحليل

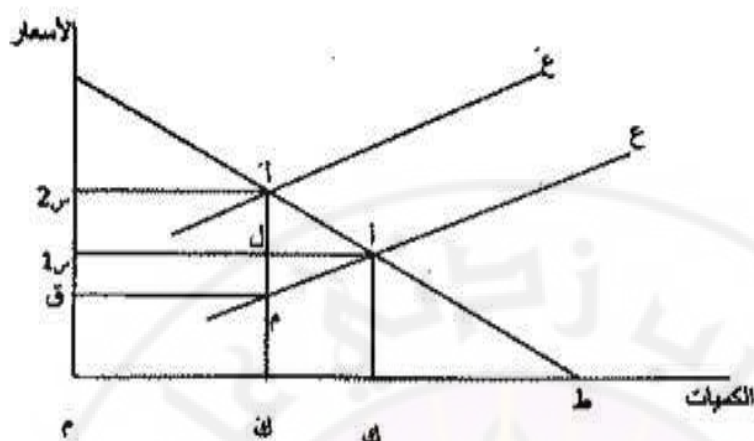
الحدي لقوى العرض والطلب كان له صده في تطور نظرية العبء الضريبي، ويمكن القول إن نظرية العبء في مجموعها كما هي اليوم: إن هي إلا وليدة أفكار تلك المدرسة الاقتصادية الحديثة. وحدير بالذكر أن معظم ما تناولته النظرية الكلاسيكية الجديدة من تحليل لعبء الضريبة إنما يتعلق بالفترة الطويلة، اعتقاداً منها أن آثار الضرائب في الفترة القصيرة، ما هي إلا آثار مؤقتة وليست ذات أهمية كبيرة إذا ما قورنت بالآثار التي تترتب على فرض الضرائب في الأجل الطويل، فالفترة الطويلة هي من السعة بحسب تنسئ للمنظمين أن يتكيفوا مع ظروف إنتاجهم وفقاً للأوضاع الاقتصادية المترتبة على فرض الضريبة.

إن المبدأ العام الذي تنص عليه النظرية النيوكلاسيكية هو أن راجعية الضريبة على السلع والخدمات تنقسم بين المستهلكين والمنتجين بنسبة مرونة العرض إلى مرونة الطلب، أو بعبارة أخرى، إن عبء الضريبة (دالة) للعلاقة بين قوى العرض والطلب على المادة الخاضعة للضريبة.

وبوضع لنا القانون التالي آلية تحديد العبء الضريبي:

$$\frac{\text{عبء الضريبة على المستهلك}}{\text{عبء الضريبة على المنتج}} = \frac{\text{مرونة العرض}}{\text{مرونة الطلب}}$$

وسنشرحها في الشكل البياني رقم (8).



الشكل رقم (8)

إن عبء الضريبة كما هو مبين يتوزع بين المنتج والمستهلك كما يلي:

$$\frac{\text{عبء الضريبة على المستهلك}}{\text{عبء الضريبة على المنتج}} = \frac{\text{أ ل}}{\text{ل م}}$$

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبي في العرض}}{\text{التغير النسبي في السعر}} = \frac{\frac{\text{ك و}}{\text{ك و}} + \frac{\text{ل م}}{\text{أ ك}}}{\frac{\text{ك و}}{\text{ك و}}} \times \frac{\text{أ ك}}{\text{ل م}}$$

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبي في الطلب}}{\text{التغير النسبي في السعر}} = \frac{\frac{\text{ك و}}{\text{ك و}} + \frac{\text{أ ل}}{\text{أ ك}}}{\frac{\text{ك و}}{\text{ك و}}} \times \frac{\text{أ ك}}{\text{ل م}}$$

$$\frac{\text{مرونة العرض}}{\text{مرونة الطلب}} = \frac{\frac{\text{ك و}}{\text{ك و}} + \frac{\text{ل م}}{\text{أ ك}}}{\frac{\text{ك و}}{\text{ك و}} + \frac{\text{أ ل}}{\text{أ ك}}} \times \frac{\text{أ ل}}{\text{ل م}}$$

$$= \frac{\text{أ ل}}{\text{ل م}}$$

وبعبارة مختصرة تلعب مرونة العرض ومرونة الطلب دوراً مهماً في تحديد حجم الانعكاس الضريبي بين المنتج والمستهلك، وتكون المدرسة النيوكلاسيكية من خلال هذه العلاقة قد قدمت تحليلاً رائعاً وضح الطريق للمفكرين والاقتصاديين والحكومات لكسبي تدرس بشكل جيد كل حالة من حالات فرض الضريبة قبل إقرارها بحيث تحقق الدولة ميزتين:

أ- زيادة الحصيلة الضريبية اللازمة.

ب- إحداث الآثار الإيجابية لكل عملية فرض ضريبة.

ولتبسيط وتسهيل دراسة الانعكاس الضريبي سوف نتناول تحليل العبء الضريبي حسب الزمن ومرونة كل من العرض والطلب وتكاليف الإنتاج.

رابعاً: الانعكاس الضريبي والزمن:

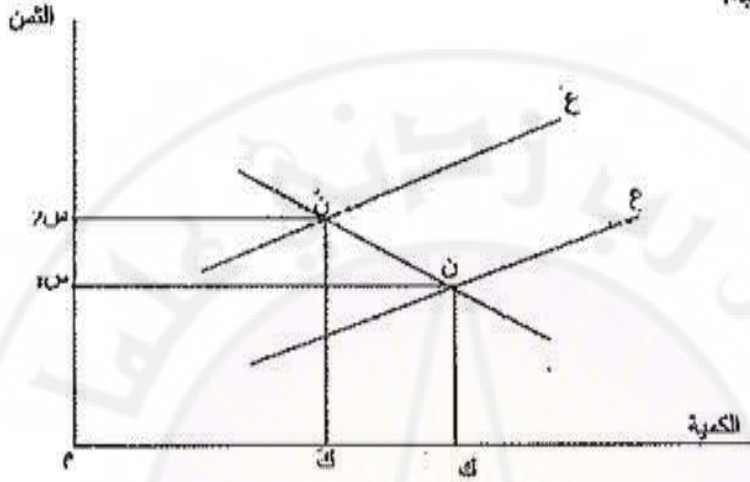
يشم تكوين الثمن في سوق المنافسة الكاملة في فترة زمنية قصيرة، أو في فترة زمنية طويلة. - ففي الفترة القصيرة يستطيع المنتج أن يغير حجم الكميات التي ينتجها ويعرضها في السوق ويكون السوق متوازياً إذا تساوت نفقة الإنتاج الحدية مع الثمن. - أما في الفترة الطويلة وهي تلك الفترة التي تسمح بتغير عوامل الإنتاج عن طريق تغيير حجم المشروعات وعددها، فإن هذه السوق تكون متوازية في هذه الفترة إذا تساوى ثمن السوق مع أقل مستوى لنفقة الإنتاج المتوسطة، متضمناً الأرباح العادية لكل بائع، أي نفقة الإنتاج الحدية.

أولاً: عبء الضريبة في الفترة القصيرة:

لا يستطيع المنتج في هذه الفترة أن يغير من حجم الإنتاج إلا من خلال تغيير عناصر الإنتاج المتغيرة، وبمجرد زيادة النفقة الحدية والمتوسطة بقيمة الضريبة، يعني تناقص أرباح هذا المنتج على فرض بقاء ثمن السوق كما هو نسبياً قبل فرض الضريبة⁽¹⁾ فإذا لم يتوقع

1. عبد الحادي النعاري: التصاديات النشاط الحكومي، مرجع سابق ص 248 - 249.

المنتج تغييراً في الطلب، فإن الكمية تتناقص من (م ك) إلى (م ك) كما في الشكل رقم (7) وعلماً أن الظروف كما ذكرنا واحدة فلا يخرج أحد من دائرة الإنتاج بسبب فرض الضريبة.



الشكل رقم (9)

ونتيجة لنقص الكمية المعروضة، فإن ثمن السوق يرتفع إلى الدرجة التي تتساوى معه فيها النفقة الحدية، ويكون التوازن الجديد في ظل الفترة القصيرة أعلى من التوازن السابق أي يرتفع السعر، ويتضح من ذلك أن جانباً من الضريبة يمكن أن ينتقل إلى المستهلكين حيث أن الثمن ينتقل من م س1 إلى م س2 كما هو واضح في الشكل. فالأياً: عبء الضريبة في الفترة الطويلة:

تسمح الفترة الطويلة كما ذكرنا بتغيير الإنتاج عن طريق تغيير الطاقة الإنتاجية ككل دون تفرقة بين العناصر الثابتة أو المتغيرة.

وكما رأينا في الشكل (9) فإن فرض الضريبة قد أدى إلى نقص الإنتاج، الذي رافقه نقص العرض مما أدى إلى زيادة الأسعار، أما في الفترة الطويلة فينبغي تخفيض الإنتاج للنقطة التي تتساوى عندها التكاليف الحدية مع ثمن السوق.

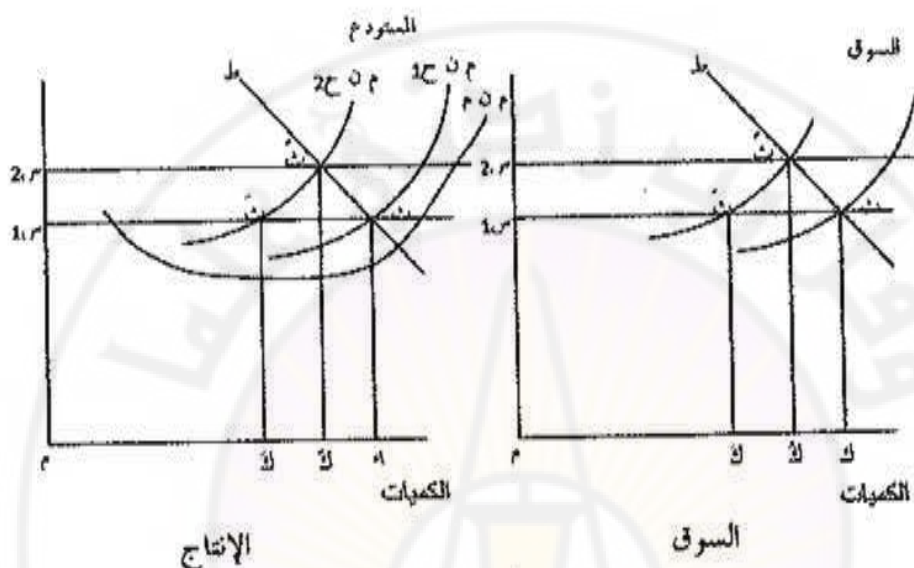
إن إنقاص الطاقة الإنتاجية ليس بالأمر السهل، نظراً لوجود خطوط إنتاجية متكاملة، ومع توافر شروط المنافسة الكاملة، فإن المشروعات التي فرضت عليها الضريبة تستطيع أن تعيد النظر في الكميات المطلوبة من السلع والخدمات التي تنتجها حيث لا تستطيع تغيير الثمن بمفردها ويتوقف ذلك بالطبع على شرط التوازن بهذه السوق، وهو كما رأينا تساوي النفقة الحدية مع ثمن السوق، فإذا تعلق الأمر بضريبة تفرض على أساس ثمن البيع أو على أساس حجم الإنتاج، فلها تأثير على نفقة الإنتاج حيث ينتقل منحنى النفقة الحدية نحو اليسار بما يساوي مقدار تلك الضريبة.⁽¹⁾ ويمكن تصوير ذلك بيانياً في الشكل رقم (10)، ذلك أن منحنى النفقة الحدية للمشروع يتقاطع مع منحنى الطلب عند النقطة ث وذلك قبل فرض الضريبة، وتلك هي نقطة التوازن حيث تكون الكمية المنتجة هي م ك في ظل الثمن ك ث أو م س 1.

فإذا فرضت ضريبة معينة، فإن ذلك يؤدي إلى وضع توازن جديد يمر بمراحل معينة، ففي مرحلة أولى ينتقل منحنى النفقة الحدية ليصبح م ن ح بدلاً من م ن ح 1 والكمية م ك بدلاً من م م ك ودون أن يرتفع السعر في هذه المرحلة. وفي مرحلة تالية يتحقق نقص عام في الكمية المنتجة على مستوى الصناعة، الأمر الذي يترتب عليه نقص الكمية المعروضة في السوق، ونتيجة لذلك يرتفع السعر المسائد في السوق من ث إلى ث' وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

1 عبد الحادي القنار: المصاعبات النشاط الحكومي، مرجع سابق ص 250.

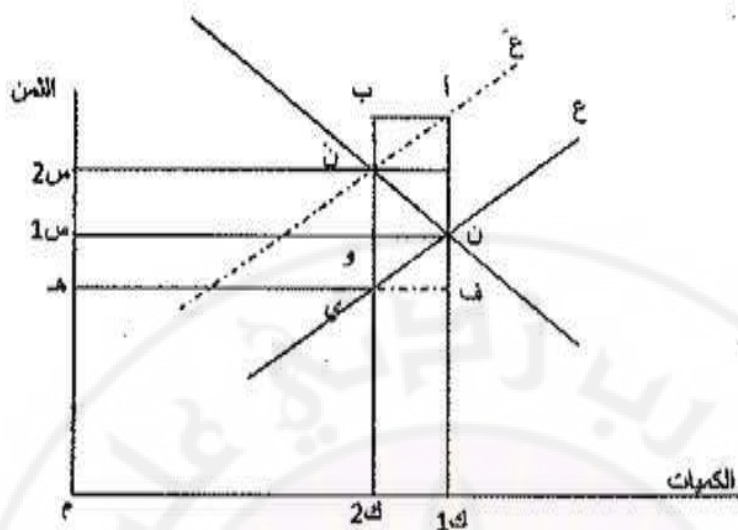
الإيراد

السعر



الشكل رقم (10)

ونستطيع أن نستخلص من ذلك أن الكمية المنتجة تنقص، وأن الثمن يرتفع مما يؤدي إلى نقل العبء الضريبي إلى المستهلك بشكل كامل. هذا وتحديد القاعدة العامة التي تحكم نقل العبء الضريبي في سوق المنافسة الكاملة بالعناصر الآتية. كما يوضحها رقم (11).



الشكل رقم (12)

ط أ = منحنى الطلب (ثابت لا يتغير).

ع = منحنى العرض.

ع = منحنى العرض الجديد بعد فرض الضريبة.

1 ن = ثمن التوازن قبل فرض الضريبة.

2 ن = ثمن التوازن بعد فرض الضريبة.

1 ك = الكمية المباعة قبل فرض الضريبة.

2 ك = الكمية المباعة بعد فرض الضريبة.

1 ك 2 = النقص في الكمية المباعة.

1 س و 2 س = الضريبة التي يتحملها المنتجون

و ن أ ب = الحصيللة الضريبية المفقودة بسبب نقص المعروض من السلع المنتجة ونستنتج من هذا الشكل ما يلي:

1- يعتبر المنتجون أن الضريبة تمثل جزءاً من النفقة ولهذا فإنهم يضيفونها إلى السعر، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الثمن في السوق فتتخفص الكميات المباعة، وتنخفض معها الكميات المعروضة، وفي هذه الحالة ينحسج المنتجون في نقل نصف الضريبة إلى

الأمم فالمستطيل س1 و ن س2 يشير إلى قيمة الضريبة التي تم نقلها إلى الأمام $\frac{N}{2} \times K = 1$ نصف الضريبة أما المستطيل هـ ي و س1 فيوضح قيمة الضريبة التي إما أن يتحملها المنتجون بأكملها أو ينقلونها جزئياً إلى الخلف.

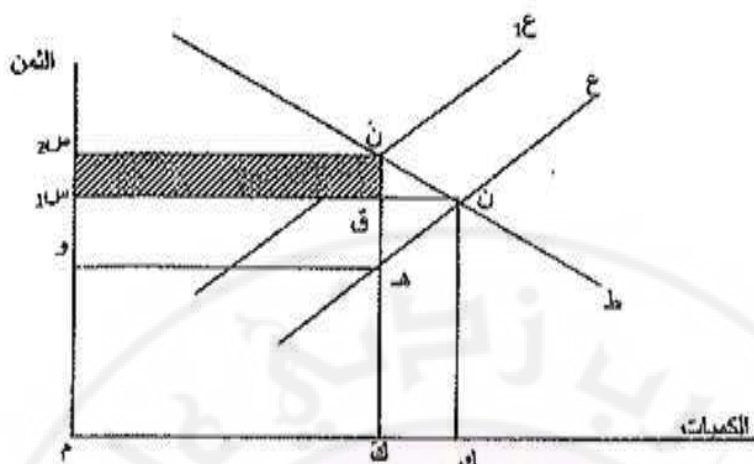
2- بسبب نقص الكمية المباعة تخسر الدولة ما كان ينبغي تسديده للخزينة وتمثل في المستطيل - و ن أ ب أي الكمية التي كان يجب أن تباع قبل فرض الضريبة. وبافتراض أن الكمية المباعة استمرت دون تغيير فإن الدولة كانت ستحصل على حصة ضريبة بمائلة بالقدر (هـ ي ن س2) والقدر (و ن أ ب).

3- تشير المساحة ي ن ن إلى الخسارة الناتجة عن تناقص التعامل في السوق، فيسبب تناقص العرض يتعرض المنتجون لنقص في أرباحهم سواء أكان مرجعه لتناقص التعامل أو تناقص الربح الفرقي، ويمثل كل منهم على التوالي (و ن ن) (و ي ن).

خامساً: الانعكاس الضريبي ومرونة الطلب:

تلعب مرونة الطلب كما ذكرنا في النظرية النيوكلاسيكية دوراً مهماً في تحديد حجم الانعكاس الضريبي على المستهلك أو على المنتج ونحن أمام عدة حالات من الطلب:

1- حالة الطلب المرن: إذا كان الطلب مرناً على سلعة ما فإن المستهلكين سوف يتحولون لشراء سلع أخرى إذا ارتفع سعر هذه السلعة ولكي يحافظ المنتج على نفس الكمية المنتجة فإنه يفضل بل يجبر على تحمل الضريبة التي تفرض عليه ولا يقوم بنقل عبئها إلى المستهلكين كما هو موضح في الشكل رقم (12).



الشكل رقم (12)

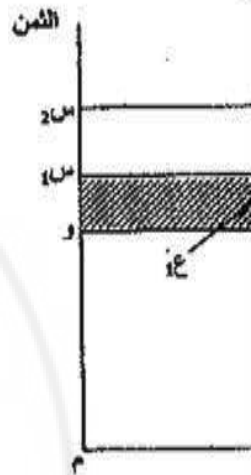
يتضح من الشكل البياني أعلاه أنه في حالة الطلب المرن يتحدد السعر نتيجة التقاء منحنى العرض مع منحنى الطلب في النقطة ن و التي تقابلها م ك و السعر م س2 ، فإذا قامست الدولة و فرضت ضريبة معينة على إنتاج هذه السلعة فإن المنتج يحاول في البداية نقل عبئها إلى المستهلك فترفع أسعار البيع بمقدار الضريبة أي لتصبح م س2 و بما أن الطلب مرن على هذه السلعة فنلاحظ انخفاض الكمية من م ك إلى م ك ، وإذا أردنا معرفة الجزء الذي سيتحمله المنتج من الضريبة نقوم برسم خط من النقطة هـ إلى المحور العمودي (ن و) و هنا يتضح أن المستهلك سوف يتحمل من الضريبة الجديدة ، أو السقي رفع سعرها و كانت مفروضة سابقاً فقط المستطيل المظلل (ق ن س2 س1) ، بينما يتحمل المنتج المستطيل غير المظلل (هـ ق س1 و) و هو ما يعني الجزء الأكبر من الضريبة علماً بأن الضريبة تمثل المستطيل (و هـ ن س2)⁽¹⁾

الحالة الثانية: الطلب غير المرن:

عندما يكون الطلب غير مرن على سلعة ما فإننا نلاحظ أن المستهلكين حتى لو ارتفع سعر هذه السلعة سيقدّمون على شرائها بنفس الكميات، مثل المواد الغذائية.

¹ بورجن بيتلورد : سياسة الاستقرار ، الطبعة الرابعة ، مطبعة بول هوث برن شو تورت 1991 (باللغة الألمانية) ص 193

الضريبة كانت مفروضة سابقاً
٢١ ومن سيتحمل العبء الضريبي؟



بأجلها الكمية م ك والسعر م س 1
إلى م س 2 والكمية انخفضت إلى
نظ أن المنتج قد تحصل الجزء
من الضريبة إلى المستهلك، علماً
بأنه يعمل في ظل ظروف
عقلية يستطيع نقل الجزء الأكبر
التي تتمتع سلعته بطلب مرن لا
أهمية ودرجة مرونة الطلب في

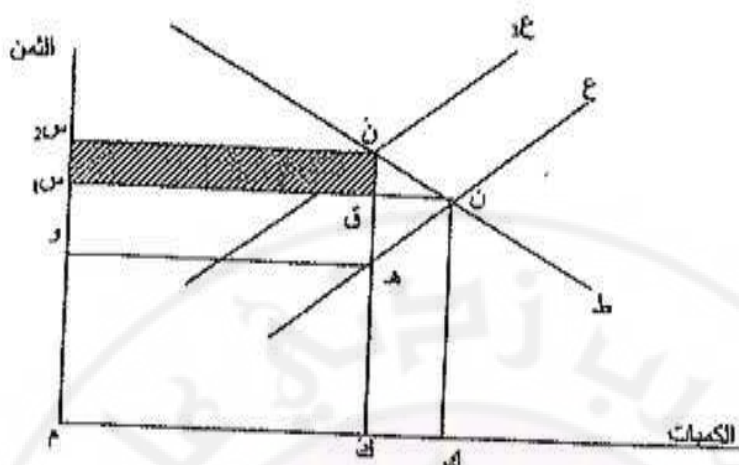
سادساً: الانعكاس الضريبي وهو
تتوقف مرونة العرض على العاملين
الإنتاج من وحدات العرض الإضافية
تلعب دوراً بارزاً في عملية تحمل أو
حالتين:

حالة العرض المرن:

في حالة العرض المرن، يستطيع المنتج
يزيد الإنتاج، أو أن يقوم بتخفيضه:
على منتج يتمتع إنتاجه بمزايا العرض
المستهلك، كما هو واضح في الشكل
إن نقطة التقاء ط ط مع ع ع هي
ك والسعر م س 1. إلا أن فرض ضريبة
ظروف العرض المرن ... إلى انخفاض
م س 1 إلى م س 2 وتصبح نقطة التوازن
أنشأنا خطاً من النقطة ن وهي نقطة
وهو الخط ن و، فإنه يتحدد بموجب
قيمة أو كمية الضريبة التي يتحملها
الجزء الأكبر من عبء الضريبة إلى الم
(ل ن س 2 س 1) ويتحمل المنتج الم

الكميات

حالة العرض غير
في حالة العرض غير
ليست لديه القدرة
الغذائية) ومن ثم إذا
المستهلك. كما هو
إن التقاء ط ط مع
والسعر م س 1، غير
المرن - سوف
العبء الضريبي لل
بشكل طفيف من
م س 2، ويتحمل
غير المظلل (ل ن



الشكل رقم (12)

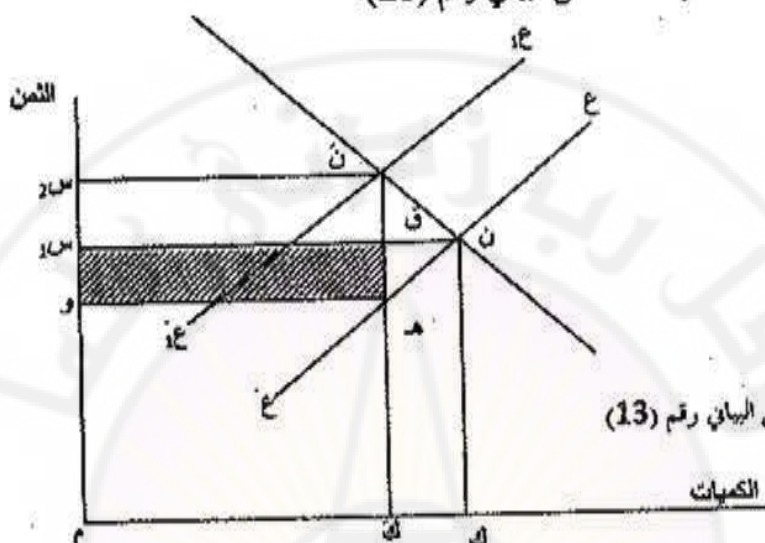
يتضح من الشكل البياني أعلاه أنه في حالة الطلب المرن يتحدد السعر نتيجة التقاء منحنى العرض مع منحنى الطلب في النقطة ن و التي تقابلها م ك و السعر م س 1 ، فإذا قامست الدولة و فرضت ضريبة معينة على إنتاج هذه السلعة فإن المنتج يحاول في البداية نقل عبئها إلى المستهلك فيرفع أسعار البيع بمقدار الضريبة أي لتصبح م س 2 و بما أن الطلب مرن على هذه السلعة فنلاحظ انخفاض الكمية من م ك إلى م ك 2 ، وإذا أردنا معرفة الجزء الذي سيتحمله المنتج من الضريبة نقوم برسم خط من النقطة هـ إلى المحور العمودي (ن و) و هنا يتضح أن المستهلك سوف يتحمل من الضريبة الجديدة ، أو التي رفع سعرها و كانت مفروضة سابقاً فقط المستطيل المظلل (ق ن س 2 س 1) ، بينما يتحمل المنتج المستطيل غير المظلل (هـ ق س 1 و) و هو ما يعني الجزء الأكبر من الضريبة علماً بأن الضريبة تمثل المستطيل (و هـ ن س 2)⁽¹⁾

الحالة الثانية: الطلب غير المرن:

عندما يكون الطلب غير مرن على سلعة ما فإننا نلاحظ أن المستهلكين حتى لو ارتفع سعر هذه السلعة سيقدّمون على شرائها بنفس الكميات، مثل المواد الغذائية.

¹ يورجن بيشلود : سياسة الاستفزاز ، الطبعة الرابعة ، مطبعة بول هيرت برن شتوتغرت 1991 (باللغة الألمانية) ص 193

فإذا قامت الدولة وفرضت ضريبة جديدة أو رفعت سعر ضريبة كانت مفروضة سابقاً على السلع التي تتمتع بطلب غير مرن فهل سترتفع أسعارها؟ ومن سيتحمل العبء الضريبي؟ وهذا ما يفسره لنا الشكل البياني رقم (13).



الشكل البياني رقم (13)

إن النقطة ن تعبر عن التوازن قبل فرض الضريبة والتي يقابلها الكمية م ك والسعر م س1 أما بعد فرض الضريبة فإننا نلاحظ أن السعر قد ارتفع إلى س1 م 2 والكمية انخفضت إلى م ك وبما أن الطلب غير مرن على هذه السلعة فإننا نلاحظ أن المنتج قد تحمّل الجزء المظلل وهو الأصغر من الضريبة وقام بنقل القسم الأكبر من الضريبة إلى المستهلك، علماً بأن الضريبة متمثلة بالمستطويل (وهو ن س1) فالمنتج الذي يعمل في ظل ظروف المنافسة الكاملة، والتي تتمتع سلعته بطلب غير مرن، نلاحظه يستطيع نقل الجزء الأكبر من الضريبة المفروضة عليه إلى المستهلك، بينما المنتج الذي تتمتع سلعته بطلب مرن لا يستطيع إلا نقل الجزء الأصغر إلى المستهلك، وهنا تظهر أهمية ودرجة مرونة الطلب في تحمل أو نقل العبء الضريبي.

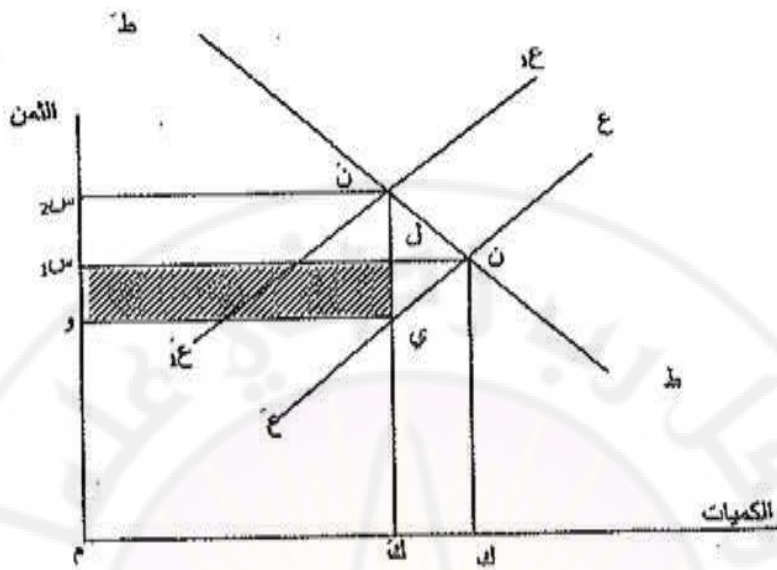
سادساً: الانعكاس الضريبي ومرونة العرض:

تتوقف مرونة العرض على العاملين التاليين: 1- عنصر الزمن. 2- درجة ترايد نفقة الإنتاج من وحدات العرض الإضافية. غير أنه بشكل عام يمكن القول بأن حالة العرض تلعب دوراً بارزاً في عملية تحمل أو نقل العبء الضريبي أيضاً ولبيان ذلك نفسر بين حالتين:

حالة العرض المرن:

في حالة العرض المرن، يستطيع المنتج أن يتكيف بسهولة مع الظروف الجديدة، فإما أن يزيد الإنتاج، أو أن يقوم بتخفيضه، وذلك حسب إرداته. فإذا ما فرضت ضريبة جديدة على منتج يتمتع إنتاجه بمزايا العرض المرن فإنه يستطيع وبسهولة نقل العبء الضريبي إلى المستهلك، كما هو واضح في الشكل البياني رقم (14):

إن نقطة التقاء ط ط مع ع ع هي نقطة التوازن التي تحدد بموجبها الكمية المنتجة م ك والسعر م س₁. إلا أن فرض ضريبة جديدة على هذا المنتج سوف يؤدي — وفي ظل ظروف العرض المرن — إلى انخفاض الكمية المنتجة من م ك إلى م ك وارتفاع السعر من م س₁ إلى م س₂ وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي نقطة التقاء ع₁ ع₂ مع ط ط وإذا أنشأنا خطاً من النقطة ن وهي نقطة التقاء العمود المماس من ن إلى ك إلى الخط الأفقي وهو الخط ن و، فإنه يتحدد بموجب هذا الخط المستطيل المظلل الصغير وهو ما يشكل قيمة أو كمية الضريبة التي يتحملها المنتج. بينما نلاحظ في المقابل بأن المنتج قد قام بنقل الجزء الأكبر من عبء الضريبة إلى المستهلك، وهو المتمثل في المستطيل غير المظلل وهو (ل ن س₂ س₁) و يتحمل المنتج المستطيل (ل س₁ و ي):



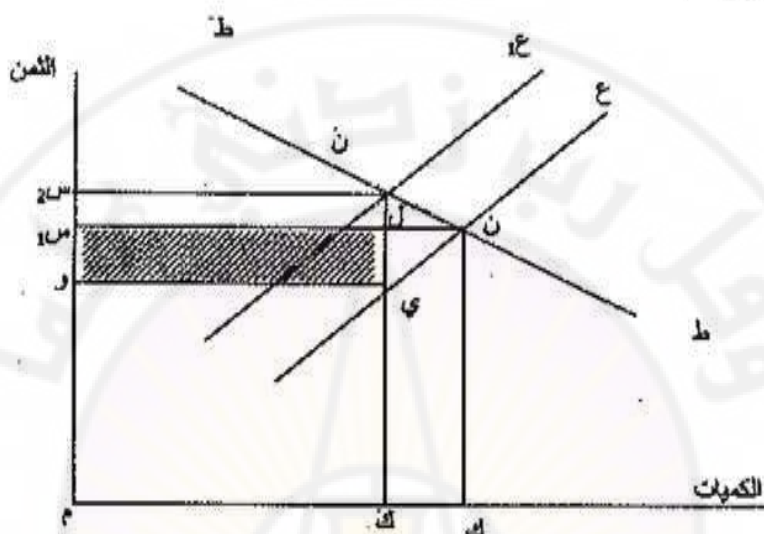
حالة العرض غير المرن:

في حالة العرض غير المرن لا يستطيع المنتج أن يتكيف مع ظروف الإنتاج الجديدة، أي ليست لديه القدرة على زيادة، أو تخفيض الإنتاج (مثل الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الغذائية) ومن ثم إذا فرضت ضريبة جديدة على المنتج فإنه لا يستطيع نقلها إلى المستهلك. كما هو في الشكل رقم (15).

إن التقاء ط مع ع غ في النقطة ن نقطة التوازن يقابلها الكمية م ك.

والسعر م س١، غير أن فرض ضريبة جديدة على هذه السلعة — وفي ظل العرض غير المرن — سوف يؤدي للإخلال بالتوازن القائم حيث يحاول المنتج رفع الأسعار، وتحمل العبء الضريبي للمستهلك، إذ لا يستطيع ذلك، ومن ثم نلاحظ انخفاض الكمية المنتجة بشكل طفيف من م ك إلى م ك١ وارتفاع الأسعار أيضاً بشكل طفيف من م س١ إلى م س٢، ويتحمل المستهلك الجزء الأصغر من العبء الضريبي، وهو ما يتمثل في المستطيل غير المظلل (ل ن س١ م١) بينما يتحمل المنتج الجزء الأكبر من العبء الضريبي. وهو ما

يتمثل في المستطيل الأبيض (ي ل س 1 و) وفي هذه الحالة لا يستطيع المنتج الخروج من الصناعة أو تخفيض الإنتاج وقد يتحمل الخسارة في بعض الأحيان نتيجة لزيادة العبء الضريبي عليه.



الشكل رقم (15)

سابعاً: الظروف الاقتصادية المحيطة بالإنتاج

رأينا في الفقرة السابقة أن زيادة السعر نتيجة لفرض الضريبة يترتب عليه نقل العبء الضريبي، مما يؤدي إلى انكماش الطلب في الفترة القصيرة وينشأ على الأثر توازن جديد، أما في الفترة الطويلة فإن فرض الضريبة يؤدي إلى نقص الإنتاج الأمر الذي سيؤدي لاحقاً لإقامة توازن جديد بين السعر والإنتاج وتبادل العبء الضريبي بين المنتج والمستهلك. فإذا كان المنتج يتوازن في سوق المنافسة الكاملة عندما تتساوى الكلفة الحدية مع ثمن السوق، فإنه بعد فرض الضريبة يتجه السعر إلى التساوي مع النفقة الحدية للإنتاج الجديد، (أي نفقة الإنتاج مضافاً إليها الضريبة) وهنا يجب التركيز على أهمية نفقة الإنتاج في عملية نقل العبء الضريبي حيث تختلف نفقة الإنتاج باختلاف الظروف

الفنية والاقتصادية والاجتماعية للعملية الإنتاجية. ونصادف في الواقع الاقتصادي أنواع

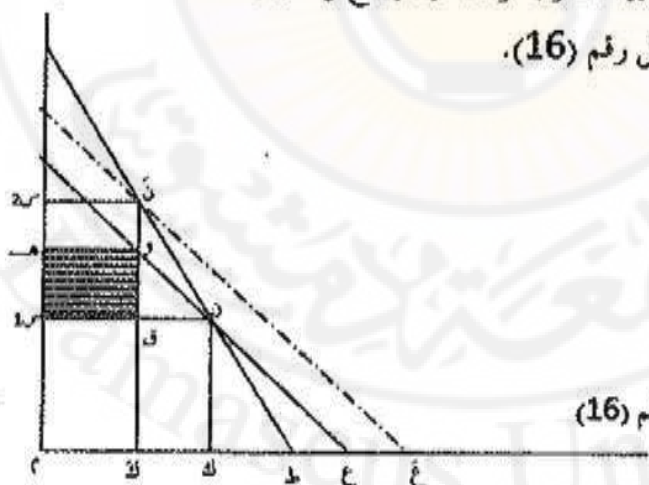
عدة من النفقات الإنتاجية هي:

- نفقة الإنتاج المتناقصة.
- نفقة الإنتاج المتزايدة.
- نفقة الإنتاج الثابتة.

وسوف ندرس كل حالة على حدة لمعرفة إمكانيات نقل العبء الضريبي في كل منها.

أ- نفقة الإنتاج المتناقصة:

تتحقق نفقة الإنتاج المتناقصة إذا ترتب على زيادة إنتاج سلعة ما نقص في نفقة إنتاج الوحدة الأخيرة منها، وتزداد هذه النفقة عند إنقاص الكمية المنتجة من هذه السلعة، ويقال إذاً: إن هذه السلعة تخضع في إنتاجها لقانون النفقة المتناقصة أو (قانون الغلة المتزايدة) فإذا قامت الدولة بفرض ضريبة على هذا السلعة التي يخضع إنتاجها لقانون النفقة المتناقصة، فإن ثمن هذه السلعة يتجه إلى الارتفاع ويميل إلى الاستقرار عند نفقة الإنتاج الحدية مضافاً إليها الضريبة ولهذا فإن إنتاج واستهلاك هذه السلعة يتجه إلى النقصان كما في الشكل رقم (16).



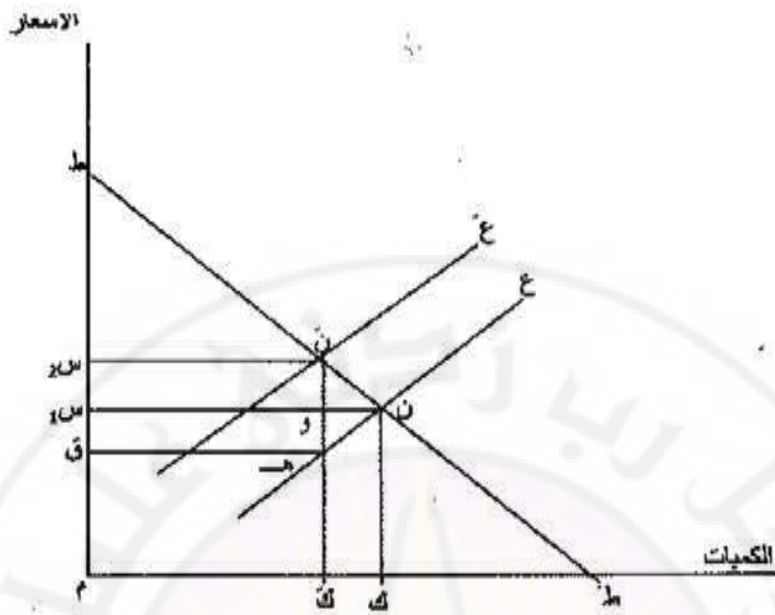
الشكل البياني رقم (16)

وبما أن نقص الإنتاج يؤدي إلى زيادة نفقة إنتاج الوحدة من هذه السلعة أو الخدمة، فإن نفقة الإنتاج الحدية تكون أكبر من نفقة الإنتاج قبل فرض الضريبة وبذلك يرتفع الثمن من م س 1 إلى م س 2 وهو السعر الجديد بعد فرض الضريبة. وفي هذه الحالة يتحمل المستهلك كامل العبء الضريبي الذي فرض على المنتج والممثل في المستطيل (ن و هـ س 2) بينما يتحمل المنتج ضعف قيمة الضريبة تقريباً وهي ناتجة عن ارتفاع التكلفة نتيجة تخفيض الإنتاج. لأن إنتاج هذه السلعة يخضع لقانون النفقة المتناقصة. أي يتحمل المنتج المستطيل (و ق س 1 هـ) المستطيل المظلل. وفي مثل هذه الظروف إذا كان إنتاج هذه السلعة من المنتجات الوطنية الهامة فإن الاقتصاديين ينصحون بتقليل إعانات إنتاجية تساعد المنتجين على تخفيض خسائرهم الناتجة عن فرض الضرائب، أو بكلمة أخرى إعفاء هذا المنتج من الضرائب المفروضة عليه⁽¹⁾.

ت - نفقة الإنتاج المتزايدة:

تعني هذه الحالة أن نفقة إنتاج الوحدة من السلعة تزداد عند زيادة الكمية المنتجة من هذه السلعة، وتنقص بنقص إنتاجها، ويقال إن هذه السلعة تخضع لقانون تنساقص الغلة، وفي ذلك يتجه الثمن إلى الارتفاع ويميل الطلب إلى النقصان فيستقل إنتاج السلعة، ويستقر الثمن بعد ذلك عند نفقة الإنتاج الحدية الجديدة مضافاً إليها الضريبة كما في الشكل رقم (17).

⁽¹⁾ سولتر فرانكي، هيربرت هيكس: الاقتصاد المالي، الطبعة الثانية. مطبعة ستراغ برلين 1990 (باللغة الألمانية) ص 193 وما بعد.

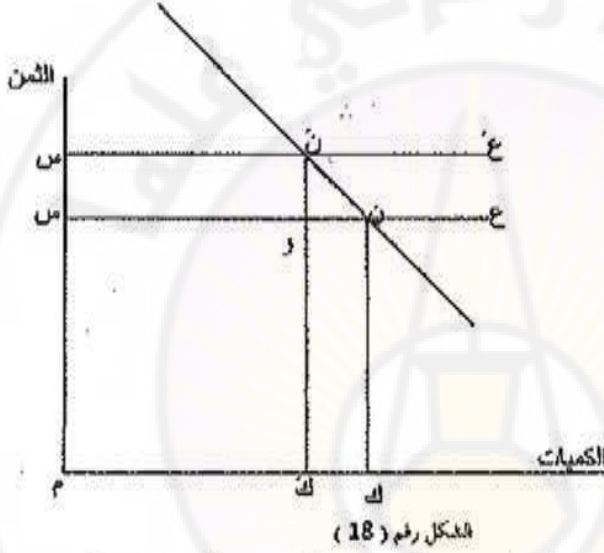


الشكل رقم (17)

ولكن بما أن نقص الإنتاج يؤدي إلى نقص نفقة إنتاج الوحدة من السلعة أو الخدمة، فإن نفقة الإنتاج الجديدة تكون أقل من النفقة السابقة عليها قبل نقص الإنتاج، ومن ثم يصبح الثمن الجديد أقل من الثمن السابق مضافاً إليه الضرائب. فإذا قامت الدولة بفرض ضريبة على هذه السلعة التي يخضع إنتاجها لقانون النفقة المتزايدة فإن السعر سوف يزداد ولكن بمقدار أقل من قيمة الضريبة والتي هي (ن-هـ). إن انخفاض الإنتاج من ك إلى م ك سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من م س1 إلى م س2 أي أن هذا السعر الجديد هو أقل من قيمة الضريبة و بالتالي يترتب على المنتج تحمل الجزء الأصغر من الضريبة والمتمثل في المستطيل (و-هـ-ق-س1) بينما ينتقل إلى المستهلك الجزء الأكبر والمتمثل في المستطيل (ن-و-س1-س2) وتكون الدولة قد خسرت قيمة المثلث (ن-ن1-و) بعد فرض الضريبة فيما لو كانت هناك ضريبة سابقة على هذه المنتج. وتعتبر هذه الحالة من الحالات العامة التي يمكن للدولة فرض الضرائب عليها على عكس الحالة السابقة التي تؤدي إلى خسارة المنتج تارةً وانخفاض طلب المستهلك تارةً أخرى.

ج- نفقة الإنتاج الثابتة:

يقال عن سلعة بأن إنتاجها يخضع لقانون النفقة الثابتة عندما يزداد الإنتاج وتبقى تكلفة الوحدة ثابتة دون زيادة أو نقصان، أي لا تؤثر زيادة الإنتاج في تكلفة الوحدة منها. فإذا فرضت الدولة ضريبة على سلعة يخضع إنتاجها لقانون النفقة الثابتة فإن السعر سوف يزداد بمقدار الضريبة تقريباً وما سيحدث يفسره لنا الشكل البياني رقم (18).



إن فرض الضريبة N قد أدى إلى انخفاض الكمية من K إلى M و زيادة السعر من M إلى S_2 بمقدار الضريبة تماماً. فالمستهلك هو الذي يتحمل العبء الضريبي بالكامل والمتمثل في المستطيل $(N \text{ و } S_1 \text{ س } 2)$ بينما المنتج استطاع أن يتكسب مساح الطلب الجديد ويخفض إنتاجه كي يتوازن مع الطلب بعد فرض الضريبة.

ثامناً: الانعكاس الضريبي في ظل ظروف الاحتكار:

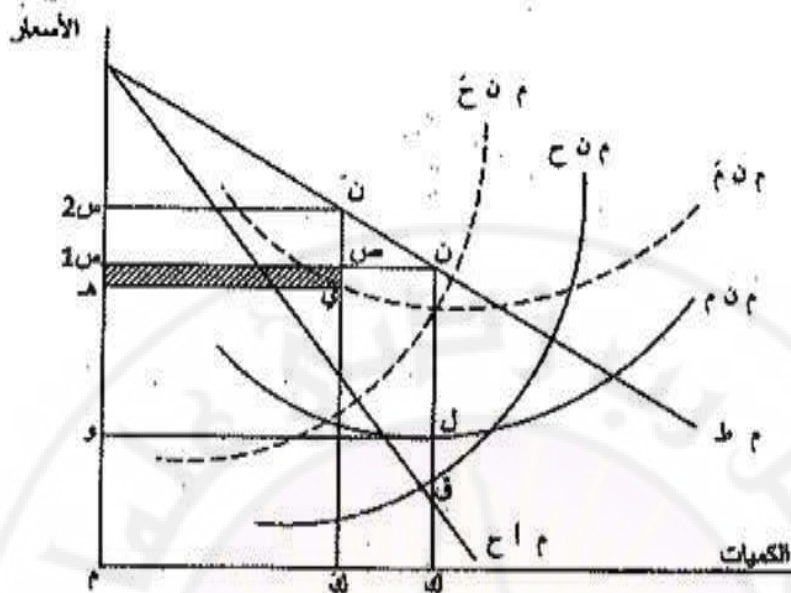
يفترض التحليل السابق توفر حالة المنافسة التامة. غير أن كثيراً من السلع يتم إنتاجها تحت ظروف يسودها عنصر احتكاري من نوع أو آخر. وقد يبدو لأول وهلة أن الثمن في حالة الاحتكار ميل إلى الارتفاع بنفس مقدار الضريبة المفروضة على الوحدة مسن

المنتج نظراً لأن المخترع يستطيع التحكم في السعر. إلا أنه يجب أن، نذكر أن المخترع لا يحدد السعر الذي يحقق له أكبر ربح في الوحدة المباعة، بل إنه يحاول دائماً أن يحدد الثمن الذي يحقق له أكبر ربح كلي صافي ممكن. معنى هذا أنه يجب أن يأخذ في حسبانته كمية ما يطلب من السلعة عند مختلف الأثمان ونفقة إنتاج الكميات المختلفة من السلعة على ضوء هذه الاعتبارات قد يجد المخترع أنه يستطيع نقل العبء الضريبي، كله أو بعضه، إلى المستهلك، أو قد يجد أنه من الأفضل أن يتحمل هو مقدار الضريبة بأكملها. فمرونة الطلب والعرض والظروف الاقتصادية المحيطة بالإنتاج من الأهمية هنا. كما في حالة المنافسة. ولسهولة الدراسة والإيضاح سوف نقسم الضرائب المفروضة على المخترع إلى نوعين:

- 1- ضريبة نوعية تفرض السلع والخدمات التي ينتجها أو يبيعها المخترع.
- 2- ضريبة الأرباح الصافية.

أولاً: الضرائب النوعية المفروضة على السلع المنتجة

إذا فرضت ضريبة نوعية على المنتج الذي يعمل في ظل ظروف الاحتكار كنسبة مئوية من قيمة السلع أو مبلغ إجمالي من قيمة السلع فإن ذلك سوف يؤدي إلى إحداث خلل في التوازن القائم الذي توصل إليه المخترع وما سيحدث يفسره لنا الشكل البياني رقم (19):



الشكل رقم (19)

حيث إن: $MAR =$ منحني الإيراد الحدي.

$D =$ منحني الطلب.

$ATC =$ منحني النفقة المتوسطة.

$MC =$ منحني النفقة الحدية.

تحدد نقطة التوازن عند تقاطع منحني الكلفة الحدية MC مع منحني الإيراد MAR في النقطة Q_1 حيث نقيم من هذه النقطة عموداً يتقاطع مع منحني الطلب في النقطة P_1 التي تشكل نقطة التوازن والتي يقابلها كمية من الإنتاج تعادل Q_1 ومستوى من السعر يعادل P_1 ⁽¹⁾.

أما إجمالي الربح فيحدد من نقطة تقاطع منحني النفقة المتوسطة ATC مع MC مع المستقيم المماس P_2 في النقطة L وبالتالي يكون مستطيل الربح هو $(P_1 - P_2) \times Q_1$ فإذا قامت الدولة وفرضت على هذا المنتج احتكر ضريبة نوعية تعادل عشر ليرات سورية لكل

⁽¹⁾ بورجين بنسرد: سياسة الاستقرار الاقتصادي، الطبعة الرابعة، مطبعة برون وشولنبرغ 1991 (باللغة الألمانية) ص 131 وما بعد.

سلعة ينتجها فإن ذلك سوف يخل بالتوازن القائم فإذا كان مقدار الضريبة هو (و هـ) فإن فرضها يعتبر مساوياً إما إلى نقص في الإيراد الحدي أو إلى زيادة في النفقة الحدية، فإذا اعتبرنا أن الضريبة تؤدي إلى زيادة النفقة الحدية، فإننا سنلاحظ أن منحني النفقة الحدية م ن ح سوف ينتقل إلى الأعلى بمقدار الضريبة ليأخذ الشكل م ن ح، وبالتالي فإن نقطة تقاطع منحني الإيراد الحدي م أ ح مع منحني النفقة الحدية م ن ح سوف يحدد لنا نقطة التوازن الجديدة ن التي تحدد بدورها الكمية المنتجة والتي تصبح م ك بدلاً من م ك ويرتفع السعر من م س₁ إلى م س₂، أما إجمالي الربح فيمكن تحديده من خلال تقاطع منحني النفقة المتوسطة م ن م مع المستقيم المماس ن ك في النقطة ي فيصبح مستطيل الربح الإجمالي (ن ي هـ س₂).

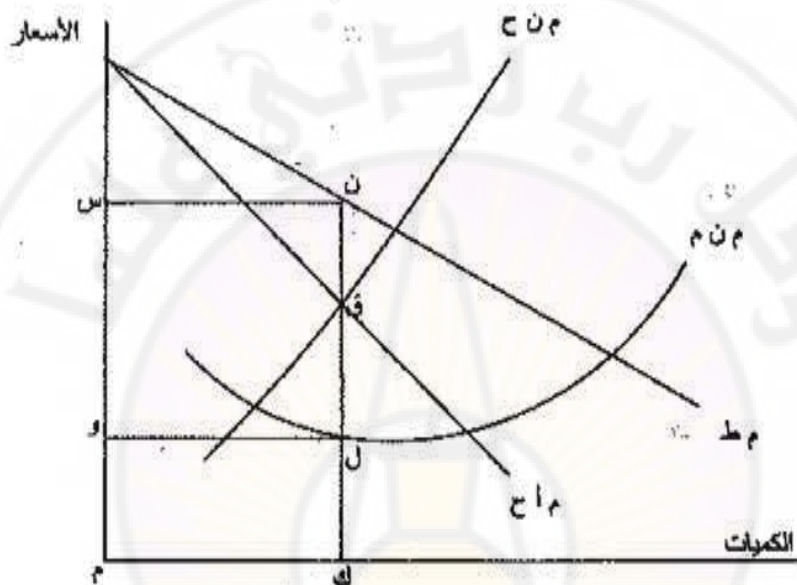
أما حول إمكانية نقل العبء الضريبي إلى المستهلك فيستطيع هذا المنتج نقل القسم الأكبر من العبء الضريبي إلى المستهلك والمتمثل في المستطيل الأبيض (ص ن س₂ س₁) ويتحمل هو بدوره قيمة المستطيل المظلل (ي ص س₂ هـ) وهي الجزء الأصغر من الضريبة المفروضة.

ثانياً: ضريبة الأرباح الصافية:

يسعى المنتج الذي يعمل في ظل ظروف الاحتكار بشكل مستمر إلى الوصول إلى حالة الربح الأقصى، أي إنتاج الكميات التي تحقق له أقصى ما يمكن من الربح دون الإخلال بالظروف القائمة.

فإذا فرضنا أن المحتكر قد توصل إلى هذه الحالة نتيجة تقاطع منحني الإيراد الحدي م أ ح مع منحني النفقة الحدية م ن ح في النقطة ق والتي تحدد منها عموداً إلى الأعلى بتقاطع مع منحني الطلب في النقطة ن فيكون السعر م س₁ والكمية المنتجة م ك، هذه الحالة التي تمثل بالنسبة إلى المحتكر أقصى ما يمكن من الربح.

فإذا قامت الدولة بفرض ضريبة على هذا المحتكر فإن ما سيحدث يفسره لنا الشكل البياني رقم (20).



الشكل البياني رقم (20)

إن الإخلال بالتوازن القائم الذي توصل إليه المحتكر سوف يتركه دون أرباح حتى يتوصل إلى توازن جديد، أو قد يعمل المنتج بخسارة إذا قام بدوره بنقل العبء الضريبي إلى المستهلك ريثما يجد حلاً جديداً. وبالطبع إن مصلحة المحتكر عدم تخفيض الإنتاج $م ك$ وزيادة الأسعار $م س 1$ ، بل على العكس الإبقاء على هذا التوازن القائم وتحمل كامل العبء الضريبي المتمثل في المستطيل ($ل ن س 1 و$) مقابل الحصول على الأرباح التي كان يحصل عليها في السابق قبل فرض الضريبة ويطرح منها قيمة الضريبة:

$$1- \text{ض} = \text{الأرباح بعد فرض الضريبة}$$

$$\text{حيث } م ك \times م س 1 = \text{إجمالي الأرباح}$$

م ك × ك س 1 - الكلفة - صافي الربح
 م ك × م س 1 - الكلفة - الضريبة = صافي الربح بعد فرض الضريبة
 تاسعاً: استهلاك الضريبة:

يقصد باستهلاك الضريبة أن يقوم المشتري لمال معين، له صفة الدوام ومفروضة عليه ضريبة سنوية، باقتطاع قيمة الضريبة من ثمن هذا المال، باقتطاع جزء منها للمدة التي يقدر أن يستمر هذا المال خلالها بولد دخلاً وتحملها بائع العقار بشكل كامل أو بالقسم الأكبر منها.

ويقصر أمر هذه الضريبة على الأموال العقارية أو ما يعادلها. ولا يوضح ذلك سوف نورد المثال التالي:

يملك عبد الرحمن عقاراً مساحته 1000م² سعر المتر المربع يبلغ 1000 ل.س، ويقوم بتأجيره سنوياً بمبلغ 50000 ل.س. أما الضريبة المفروضة على إيرادات هذا العقار فقد بلغت 20% من الإيرادات.

والمطلوب:

- 1- حساب مقدار الضريبة المفروضة على العقار.
- 2- حساب الإيراد الصافي للعقار.
- 3- إذا فرضنا أن سعر الفائدة السائد في الاقتصاد الوطني تبلغ 5% فما هي قيمة العقار التقديرية؟

الحل:

مقدار الضريبة = الإيرادات × 20%

$$10000 = \frac{20 \times 50000}{100}$$

الإيراد الصافي للعقار = إيراد العقار - مقدار الضريبة

$$- 50000 - 10000 = 40000 \text{ ل.س}$$

قيمة العقار النقدية: الإيراد الصافي $\times \frac{100}{5}$

$$800000 = \frac{100 \times 40000}{5}$$

أي أن المشتري الجديد للعقار وهو سعيد لا يدفع ثمناً للعقار سوى 800000 ل.س. وذلك لأن استثمار هذا المبلغ في السوق وعلى أساس الفائدة 5% سوف يدر سنوياً مبلغ 40000 ل.س. أي:

$$40000 = \frac{5 \times 80000}{100}$$

فإذا فرضنا أن سعر الضريبة قد ارتفع إلى 25% على الإيراد الإجمالي للعقار فإننا نلاحظ أن المشتري سعيد لن يدفع المبلغ السابق له وهو 800000 ل.س. لأن الإيراد الصافي للعقار ينخفض إلى:

$$12500 = \frac{25 \times 50000}{100}$$

فالإيراد الصافي يصبح: $38500 = 50000 - 12500$

$$770000 = \frac{100 \times 38500}{5}$$

قيمة العقار تصبح:

أي أن سعيداً عندما يوظف مبلغ 770000 ل.س. بسعر فائدة 5% فإنه سيحصل على الإيراد المذكور وهو 38500 ل.س.

فكأن فرض ضريبة قد أدى لأن تقل قيمة العقار بمقدار مساو لقيمة الضريبة بمقدار.

(أي مجموع الضريبة طيلة حياة العقار) فالمشتري قد استبقى مبلغاً مساوياً لمقدار الضريبة).

ويكون بذلك قد نقل عبء الضريبة إلى الخلف إلى بائع العقار. ويقال في هذه الحال أن

المشتري قد خصم الضريبة من قيمة العقار.

هذه النظرية تنطبق فقط على الأصول الرأسمالية التي تغل عائداً (الأرض — العقارات —

الأبنية — القيم المنقول — وسائل الإنتاج الصناعية) ولكن ذلك مشروط بشرطين:

- 1- ألا تكون الضريبة عامة على كل الأصول الرأسمالية و الشروط نفسها على مختلف أنواع الدخول، إذ عندما تفرض الضريبة بصفة عامة على عائد الأصول الرأسمالية و الشروط نفسها فإن معدل تجعيد الضريبة يكون منخفضاً لدرجة يضيع أثره.
- 2- أن يكون المال المشتري قابلاً للبقاء النسبي مثل العقارات والقيم المنقولة لأخرى.
- 3- أن يكون المال القابل للتداول قيمة رأسمالية وتدر دخلاً سنوياً.



الباب الثالث

آثار القروض العامة



الفصل الأول

ماهية القروض العامة

تقديم:

تعتبر القروض العامة ظاهرة حديثة العهد ترجع للحرب العالمية الأولى عندما اضطرت جميع الدول المتحاربة لتمويل نفقاتها الحربية و تجهيز الجيوش و أصبحت القروض بعد تلك الحرب ضرورية لإصلاح ما دمرته الحرب، لأن الضرائب و الرسوم لا تستطيع رغم محدوديتها إعمار ما دمرته الحرب، لذلك أصبحت قاعدة مالية عادية بعد أن كانت ظاهرة استثنائية تستخدمها الدول في الظروف الاستثنائية.

لكن هذه الظاهرة ترجع في جذورها إلى القرون الوسطى أو ما قبل، فعندما كان الملك أو الإمبراطور يحتاج للأموال العامة يلجأ إلى فرض الضرائب و الرسوم، لكن بعض الملوك كانوا يقترضون من كبار التجار و النبلاء لسد الاحتياجات العامة ثم تسدد هذه القروض من حصيلة الضرائب.

أما الدولة الإسلامية العباسية فقد استخدمت القروض العامة عدة مرات عندما كانت إيرادات الدولة لا تكفي لسد النفقات العامة، أو لتجهيز الحملات العسكرية، و كان الخليفة يضع إيراداً معيناً ضماناً لسداد هذا القرض مثل (الخسراج) (أو الفسيء) كانت القروض العامة ظاهرة مألوفة في العصر العباسي نظراً لتراجع حجم الإيرادات بسبب الجفاف أو الأمراض السارية أو حالات الاضطرابات السياسية (حركات المعارضة) و غيرها.

إلا أن ظاهرة القروض العامة انتشرت بشكل واضح في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر عند انتشار أفكار المدرسة الكلاسيكية، و اعتبرها الكلاسيك آنذاك ظاهرة استثنائية لا يجوز الاعتماد عليها إلا في حالات استثنائية لأن الاقتراض الحكومي سوف

ينافس القطاع الخاص في الحصول على المدخرات و بالتالي ينخفض الاستثمار وينخفض حجم التشغيل و يحصل الركود.

لكن السؤال المطروح : متى تلجأ الدولة إلى القروض العامة؟

تلجأ الدولة للقروض العامة في الظروف الراهنة إما لتمويل الأعمال الحربية و إعمار ما دمرته الحرب أو لإقامة مشاريع البنى التحتية التي تعجز الإيرادات العادية عن تمويلها و إما لسد عجز الموازنة الذي أصبح ظاهرة دائمة بعد أن كان ظاهرة استثنائية

إن ظاهرة القروض العامة أصبحت ظاهرة مالية مستمرة و تستحق الدراسة و التدقيق للتعرف على آثارها الإيجابية أو السلبية التي تؤثر على جميع قطاعات و فروع الاقتصاد الوطني ، فما هي القروض العامة ؟ و متى تلجأ إليها الدولة ؟ و ما هي الأهداف التي تحققها ؟ و ما هي الآثار الناجمة عنها ؟

أولاً: تعريف القروض العامة :

عرفت القروض العامة على أنها ظاهرة استثنائية تلجأ إليها الحكومات لتمويل عجز الموازنة و يترتب على الحكومة دفع الفوائد عن هذه الأموال و ردها في أوقات استحقاقها في حين تكون الضرائب ثمانية و ليس لها فوائد فهي إيراد دائم و سيادي. يعرف الدكتور عصام بشور القرض أنه : ((مبلغ من المال يدفعه أحد أشخاص القانون العام أو الخاص للدولة بموجب عقد يستند إلى نص تشريعي ، يتضمن مقابل الوفاء))

يركز تعريف الدكتور بشور على الناحية القانونية في الاقتراض.

أما البروفسور الألماني (كارل هاينس تيغرت) فإنه يعرف القرض العام : ((مبلغ من المال يقدمه المقرض من أجل الحصول على فائدة معينة و يتحدد في عقده فترة الوفاء و طريقة التسديد)).⁽¹⁾

كما يركز البروفسور تيغرت على القرض من وجهة نظر مقرضه و لا يوضح أهدافه و الغايات المرجوة منه.

أما الدكتور أحمد مراد فإنه يعرف القروض العامة : ((أنها العلاقة الاقتصادية التي تتولد عندما يمنح شخص ما طبيعي أو اعتباري ، شخصاً آخر قيمة مالية لاستخدامها مؤقتاً مع الالتزام بردها و يقدم القرض عادة مقابل بدل معين هو فائدة القرض)).⁽²⁾ وهنا يرى الدكتور مراد القرض بأنه يولد علاقات اقتصادية لها بعض الآثار العامة لكنه لا يوضح مدى عمومية هذه الآثار على المتغيرات الاقتصادية.

أما نحن فنعرف القرض العام : ((مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المؤسسات الوطنية أو الأجنبية يتضمن مقابل الوفاء و يؤدي لإشباع الحاجات المالية المتزايدة للدولة و يحقق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية)).

إن هذا التعريف يتضمن كافة السمات والخصائص التي يتمتع بها القرض فهو يشمل:

- 1- مبالغ تقتترضها الدولة أو أحد الجهات العامة الحكومية
- 2- الاقتراض من المؤسسات الوطنية أو الأجنبية أو الأفراد
- 3- يختلف القرض عن الضريبة في أن القرض يتضمن مقابل الوفاء من الأقساط و الفوائد التي تترتب عليها (أو القرض + الفائدة) إذا كان يسدد دفعة واحدة، بينما الضريبة تسدد بصفة نهائية.

² مجموعة مؤلفين : نظام القروض و النقد في ألمانيا الديمقراطية ، مطبعة الاقتصاد برلين 1985 باللغة الألمانية ص 56-57

1 أحمد مراد : النظام المالي في البلدان الاشتراكية ، منشورات وزارة الثقافة دمشق 1973 ص 195-196.

4- تحصل الدولة على القروض لإشباع الحاجات المالية للدولة و قد يكون السبب هو سد عجز الموازنة أو القيام بمشاريع اقتصادية كبيرة

5- يحقق القرض مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و بالتالي يحدث أثراً قد تكون ايجابية أو سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني .

أكدت الأبحاث و الدراسات الاقتصادية على أن اعتماد الدولة على القروض العامة يجب أن يكون ضمن خطة محددة حيث يعطي أثراً إيجابية لأن إنفاق القرض على الحاجات الاستهلاكية سوف يؤدي لرفاهية المجتمع لكنه يرتب على الدولة التزامات مالية ينبغي تسديدها لاحقاً من الضرائب و بالتالي ما أحدثه من آثار إيجابية في الوقت الحاضر سوف ينعكس سلباً في المستقبل أي سوف تحدث آثار انكماشية عند سدادها ، لأن سدادها سيكون من خلال الضرائب و الضرائب غير المباشرة التي تؤثر على الفقراء و ذوي الدخل المحدود و تحدث بذلك أثراً سلبية على الطلب الكلي . أما إذا أنفقت الدولة القروض على المشاريع الإنتاجية فإن آثارها ستكون إيجابية و سوف يزداد الإنتاج و يزداد الدخل و الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

لذلك نرى ضرورة الاعتماد على القروض العامة فقط لتمويل مشاريع البنى التحتية التي تجذب الاستثمار و المستثمرين و تشجيع زيادة الإنتاج كما فعلت كل من تركيا و كوريا و ماليزيا و سنغافورة عند انطلاقة خططها الاقتصادية .

فقد بلغت ديون كوريا عام 1980 حوالي 39 مليار دولار من المؤسسات المالية الدولية ، خصصت لإقامة المدن الصناعية و البنى التحتية التي تشجع على الاستثمار و زيادة الإنتاج ، إلا أن هذه المبالغ سددت بالكامل عام 1990 عندما تطور الإنتاج و أصبحت كوريا من الدول التي تبحث استثماراتها في عدة مجالات في دول أخرى..⁽¹⁾

1 المؤلف : التجربة الآسيوية و الدروس المستفادة منها ، بحث غير منشور جامعة دمشق 2007 ص 3-4

ثانياً : المدارس الاقتصادية و القروض العامة :

عند الحديث عن القروض العامة يتبادر للذهن المقترض وهو الدولة ، والمقرض : وهو إما مؤسسة وطنية أو أجنبية أو الأفراد في سوق المال ، و الأهم من ذلك كله سبب الاقتراض و الآثار الناجمة عنه ، و هنا نعود للفكر الاقتصادي ، فهل أجازت المدارس الاقتصادية الاقتراض أم حاربه؟ و إذا كانت أجازته فما هي حدود الاقتراض ؟ و ما هي مجالات إنفاق القرض ؟

1- المدرسة الكلاسيكية :

بعد أنصار المدرسة الكلاسيكية الإنفاق العام عقيم و ينبغي الحد منه ، ويرى المفكرون ضرورة إبقاء الأموال لدى المدخرين كي يقوموا بتوظيفها في المجالات الإنتاجية أو الخدمية ، فإذا قامت الدولة بالاقتراض فلها سترفع سعر الفائدة لكي يقدم الأفراد على إقراض الدولة و هي بذلك تؤثر على الاستثمار و سوف يتأثر التشغيل الكامل ، لأن القطاع الخاص هو الذي يحقق التشغيل الكامل تلقائياً .

كما يرى الكلاسيك بأن القروض العامة ليست مصدر دخل حقيقي للدولة و إنما هي وسيلة استثنائية و أن إطفاء القروض سوف يستدعي فرض ضرائب جديدة ، أي هي (القروض) ضريبة موحلة تؤدي إلى تحميل الأجيال القادمة عبئاً إضافياً لذلك لا يسمح الكلاسيك بالقروض إلا في الحالات الاستثنائية ..⁽¹⁾

يقول آدم سميث : إن القروض العامة تنقص من رؤوس الأموال المتاحة للفعالية الفردية و التي هي أساس التقدم الاقتصادي ، و أن نفقات الدولة العامة لا تتم الاستثمار الخاص ، بل تنافسه .

¹ عادل قلع العلي : المالية العامة و التشريع المالي الضريبي ، دار الحامد للنشر عمان 2007 ص 48

و يذهب ريكاردو بالاتجاه نفسه فيقول : إن النفقات العامة تكون على حساب
توظيف أموال القطاع الخاص و اقترح أن تقوم الدولة بتمويل نفقاتها الاستثنائية عن
طريق الضرائب و ليس القروض ..⁽¹⁾

و أيد جون باتسيت ساي فكرة ريكاردو قائلاً : إذا ذهبت مدخرات الأفراد إلى
الدولة كانت نفقات عقيمة في حين أنها تصبح منتجة إذا استثمرها القطاع الخاص .
إلا أن (جون استيورات ميل) ذهب مغايراً لنظرة زملائه قائلاً : لا مانع أن تلجأ
الدولة للقروض العامة إذا كان استعمال الأفراد لأموالهم غير منتج ، أو إذا كانت هذه
الأموال تفيض عن حاجة القطاع الخاص ، أو إذا استخدمت الدولة القروض كحافز
على زيادة حجم الادخار العام .

و بشكل عام يبرر الفكر الكلاسيكي لجوء الدولة إلى القروض العامة باستخدام
أموال الدين العام لتغطية النفقات العسكرية ، و تنفيذ المشروعات التي يحجز الأفراد
عن القيام بها . فعندما تمنح الدولة عن وظائفها التقليدية إلى القيام بمسورة استثنائية
ببعض الأعمال الاقتصادية التي تعود أساساً إلى الفعالية الفردية ، من الممكن أن تمول
النفقات الاستثنائية الناجمة عن ذلك بإيرادات استثنائية هي القروض العامة .
فالاستثمار يجب أن يمول في الفكر (الكلاسيكي) بالادخار سواء أقام بهذا الاستثمار
القطاع الخاص أو العام . فعلى الدولة أن تقلل من مشروعاتها الاقتصادية الممولة من
القروض العامة : نظراً لتراحم القطاعين (العام و الخاص).

و في مراحل متأخرة لم تتغير أفكار الكلاسيك الجدد أمثال ملتون فريدمان و جون
موث و روبرت لوكاس في الولايات المتحدة الأمريكية فقد استمروا بالاعتقاد نفسه
بأن الأموال إذا بقيت بيد الأفراد فإنها ستؤدي إلى تشجيع الاستثمار ، بينما الدولة
من خلال إنفاقها العام المتزايد سوف تؤثر على المدخرات الخاصة من خلال الاقتراض

2 المؤلف : اقتصاديات المال و السباين المالية و النقدية ، مرجع سابق ص 120

، أما إذا كان العجز كبيراً و لن تجد الأموال اللازمة لذلك سوف تلجأ لتخفيض العجز أكثر من لجوئها للاقتراض ، و قد دعا فريدمان إلى ضرائب دخل نسبية ، والمساعدة الفقراء ، فقد نادى بفكرة ضرائب الدخل السالبة (المساعدات الاجتماعية) و قد أخذها معارضوه السياسيون كنقطة سلبية عليه ، لكنه يعتقد دائماً بأن الضرائب يجب اختصارها. (1).

وكان (الكلاسيك) يفضلون توزيع الأعباء الناتجة عن القروض العامة بين الأجيال بحيث يتحمل الجيل القادم جزءاً من سداد القروض و فوائدده ، بدلاً من فرض الضرائب الاستثنائية لتمويل المشاريع الاستثنائية و يتحمل الجيل الحاضر جزءاً من الأعباء أيضاً.

و يفضل الكلاسيك أيضاً لجوء الدولة للقروض بشروط مناسبة ، أي تقوم الدولة بطرح القروض و بفائدة مخفضة و بشروط مناسبة للتخزين. (2) و نكون الدولة بذلك قد عملت مثل الأفراد في تخفيض كلفة مشروعاتها الاقتصادية .

2- المدرسة الكينزية :

تطور مفهوم القروض العامة نتيجة اتساع وظائف الدولة ، و تطور مفهوم الأدوات المالية اللازمة لتنفيذ سياسة الحكومة العامة فلم يعد دور القرض مقتصر على اعتباره مصدر تمويل غير عادي ، بل أصبح وسيلة تستخدمه الدولة ضمن مجموعة من الوسائل المالية الأخرى لتنفيذ سياستها الاقتصادية .

يقول كينز: إن زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع العامة الكبرى تؤدي إلى زيادة الطلب العام (الطلب الفعال) و هذا يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال و يتم المحافظة على مستوى العمالة الكاملة و يؤدي قيام الدولة

¹ جورج ناهمانز : تاريخ النظرية الاقتصادية ، ترجمة صقر أحمد مرجع سابق ص 817-818

² عصام بشور : المالية العامة و التشريع المالي، جامعة دمشق مرجع سابق ص 289-291 .

ببعض الاستثمارات الاقتصادية التي لم يقدم الأفراد على القيام بها ، أو القيام ببعض المشاريع الخدمية الضرورية اللازمة للإنتاج إلى قيمة الظروف المناسبة للاستثمار الخاص أو تؤدي إلى الحد من التقلبات المستمرة للاستثمار الفردي تبعاً لتغير العلاقة بين معدل الفائدة و بين الكفاية الحدية لرأس المال.

لقد ركزت الكينزية على جانب الطلب في حين ركزت المدرسة الكلاسيكية على جانب العرض و كل ما من شأنه تشجيع القطاع الخاص على الإنتاج ، في حين ترى الكينزية ضرورة تحفيز الطلب إما عن طريق الأجر أو عن طريق المالية العامة و في هذا الصدد يقترح جيمس توبين 1918 ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1981 بالاعتماد على القروض العامة كأحد أهم أدوات السياسة المالية لتحفيز الطلب الكلي ، و يرى توبين أيضاً بأن الضرائب تختلف عن القروض العامة لأن الدولة عندما تستخدم القروض العامة تؤثر في تركيبة الثروة الخاصة ، فالحكومة عندما تقترض و تنفق تولد دخولاً إضافية و من خلال نشاط القطاع الخاص نلاحظ ظهور رجال أعمال جدد كانوا غير موجودين سابقاً و بالتالي فإن المستثمرين السابقين سوف يتأثرون بالقروض العامة ربما سلباً .

إن الدولة بمفهوم توبين ستعمل كوسيط مالي .⁽¹⁾

و مهما يكن من خلافات حول المدرسة الكلاسيكية و المدرسة الكينزية فإن الواقع العملي هو الذي أثبت و يثبت واقعية هذا الفكر أو ذاك ، لكن الدولة لا تستطيع الانتظار في خال عدم كفاية إيراداتها لذلك تلجأ للاقتراض بهدف تمويل إنفاقها العام ، أي أن القروض العامة أصبحت ظاهرة مالية عادية تلجأ إليها جميع الدول ، و بالتالي تعاني جميع ميزانيات العالم حالياً من العجز و جميعها تلجأ للقروض العامة ،

1 مروج فلينهار: تاريخ النظرية الاقتصادية ، ترجمة أحمد صقر مرجع ساهل ص 688 .

ولذلك حددت المؤسسات المالية الدولية حجم العجز بالموازنة العامة للدولة بما لا يزيد عن 10% من حجم الناتج ، وحددت أوروبا لنفسها عند التوقيع على معاهدة (ماستريخت) للاتحاد الأوروبي أن الشرط الأساسي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو تخفيض عجز الموازنة إلى 3% و بالتالي فإن نسبة العجز 3% من الناتج المحلي للدولة المتقدمة يعتبر مقبولاً في حين تتجاوز الدول النامية هذه النسبة إلى 10% أحياناً أو أكثر .

ثالثاً : أسباب لجوء الدولة للقروض العامة :

تعد ظاهرة القروض العامة ظاهرة حديثة العهد لأنها أصبحت مستمرة دون توقف ، في حين كانت الدولة في القرنين الثامن و التاسع عشر لا تلجأ للقروض العامة إلا في الحالات الاستثنائية كل فترة زمنية ، فقد أصبحت ظاهرة سنوية و في أكثر دول العالم نظراً لأن الاقتطاعات الضريبية غير قادرة على مواجهة الأعباء المالية المتزايدة بسبب التطور الحاصل في الحاجات العامة من جهة و بسبب التضخم (الارتفاع المستمر في الأسعار) من جهة أخرى .

و أدت ثورة الاتصالات و المعلوماتية التي ظهرت نتائجها عام 1985 إلى تبديل أنظمة العمل و الإدارة و الإنتاج و تطور الخدمات و تطور الاحتياجات الحكومية و غيرها و يؤدي هذا التطور بشكل مستمر لاكتشافات جديدة تفرض على الحكومات شراء هذه الاحتياجات بأسعار مرتفعة مما يؤكد ثانية بأن الموازنات العامة لا يمكن أن تتوازن في ظل الظروف الراهنة ، لذلك ستبقى الموازنات في حالة عجز مستمر و الحالة تصبح جاهزة للقروض العامة .

فقد بلغت القروض العامة في الولايات المتحدة عام 1890 حوالي 1,1 مليار دولار ثم ارتفعت عام 1920 إلى 24,3 مليار دولار بينما وصلت عام 1940 إلى

43,1 مليار دولار و إلى 1800 مليار دولار عام 1986، ثم إلى 1200 مليار عام 2007.

تلجأ الدولة للقروض العامة للأسباب التالية :

1- الأسباب المالية : تلجأ الدولة للقروض العامة عندما لا تكفي الموارد المالية العادية كالمضرائب و الرسوم و فوائض القطاع العام و غيرها و يرجع ذلك للحسابات التالية :

أ- عند انخفاض المحصلة الضريبية نتيجة التهرب الضريبي أو سوء تقدير المطارح الضريبية

ب - عندما ترتفع الأسعار خلال العام المالي ، و لا تستطيع الدولة فرض ضرائب أو رسوم جديدة

ج - في حالات المواسم الرديئة قد تضطر الدولة لتقدم إعانات للفلاحين أو الصناعيين حين حدوث الكوارث الطبيعية

د - في حالات ارتفاع المستوردات بشكل مفاجئ خلال السنة المالية مثل ارتفاع سعر النفط و الغاز أو ارتفاع أسعار الحديد و غيرها من السلع التي تؤثر على ميزانية الدولة

إن هذه الحالات تفرض على المالية العامة البحث عن موارد لتغطية الاحتياجات الجديدة الأمر الذي يدفعها للقروض العامة الداخلية أو الخارجية

2- الأسباب الاقتصادية : تلجأ الدولة للقروض العامة بهدف تنشيط وتشجيع الإنتاج الوطني و إحداث التوازن الاقتصادي ، فإذا توازن الاقتصاد في ظل عرض غير مرن و طلب محدود فإن هذه الحالة تكون في الدول النامية ، و عادة ما تسعى الدولة لكسر الحلقة المفرغة للفقر وعن طريق الدفعة القوية يمكن إخراج الاقتصاد من حالة السكون باتجاه النمو الاقتصادي .

و تتحدد الحالات التي تلجأ فيها الدولة للقروض العامة كما يلي :

أ — لزيادة الطلب الكلي بحيث يؤدي ذلك لتشجيع الاستثمار و الإنتاج و لذلك يزداد الدخل و ينخفض حجم البطالة في الاقتصاد الوطني ، فتكون القروض العامة قد أحدثت تحسناً ملموساً.

ب — لإقامة مشاريع البنى التحتية (طرق و جسور ، مرافق و سكك الحديد وشبكات الماء و الكهرباء و الاتصالات) لأن هذه المشاريع تكون ضرورية لتنشيط الاستثمار.

ج — لإقامة مصانع القطاع العام أو الخدمات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص مثل مشاريع النقل و غيرها.

د — لمحاربة التضخم : قد تلجأ الدولة للقروض بهدف تخفيض حجم السيولة في الاقتصاد الأمر الذي يخفف حجم الطلب مما يؤدي لتخفيض معدلات التضخم .
* إن هذه الأسباب تدفع الدولة للاقتراض فيؤدي ذلك للانتقال من حالة إلى حالة أخرى أفضل في الاقتصاد الوطني .

3- الأسباب السياسية : إن قبول الأفراد أو الهيئات العامة و الخاصة الوطنية في الاشتراك بالقروض العامة يعني القبول بهذه السياسة و تأييد الخطة العامة و مشاريعها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و تعبر سياسة القروض العامة عن :

أ — يعتبر القرض العام معاضدة من المواطن المكتتب بالقرض لنظام الحكم القائم و تأييداً له في كل توجهاته لأن الاكتتاب بالقروض العامة لا بد و أن يمر على مجلس الشعب أو البرلمان للحصول على الاكتتاب العام ، وبالتالي فإن موافقة البرلمان إنما هي استفتاء على سياسة الحكومة الاقتصادية .

ب — يعد القرض العام بمثابة الموافقة على سياسة الدولة الاقتصادية و على مشاريعها العامة، و في حال عدم موافقة البرلمان على القروض العامة يعني سقوط

الحكومة و مشاريعها لأن العديد من الحكومات لم تستطع الحصول على هذه الموافقة و لذلك تعرضت الدولة لهزات سياسية.

ج - يعد القرض العام الخارجي بمثابة موافقة سياسية للدولة على سياستها الاقتصادية و الاجتماعية لأن أي هيئة دولية لا توافق على منح القروض إلا إذا كانت تعتقد بمجدوى مشاريعها و بنجاح سياستها .

و تلعب العوامل السياسية دوراً هاماً عند لجوء الدولة للقروض العامة لأنها تؤكد صادق نوايا الحكومة في تحسين الظروف العامة و زيادة الإنتاج و الدخل معاً .

الفصل الثاني

آثار القروض العامة

تمهيد :

ركزت أفكار المدرسة الكلاسيكية على الحرية الفردية و دور القطاع الخاص في صنع المعجزات و تحقيق التشغيل الكامل و التوازن العام دون تدخل الدولة ، و اهتمت القروض العامة وسائل مالية استثنائية لا يجوز اللجوء إليها في ظروف استثنائية ، لأن الدولة عندما تلجأ إلى القروض العامة تنافس القطاع الخاص في اقتسام المدخرات الوطنية ، و تقوم من جهة أخرى بتوظيف هذه الأموال في القطاعات الخدمية في حين القطاع الخاص سيوظفها في قطاعات إنتاجية .

لكن الكلاسيك الجدد لم يؤكدوا هذه الحقيقة ، بل أصبحت القروض العامة وسيلة مالية عادية تلجأ إليها الحكومات الأوروبية و الأمريكية بصورة اعتيادية رغم اعتماد الحزب الجمهوري الأمريكي على أفكار الكلاسيك الجدد و تسلمه السلطة عام 2000 فإنه لا يستطيع إلا اعتماد سياسة القروض الحكومية كوسيلة مالية عادية .

أما المدرسة الكينسزوية فقد اعتمدت على القروض العامة كوسيلة مالية عادية نظراً لعدم كفاية الضرائب بشكل مستمر لتمويل النفقات العامة ، حتى أن الفكرة الكينسزوية قامت على أساس السياسة المالية و بالتحديد على تعظيم الإنفاق العام و الافتراض بهدف زيادة الإنفاق الكلي الذي يؤدي بدوره لزيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني الأمر الذي يشجع على زيادة الإنتاج .

و مهما يكن حجم التنظير لفكرة القروض العامة فإننا لا نستطيع الحكم على نجاح القروض أو عدم نجاحها إلا من خلال آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، فإذا كانت آثارها ايجابية ننصح و ينصح الجميع بالاعتماد عليها ، و إذا كانت سلبية فننصح و ينصح الجميع بالتوقف عن هذه الوسيلة المالية .

لكن الواقع أصبح أقوى من الفكر النظري ، فالحكومات لا تستطيع في بلد مسن بلدان العالم تمويل جميع نفقاتها من الضرائب نظراً للهروب الضريبي و سوء التقدير و أحياناً الظروف و التقلبات خلال العام الواحد الأمر الذي يدفع بالدول للاقتراض من الجمهور أو السوق النقدية لتغطية النفقات العامة ، و من ثم إحداث آثار إيجابية في الاقتصاد الوطني ، و أصبح الرهان ليس على الآثار الإيجابية ، بل على جزء من هذه الآثار حيث يؤيد ذلك لجوء الدولة للقروض .

و سوف نقسم دراسة الآثار إلى الآثار الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، فنوضح دورها و نتائجها في الاقتصاد الوطني:

أولاً : الآثار الاقتصادية للقروض العامة:

لقد كانت النظرة إلى القروض العامة تقوم على أساس أنها وسيلة غير عادية لتمويل الميزانية ولا تلحقاً إليها الدولة إلا في الحالات والظروف الاستثنائية لتغطية ما تواجهه الدولة من نفقات تزيد عن مواردها العادية.

ولكن مع تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أصبح القرض العام أداة مالية هامة تستعمله الدولة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية، و جدير بالذكر أن نشسر إلى أن القروض العامة تسهم في تخفيض الاستثمارات الخاصة سواء عن طريق تخفيض عرض النقود أم من خلال رفع سعر الفائدة ، ولتحقيق المفاضلة بين الاعتماد على الضرائب أو القروض العامة، ينبغي إجراء موازنة بين آثار كل منهما على الاستهلاك والاستثمار الخاص.

— فإذا كانت الدولة ترغب مثلاً في توسيع استثماراتها على حساب الاستثمار الخاص فإن الاقتراض العام سوف يكون وسيلة أكثر فعالية من زيادة الضرائب، أما إذا

كانت الدولة ترغب في زيادة إنفاقها على حساب الاستهلاك الخاص فإن زيادة الضرائب تعتبر أداة أكثر فعالية في ذلك.⁽¹⁾

ومع هذا فإن الأمر لا يقتصر على هذا الحد ، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية غير مرنة بمعنى أنها لا تتحول مباشرة من إنتاج السلع الاستثمارية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية أو العكس فإنه إذا رغبت الدولة في زيادة استثمارها في الأجل القصير ، فإن عليها أن تحدّد الطاقة الإنتاجية في المجال الاستثماري، ويمكن القيام بذلك عن طريق إجراءات تقييد الاستثمار الخاص، وتصبح القروض العامة وسيلة أكثر فعالية في ذلك، كما يمكن أن تزيد الدولة من استثماراتها على حساب الاستهلاك الخاص وتكون الضرائب ذات أثر أكثر فعالية في هذا الخصوص.

ومن الواضح التداخل بين آثار الضرائب وآثار القروض ويرجع السبب في ذلك إلى أن القروض العامة لا تعدو أن تكون ضرائب مؤجلة، تدفع مع فوائدها في المستقبل وفي هذا المجال نقول: على الدولة أن تقيم التوازن بين الواردات والتنفقات حتى لا تضطر إلى القروض الخارجية لآثارها السيئة على السياسة العامة للدولة، وعليها أن تستعين بالأمة للقيام ببعض مشاريعها العامة.

رأينا أن عملية الاقتراض تعني انقطاعاً من الأفراد سواء كانت هذه السدحول مخصصة للإلتفاق على الاستهلاك أم على الاستثمار فإنها تؤدي إلى انكماش السدحل القومي ، خاصة إذا اشتركت في عملية الاقتراض الوحدات والهيئات العامة في الدولة حيث ترتفع أسعار الفائدة نتيجة التنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص ومن ثم يزداد الانكماش لعملية الاقتراض .

ولإيضاح الآثار العامة لعملية الاقتراض سوف ندرس عدة حالات:

1- حالة الكساد في الاقتصاد الوطني .

1 عهد المهدي النجار: اقتصاديات فنشاط الحكومي: المرحع السابق ص 335.

إن سحب قيمة القرض الـ
مليار ليرة يعني سحب 3.8%
وبما أن عرض النقد مرن
(ط) ويتقاطع مع منحني العزم
بسيط بأسعار الفائدة من (م)
الأساس هو يزيد عن الطلب
إن ارتفاع سعر الفائدة يـ
المستثمرين على التوسع في الإ
وسوف نكون أمام حالتين:

1- الإنفاق الجاري للـ
الخدمية من صيانة الطرقات و
الطلب الحكومي لن يزيد من
الطلب ، أي سوف يبقى الو
أوضاع السوق في الفترة القص
أي أن الزيادة الحاصلة في
إيجابية لا بد من تكرار هذه الـ

2- إنفاق القروض علـ
على المشاريع الاستثمارية مثل
مطارات-سكك الحديد-كه
حكومية أو توسيع المشاريع ا
المواد الاستثمارية و السلع الـ
العرض مرن فإن المستثمرين

كمية النقد

الشكل 1

الاقتصاد الذي يسيطر عليه الكساد مناسباً
على الاقتصاد بشكل عام.
عام للاكتئاب ، شجع الكثير من المواطنين
وتشتري تلك السندات نظراً:

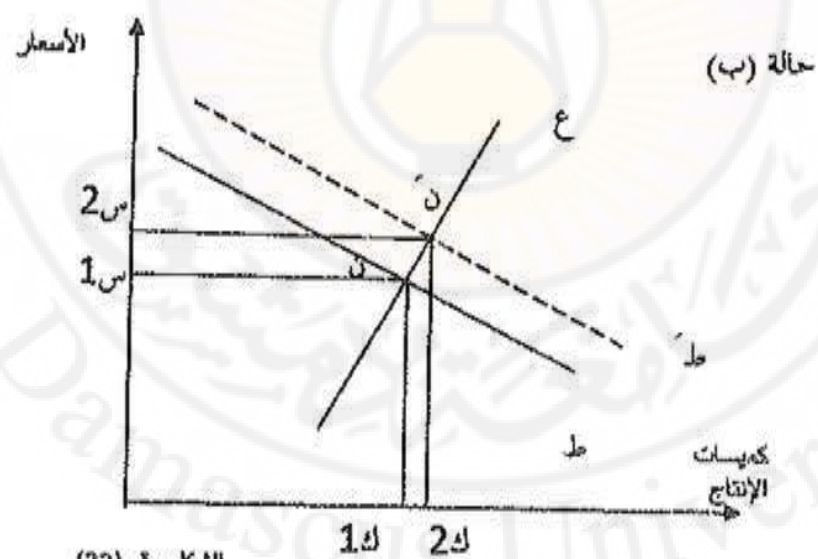
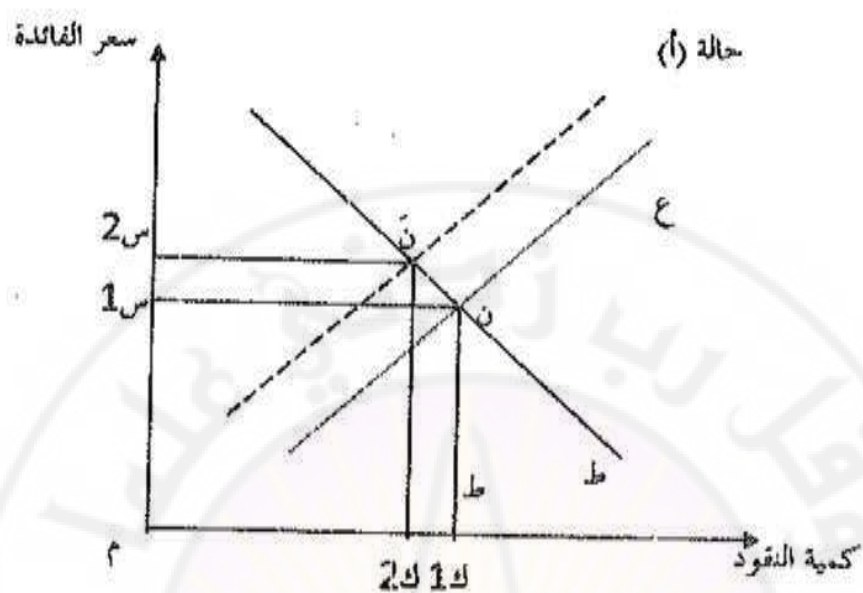
مار.
جديدة .
المبالغ المحددة (كمية القروض المطروحة)
ض هي 50 مليار ليرة وأن حجم الكتلة
سورية⁽¹⁾
قم (21):

لزيادة العرض كما في الشكل (ب) من م ك1 إلى م ك2 (زيادة طفيفة) و بما أن حالة الاقتصاد هي حالة الكساد لذلك سوف تكرر الدولة هذه العملية لعدة سنوات حيث سيؤدي ذلك إلى الخروج من حالة الكساد بعد ثلاث سنوات تقريباً،

إن آثار القرض إيجابية في حالة الإنفاق الاستثماري لأن عملية شراء الأصول أو السلع الاستثمارية و المواد سوف تدفع المستثمرين لزيادة الإنتاج مما يؤدي للخروج من الكساد ، كما و أن عملية إقامة مشاريع البنى التحتية سوف تزيد الطلب الاستثماري و سوف يزداد الإنتاج أيضاً . و بالتالي فإن إنفاق القرض بأي صيغة من صيغ الإنفاق الاستثماري سوف تدفع بالاقتصاد للخروج من حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد

2 — حالة الرواج الاقتصادي :

تتميز حالة الرواج و الازدهار الاقتصادي بوجود حالة التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية و ارتفاع الأسعار و زيادة الدخول ، و سرعة تصريف المنتجات و سرعة دوران رأس المال في المؤسسات الإنتاجية و التجارية ، و ميل العرض للمجمود أو للانخفاض في مواجهة زيادة الطلب ، و نظراً لارتفاع الأسعار فإن الموازنسة العامة للدولة تقع في حالة العجز لذلك تضطر الدولة للاقتراض و في مثل هذه الظروف لن يكون من السهل تسويق سندات الدين العام لذلك تضطر الدولة لرفع أسعار فائسدة السندات و تقلص مزايا للمشاركين و في الوقت ذاته تكون أسعار الفائدة قد ماليت للارتفاع و ما سيحصل نبعده في الشكل البياني رقم (22) :



الشكل رقم (22)

إن زيادة طلب الحكومة على الاقتراض سوف يدفعها لزيادة سعر الفائدة أو تقديم مزايا ، أي إذا كانت قيمة القرض 25 مليار ليرة سورية من أصل الكتلة النقدية البالغة في عام 2006 حوالي 1283.6 مليار ليرة سورية أي حوالي 2% من حجم النقد فإن سعر الفائدة سوف يرتفع في الشكل (أ) من م س1 إلى م س2 و ينخفض عرض النقد من م ك1 إلى م ك2 و يظهر الارتفاع في سعر الفائدة نتيجة التنافس بين القطاع العام و القطاع الخاص على اقتسام المدخرات الوطنية .

و بالمقابل ماذا سيحصل في قطاع الإنتاج المادي هل سيزداد الإنتاج أم سينخفض ؟ إن الإنفاق العام في حالة الرواج لن يكون في المجالات الاستثمارية ، بل لتغطية الإنفاق الجاري و بالتالي فإن زيادة الإنفاق العام بمقدار 25 مليار ليرة سوف يزيد حجم الطلب الكلي و نظراً لأن العرض غير قادر على تلبية الزيادات في الطلب لذلك سوف ترتفع الأسعار بمعدلات أكبر من زيادة كميات الإنتاج أي سيزداد الإنتاج من م ك1 إلى م ك2 و ترتفع الأسعار من م س1 إلى م س2 حالة الشكل رقم (22) حالة (ب) و تكون آثار إنفاق القرض سلبية على الاقتصاد الوطني حيث سيظهر :

أ — ارتفاع واضح في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الإنفاق العام و تكون السياسة المالية مسؤولة عن هذه الضغوط التضخمية الجديدة و ليست السياسة النقدية ب — حصول تنافس بين القطاعين العام و الخاص على اقتسام المدخرات الوطنية ، فإذا كانت المدخرات قليلة فإن ذلك سيرفع سعر الفائدة بمعدلات أكبر من الارتفاع في الحالات العادية..⁽¹⁾

و تتوقف خطورة هذا الاتجاه على حالة المالية العامة ، فإذا كان النظام الضريبي يعاني من قصور و عجز و عدم مواكبة العصر فإن الاقتراض سيزداد مع الزمن و بالتالي

¹ غدير عباس المير : العلاقات الاقتصادية بين السياسة المالية و السياسة النقدية ، عبادة خزون المكتبات ، جامعة الرياض عرجع مائل ص120.

ستزداد الضغوط التضخمية الأمر الذي يدفع بالاقتصاد نحو تضخم غير مرغوب به يؤثر على كفاءة الاقتصاد و على أسعار الصادرات .

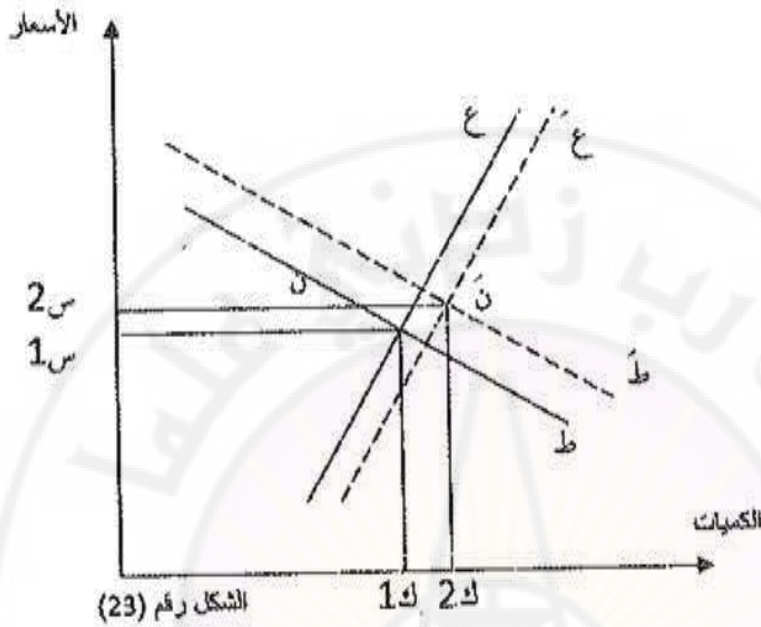
إن هذه الحالة تتطلب زيادة الضرائب و ليس الاقتراض لأنه في حالة الارتفاع و الازدهار الاقتصادي لا تلجأ الحكومات إلى القروض العامة ، بل إلى الضرائب لكي تنخفض من حدة ارتفاع الأسعار وتشكل احتياطات لظروف أخرى إذا كانت الظروف المالية تسمح بذلك.

3- حالة العرض المرن :

يقال عن المنشأة التي تتمتع بالعرض المرن إنها قادرة على زيادة أو تخفيض الإنتاج حسب ظروف السوق ، فإذا زاد الطلب تزيد الإنتاج و إذا انخفض الطلب تنخفض الإنتاج ، و يقال إن الجهاز الإنتاجي في اقتصاد ما يتمتع بالمرونة إذا كان هناك إمكانيات لزيادة العرض أو تخفيضه و كان هذا الاقتصاد يمتلك الإمكانيات الفنية اللازمة التي تساعد على زيادة الإنتاج .

فإذا فرضنا أن الدولة تتمتع بظروف العرض المرن و أن المالية العامة في حالة العجز فهل تقترض الدولة أم تلجأ للضرائب؟

و ما سيحصل يفسره لنا الشكل البياني رقم (23) :



إذا قامت الدولة التي تتمتع بجهاز إنتاجي مرّن بالاقتراض من السوق النقدية لتمويل عجز الموازنة فإن الاقتراض سوف يحجب عن السوق مقدار القرض ، لكن إعادة إنفاق الأموال عن طريق الموازنة سوف يعيد هذه الأموال على شكل إنفاق عام أي سوف يزداد الطلب في السوق و طالما أن الجهاز الإنتاجي مرّن لذلك سوف يزداد الإنتاج و يزداد التشغيل و يزداد حجم الدخول في الاقتصاد و بالتالي سيطرأ تحسن ملموس يظهر في الشكل البياني زيادة كبيرة في الكميات من م ك 1 إلى م ك 2 و تحسن بسيط في الأسعار

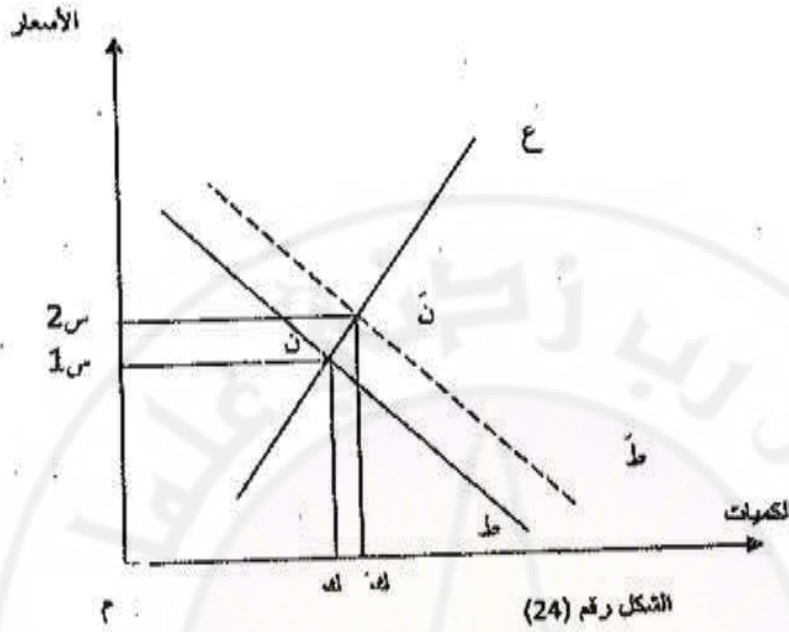
من م س 1 إلى م س 2 لا تعبر عن حالة التضخم و إنما عن تحسن في الدخول و الأرباح و بالتالي ارتفاع الأسعار و طالما أن الإنفاق العام لا يؤدي لضغوط تضخمية لذلك ننصح الدولة بالتمويل عن طريق القروض العامة ، لأن زيادة الطلب قد تسهم

في تشغيل طاقات معطلة أو الانتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام الوردتين الأمر الذي يخفف حجم البطالة في صفوف العمال و يزيد الإنتاج .

٤- حالة العرض غير المرن :

عندما لا تستطيع المنشأة أو الفرع الصناعي زيادة أو تخفيض كميات الإنتاج استناداً لحالة الطلب فإن هذه المنشأة أو هذا الفرع يتمتع بمزايا العرض غير المرن ، وكذلك يقال عن الجهاز الإنتاجي للدولة أو الاقتصاد الوطني بأنه غير مرن عندما يزداد الطلب و لا يستطيع الإنتاج تلبية هذه الزيادة و عادة ما تكون الدول النامية غير قادرة على زيادة الإنتاج لمواجهة زيادات الطلب نظراً لعدم وجود الشركات الكبيرة و عدم وجود القدرات الفنية في القطاعات الإنتاجية .

فإذا حدث العجز و غالباً ما يكون العجز مرافقاً لموازانات الدول النامية فإن الدولة سوف تقوم بتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي أو الاقتراض من السوق النقدية و حتى تحصل على الأموال اللازمة عليها تقدم مزايا و حوافز للمشاركين بهذه القروض الأمر الذي يرفع تكلفة الاقتراض و ما سيحصل يفسره لنا الشكل البياني رقم (24):



الشكل رقم (24)

إذا قامت الدولة بعملية بالاقتراض لتمويل مشاريع خدمية ، أو استثمارية فإن منحني الطلب ط سوف يزداد ليصبح ط' بينما منحني العرض لا يستجيب لهذه الزيادة و يبقى على حاله و بالتالي تصبح نقطة التوازن الجديدة (ن') بدلاً من (ن) التي يقابلها ارتفاع طفيف في الكميات المنتجة من م ك إلى م ك' و ارتفاع كبير في مستوى الأسعار و حدوث التضخم .

فالدول النامية لا تتمتع بجهاز إنتاجي مرن لذلك ستؤدي عملية تمويل العجز عن طريق القروض العامة لزيادة حجم الطلب و تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج كما تنصح الكينزية بإقامة مشاريع القاعدة الأساسية بهدف تشجيع الإنتاج و تشجيع المستثمرين و هذا حال تجربة ماليزيا — كوريا — و تركيا حيث ركزت هذه التجارب على إقامة مشاريع القاعدة الأساسية و إقامة الصناعات التي لا يقدم عليها الأفراد أو حتى المشاركة مع القطاع الخاص في إقامة مشاريع صناعية و جميعها كانت عن طريق القروض العامة الداخلية و الخارجية الأمر الذي أدى خلال فترة زمنية معينة

لزيادة الإنتاج والتصدير و من ثم تسديد القروض الخارجية و الداخلية ، بل و أصبحت هذه الدول طاردة لرأس المال و أصبح لها استثمارات في دول أخرى.

ثانياً : الآثار السياسية للقروض العامة :

تعتبر القروض العامة من الوسائل المالية الهامة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريعها، و عادة ما تكون المشاريع الحكومية سياسية في جوهرها نظراً لتوزيعها بين المناطق و الأقاليم من جهة و تلبية الرغبات السياسية للأحزاب من جهة ثانية، فالانخفاض في حجم الإنفاق العام قد لا يلي طموحات الأحزاب تجاه ناعيتها لسذلك تضطر الحكومات للاقتراض بهدف إقامة المشاريع أو تشغيل العاطلين عن العمل.

إن الاقتراض العام في الدولة المتقدمة أو النامية إنما يعكس حقيقة الوضع السياسي و الاقتصادي، فالأحزاب التي وعدت الناخبين بتخفيض الضرائب لا تجد أمامها وسيلة سوى الاقتراض بهدف تمويل الإنفاق العام و الحفاظ على مستوى التطور الاقتصادي القائم، و الأحزاب التي وعدت بزيادة الضرائب بهدف تمويل الخدمات الاجتماعية قد لا تستطيع الضرائب الوفاء بهذا المطلب لذلك تضطر للاقتراض العام، و بالتالي فإن جميع الأحزاب و الحكومات غير قادرة على تمويل إنفاقها العام من خلال الضرائب الأمر الذي يدفعها للاقتراض و بذلك وقعت أكثر الدول المتقدمة منسها و النامية في أزمات المديونية الداخلية أو الخارجية، لكن السؤال المطروح هل يكون أثر هذه الأزمات متشابهاً بين جميع الدول؟ أم تختلف الأزمة باختلاف مستويات النمو و التطور و درجة مرونة الإنتاج؟

و سوف ندرس الآثار السياسية للقروض في الدول المتقدمة، ثم في الدول النامية نظراً لاختلاف مستويات التطور فيما بينها.

أ- الآثار السياسية للقروض في الدول المتقدمة:

بلغت الدول المتقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي درجة جعلت المواطنين ينقسمون باتجاهين:

أ- اتجاه الأحزاب اليمينية: كالحزب الجمهوري الأمريكي والمحافظة البريطاني و الديمقراطي المسيحي في ألمانيا و الديغولي في فرنسا، و تعتقد هذه الأحزاب بقسوة الاقتصاد الرأسمالي الحر دون تدخل الدولة و أن القطاع الخاص يستطيع أن يصنع التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة، و لذلك تترك الحرية الكاملة للقطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار والتوزيع والاستيراد والتصدير لكي يحقق التوازن.

ب- اتجاه الأحزاب اليسارية كالحزب الديمقراطي الأمريكي، و حزب العمال البريطاني و الاشتراكي الفرنسي و الاشتراكي الألماني وغيرها، و تعتقد هذه الأحزاب بضرورة تدخل الدولة لكي تحقق العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الرأسمالي، أي أن القطاع الخاص لا يستطيع تحقيق التوازن دون تدخل الدولة لأنه يسعى لتحقيق مصالحه بعيداً عن الفقراء، لذلك يساعد تدخل الدولة القطاع الخاص على زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة حجم التوظيف، و زيادة الإنفاق على المشاريع الاجتماعية.

و استناداً لهذه التوجهات السياسية لكل حزب من هذه الأحزاب فإن كل منهما يؤمن بأفكار المدرسة الاقتصادية التي تحقق أهدافه، و لذلك فإن الضرائب والإنفاق و القروض العامة تظهر كما يلي:

أ- الأحزاب اليمينية:

و تؤمن هذه الأحزاب بأفكار المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على:

أ- حيادية الضريبة

ب- حيادية الإنفاق العام

ج- توازن الميزانية

إن مبدأ حياد الضريبة يعني عدم استخدام الضرائب لحماية قطاع على حساب قطاع آخر و من جهة ثانية يجب تخفيض الضرائب لكي تزداد أرباح القطاع الخاص فيقوم بزيادة الاستثمار و تخفيض البطالة.

أما بخصوص توازن الميزانية فإن تخفيض الضرائب لا يحقق التوازن في الميزانية فماذا تفعل الحكومات في حال زيادة الإنفاق العام و انخفاض مستوى الإيرادات العامة. عندها أحاز الكلاسيك القدامى الاقتراض بحدود تحقيق التوازن، أما الكلاسيك الجدد أمثال فريدمان و بيرل سرينكل و غيرهم، فقد اعتبروا أن دور النقد هو أهم بكثير من دور الطلب كما قال كينز و من ثم فإن الكلاسيك يريدون تخفيض الضرائب لتشجيع القطاع الخاص و من جهة ثانية يريدون زيادة القروض العامة لتحفيز الطلب لاستهلاك نتائج الاستثمار و بالتالي عاد الكلاسيك إلى القروض التي هي في جوهرها ضرائب غير مباشرة يدفعها الفقراء...¹

مما تقدم فإن الكلاسيك و الكلاسيك الجدد يؤكدون على القروض العامة لتمويل عجز الموازنة و ذلك للأسباب التالية :

أ — إن تشجيع العرض لا يكون بتخفيض الضرائب لأن زيادة الاستثمارات تتطلب زيادة الاستهلاك الشعبي ، فمن أين سيزداد الاستهلاك إذا خفضت الدولة الضرائب ؟ و خفضت الإنفاق العام ؟ لذلك يلجؤون إلى القروض العامة

ب — إن دخول الاقتصاد في حالة الركود سوف يدفع الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام و طالما أنه في حالة الركود لا تزداد الضرائب ، أي سيزداد الإنفاق العام و بالتالي سيكون التمويل عن طريق القروض.

ج — إن حالة الركود قد تتعمق إلى حالة الكساد إذا لم يزد النقد ، لذلك يجب ضغط (دواصة البنزين النقدية) بسرعة كي لا تتعمق الركود و هذا ما يحالف رأي

¹ تودج - بوشولتر: أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين ، ترجمة فريهه الأنداني ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة 1996 ص 292-294.

الكلاسيك و أهدافهم في تحقيق التوازن عن طريق تخفيض قيمة النقود .
د — إن انخفاض سرعة التداول النقدي تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي و زيادة البطالة و الركود ، لذلك قامت حكومة ريفان عام 1986 و حكومة تانشر عام 1983 بزيادة الإصدار لإيقاف الركود .

إن فكرة الكلاسيك و الكلاسيك الجدد في التوازن دون القرض العامة غير ممكنة لذلك لم تستطع أي حكومة محافظة تطبيق هذا الشعار و سرعان ما يزداد حجم الاقتراض العام في فترتها فقد بلغت القروض العامة في فترة ريفان في الولايات المتحدة عام 1986 حوالي 1800 مليار دولار أي ما يعادل 30% من حجم الناتج البالغ آنذاك 6000 مليار دولار ..⁽¹⁾ .

فأين توازن الميزانية و أين القروض كظاهرة استثنائية في الفكر الكلاسيكي .
إن طموح الأحزاب إلى كسب تأييد رجال الأعمال يدفعهم لتخفيض الضرائب و نظراً لدخول الاقتصاد في الركود يضطرون للاقتراض بهدف زيادة الطلب و كسب تأييد العمال و الفقراء و هي لعبة يجيدونها بسرعة بغض النظر عن مواقفهم الفكرية .
ب — الأحزاب اليسارية :

تؤمن هذه الأحزاب بأفكار المدرسة الكينزية التي تقوم على :

— تدخل الضريبة

— زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية .

— تمويل عجز الموازنة بالقروض العامة

لقد أجاز كينز و الكينزيون الجدد الاقتراض بهدف تمويل عجز الميزانية و لكي تستفيد الأحزاب اليسارية من هذه الأفكار في العمل السياسي فقد طورت أفكارها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية لتصبح كما يلي :

¹ المؤلف : الأسواق المالية منشورات جامعة دمشق 2007 ص 215

- 1 — زيادة الضرائب على التجار و الملاكين و ذلك بهدف تحقيق العدالة الضريبية
 - 2 — زيادة حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية و مساعدة ذوي الدخل المحدود و الفقراء
 - 3 — تمويل عجز الموازنة عن طريق القروض العامة بهدف استثمار الفوائض المالية و تشجيع الاستثمار و بالتالي تخفيض معدلات البطالة
 - 4 — صنع الرواج الاقتصادي الذي يحقق مصالح العمال في الحصول على أماكن العمل و مصالح البرجوازية في زيادة أرباحها و تكون بذلك قد حققت مصالح جميع أفراد المجتمع أي جميع مصالح الناجين في المجتمع
- إن الأحزاب اليسارية كانت و ما زالت تؤمن بأن تحقيق مصالح العمال و الفقراء و ذوي الدخل المحدود سوف يحقق مصالح المجتمع كافة أي سوف تتحقق مصالح البرجوازية الوطنية و لكن ليس بالكمية التي تحققها في ظل الأحزاب اليمينية التي تعطي الأولوية لمصالح هذه الطبقة بشكل لا لبس فيه.
- إن اختلاف الأدوات و السياسات بين الأحزاب في الدول المتقدمة لا يعني الاختلاف حول استخدام القروض العامة فالأحزاب جميعها و السياسات جميعها تؤدي بالحكومة إلى استخدام القروض العامة بحجة سياسة الحزب والحفاظ على ناخبيه
- أما النتائج السياسية والاقتصادية فهي تقريباً واحدة حيث سيحصل التضخم و سوف تقوم الحكومة القادمة بمكافحة التضخم بزيادة الضرائب، ثم تلجأ الحكومة القادمة إلى القروض و هكذا نجد أن القروض العامة هي أداة سياسية أكثر منها أداة مالية و لذلك يقع الاقتصاد في أزمة المديونية الداخلية التي تؤثر على الفقراء و المحتاجين و ذوي الدخل المحدود و تتردى أوضاعهم الاجتماعية، أي يكسبون هؤلاء ضحايا القروض التي هي في جوهرها ضرائب غير مباشرة موجلة، بينما يستفيد الأغنياء من التضخم بارتفاع قيمة أملاكهم و ثرواتهم.

ب- الآثار السياسية للقروض في الدول النامية:

لا يوجد في الدول النامية الأحزاب السياسية التي تتنافس على السلطة بالطريقة الديمقراطية، وإنما يسيطر حزب معين على السلطة و يجمع إلى جانبه ائتلاًفأ أو مجموعة أحزاب صغيرة يعطيها بعض المامش لتظهر الديمقراطية، فالحزب الحاكم في ماليزيا يشكل 80 % من المواطنين بينما بقية الأحزاب تشكل 20 % و بالتالي لا تستطيع فرض أفكارها أو طموحاتها و بالتالي تعمل إلى جانب الحزب الحاكم و من جهته يقوم الحزب الحاكم بفرض طريقة وطنية للتنمية تنال رضا جميع الأحزاب و جميع الفئات و جميع الطبقات كونها وطنية و تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن المشكلة تقع في التطبيق حيث تقوم الحكومات بمحاباة الملاكين و التجار و أصحاب المصانع و غيرهم فيحصل التالي:

1- احتكار بعض التجار لسلع معينة فترفع أسعارها و يحققون أرباحاً مرتفعة أكبر من الأرباح العادية

2- التهرب من دفع الضرائب من خلال دفع الرشاوى أو مشاركة بعض السياسيين الذي يحققون لهم الحماية اللازمة.

3- تدني درجة إشباع الحاجات الاجتماعية كالتعليم و الصحة، بل و إدخال القطاع الخاص لإقامة مؤسسات خاصة بكفاءة عالية فيظهر الفرق واضحاً بين الفقراء و الأغنياء في إشباع هذه الحاجات.

4- يقع عبء الضرائب على الفقراء من خلال اعتماد الضرائب غير المباشرة التي تظل الفقراء و تخفض دخولهم.

في مقابل هذه الآثار على صعيد الواقع العملي لا يمكن أن تفكر الدولة بتوازن الميزانية ، بل ينصب اهتمام الدول النامية حول مصدر تمويل عجز الموازنة هل يكون بالإصدار النقدي أم يمكن الاعتماد على القروض العامة من الجمهور ؟ و نظراً لوجود

الأسواق المالية و موافقة الملاكين على إقراض الدولة فقد اعتمدت حكومات الدول النامية على النوعين معاً لكن تمويل استيراد التكنولوجيا و المعدات الكبيرة يتطلب القسط الأجنبي اللازم ، لذلك تضطر الحكومات للاقتراض الخارجي أيضاً ، و نظهر الآثار التالية :

- 1 - إن زيادة حجم الإصدار النقدي سوف يزيد معدلات التضخم و لذلك تزداد نفقات الحكومة و ينخفض معدل النمو الاقتصادي.
- 2 - إن زيادة حجم القروض الداخلية مقابل سعر فائدة مرتفع سوف يرفع تكاليف هذه القروض و يؤثر على كفاءة المشاريع التي يمولها الدولة.
- 3 - إن تمويل الاستيراد من خلال القروض الخارجية سيوقع البلد في أزمة المديونية التي تفسح المجال لصندوق النقد الدولي للتدخل في الشؤون الاقتصادية الداخلية. تؤثر القروض التي تستلمها الدولة داخلياً أو خارجياً على الاستقلال السياسي للدولة ، و تدخل الدول الدائنة أو صندوق النقد الدولي في الشؤون الداخلية و تفرض عليها طريقة جديدة في التنمية الاقتصادية ، تختلف عن الطريقة الوطنية و قد أدت سياسات صندوق النقد كما سنرى لاحقاً إلى زيادة حدة الفقر في الدول التي خضعت لبرامج الصندوق و ظهرت ثورات طالبت بتأمين الخبز كحد أدنى للمعيشة ، تلك هي الآثار السياسية للقروض في الدول النامية.

ثالثاً : الآثار الاجتماعية للقروض العامة :

إن عملية الاقتراض الحكومي هي عملية مالية في جوهرها ، و اقتصادية في مضمونها و آثارها ، لكن الأفراد و الجماعات هي الأخرى تتأثر نتيجة الاقتراض و تتأثر عند الإنفاق لأن كل عملية إنفاق سوف تفيد فئة معينة و كل عملية إنتاج أو استثمار سوف تفيد فئة أخرى ، و هكذا يتأثر المنتجون و العمال و بقية الشرائح الاجتماعية من خلال الإنفاق العام و القروض العامة و حماية الضرائب .

فمثلاً سوف تؤثر حياية الضرائب على الدخل و يكون أثرها سلبياً على دخول العمال أكبر من أثرها على دخول الأغنياء ، كذلك يكون أثر الضرائب غير المباشرة على الفقراء أكبر من آثار الضرائب المباشرة على الأغنياء وهكذا.....

أما القروض العامة فإنها تؤثر على الأغنياء عند الاقتتاب بما حيث تنخفض دخول هؤلاء و إذا ما أنفقتها الدولة على مجالات اجتماعية فإن الاستفادة منها هم الفقراء ، بينما عند تسديد هذه القروض سوف يستفيد أصحابها فقط ، و تختلف آثار القروض الاجتماعية بين طبقة و أخرى استناداً لمن اكتتب و المجالات التي أنفقت فيها هذه القروض و فترة التسديد ، و من أين تستدد الحكومة قيمة هذه القروض؟ هل من الضرائب المباشرة أم من الضرائب غير المباشرة ؟ ، لأن كل ضريبة توضح الآثار و من سيتحمل العبء ؟
بما تقدم نستطيع القول بأن الآثار الاجتماعية للقروض العامة تختلف باختلاف مجالات التمويل و فترة التسديد و مصدر التسديد ، لذلك لا بد من توضيح كل حالة على حدة لكي نحدد آثارها الاجتماعية بدقة .

٣- توزيع الأعباء المالية بين الطبقات :

تؤدي القروض لإعادة توزيع الأعباء بين الطبقات من جديد ، ففي حالة التمويل عن طريق الضرائب فإن الفقراء سوف يتحملون القسم الأعظم لأن أكثر الضرائب أصبحت غير مباشرة حتى في الدول المتقدمة ، لكن ارتفاع مستوى الدخل في الدول المتقدمة ، قد أدى إلى تخفيف الضغط على الفقراء بينما في الدول النامية ما زال الضغط كبيراً على الفقراء نظراً لانخفاض دخولهم ، و لبيان كيفية توزيع العبء بين الطبقات من خلال القروض العامة يجب التمييز بين ثلاث حالات:

أ) — من سيمول القروض العامة ؟ الفقراء أم الأغنياء ؟

بالطبع لا يستطيع الفقراء الاقتتاب بالقروض العامة نظراً لانخفاض مستوى دخولهم و بالتالي لا يوجد لديهم ادخار و أن القسم الأعظم من دخولهم يوجه للإستهلاك ، في

حين توجه الطبقات الغنية القسم الأعظم من دخولها إلى للاسحار ، و بالتالي عندما تطرح الدولة سندات الدين العام ، سوف يقوم الأغنياء بالاكتتاب بهذه السندات و يكون الأغنياء قد تحملوا هذه الفريضة الحالية المالية الاستثنائية ، أما إذا لم يكتتب أحد بهذه السندات سوف تلجأ الدولة لفرض ضرائب غير مباشرة جديدة و بالتالي يفسع عبء هذه الضرائب على الفقراء .

فالاكتتاب من قبل الأغنياء يخفف على الفقراء عبء تحمل الضرائب غير المباشرة المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض حدة الفوارق بين الطبقات .⁽¹⁾

(ب) — الآثار الناجمة عن إنفاق القروض العامة :

سوف تتوزع الآثار الناجمة عن إنفاق القروض العامة بين الأغنياء و الفقراء استناداً لحالات إنفاق القرض كما يلي :

الحالة الأولى : إنفاق القرض على المجالات الخدمية : فإذا قامت الدولة بإنفاق القروض العامة على المجالات الخدمية مثل خدمات الصيانة و الخدمات العامة و الصحة و التعليم و زيادة الرواتب والأجور ، ودعم الأسعار ، و استيراد المواد الغذائية و غيرها ... فإن المستفيد هم الطبقات الفقيرة لأنها سوف تستفيد من هذه الخدمات ، و تعتبر بمثابة تحسن اجتماعي خاصة إذا كانت بين الانتخابات العامة ، و تكون الطبقة الغنية قد مولت هذه العملية .

الحالة الثانية : إنفاق القرض على المجالات الإنتاجية : فإذا قامت الدولة بإنفاق القرض على المجالات الإنتاجية مثل إقامة مشاريع البنى التحتية (طرق ، جسور...) أو على بناء المصانع العامة أو خدمات إنتاجية أو إقامة المدن الصناعية ، لأن هذه المشاريع تشجع على الإنتاج و زيادة الاستثمار ، فإن المستفيد هم الأغنياء و الفقراء معاً ، لأن الأغنياء سوف يوظفون أموالهم في مشاريع إنتاجية و بالتالي ستزداد أرباحهم بينما

¹ كمال غالي : الاقتصاد المالي ، مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الثالثة دمشق 1968 ص 130

الفقراء سوف يعملون في هذه المشاريع أي ستتحفظ البطالة بين صفوف العمال و سوف تزداد دخولهم أيضاً .

و بشكل عام تكون آثار القروض ايجابية في حال إنفاقها على المشاريع الإنتاجية (ج) - من سيتحمل العبء عند التسديد ؟

الحالة الأولى : إذا قامت الدولة بمشاريع إنتاجية بالقروض العامة فإنها ستؤدي لزيادة الدخل و لذلك يمكن لها زيادة الضرائب المباشرة و بالتالي سيقع عبؤها على الأغنياء ، أو أن المشاريع التي أقامتها الدولة يمكن أن تدر دخلاً و بالتالي يمكن أن تساهم بزيادة واردات الدولة و تستطيع عندها إطفاء هذه القروض ، و في جميع الحالات لا يتحمل الفقراء عبء هذه القروض .

الحالة الثانية : إذا أقامت الدولة مشاريع خدمية بالقروض العامة فإنها ستؤدي للتحسن الاجتماعي عند الإنفاق ، أما عند التسديد فلا تجد الدولة مجالاً أمامها إلا فرض الضرائب غير المباشرة للتسديد و هنا سيقع عبء الضرائب غير المباشرة على الفقراء ، فيكون الفقراء قد استفادوا عند إنفاق القرض لكنهم غرموا بها عند التسديد ، أي هي عبارة عن تحسن مؤقت في أحوال الفقراء ، وهذه الطرق تقوم بها الحكومات ذات الميول و الاتجاه الشمعي لكي تكسب التأييد و لكن سرعان ما تقوم الجماهير باكتشاف الحقيقة ، و سحب تأييدها ، و تأتي حكومة جديدة تتبع نفس الأسلوب و هكذا.. يقع عبء القروض العامة في أكثر الحالات على الفقراء .

2- توزيع الأعباء المالية بين الأجيال :

لاحظنا أن عملية الاكتتاب بالقروض العامة تقع على عاتق الأغنياء بينما الآثار قد تكون على عاتق الفقراء ، لكن السؤال المطروح إذا كانت مدة القروض 10 سنوات أو أحياناً 20 سنة فمن سيتحمل عبء هذه القروض ؟ هل الجيل الأول أم الثاني ؟ أم الاثنين معاً ؟

إن عملية تحديد عبء القروض العامة بين الأجيال تدفعنا لتوضيح مجالات إنفاق القرض و الآثار الناجمة عنه لكي نحدد على من سيقع عبء هذه القروض ؟
و هنا يجب التمييز بين حالتين :

الحالة الأولى : إنفاق القرض على المجالات الخدمية : إذا قامت الدولة بإنفاق القرض على المجالات الخدمية كالصيانة و زيادة الرواتب و الأجور وتحسين الخدمات الصحية و التعليمية و دعم الأسعار و استيراد المواد الغذائية و غيرها من الخدمات العامة فإن إنفاق القرض سوف يساهم في تحسين الظروف الحالية ، أي سوف يستفيد الجيل الأول الذي اكتتب بهذه القروض ، بينما سيقع عبء هذه القروض على الجيل الثاني لأنه سوف يلتزم بسدادها ، و عندها ستفرض الدولة الضرائب غير المباشرة لتسديد هذه القروض و سيتحمل فقراء الجيل الثاني العبء

الحالة الثانية : إنفاق القروض على المجالات الإنتاجية : إذا قامت الدولة بإنفاق القرض على المجالات الإنتاجية مثل إقامة مشاريع البنى التحتية (طرق-جسور...) أو أقامت الدولة المصانع الحكومية أو المدن الصناعية اللازمة لتشجيع الاستثمار فإن عبء هذه القروض سيقع على الجيل الأول الذي قام بالتمويل ، بينما الجيل الثاني سوف يستفيد لأن هذه المشاريع سوف تؤدي لتحسين الدخل و زيادة الإنتاج لأفراد الجيل الثاني ، كما و أن المشاريع نفسها قد تستطيع تسديد قيمة القرض دون فرض ضرائب ، لذلك تكون فائدة الجيل الثاني مضاعفة بينما الجيل الأول هو الذي تقشف و تحمل عبء الاكتتاب بالقروض .

و بشكل عام يمكن القول : بأن القروض مهما أحسنت الدولة استخدامها سوف تؤدي للإضرار بمصالح الطبقات الشعبية لأنها عبارة عن ضرائب غير مباشرة مؤجلة⁽¹⁾

¹ عصام بشور : المالية العامة و التشريع المصري ، مرجع سابق ص 325-326

أو قد تؤدي القروض العامة لإحداث التضخم فتضر بمصالح الفقراء ثانية ، أي أن
حسن استخدام القروض يكون في المجالات الإنتاجية ، لكن الحكومات كثيراً ما
تستخدمها لتمويل عجز الموازنة الاستهلاكي .





الفصل الثالث

الديون الخارجية و المديونية

تمهيد:

يعد التمويل العمل الأساسي لإنجاز أي فكرة أو مشروع، فالأفكار ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع تبقى حبراً على ورق إذا لم تحدد مصادر التمويل، وبشكل أساسي التمويل المصرفي لأن أكثر المستثمرين لا يمتلكون الأموال اللازمة لإقامة مشاريعهم، لذلك يبحثون عن الممولين أو المصارف القوية القادرة على الدخول في تمويل المشاريع الكبيرة، وكذلك الدول التي تضع خططاً لتطوير قطاعها الاقتصادي، فإنها يجب أن تبحث قبل دراسات المشاريع عن مصادر التمويل، فإذا لم تجد، فإنها تضطر للتأجيل أو الافتراض.

لقد أصبحت القروض الحكومية أداة مالية عادية في الظروف الراهنة نظراً لأن عمل الدولة قد اقترب من عمل القطاع الخاص، وآلية تفكيرها اقتربت أيضاً من منهجية عمل القطاع الخاص وبالتالي أصبحت تقوم بمشروعات عديدة وكبيرة تعتمد في تمويلها على القروض المصرفية أو على سندات الدين العام حتى في الدول المتقدمة كما ورد في الآثار الاجتماعية للقروض في الدول المتقدمة.

أما الدول النامية فهي فقيرة لذلك لن تجد الممولين في الداخل الأمر الذي يضطرها للافتراض من الدول الأجنبية أو المصارف والمؤسسات المالية الدولية، أو قد تلجأ إلى المصارف التجارية في الدول الأجنبية، وذلك بهدف تمويل مشاريع البنى التحتية من طرقات وجسور وسكك الحديد والمطارات والمرافئ ومصافي النفط وغيرها.

إن هذه القروض قد تتحول إلى مديونية إذا أساءت الدولة توظيفها، وقد تمسسن الدول إدارتها فتسدد في الأوقات المحددة وتكون بذلك قد حققت هدفين بأن واحد إقامة المشاريع التي تحتاجها التنمية الاقتصادية، وتسديد الديون في الأوقات المحددة. والسؤال المطروح عندما لا تستطيع الدولة سداد ديونها الخارجية: ما هي الآثار التي تترتب على هذه الديون؟ وهل تؤثر على القرار السياسي وعلى استقلالية البلد؟

ولماذا يتدخل صندوق النقد الدولي لمساعدة الدولة المدينة؟

أولاً: جوهر القروض الخارجية وطبيعتها:

لم تكن القروض الخارجية في يوم من الأيام الوسيلة المالية الأهم لمعالجة عجز الموازنة، أو لتمويل المشروعات الاقتصادية الوطنية، بل كانت ومازالت وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدول في حال عدم كفاية الإيرادات المالية المحلية، أو عجز الموارد المحلية عن تلبية نداءات الدولة في التمويل.

واستناداً لذلك يعرف القرض الخارجي: ((هي تلك الأموال التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية والهيئات والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي)).⁽¹⁾

كما يرى البعض أن القرض الخارجي ((مبلغ من المال بالعملة الأجنبية يقتصر الاكتتاب به على رعايا الدول الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية)).

و نعرف نحن القرض الخارجي أنه ((مبلغ من المال يدفع بالعملة الأجنبية للدولة من قبل المقرضين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات ويتضمن الفائدة مع تحديد فترة الاستحقاق وذلك لتمويل المشاريع الاقتصادية الوطنية)).

1 محمد طهارة ... هدى المرزوقي: التصديقات المالية العامة، مرجع سابق ص 155.

تفقد هذه التعاريف السابقة أن القروض الخارجية تكون بالعملة الأجنبية وتحصل عليها الدولة عندما تصبح الموارد المحلية غير كافية لتمويل المشاريع العامة أو عند ما تحتاج الدولة للقطع الأجنبي ولا تستطيع إصدارها الوفاء بذلك، وتتضمن القروض الخارجية بعض الشروط مثل تحديد سعر الفائدة وفترة الراحة ثم فترة السداد. وتختلف طبيعة القروض المحلية عن القروض الخارجية في الحالات التالية:

1- ينظم القرض الداخلي بالعملة الوطنية بينما ينظم القرض الخارجي بالعملة الأجنبية ومن ثم يكون السداد بالقطع الأجنبي لذلك يرتبط تسديد القرض الخارجي بما تصدره الدولة من سلع وخدمات لكي تحصل على القطع الأجنبي.

2- تكون الدولة مسؤولة في القروض الداخلية أمام رعاياها أو مؤسساتها بينما في القرض الخارجي تكون الدولة مسؤولة أمام الحكومات الأجنبية أو مؤسسات التمويل الدولية مسؤولية مباشرة ولا تستطيع التنصل منها لأنها تؤثر على وضعها واستقلالها السياسي كما لا تستطيع الحكومة الحالية تحميل الحكومات السابقة مسؤولية القروض الخارجية، بل عليها الالتزام بالتسديد وإلا ففسدت مصداقيتها الخارجية.

3- تحصل الدولة على القروض الداخلية لتمويل عجز الموازنة وإقامة المشاريع العامة أو لتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، في حين لا يجوز أن تحصل الدولة على القروض الخارجية لهذه الأهداف، بل لإقامة مشروعات عامة كبرى مثل السدود والطارات والمرافق ومصافي النفط بحيث تؤدي مثل هذه المشاريع لتحسين الظروف الاقتصادية وتشجيع الإنتاج والاستثمار.

والسؤال المطروح: إذا كانت الدولة تحصل على القروض الداخلية لتمويل مشاريعها الاستثمارية والخدمات، فما هو مبرر اللجوء إلى القروض الخارجية إذا؟
تلجأ الدولة للقروض الخارجية في الحالات التالية:

1- لتمويل عمجز الموازنة الناجم عن نقص الضرائب والرسوم في مواجهة النفقات العامة وهو نوع من المروء من تعديل النظام المالي إلى الاقتراض الخارجي، وقد يكون أسهل على الحكومة عقد القروض الخارجية من مكافحة التهريب الضريبي أو تطوير النظام نفسه.

2- إقامة بعض المشروعات الصناعية الضخمة مثل مصفاة النفط — معمل أسمنت أو لإقامة بعض السدود ومحطات تصفية المياه والصرف الصحي أو لإقامة المرافئ والمطارات والسكك الحديدية وغيرها من المشروعات، فقد مولت سورية سد الفرات عن طريق قرض من الاتحاد السوفيتي، وأقامت مصفاة حمص عن طريق قرض من تشيكوسلوفاكية وأقامت العديد من المشروعات الأخرى عن طريق القسروض من مؤسسات التمويل العربية مثل صندوق التنمية الكويتي، والبنك الإسلامي وصندوق أبوظبي للتنمية... وغيرها.

3- تلجأ الدولة للقروض الخارجية في الحالات والظروف الطارئة مثل المروء والفيضانات والزلازل وذلك لتغطية النفقات الكبرى التي تتعرض لها وفي مثل هذه الظروف تعجز الإيرادات المحلية عن مواجهة هذه النفقات الكبيرة، ولذلك أنشأت الدول الكبرى البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل الدول التي تتعرض لمثل هذه الأزمات⁽¹⁾

4- الحصول على القروض الخارجية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات الناشئ نتيجة التعامل مع العالم الخارجي ويكون الفائض لصالح الدول الأجنبية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية فالقرض في هذه الحالة يحافظ على قيمة العملة الوطنية من التدهور.

1- المؤلف: اقتصاديات المال والسياسات المالية والنفقة، مربع سابق ص125.

5 - سداد الديون الخارجية أي إطفاء الدين بالدين وقد تكون ظروف القرض الجديد أفضل من القرض القديم، وعادة ما تقوم المؤسسات المالية الدولية، بمنح الدول النامية قروضاً جديدة بشروط ميسرة لإطفاء الديون القديمة ذات الشروط المعقدة.

إن هذه الظروف وهذه الحالات تدفع بالدولة للحصول على القروض الخارجية كمنقذ من الحالة التي وقعت فيها وقد تكون الديون الخارجية رافعة تنقذ الدولة من بعض الأخطار وتحسن ظروفها، وقد تنقلب إلى كارثة اقتصادية واجتماعية عندما تعجز عن التسديد، وتقع الدولة عندها في شرك المديونية.

ثانياً: صفات وعصائص المديونية:

تعتبر المديونية ظاهرة حديثة العهد ظهرت عام 1982 عندما أعلنت كبريات الدول المدينة وهي (المكسيك - البرازيل - الأرجنتين) توقفها عن دفع ديونها حيث بلغت ديونها آنذاك حوالي 256 مليار دولار⁽¹⁾.

من أصل ديون العالم الثالث البالغة 445.9 مليار دولار في عام 1982، وذلك على أثر قيام الولايات المتحدة الأمريكية برفع سعر الفائدة استناداً لأفكار المدرسة النقدية بإتباع سياسة نقدية متشددة بحيث يؤدي ذلك لتخفيض مبيعات التضخم المرتفعة وتطبيق أفكار المدرسة الكلاسيكية في الحرية وتخفيض دور الدولة، وقد انعكست هذه الإجراءات سلباً على الاقتصاد العالمي فبدأ الركود الأمر الذي خفض حجم صادرات الدول المدينة ودفعها لإعلان التوقف عن الدفع.

فما هي أزمة المديونية؟ أو بعبارة أدق ما هي المديونية؟

المديونية: أزمة اقتصادية ظهرت نتيجة زيادة حجم الديون على بعض الدول بحساب الدول الأخرى (زيادة ديون الفقراء في مواجهة الأغنياء) الأمر الذي أدى لتوقف الدول المدينة عن الدفع وتدخل المنظمات المالية الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية تساعد على الدفع.

والمديونية: هي تزايد حصة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تفوق خدمة الدين حجم الصادرات الأمر الذي يدفع الدولة لعدم تسديد الديون. وبعبارة سهلة وواضحة: المديونية (هي عدم القدرة على السداد).

وإذا ما أردنا جمع هذه المفاهيم بتعريف دقيق للمديونية نستطيع القول: إن ((المديونية: هي حالة عجز البلد المدين عن سداد ديونه مما يفسح المجال للدائنين للتدخل وخاصة المؤسسات المالية الدولية لإجراء الجدولة وإجبار البلد على اتباع سياسات اقتصادية تساعد على الدفع)).

واستناداً لهذا التعريف فإن خصائص المديونية تتحدد كما يلي:

- 1- عجز البلد المدين عن السداد وذلك بسبب تزايد ديونه الخارجية بحيث تتجاوز إمكانياته على الدفع، أي تصبح خدمة الدين السنوية أكبر من الصادرات. وطالما أن الدولة لا تستطيع دفع قيمة صادراتها بالكامل لسداد الديون نظراً لحاجتها لاستمرار الغذاء والدواء والمستلزمات الأخرى لذلك تتوقف عن الدفع.
- 2- تراجع صادرات البلد المدين أو مجموعة صادرات الدول النامية نظراً لحالة جديدة في الاقتصاد العالمي مثل الركود، فقد بلغ معدل تراجع الصادرات عام 1982 حوالي (- 6%) مقارنة مع عام 1980⁽¹⁾.
- 3- تدخل الدول الدائنة بالشؤون الداخلية للبلد المدين وقد شكلت السدول الدائنة ما يسمى (نادي باريس) (نادي روما) (نادي لندن) لمعالجة الأزمة ودعمت

1 رمزي زكي: أزمة الغروض الدولية، مرجع سابق ص 110.

الدولة المدينة لحضور الاجتماعات والاتفاق على حلول عملية تساعد الدول المدينة على السداد.

4- تدخل المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك للمساعدة في رسم خطة مستقبلية تساعد المدينين على السداد، وقد كانت خطة هذه المنظمات في جوهرها (التقشف الوطني في سبيل خدمة الدين).

5- إجبار البلد المدين على اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة لا تتناسب مع توجهاته الوطنية وفي أغلبها تخفيض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بهدف تحقيق الوفرة وتسيده للدائن.

إن هذه الصفات والخصائص للمديونية ظهرت عام 1982 ودقت صندوق النقد الدولي ليحدد وصفته المشهورة التي يقدمها للدول النامية عند الاقتراض، فكيفسف وأن والبلد قد أصبح مضطراً لهذه المساعدة؟ لذلك أخذت الرخصة صفة الإلزام وتبع ذلك التدخل في القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية ومن ثم تصبح السياسة الاقتصادية الوطنية سياسة مستوردة لا علاقة للبلد فيها.

ثالثاً: أسباب المديونية:

لا تعتبر الدول النامية مسؤولة عن مديونيتها بالكامل نظراً لتبدل وتغير الظروف الدولية وإصدار قوانين وتشريعات عالمية خدمت مصالح الدول المتقدمة فقط، في حين أضرت بمصالح المدينين، فعندما حصلت الدول النامية على الديون كانت الشروط والظروف تخدم مصالح هذه الدول أما بعد مضي فترة معينة فقد تغيرت هذه الظروف ولذلك يتحمل الاقتصاد العالمي المسؤولية وخاصة من يخطط له أمثال بريطانيا — فرنسا — ألمانيا — اليابان — الولايات المتحدة الأمريكية لأن هذه الدول حركت سعر الفائدة بما يخدم مصالحها وعدلت قوانين الاستيراد والتصدير بما يحقق لها التوازن أو الربحية في ميزان المدفوعات وبالتالي فإن تغير بعض الشروط الأساسية قد أدى لتراجع

قدرة الدول على التسديد ولتحديد دور هذه العوامل وأثرها سوف نقسم الأسباب إلى قسمين:

1- أسباب المديونية على المستوى العالمي.

2- أسباب المديونية على المستوى المحلي.

أولاً: الأسباب العالمية للمديونية:

إن زيادة حجم الطلب العالمي على المواد الأولية قد شجع الدول النامية على الاقتراض، لكن قيام الشركات الاحتكارية بالسيطرة على التوزيع العالمي قد زاد أرباحها وخفض أرباح الدول النامية، لذلك أصبحت صادراتها غير قادرة على تسديد التزاماتها إضافة لظهور سلع صناعية منافسة وتغيير حصص الاستيراد ومعدلات التبادل الأمر الذي جعل الشروط والظروف الجديدة لصالح القوي فماذا يفعل الضعيف لذلك تراكمت الديون وأصبحت الفوائد أكبر من أصل الدين وسوف نوضح دور كل عنصر عالمي في أزمة المديونية.

1- ارتفاع أسعار الفائدة: يعد سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني ومن أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى الدولي نظراً لدخوله في التكاليف من جهة ونظراً لأنه يحدد الطلب على النقود من جهة ثانية فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على النقود لكن الدولة التي تضطر للاقتراض سوف تقترض ولو كانت المعدلات مرتفعة ولا تناسب دخولها أو حجم مشاريعها أو حتى تكلفة هذه المشاريع فقد تصل تكاليف إقامة مرفأ إلى 500 مليون دولار في حين تكون الفائدة على هذه المبالغ 250 مليون دولار ويعود ذلك لرفع الفائدة من قبل الأقوياء وتفقد المشاريع جدواها الاقتصادية والاجتماعية وتصبح سبباً للمديونية.

إن تعويم الدولار الأمريكي عام 1971 قد أدى لزيادة حركة المضاربة على العملات الدولية وانخفاض سعر الفائدة الأمر الذي دفع الدول النامية لزيادة حجم

الاقتراض من الدول الأوروبية وخاصة المصارف التجارية وبيان دور الفائدة نورد
الجدول التالي:

السنوات	متوسط سعر الفائدة عالمياً
1971 - 1961	4%
1980 - 1970	1%
1981 - 1980	13.2%
1984 - 1981	12% ⁽¹⁾
1997 - 1990	3%
2002 - 1998	1%
2005 - 2003	4%

إن الانخفاض الكبير خلال عقد السبعينيات إلى 1% قد شجع الدول النامية على
الاقتراض حتى الاستهلاكى فاعتادت هذه الدول على سهولة القروض، لكن الارتفاع
الكبير على 1980 - قد أدى لعدم القدرة على الاقتراض فقامت المصارف بالتسهيل
لتسويق الفائض النقدي الموجود في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي
خفض حدودى هذه القروض وزاد الوضع سوءاً لأن هذه المعدلات لا تسمح للدول
النامية بالسداد لأنه خلال أقل من 7 سنوات يتضاعف القرض وربما لا يكون المشروع
قد أصبح جاهزاً للاستثمار، لذلك توقفت بعض الدول عام 1982 عن الدفع.

2- ارتفاع أسعار النفط: أدى ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين عام
1973 لزيادة حجم الفاتورة النفطية للدول غير المنتجة للنفط الأمر الذي اضطرها
للبحث عن مصادر أخرى لتسديد ثمن هذه الفاتورة السنوية.

¹ رمزي زكي: أزمة القروض الدولية، مرجع سابق ص 87

إضافة إلى ذلك فإن دخول النفط في الصناعة وبأشكال متعددة قد أدى لزيادة أسعار المنتجات الصناعية أيضاً فارتفعت أسعار السلع نظراً لارتفاع المادة الأولية (النفط الخام) فقد ارتفعت قيمة النفط عالمياً من 80.5 مليار دولار عام 1975 إلى 211 مليار دولار عام 1980.

أما في الظروف الراهنة فقد وصل سعر برميل النفط إلى 100 دولار للبرميل الواحد أي أصبحت قيمة الفاتورة النفطية في الوقت الراهن حوالي 3000 مليسار دولار سنوياً الأمر الذي زاد الضغط على الدول الفقيرة من حيث شراء النفط وارتفاع أسعار المواد الصناعية فقد وصل معدل التضخم العالمي إلى (10%) بسبب ارتفاع أسعار النفط نظراً لدخوله في أكثر صناعات اليوم أو دخوله كمادة أولية في صناعات أخرى أو يستخدم لتوليد الطاقة للصناعات الهامة والصناعات الكبيرة.

إن ارتفاع أسعار النفط شكّل في السابق ضغطاً على الدول النامية وساهم في زيادة مديونيتها وبسبب اليوم في زيادة المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات التضخم عالمياً الأمر الذي ينعكس سلباً على الدول النامية.

3- تدهور شروط التبادل التجاري للبلاد المدينة: إن ارتفاع أسعار المسود الصناعية وانخفاض أسعار المواد الأولية قد أوضح بشكل مباشر تدهور التبادل التجاري للبلاد النامية وأصبحت فاتورة الاستيراد تفوق فاتورة التصدير بعدة أضعاف ، وأصبح العجز واضحاً في ميزان المدفوعات للدول النامية، فالدول التي اقترضت واعتمدت على صادراتها من المواد الخام قد توقفت عن سداد الديون بسبب انخفاض أسعار الصادرات، إضافة إلى ذلك فإن سعر برميل النفط اليوم يعادل 100 دولار، بينما يصل سعر البرميل بعد تصنيعه إلى حوالي 500 دولار وإذا دخل مجالات صناعية يصل إلى 5000 دولار وبالتالي الدولة التي تصدر النفط وتستورد المنتجات الصناعية تستورد منتجها نفسه بعدة أضعاف.

4- الركود والأزمات الاقتصادية المتلاحقة: إن شدة الارتباط بين اقتصاديات

الدول النامية والدول الصناعية قد جعلت من اقتصاديات الدول النامية تابعة للاقتصاد الرأسمالي، وهذا يعني أن أي أزمة يمر بها الاقتصاد الرأسمالي سوف تنتقل بشكل مباشر إلى الدول النامية، فالتضخم يرفع الأسعار في الدول النامية والركود يؤدي لوقف الطلب العالمي على المواد الأولية التي تنتجها هذه الدول، وبالتالي لا تستفيد من ارتفاع الأسعار في حالة التضخم، بينما يزداد التدهور في حالات الركود وبالتالي لا تستطيع أي دولة نامية الاقتراض وتسديد ديونها استناداً لخطة ترسيمها أي سوف تقع أي عظمة بالأزمة.

إن أزمة عام 1997 قد أدخلت الاقتصاد العالمي بأزمة ركود دامت حتى عام 2002 وتأثرت بشكل واضح صادرات الدول النامية وتوقف البعض منها عن سداد الديون، لذلك تعقد منتديات الديون اجتماعات سنوية لتخفيض التزامات الديون على الدول المدينة وخاصة الدول الأفريقية الأكثر فقراً.

ثانياً: الأسباب الداخلية للمديونية:

إذا كانت شروط التبادل والضعف الاقتصادي للدول النامية أمام المتقدمة قد أدت لزيادة العجز في ميزان المدفوعات، فهل خطط التنمية والمشاريع التي قامت بها الدولة كانت ناجحة، أم أنها كانت فاشلة وأثرت على قدرة الدولة على السداد، ولما سأل آخر يطرح نفسه: هل اقترضت الدولة النامية لإقامة مشاريع خدمية أم إنتاجية؟ وما هي الآثار التي أحدثتها هذه المشاريع في اقتصاديات الدول النامية؟

إن أكثر الاقتصاديين لا يحملون الدول المتقدمة مسؤولية الديون التي تراكمت على الدول النامية، بل الدول النامية نفسها هي المسؤولة عن هذه الاستدانة لأنها لم توظف هذه الأموال في المجالات الصحيحة ولأنها لم تصنع الخطط التنموية التي تتناسب مع

إمكانيات هذه الدولة وتوجهاتها، وللتعرف على واقع الدول النامية المدينة لاسبء مسن مناقشة أهم سياسات الدول النامية.

1- فشل سياسة تعبئة الفائض الاقتصادي:

لقد أوضح كل من الاقتصادي بول باران وشارل بتلهيم أهمية تعبئة الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية الاقتصادية، أي ينبغي على الدول النامية التعرف على حجم مدعراتها وبالتالي استخدام الأساليب الحديثة، فالضرائب المرتفعة لا تدفع الأفسراد للالتزام في حين يمكن من خلال الضرائب والرسوم المنخفضة زيادة الحصيلة العامة، كما ويمكن من خلال الطريقة التي ابتعتها اليابان (فرض ضرائب مرتفعة على الزراعة) تعبئة الفائض، لكن الطريقة الأوربية الراهنة وهي زيادة الدخول وفرض ضرائب على الاستهلاك يؤدي لتجميع الفائض دون أن يشعر المواطن بثقل وعباء الضريبة. لقد اعتمدت أكثر الدول النامية طريقة الضرائب المرتفعة الأمر الذي أدى في الستينات والسبعينات من القرن الماضي لزيادة حجم التهرب الضريبي وبالتالي اعتماد الدول النامية على القروض الخارجية لتمويل عجز الموازنة (أي تمويل الخدمات الاستهلاكية والمشاريع الاستثمارية) وبالمقابل كانت حركة خروج رأس المال كبيرة فقد بلغت في بعض الدول حركة نزوح الرأسمال الوطني حجم القروض التي حصلت عليها تلك الدولة، وفي أكثر الدول كانت الرساميل الخاصة تهاجر وكانت الدولة تقترض لإقامة مشاريع البنية التحتية والمصانع العامة.

كما وأن الأيديولوجية التي استخدمتها بعض الدول النامية كانت السبب في عدم مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية كالدول التي اعتمدت النهج الاشتراكي سبباً للتطور الاقتصادي، وبالمقابل لم تفلح الدول التي استخدمت النهج الرأسمالي في جذب الرساميل الوطنية للعمل والاستثمار، بل هي الأخرى كانت تشجع إقامة مصانع القطاع العام والاستثمارات الحكومية.

إن عدم وجود طريقة علمية واضحة لتعبئة الفائض الاقتصادي في الدول النامية أو نموذج استخدمته دول أخرى قد دفع بالدول النامية لممارسة بعض السياسات الخطألة ودفعت بها للاعتماد على المديونية في تمويل المشاريع وبالتالي وقعت في الأزمة في الوقت الذي يعتبر اقتصادها من الاقتصادات الغنية كالبرازيل والأرجنتين ومصر والجزائر والسودان وتونس والمغرب، فكيف يكون الاقتصاد الوطني لهذه الدول من الاقتصاديات الكبيرة والقوية وتقع في أزمة المديونية؟

بالطبع لعبت الایدولوجيا والأخطاء في تعبئة الفائض وخطط التنمية دوراً هاماً في هروب الراسمیل الوطنية واعتماد هذه الدول على القسروض الخارجية في إقامة مشاريعها.

2- فشل خطط التنمية:

إن خطط التنمية التي وضعتها الدول في البلدان النامية كانت طموحة وشاملة لكل فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني، بحيث كانت تفوق طاقة الاقتصاد، ولا يمكن أن تتوفر لها الموارد المالية اللازمة للتمويل، إضافة إلى ذلك كانت السياسات المالية تعتمد في جوهرها على الإصدار النقدي بدلاً من زيادة الضرائب وتعبئة الفائض الاقتصادي وكانت هذه الخطط تعاني:

1- من عدم توفر المواد الأولية للصناعات التي أقامتها الدول كبديل للمستوردات.

2- من عدم توفر التمويل اللازم لإقامة المشروع دفعة واحدة.

3- من الاعتماد على القروض الأجنبية الأمر الذي أدى لربط بعض الصناعات بدولة معينة في استيراد المواد والآلات وقطع الغيار لتشغيل المصانع.

4- من تدخل الدولة حتى في التفاصيل الاقتصادية وسيطرتها على الإنتاج والتسعير والتسويق وحتى الاستهلاك مما أفقدها المرونة اللازمة للتفوق.

5- من تبني النمط السوفياتي في المركزية وتسندل الدولة والنقابات في الشؤون الصناعية والإدارية.

6- من عدم توفر البنية التحتية اللازمة للصناعة وخاصة الكهرباء والماء الأمر الذي كان يزيد أيام العطل وتوقف الآلات عن العمل.

إن هذه المعانات للمخطط وللصناعة الوطنية زاد من حجم المديونية والاعتماد على العالم الخارجي في إقامة المشاريع ونظراً لعدم قدرة الصناعة على المنافسة والتصدير فقد عجزت عن سداد القروض التي أعطيت من أجلها.

فالدول التي اعتمدت الخطة الخمسية لم تستطع إنجاز سنة واحدة من هذه الخطة فالتضخم وارتفاع الأسعار كان يفقد الخطة حيويتها ويجعلها بأرقام وهمية غير قابلة للتطبيق، أو أن أرقام المشاريع بعد التضخم تصبح بحاجة للتعديل.

3- الفساد الإداري وقهريب الأموال للمخارج:

إن ضعف أنظمة الرواتب والأجور وزيادة معدلات التضخم وتسديني مستوى الإنتاجية كان يدفع الدولة لعدم زيادة الأجور عند كل زيادة في معدلات التضخم، الأمر الذي كان يدفع ضعاف النفوس لبیع الخدمات الحكومية للتجسار أو للحصول على عمولات مرتفعة مقابل إصدار قرارات أو إعطاء تراخيص، كما وكان المشرفون على إقامة المصانع يتقاضون عمولات من الشركات الموردة فتزداد تكاليف إقامة المصانع نظراً للعمولات ورفع أسعارها من قبل الموردين، فقد بلغت تكاليف إقامة ثلاث محطات كهربائية في أحد الدول العربية 4.5 مليار دولار في حين كانت تكاليفها في بلد آخر 450 مليون دولار أي عشرة أضعاف.

أن أموال الفساد سواء المحلية أو عبر الاستيراد كانت جميعها تذهب للادخسار في المصارف الأجنبية مما يفقد الدول النامية هذه الثروات بدلاً من استثمارها في موطنها الأصلي.

بلغت أموال الفساد العالمي حسب نشرة البنك الدول حوالي 3500 مليار دولار في عام 2006 وهي تعادل 5.6% من حجم الناتج العالمي البالغ 60 ألف مليار دولار وقد بلغ حجم غسل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية 20% من حجم هذه الأموال أي حوالي 700 مليار دولار أخذت الصفة الرسمية عبر المصارف الأمريكية وتم استثمارها في أوروبا والولايات المتحدة.

إن حجم الفساد في الدول النامية يتزايد سنوياً بسبب ارتفاع الأسعار وسيطرة مجموعة من المتنفذين على الاستيراد والتصدير بحيث يحددون الأسعار التي تحقق لهم الأرباح المرتفعة أو الخيالية، فالشركة المنتجة لمادة الحديد أو الخشب لا تربح ما يربحه التاجر الموزع لهذه المواد.

4- غياب السياسة السليمة للإقراض:

تحدد كل دولة هيئة عامة أو وزارة مختصة بالقروض الخارجية وكل مشروع لا يتوفر له التمويل اللازم تطرحه هذه الهيئة في السوق الدولية للتمويل، ويتم التفاوض على حجم القرض وقائده ومدته، وبالتالي تحصل هذه الهيئة على حسومات ومزايا في التسديد، أما في بعض الدول لا توجد مثل هذه الهيئة فيكون المنصرف المركزي ووزارة التخطيط والوزارة صاحبة المشروع مسؤولين جميعاً عن إبرام القرض وعادة لا يتسوفر التنسيق اللازم فيكلف شخص أو مجموعة أشخاص بإجراء المفاوضات اللازمة ثم يجتمع الدخان فيما بعد لإجراء التوقيع وعقد القرض، وغالباً ما تستغل الجهات المانحة هذه المفارقات لترفع سعر الفائدة وتدفع عمولات لأحد المتنفذين فيقبل بالشروط اللازمة دون تعديل الأمر الذي يزيد تكاليف الإقراض من جهة، وتفقد أي جهة مسئوليتها عن هذا القرض لأن الجهات المسؤولة هم دائماً ثلاث أو أربع جهات.

لقد أدت هذه الطريقة إلى النتائج السلبية التالية:

2- الحصول على القروض بشروط صعبة الأمر الذي يرفع تكاليف المشروع.

2- تعددت جهات الإشراف مما قد يدفع لتسديد القرض مرتين كما حصل في بعض الدول.

3- عدم معرفة المديونية الحقيقية للدولة إلا من الجهات المانحة.

4- قد تعقد وزارة معينة قرضاً دون علم وزارة التخطيط أو حتى المصرف المركزي بهذه الصفقة، ويلزم بالتسديد لاحقاً.

5- زيادة حجم العملات على هذه الديون مما يزيد تكاليف المشاريع.

إن تعدد جهات الإشراف يعني تعدد الفساد ويعني الحصول على القروض بفائدة مرتفعة ويفقد الدولة العديد من المزايا الفنية والعلمية التابعة للقرض ولإنجاز المشروع مثل الصيانة وقطع الغيار والتدريب والبعثات وكفالة الآلات وغيرها، إن إشراف جهة مركزية على عقد القرض يحقق للدولة مزايا عديدة وشروطاً ميسرة وإعانات ومساعدات فنية لاحقة للقرض.

رابعاً: آلية حدوث الأزمة:

انفجرت أزمة المديونية عام 1982 عندما أعلنت ثلاث من كبريات الدول المدينة (المكسيك — البرازيل — الأرجنتين) توقفها عن الدفع، نظراً لارتفاع حجم ديونها فقد أصبحت صادراتها لا تستطيع تسديد القسط مع الفائدة السنوية أي أصبحت الصادرات أقل من خدمة الدين).

وترجع الأسباب المباشرة للتوقف عن الدفع إلى:

1- ظهور موسم زراعي رديء في المنتجات الزراعية الأساسية كالبن أو الكاكاو أو السكر وغيرها.

2- تدني أسعار المواد الأولية التي تنتجها هذه الدول مثل (الحديد النحاس — الألمنيوم النفط — الغاز — الفوسفات.. وغيرها).

3- ارتفاع مفاجئ في أسعار الفائدة مما يزيد في حجم خدمة الدين.

4- ارتفاع أسعار المواد الصناعية العالمية (الآلات - الأدوية - المواد الغذائية - المواد الأولية الصناعية) مما يزيد في فاتورة الاستيراد للدولة المدينة.

5- هجرة الرساميل الوطنية بحجة ارتفاع الأرباح أو مناخ الاستثمار أو بحثاً عن الديمقراطية مما يخفف حجم السيولة الوطنية ويخفض حجم الضرائب في الدول المدينة.

إن هذه الأسباب مع غيرها من الأسباب تدفع الدول المدينة للتوقف عن السدفع، وعندها تتحرك المنظمات المالية الدولية والولايات المتحدة رأس النظام الرأسمالي العالمي لمواجهة الموقف المازوم، وقد شكلت كل دولة نادياً خاصاً بالدول التي أقرضتها مثل نادي روما - نادي باريس - نادي لندن، وقد تصدر صندوق النقد الدولي هذه الاجتماعات وتم اقتراح ما يلي:

1- إعطاء قروض جديدة للدول المدينة لكي تستمر في سداد قروضها بحيث أن الاستقرار يخفف الذعر الذي انتاب البنوك.

2- تحديد شروط جديدة لإعادة جدولة الديون يشرف عليها صندوق النقد الدولي. إن هذه الاقتراحات تعطي السوق الدولية الضمانات للاستمرار، بسل وبطمأن المقرض والمؤسسات الدولية بأن هذه البلد الذي خضع لإعادة الجدولة قد أصبح أداة طيعة بيدها، وأصبح جاهزاً لتنفيذ ما يطلبون منه وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

خامساً: جدولة الديون والتثبيت الهيكلي:

يعني مصطلح جدولة الديون أو إعادة الجدولة (أن يقوم المانح بتخفيض قيمة الدين وتخفيض سعر الفائدة وإعطاء مدة أطول للتسديد). كما يرى البعض أن إعادة الجدولة (هي تسهيل شروط الدفع).

فإذا كانت ديون المكسيك 500 مليون دولار وبفائدة 10% ولمدة خمس سنوات مثلاً فإن دعوها الجدولة: يعني تخفيض الدين إلى 250 مليون دولار وتخفيض الفائدة إلى 5% وزيادة فترة التسديد إلى عشر سنوات بدلاً من خمس سنوات. إضافة إلى ذلك وحتى تستطيع الدولة السداد عليها إتباع وصلة صندوق النقد الدولي التي يقترحها للدول المدينة وهي مؤلفة من عدة سياسات وإجراءات اقتصادية واجتماعية وسياسية كما يلي:

- 1- إلغاء الدعم السلمي المخصص لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية مثل (السكر - الرز - الزيت - الخبز - الدقيق - الشاي - وغيرها)⁽¹⁾
- 2- رفع أسعار الطاقة لكي تصبح قريبة من الأسعار العالمية.
- 3- زيادة الضرائب وعاصمة المفروضة على السلع (الضرائب غير المباشرة) مما يؤدي لارتفاع الأسعار وتدنّي مستوى المعيشة لأصحاب الدخل المحدود.
- 4- زيادة أسعار البيع لمنتجات القطاع العام حتى تصبح غالية فيحجم الأفراد عن شرائها وتتكس البضائع في المصانع (زيادة المخزون).
- 5- زيادة أسعار ورسوم الخدمة الحكومية من خدمات المحاكم ورسوم التسجيل العقاري وخدمات النظافة وخدمات البلدية... وغيرها.
- 6- بيع أو تأجير أو استثمار مؤسسات القطاع العام (المنشآت).
- 7- إيقاف التوظيف الحكومي أو تسريح الفائض من الموظفين.
- 8- إيقاف الاستثمار الحكومي في القطاع العام أو في مشاريع القاعدة الأساسية.
- 9- رفع أسعار الفائدة.

⁽¹⁾ المؤلف: السياسات المالية والمالية والفنية، مرجع سابق ص 140.

10- تشجيع الاستثمار الأجنبي والسماح بدخول الشركات متعددة الجنسيات إن تطبيق هذه الإجراءات المالية والنقدية والاستثمارية وتسريح العمل سوف يخفض عجز الموازنة ويحقق الوفرة الذي من خلاله تستطيع الدولة سداد ديونها، ويفرض الصندوق على الدولة التي خضعت لهذه البرنامج أن يزورها وفد من الخبراء كل ستة أشهر للتأكد من التزام الدولة بهذه الوصفة.

لقد خضعت أربع دول عربية لهذه البرنامج وهي (مصر — السودان — المغرب — تونس) وتبعها فيما بعد (الأردن) ولم تحقق هذه الدول أي نجاحات تذكر عكس الصعید الاقتصادي أو المالي، أي بقي عجز الموازنة في حده المألوف المرتفع وبقي عرض النقد مرتفعاً، فلا نقصت أسعار المواد وازدادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً وظهرت الآثار التالية:

1- زيادة الأسعار بشكل عام وخاصة الغذائية حيث أصبح ذوي الدخل المحدود غير قادرين على تأمين الحد الأدنى اللازم للمعيشة، فظهرت الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات التي طالبت بتأمين الخبز للمواطنين.

2- تراجع الأعمال الصناعية والإنتاجية وتنامي الأعمال الطفيلية والتجارة وخاصة تجارة الاستيراد والتصدير.

3- بيع أو تأجير القطاع العام الذي كان يشغل العمالة ويشجع القطاع الخاص على إقامة مصانع مقسمة إلى جانب وأصبحت شركات الاستثمار غير قادرة على الاستمرار فحولت من مصنع إلى فندق أو إلى نشاط آخر.

4- ازدادت معدلات التضخم مما أدى لارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع عجز الموازنة وعدم توفر الموارد اللازمة مما اضطر الدول من جديد للاقتراض الخارجي أو لزيادة حجم مديونيتها الداخلية.

5- تحولت المصارف من الإقراض الإنتاجي لإقراض الدولة لأن قسروض الدولة تتميز بالضمانة واستقرار الفائدة، في حين قد تتعرض القروض الإنتاجية لمخاطر متعددة الأمر الذي يخفض أهمية العمل الإنتاجي الوطني.

6- دخول شركات أجنبية وأسماء كبيرة وماركات أجنبية سيطرت على الإنتاج، أو أعطت المنتج الوطني الامتياز مقابل عمولة أكبر من الأرباح، وبالتسالي لم تشجع هذه الشركات الاستثمار ولم تحفز الإنتاج، بل كانت عبئاً عليه من خلال العمولات التي حصلت عليها.

إن هذه الآثار السلبية التي ظهرت في الدول العربية التي خضعت للبرنامج أكدت أن البرنامج لا يخدم سياسة تسديد الديون ولا سياسة التنمية بهدف تسديد الديون، بل تحول البلدان النامية لسوق تصريف منتجات الشركات متعددة الجنسيات، وإيقاف حركة التصنيع الوطنية التي أثرت ومازالت تؤثر على الاحتكارات العالمية، فالهدف هو وقف التصنيع المحلي والاستقلال الاقتصادي وإعادة التبعة للدول المتقدمة والاحتكارات، وبيع مؤسسات القطاع العام (المخصصة) لأن هذه المؤسسات كانت قد حققت الاستقلال الاقتصادي.

سادساً: آثار المديونية:

لم تسفر المديونية في أي بلد من البلدان عن نتائج إيجابية منذ فجر التاريخ وحتى الوقت الحاضر، لأن الدول المديونة التي تعرضت للأزمة تكون قد أساءت استخدام الديون أو أنها حصلت على قروض خارجية لتمويل الخدمات الاستهلاكية، فما كان يجب أن يمول بالضرائب المحلية تم تمويله بالقروض الخارجية الأمر الذي أدى لتسراكم الديون بكميات كبيرة دون أن نترك أي أثر اقتصادي في القطاعات الاقتصادية (الإنتاجية أو الخدمية).

ويمكن إجمال الآثار الناجمة عن المديونية إلى ما يلي:

أ- الآثار الاجتماعية: تأثرت الحالة الاجتماعية سلباً حيث ازدادت الأسعار وانخفضت قدرة الرواتب على توفير السلع الضرورية، وخفضت الدولة الإعانات الاجتماعية، وانخفض حجم الإنفاق على الصحة والتعليم وظهرت العداوة بين المواطنين والصندوق الأمر الذي دفع الصندوق للتخلي عن فكرة تخفيض حجم الإنفاق على الصحة والتعليم وقد عقد مؤتمر الإنصاف في نيجيريا عام 1998 بهدف إعطاء إعانات للبلد المدينة كي تدعم قطاعها الصحي والتعليمي.

ب- الآثار الاقتصادية: إن تخفيض الاستثمار الحكومي يعني تخفيض الطلب العام ومن ثم دخول الاقتصاد في الركود، وقد دخلت الاقتصاديات العربية السني خفضت للبرنامج في الركود نظراً لانخفاض الطلب الكلي كما أن الاستثمار قد تراجع وازدادت البطالة في صفوف العمال وخاصة العمالة المثقفة وحملة الإجازات الجامعية. إضافة إلى ذلك ازداد نزوح الراسميين الوطنية للعارج بدلاً من دخول الاستثمارات الأجنبية.

ج- الآثار السياسية: إن هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية لم تؤد للهدوء السياسي بل ازدادت الأوضاع سوءاً وتأثرت بعض الأنظمة حيث أدت المظاهرات لتغيير النظام السياسي الوطني واستبداله بنظام سياسي يسيطر بالدوائر المركزية الرأسمالية.

كما قامت بعض الأنظمة بتغيير سياساتها والتحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية بحجة الاستجابة لرغبات الجماهير الشعبية.



الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية لخدمة الدين العام

تمهيد:

تعتبر القروض العامة من الوسائل الهامة في الظروف الراهنة، فمسيح أهما كانت ومازالت وسيلة مالية استثنائية، لكن عجز الموازنة الدائم والمستمر في جميع دول العالم جعل منها أداة مهمة في جميع الاقتصاديات، لأها تحقق التوازن وتساعد الدولة على إنجاز خططها الاقتصادية والاجتماعية، كما تساعد الدولة على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادية.

إن هذه الإيجابيات للقروض العامة لا تعني أنها لا تملك سلبيات أو أنها لا تعطى آثاراً سلبية في الاقتصادية، فالفائدة التي تدفعها الدولة على هذه القروض تؤدي لرفع تكاليف التمويل الحكومي، فالمشروع الذي يموله الدولة من القروض العامة سوف ترتفع تكاليفه بمقدار الفائدة، وعند سداد القروض العامة إذا لم يتوفر للدولة الإمكانيات المالية اللازمة فلها ستضطر لفرض ضرائب جديدة وعادة ما تكون ضرائب غير مباشرة مما يؤثر على مستوى الطلب وعلى الفقراء وقد يتجه الاقتصاد نحو الركود في حالة كانت الضرائب المباشرة مرتفعة لسداد الديون الكبيرة والمتركمة.

إن خدمة الدين العام (الأقساط مع الفوائد) سوف تؤثر على العرض والطلب وعلى الإنتاج وعلى حجم الموارد المالية للدولة، لذلك يجب على الدولة استهلاك الديون في الأوقات المناسبة لكي لا تترك آثاراً سلبية، ويغفل استهلاكها في أوقات الرواج، لكي لا تضطر الدولة لزيادة الضرائب غير المباشرة، كما يفضل استهلاكها في فترة ما قبل التشغيل العامل لكي تتوجه الأموال المسددة إلى حقوق الإنتاج بدلاً من توجيهها للمضاربة.

فالسؤال المطروح حالياً: ما هي الآثار الاقتصادية لخدمة الدين؟

وما هي الآثار الاقتصادية لاستهلاك القروض العامة؟

أولاً: الآثار الاقتصادية لخدمة الدين:

يعتبر مفهوم خدمة الدين من المصطلحات المالية التي دخلت الفكر المالي حديثاً نظراً لظهور أزمة المديونية عام 1982 وتطور هذه المفهوم مع تطور القروض العامة فما معنى خدمة الدين العام؟

يقصد بخدمة الدين العام (الفوائد والنفقات والعمولات التي تدفعها الدولة لمالكي السندات).

أو قد يجمّلها البعض في الفوائد واجبة الأداء لأصحاب السندات⁽¹⁾، لكن هذه السندات قد يترتب عليها عمولات ونفقات أخرى إدارية لذلك يجب أن تكون خدمات الدين كاملة لأنها تشكل نفقات واجبة الأداء ينبغي على الخزينة العامة تسديدها للدولة.

مثال:

أصدرت الدولة 1000000 سند قيمة كل سند 5000 ليرة سورية بسعر فائدة 9% وعمولة للمصرف المروج 05% فما هي الفائدة والعمولة؟ وما هو إجمالي خدمة الدين العام؟

قيمة القرض العام $5000 \times 1000000 = 5000000000$ ليرة سورية.

الفائدة $5000000000 \times 9\% = 450000000$ ليرة سورية

العمولة $5000000000 \times 05\% = 250000000$ ليرة

إجمالي التكاليف = الفائدة + العمولات

$= 450000000 + 250000000 = 475$ مليون ليرة

1 المؤلف: اقتصاديات المالية والسياسات المالية والنقدية مرجع سابق ص 143.

فالسؤال المطروح هل تستثمر الدولة في هذا القرض عندما يتوفر لديها المال الأزمة لسداد القرض، أو لسداد الفائدة؟ بالطبع على الدولة تسديد الفوائد لأنها إذا تراكت سوف تعجز عن السداد لاحقاً، لذلك على الدولة سداد خدمة الدين سنوياً، والسؤال المطروح ما هي الآثار الاقتصادية لخدمة الدين؟

تحتسب الدولة أو من ينوب عنها وهو المعروف بالفائدة سنوياً وينبغي تسديدها لأصحابها فإذا فرضت الدولة الضرائب فإنها ستحول المبالغ من دافعي الضرائب إلى حملة السندات، فإذا كان من سيدفع الضريبة هو نفسه مالك السند، فإن ذلك يعني انتقال الدخول من شخص لآخر، أما إذا كان دافعوا الضرائب غير الملاكين فإن ذلك يعني تمويل الدخول من فئة لفئة أخرى إن عملية خدمة الدين سوف تؤدي للنتائج التالية:

- 1- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية الأمر الذي يؤثر على حجم الطلب العام وقد يؤدي ذلك للدخول في حالة الركود.
 - 2- إن الميل الحدي للاختار مرتفع لدى الأغنياء ومن ثم فإن تسديد خدمة الدين لن يزيد الإنتاج، بل يخرج الأموال من الدورة الاقتصادية، ويحصل الركود.
 - 3- إن زيادة الضرائب غير المباشرة سوف تؤدي لانخفاض حجم الدخول للفقراء أي هي تخفيض لحجم الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي لحدوث الركود.
- إن خدمة الدين العام سوف تؤدي للركود الاقتصادي لأن الملاكين الذين يستثمرون في الأموال أو المصارف أو التأمين لا تتوفر لديهم الرغبة أو الإمكانية للاستثمار في القطاع الإنتاجي، لذلك سوف تجمد هذه الأموال بحثاً عن استثمار مالي جديد إما في الادخار المصرفي أو الأسواق المالية وكلاهما لا يستعكس إيجاباً على الاقتصاد وبالتالي فالركود هو النتيجة الوحيدة التي تؤدي إليها عملية خدمة الدين العام.

وتتطلب الدولة للاقتراض من جديد لتمويل عجز الموازنة بهدف الاستخلاص من الركود الحاصل، وإذا لم تجد الدولة ممولين فإنها ستضطر لرفع سعر الفائدة وزيادة خدمة الدين العام، وهكذا تنتقل الدولة والاقتصاد من أزمة إلى أزمة أخرى.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للاستهلاك الدين العام:

يقصد باستهلاك القروض العامة (رد قيمة القرض بصورة تدريجية ويتوقف على ذلك إيقاف الفائدة المقررة أي تخفيض العبء المالي على الخزينة العامة⁽¹⁾)

إن هذه التعريف يركز على عبء القروض العامة على الخزينة لكنه لا يوضح آثار علمية الاستهلاك، ويمكن أن نحدد الاستهلاك كما يلي:

((هو عملية تسديد القروض عندما يحين أجلها أو هو عملية استبدال قرض قلم بقرض جديد بشروط ميسرة مما يخفف الأعباء المترتبة على الخزينة من جهة ويؤدي لآثار إيجابية في القطاعات الإنتاجية)).

إن عملية استهلاك الدين تعني:

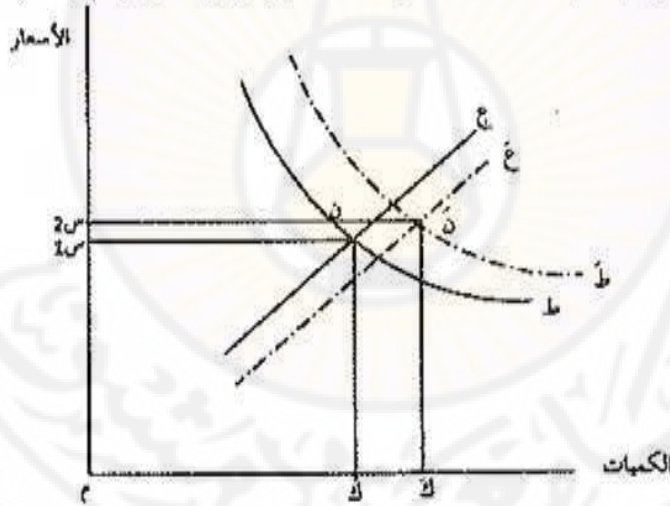
- 1- تسديد القروض في أوقات الاستحقاق.
- 2- تبديل قروض عامة بقرض أخرى قد تكون فائدتها أقل أو فترة سدادها أطول من القرض السابق.
- 3- إن سداد القرض سوف يعفي الخزينة العامة من الفائدة السنوية وبالتالي يمكن أن توجه هذه المبالغ لمجالات أخرى.
- 4- يؤدي سداد القرض لإعادة استثمار الأموال في قطاعات إنتاجية خاصة إذا كانت حالة الاقتصاد دون التشغيل الكامل.

¹ سوزي عدي، ناسد: ظاهرة العام، منشورات المحل، الحفوية بيروت 2006 من 258.

وإذا بحثنا في عملية الاستهلاك نلاحظ أن الدولة تحصل على القسم الأعظم من إيراداتها عن طريق الضرائب، وسداد القرض يعني تحويل الأموال من دافعي الضرائب إلى أصحاب السندات المكتتبين بالقرض، ولهذا فإن استهلاك القرض يدفع إلى تشجيع الادخار وذلك لأن المكتتبين يكونون عادة من أصحاب الدخل المرتفعة ويكون الميل الحدي للادخار عندها مرتفع فسوف تزداد على الأثر نسبة المدخرات مما يشجع على الاستثمار وهنا نحن نواجه حالتين:

أ - الحالة الأولى - حالة التشغيل غير كامل:

عندما تقوم الدولة باستهلاك القرض عند مستوى أقل من حالة التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية، فإن ذلك يحرر بعض الأموال من خزينة الدولة إلى خزينة (الادخار والاستثمار) والذي سيحدث بفسره لنا الشكل البياني التالي رقم (25):



الشكل البياني رقم (25):

إن المكتتبين الذي استعادوا قيمة القرض من الدولة يفضلون إعادة تسليفها أو توظيفها، وفي هذه الحالة (حالة التشغيل غير الكامل) يوجد لدى المنتجين رغبة في توسيع استثماراتهم، وسوف يزداد العرض E ليأخذ الشكل E' بينما نلاحظ

بأن الطلب العام قد تحرك أيضاً نتيجة تحرير هذه الأموال من ط ط إلى ط ط لذلك فإن الكميات المنتجة ستزداد من م ك إلى م ك وسوف يطرأ تحسن بسيط على مستوى الأسعار ويكون عادلاً للتحسن الاقتصادي العام، وليس لاستهلاك القرض حيث تزداد من م س₁ إلى م س₂ وتكون عملية الاستهلاك هذه إيجابية إلى الحد الذي يحصل فيه الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل، وينصح الاقتصاديون الدولة باستهلاك قروضها في مثل هذه الظروف حيث يؤدي ذلك إلى نتائج إيجابية.

ب- الحالة الثانية: حالة التشغيل الكامل:

في هذه الحالة يكون الاقتصاد قد وصل إلى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة، ومن ثم لمست هناك من إمكانية لزيادة التشغيل أو توظيف استثمارات جديدة، لذلك فإن استهلاك القرض في هذه الحالة سوف يحرر الأموال من خزينة الدولة لخزينة الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب العام دون زيادة العرض العام.

الباب الرابع

آثار الإنفاق العام



الفصل الأول

ماهية النفقة العامة وتطورها

تمهيد:

إن دراسة الإنفاق العام كمغير اقتصادي تتطلب قبل كل شيء تحديد ماهية النفقة، ومجالات الإنفاق العام، وشكل الدولة والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، والأهداف التي تسعى الدولة للوصول إليها جراء هذا الإنفاق. إضافة إلى ذلك يختلف حجم الإنفاق العام من دولة إلى أخرى، ففي حين تعد المدرسة الكلاسيكية الإنفاق العام عقيماً وينبغي حصره في أضيق الحدود، لأنه ينافس القطاع الخاص والاستثمار الخاص، فإن المدرسة الكينزية تعدّه أحد أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على نمو الناتج الوطني وتوزيعه، لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.

أثبتت الدراسات المالية الحديثة أن حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني يلعب دوراً مهماً في تحفيز النمو، وفي صنع الرواج، وفي تحقيق الأهداف الاجتماعية نظراً لأن إشباع الحاجات الاجتماعية سوف يحقق التأييد الجماهيري للنظام السياسي القائم، لذلك تعدّه الأحزاب هدفاً، وتضعه من ضمن شعاراتها لكسب التأييد.

إن الدول النامية التي تسعى لتطوير اقتصادياتها، أصبحت بحاجة ماسة اليوم لزيادة حجم إنفاقها العام، لأنه الوسيلة الوحيدة التي تستطيع من خلالها التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني، فقد استخدمت الإعفاءات الضريبية ولم تنجح في جذب الاستثمار، واستخدمت المزايا والسوق والمستهلكين وسياسة الحصر ولم تنجح أيضاً، وبقي الإنفاق العام الوسيلة الهامة للمجذب الاستثماري، مثل تخديم المناطق الصناعية وتأمين متطلبات الاستثمار، أي الإنفاق على الخدمات العامة لتهيئة مناخ الاستثمار.

والسؤال المطروح حالياً: كيف تستطيع الدولة التأثير على النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل من خلال الإنفاق العام؟ وهل يلعب الفكر الاقتصادي دوراً إيجابياً أم سلبياً في توجيه الإنفاق العام لهوثر على محددات النمو؟

أسئلة كثيرة تطرح نفسها في هذا المقام.

أولاً: مفهوم النفقة العامة:

اختلفت التعاريف حول تحديد جوهر النفقة وطبيعتها لكن جميعها يركز على عناصر النفقة وعناصرها الأساسية، وأهم هذه التعاريف اختصاراً (هي مبلغ نقدي يقوم بإلفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة)⁽¹⁾ و يركز هذا التعريف على ثلاثة عناصر أساسية.

- 1- مبلغ من المال.

- 2- يقوم بالإلفاق الدولة (شخص عام).

- 3- تحقق النفقة العامة مصلح عامة.

أما الدكتور عصام بشور فإنه يضيف إلى هذه التعريف بعض الأفكار وبالتالي يعرف النفقة (النفقة العامة مبلغ نقدي يصرف من قبل أحد أشخاص القانون العام عندما يستعمل سلطاته وامتيازاته، إشباعاً لحاجة عامة، وتحقيقاً لتدخل الدولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي)⁽²⁾.

ويكون الدكتور بشور قد أضاف لمفهوم النفقة العامة السلطات التي يتمتع بها الشخص العام وأضاف الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال الإنفاق العام لكن أكثر التعاريف لا تركز على آثار الإنفاق العام وبالتالي إذا أعلننا الأثر الناجم عن الإنفاق

¹ سوزي ناند جلي: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2006 ص 27

² عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، مرجع سابق ص 32.

العام فيكون تعريفنا النفقة العامة: ((مبلغ من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام بهدف لإشباع الحاجات العامة، ويؤدي لزيادة حجم الإنفاق الكلي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي)).

واستناداً لهذا التعريف تتمدد للنفقة العامة الخصائص التالية:

١- النفقة مبلغ من المال:

عندما تقوم الدولة بالإنفاق العام، هذا يعني أنها تدفع المال مقابل حصولها على خدمة معينة، فإذا أوكل إلى المفاوض تنفيذ طريق معين يتوجب عليها صرف المبالغ المترتبة على هذا العقد.

إن مقولة مبلغ من المال تعني إمكانية صرف مبالغ عينية أو نقدية لقاء القسام بالخدمات العامة، فقد عرفت الأنظمة المالية السابقة في زمن الإمبراطورية الرومانية والفارسية وزمن الدولة الإسلامية وحتى في أوروبا في العصور الوسطى قيام الدولة بالإنفاق العام، لأن الدولة كانت تحصل على الضرائب في بعض الأحيان بشكل عيني، وكانت تمنح بعض الأراضي للملاكين مقابل قيامه بعمل ما للدولة فالإنفاق العيني كان مألوفاً في العصور الوسطى، إضافة إلى ذلك كان نظام السخرة النظام السذي يكرس الإنفاق العيني لأن تنفيذ طريق معين كان يستلزم الكثير من العمال وكان الحاكم يجند هؤلاء دون مقابل، وعندما بنى الفراعنة المصريين الأهرامات لم يدفعوا مقابل ذلك، بل كان العمال يعملون دون أجر.

لكن التطور الاقتصادي وقيام الأنظمة الديمقراطية وإعطاء الحرية للأفراد قد جعل من نظام السخرة عملاً شائناً تأباه النفوس البشرية، وكذلك عدّ التأميم والاستيلاء على الأملاك بالقوة ودون مقابل من أبشع أنواع الظلم، ولذلك انتهت الأنظمة المالية إلى إلغاء الإنفاق العيني والانتقال إلى الإنفاق النقدي كما يلي:

أ- تطور الأنظمة النقدية وشيوع العلاقات البضاعية النقدية في الاقتصاد الرأسمالي وقد أدى هذا التطور لمراقبة الإنفاق العام وتقييده بالحدود المالية والنقدية العلمية، أي لا تستطيع الدولة التحاوز في حالة المراقبة⁽¹⁾.

ب - إن الإنفاق العيني يتناقض مع مبادئ العدالة الاجتماعية لأن الدولة قد تصادر قمحاً من بعض الفلاحين، وتصادر من غيرهم القطن، لذلك تختلف الأسعار، وتكون الدولة قد ظلمت أصحاب السلع الغالية مقابل أصحاب السلع الرخيصة، وكذلك الحال عند صرف النفقات العامة، فقد تعطي أحد المقاولين الحبوب من القمح والشعير وتعطي مقاول آخر اللوز والفسق، شتان ما بين السعيرين، ورغم المقاربة في التقدير فإن الظلم قد يقع على مقاول دون آخر.

ج- إن استخدام الإنفاق العيني يصعب معه تقدير حجم المشاريع وتكاليفها والتعرف على حجم الإنفاق العام في الاقتصاد لتحديد أثاره الاقتصادية والاجتماعية ودوره في زيادة الإنتاج.

لهذه الأسباب أقلعت الأنظمة المالية والضريبية عن أسلوب الضرائب العينية والنفقات العينية حيث أصبح الإنفاق نقدياً، بعدد محدد من الوحدات النقدية، فأصبح المقاول يحصل على قيمة المشروع الذي ينفذه للدولة بمحدود 5 ملايين ليرة مثلاً أو 75 مليون وغيرها.

2- يقوم بالإنفاق العام أحد أشخاص القانون العام.

يشترط في النفقة كي تكون عامة أن تخرج من الذمة المالية للدولة، فإذا أقام أحد الأشخاص بناء مدرسة فإن هذه النفقة تعد خاصة، حتى لو أنه تبرع بها فبمسا بعد للدولة، أما تشييد المدرسة من قبل وزارة التربية بعد نفقة عامة لأن الجهة التي قامت

1 المؤلف: اقتصاديات المال، مرجع ص 152.

بالإنفاق هي جهة حكومية، لذلك يجب تعريف أشخاص القانون العام لكي نحدد هذه الجهات بشكل دقيق.

يقصد بأشخاص القانون العام الهيئات والأجهزة ذات الشخصية الاعتبارية التي تقوم بخدمة عامة ويطبق عليها في أعمالها ومعاملاتها مع غيرها قواعد القانون العام ويندرج تحت هذه المجموعة الوزارات والإدارات العامة والهيئات العامة المستهلكة والوحدات الإدارية المحلية والمحافظات والبلدية وجميع الوحدات التابعة لها.

إضافة إلى ذلك عدّ بعض الاقتصاديين الإنفاق الذي تقوم به بعض مؤسسات القطاع العام الصناعي نفقة عامة لأنها تبيع سلعها بأسعار رخيصة ويستفيد منها كافة المواطنين، في حين لا يعدها القانون هيئات عامة لأن القانون رقم 18 لعام 1974 المرسوم رقم 20 لعام 1994 والقانون رقم 2 لعام 2004 أعدوا المؤسسات الصناعية والتجارية العامة تاجراً في علاقتها مع الغير، أي تسزاول العمل الصناعي والتجاري وتسعى إلى الربح وليس للخدمة العامة ويجب عليها في نهاية العام تحقيق الأرباح لأنها مؤسسة تجارية، فالنفقة التجارية التي تقوم بها هذه المؤسسات التجارية لا تعد نفقة عامة، بينما المؤسسات والهيئات الإدارية هي التي تقدم الخدمة العامة فحسب فالمشافي والمدارس والجامعات والمراكز الثقافية والطرق والجسور والحدائق العامة والمياه والكهرباء والاتصالات. وغيرها تعد خدمات عامة بشكل واضح، فكلما زادت الدولة حسنات هذه الخدمات كلما انعكس ذلك إيجاباً على حياة المواطنين وتطورت الخدمات العامة.

3- تهدف النفقة العامة لإشباع الحاجة العامة:

يهدف الشخص العام من وراء القيام بالإنفاق العام تحقيق الصالح العام، فبناء مدرسة سوف يستوعب الأطفال الجدد ويقدم لهم خدمة التعليم، وحتى تكون النفقة عامة يجب أن تشبع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة المتشابهة، فالجميع يحتاجون

للمدرسة لكن المدرسة لا تستطيع استيعاب أبناء المدينة، بل تستوعب أبناء حي معين. وبالمقابل تهدف النفقة الخاصة لإشباع حاجة خاصة، فبناء المنزل لبعض الأفراد لا يشبع إلا حاجة هذا الفرد للسكن، في حين لا يستطيع الفرد إشباع حاجاته العامة بمفرده فإقامة العدل وتوفير الأمن والدفاع وبناء المدارس والمشافي والجامعات جميعها متطلبات عامة ينبغي الإنفاق عليها من قبل الدولة لإشباعها.

ويعرف علماء المالية الحاجات العامة (ألمَّا شعور موضوعي بالاحتياج والافتقار إلى شيء معين، ومعنى ألمَّا شعور ألمَّا شيء يكمن في نفس الإنسان وداخل صدره^(١)). فالحاجة للسياسة لا يمكن إشباعها من قبل الدولة بينما الحاجة للتعليم يتوجب على الدولة الإنفاق عليها.

إن تطور الحاجات العامة قد نجم عن التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور وسائل الاتصال، فقد توجب على الدولة إشباع حاجات عامة في عالم اليوم كانت حاجة خاصة في العصور السابقة، فالمنظر العامة والحدائق وحاجة الناس للتمتع بالطبيعة أصبحت حاجة عامة على الدولة القيام بها في حين كانت في السابق حاجة خاصة. إضافة إلى ذلك مؤسسات الاتصال بكافة أنواعها وخدمة الانترنت وغيرها حاجات أصبحت عامة وضرورية في عالم اليوم لما يترتب عليها من نتائج وآثار إيجابية على الأعمال الخاصة والمشاريع الخاصة.

إن تطور الحاجات العامة وتزايد أعدادها قد أدى إلى الزيادة حجم الإنفاق العام، وأدى ذلك لزيادة عجز الموازنة نظراً لعدم قدرة الدول على زيادة الضرائب بمقدار زيادة الإنفاق العام.

١ يوسف إبراهيم يوسف: المبادئ العامة في الإسلام، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع قطر - الدورة - 1988 م 131-132.

٤- يؤدي الإنفاق العام لزيادة حجم الإنفاق الكلي:

تشكل النفقات العامة مجموعها حجم الإنفاق العام لذلك يعد الإنفاق العام جزءاً

مهماً من الإنفاق الكلي في المجتمع أي يتألف الإنفاق الكلي في المجتمع من:

- 1- الإنفاق الخاص على الاستهلاك.
- 2- الإنفاق الخاص على الاستثمار.
- 3- الإنفاق العام الجاري (الاستهلاكي)، استهلاك الحكومة.
- 4- الإنفاق العام الاستثماري (استثمارات الحكومة).

ومن ثم كلما ازداد حجم الإنفاق الحكومي سوف يزداد الإنفاق الكلي، وقد كانت فكرة كينز بزيادة حجم الإنفاق الحكومي كي يزداد الإنفاق الكلي فيزداد الطلب الكلي ويتقل الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الازدهار، تلك هي نظرية كينز.

إن الدولة المعاصرة قد أصبحت دولة تدخلية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لأن الخدمات الاقتصادية أصبحت ضرورية للاقتصاد فمن خلال هذه الخدمات يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي ويمكن زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

إذا حافظ الاقتصاد على مستوى مستقر من النمو، فإن مجرد أي زيادة في الإنفاق العام سوف تؤدي لزيادة حجم الإنفاق الكلي، فإذا كان العرض مرناً فإن ذلك سيؤدي لزيادة الإنتاج ومن ثم لزيادة معدل النمو الاقتصادي، ويؤدي ذلك لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين، لذلك اعتمدت الدول الإنفاق الحكومي وسيلة هامة لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين بشكل مباشر عن طريق إشباع الخدمات الاجتماعية، وبشكل غير مباشر من خلال تحفيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: تطور الإنفاق العام:

يبدل حجم النفقات العامة على مقدار الحاجات العامة التي تقوم الدولة بتأمينها للمواطنين، فكلما ازدادت النفقات العامة كلما أدى ذلك لإشباع رغبات المواطنين الضرورية ثم

الكفالية، ودل ذلك على توسع دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لم تكن الدول الحارسة في القرنين الثامن والتاسع عشر بالخدمات العامة، بل كانت توفر خدمات الأمن والدفاع والتربية والتعليم والقضاء وكانت نفقاتها العامة أقل من الدول التدخلية التي ظهرت في القرن العشرين، وضع كينز في نظريته ضرورة تدخل الدول في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تحقق التوازن، فهي من خلال التدخل تقوم بزيادة حجم الإنفاق الكلي الذي يؤدي بدوره لزيادة حجم الناتج، وذلك أدى التطور الحاصل في الخدمات العامة، ووسائل الرفاهية لزيادة حجم النفقات العامة، إن تطور دور الدولة في الدول النامية بشكل عام وفي سورية بشكل خاص قد أدى لزيادة حجم النفقات العامة وذلك للأسباب التالية:

- 1- تطور حجم الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم.
- 2- تطور حجم نفقات الدفاع والحماية والأمن.
- 3- زيادة حجم النفقات الاقتصادية بهدف إقامة مشاريع القاعدة الأساسية والمصانع العامة في الاقتصاديات الناشئة.
- 4- واستناداً لذلك فقد تطورت النفقات العامة في سورية كما في الجدول

التالي:

السنة	1985	1990	1995	2000	2002	2004	2006
المبلغ	83.2	268.3	570.9	896.6	1016.5	1263.1	1708.7
الإنفاق العام	42.9	63.8	144.7	194.1	356.3	449.5	495.0
النسبة	%51	%23.7	%25	%21.6	%35	%35.5	%28.9

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

إن تطور حجم الإنفاق العام في سورية يعود لتطور حجم الخدمات العامة وتطور وسائل الاتصال والتفان، وتطور دور الدولة في الاقتصاد، فقد بلغ حجم النفقات

العامية محدود 30% من حجم الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر واضح للدور الدولية وتدخلها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

والسؤال المطروح: لماذا تطورت النفقات العامة؟ وما هي مجالات الإنفاق التي تقوم الحكومات بتمويلها؟ وهل يؤثر التطور الاقتصادي على حجم النفقات العامة؟ أسئلة كثيرة تطرح في هذا المقام، وسنحيط عليها في الفقرات التالية:

أولاً: الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام:

تطورت الخدمات العامة والحاجات العامة وتطورت وسائل الاتصال و المنافسة، الأمر الذي فرض على الدولة زيادة حجم الإنفاق العام ازدادت النفقات العامة ولم يظهر التمهسين الواضح، هذا يعني أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرة، أما إذا تحسنت الظروف العامة فإن الزيادة في النفقات تكون حقيقية، واستناداً لذلك تتحدد الأسباب الظاهرية كما يلي:

1- انخفاض قيمة النقد الوطني:

إن انخفاض قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار، فالنفقات العامة التي كانت تشبع خدمات بمقدار 200 مليار ليرة يجب عليها الزيادة لأن الأسعار ارتفعت، فإذا ارتفعت الأسعار بمقدار 10% هذا يعني أنه على الدولة زيادة حجم الإنفاق العام بمقدار 20 مليار لكي تقدم الخدمات السابقة نفسها أي:

$$200 \times 10\% = 20 \text{ مليار ليرة}$$

وغالباً لا تستطيع الدولة زيادة الضرائب بهذا المستوى لذلك تضطر الدولة للاقتراض لتعويض الزيادة في الإنفاق العام، أي تزيد الإنفاق العام من 200 مليار إلى 220 مليار ليرة، وهذا يعني أن الزيادة في حجم الإنفاق العام هي زيادة ظاهرية، أي لم تشبع الدولة خدمات جديدة، وإنما عرضت النقص الحاصل في زيادة المستوى العام

للأسعار فإذا كان العرض في الاقتصاد غير مرن هذا يعني زيادات مستمرة في الأسعار، وهكذا لا تستطيع الدولة تحقيق التحسن في الظروف العامة، وإنما تعويض الفروقات في زيادة الأسعار.

تعاين الدول النامية كثيراً من هذه الحالة فهي لا تستطيع اللحاق بالأسعار، بل تزيد الإنفاق العام لتعويض النقص لذلك تبقى الحاجات العامة دون مستوى الإشباع المطلوب أو قد تضطر الدولة للاقتراض الأمر الذي يوقعها في أزمة المديونية.

2- اتساع إقليم الدولة:

إن ظاهرة تزايد مساحة الدولة وتراجعها كانت ظاهرة مألوفة في القرنين التاسع عشر والعشرين، نظراً لنشوء ظاهرة الاستعمار والسيطرة من الدول المتقدمة على الدول النامية، وإعادة تقسيم الدول وتجزئتها، فقد تم تقسيم الوطن العربي إلى 20 دولة و جديداً تم تقسيم الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى 16 جمهورية، فكيف تتم عملية معالجة الزيادة أو الانخفاض في الإنفاق العام؟ وهل نعتبر هذه الزيادة إيجابية وتحقق مصالح المواطنين؟

بالطبع إن زيادة حجم الإنفاق نتيجة لزيادة مساحة الدولة، يعسني أن الزيادة الجديدة لا تشبع حاجات جديدة، وإنما قامت بتمويل الخدمات العامة في الإقليم الجديد.

ثانياً: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام:

أكدت الدراسات المالية أن زيادة حجم الإنفاق العام قد ارتبطت تاريخياً بالتطور الحاصل في الخدمات الاجتماعية وتطور السلع والمنتجات أي كل تحسين يطرأ على نوعية الخدمات سوف يلزم الدول بتحسين هذه النوعية، وكل تطور في السلع سوف يلزم الدول بشراء هذه السلع واستهلاكها، لأنها تعتبر للمستهلك الأكبر في أي مجتمع.

وبالتالي إذا أدت زيادة النفقات العامة لتحسين ظروف وحياة المواطنين فإننا نعتبر هذه الزيادة حقيقية، وكل زيادة في النفقات لا تؤدي لهذا التحسن فإنها تعتبر ظاهرة. فما هي الأسباب التي تؤدي للزيادة الحقيقية؟

أولاً: الأسباب السياسية:

أدى تطور الدول ومؤسساتها وأحزابها والبلديات وجميع الأجهزة المحلية إلى زيادة حجم الإنفاق على هذه المؤسسات، وبالتالي سوف يستفيد المواطن من تطور هذه الأجهزة وعملاتها، أي تفرعت الأسباب السياسية لتشمل المجالات التالية:

1- إن وجود الأحزاب وتنظيم المواطنين ضمنها سوف يساهم في رفع مستوى الوعي السياسي، وسوف يسهل عمليات الانتخاب لاختيار الرئيس والوزراء والأجهزة الإدارية الأخرى، وبالتالي فإن هذه الأحزاب تحتاج للمساعدة من قبل الدولة سنوياً.

2- كما أدى نشوء منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها مثل منظمة الصحة الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة المرأة والطفل والثقافة والفنون والمنظمات المالية الدولية كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي وآخرها منظمة التجارة العالمية أدى إلى زيادة الإنفاق، حيث تقدم المنظمات الخيرات والاستشارات للسدول وأحياناً المساعدات المادية والمعنوية، فيعكس ذلك إيجاباً على حياة المواطنين وبالتالي فالإنفاق عليها سوف يكون إنفاقاً حقيقياً¹.

3- كما أدى تطور أنظمة الإدارة المحلية لتخفيض الضغط على الحكومة المركزية من جهة، وسرعة أداء الخدمات المواطنين وتحسينها من جهة ثانية، وبالتالي فإن هذه الأجهزة أو ما يسمى بالحكومات المحلية قد تعطلت المزيد من النفقات العامة للقيام بواجباتها وتقديم الخدمات الملقة على عاتقها.

¹ المؤلف: المصداقات لئال والسياسيون المالية والقدرة، مرسع ساني 160.

الإنتاج⁽¹⁾، وقد دعت المدرسة الكينزية لزيادة الإنفاق العام في حالة الركود بهدف زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره لزيادة الإنتاج الأمر الذي يساهم في إخراج الاقتصاد من حالة الركود.

4- إن زيادة حدة المنافسة بين الشركات الكبرى والدول على إنتاج السلع بأقل تكلفة فرض على الحكومات تقديم إعانات إنتاجية أو تقديم إعانات تصدير أو تقديم خدمات تسويق بحماية بهدف مساعدة المنتجين على التصدير وأدى إلى زيادة الإنتاج الوطني، وهذه الإعانات لم تكن موجودة في السابق، بينما أصبحت اليوم إلزامية على الدولة لدعم صناعتها الوطنية.

5- إقامة مراكز البحوث المنخفضة في التطوير الصناعي والمراكز المتخصصة في التسويق الوطني والدولي، ومركز لترويج الصادرات، ومراكز اتحاد المنتجين، ومراكز مراقبة الجودة والاختبارات الصناعية وغيرها من المراكز التي لم تكن موجودة أو لم تكن ضرورية في فترات سابقة، وهذه المراكز تتطلب الخبرات والمواد والأجهزة مرفعة الثمن لكي تقدم الخدمات المتميزة للصناعة الوطنية وهذا ما يستلزم زيادة حجم الإنفاق عليها.

إن مجموعة الأسباب الاقتصادية بكل تفرعاتها قد فرضت على الدولة نفقات جديدة أو زيادة حجم الإنفاق لتواكب التطور الاقتصادي العالمي وتدعم صناعتها الوطنية وتقوم باستثمار مواردها وتشغيل عمالها.

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية:

يعد العامل الاجتماعي من أهم المؤشرات عند إجراء المقارنة بين الدول، ركزت الدول على تطوير خدماتها الاجتماعية لكي تمثل مرتبة متميزة في المنظمات الدولية، لأن تقرير التنمية البشرية الذي يصدر سنوياً يحدد مستويات كل دولة ومكانتها في

¹ زيب حسن عوض الله: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق ص 61

التسلسل العالمي واستناداً لذلك تسمى كل دولة لزيادة الإنفاق العام على المجالات التالية:

1- زيادة حجم الإنفاق العام على قطاع الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والأطفال والنساء وحماية التراث وتطوير المعارف عامة وهذه المجالات واسعة وتستهلك العديد من القوى العاملة والخبرات والكوارث والمواد والسلع، وهي بطبيعتها قطاعات غير منتجة أي ليس لها أي مورد وجميع نفقاتها ستكون من الموازنة العامة للدولة وقد يصل ترتيب الإنفاق عليها إلى المرتبة الأولى بين القطاعات.

2- الضمان الاجتماعي والصحي: إن إتباع أكثر الدول أنظمة متطورة في الضمان الاجتماعي قد فرض على الجميع تعميم التأمين الصحي والاجتماعي لتضمن الدولة سلامة عمالها وموظفيها أثناء العمل وفي سن التقاعد وهذا ما يفرض على الدولة دعم الضمان الاجتماعي والصحي بمبالغ كبيرة جداً، وذلك لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

3- زيادة عدد السكان: إن زيادة عدد السكان تفرض على الدولة التوسع في خدمات الصحة والتعليم والثقافة والطفولة وغيرها، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الإنفاق العام.

4- محاربة البطالة: إن محاربة البطالة مسؤولية وطنية تشترك فيها الدولة مع القطاع الخاص ومنظمات العمل المدني حيث يسعى الجميع لتخفيض أعداد العاطلين عن العمل لذلك على الدولة تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل أو تأمين فرص العمل التي تكلف بطبيعتها بمبالغ كبيرة لم تكن موجودة في السابق.

إن هذه الأسباب والعوامل تتطلب زيادة حجم الإنفاق العام وذلك بهدف تأمين هذه المتطلبات التي تعد من أهم القضايا في المجتمع.



الفصل الثاني

الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام

تمهيد:

تزداد أهمية الإنفاق العام في الحياة الاقتصادية يوماً بعد يوم، وتزداد على الأثر أهمية الدراسات المالية نظراً لأنها تحدد الآثار الناجمة عن هذه الإنفاق، فتُرشد الدولة لتعظيم الآثار الإيجابية وتخفيض الآثار السلبية.

إن اتساع وظائف الدولة وتدخّلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يستدعي أن تمتلك هذه الدولة الوسائل المالية الهامة للإنفاق، وإلا كيف تدخّل، كما يمتد التدخّل في الإنفاق إلى الضرائب لكي توفر الإيرادات اللازمة لهذا الإنفاق، يؤدي تدخّل الدولة في الاقتصاد لرسم معالم سياسة مالية ناجحة تستطيع من خلالها التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حيث يؤدي ذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

أكدت المدرسة الكلاسيكية على عدم تدخّل الدولة، لأن تدخّلها سوف يزعج القطاع الخاص، ولأن النفقات التي ستقوم بها كانت بين القطاع الخاص، ولأن الإنفاق العام حسب رأي الكلاسيك بعد عقيماً، لذلك لا يميز الكلاسيك تدخّل الدولة، ولا يميزون الإنفاق العام، أما المدرسة الكينزية فلها ترى في تدخّل الدولة أمراً ضرورياً لأنها تستطيع من خلال هذا التدخّل صنع التوازن الاقتصادي، وتستطيع من خلال السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام نقل الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة السروج، وقد دعا كينز لزيادة الإنفاق العام في حالة الركود وتشغيل العمال بهدف خلق طلب جديد يمكن من خلاله تشجيع زيادة الإنتاج.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هي آثار الإنفاق العام؟ وهل تتشابه آثار الإنفاق العام؟ أم تختلف من الاستهلاك إلى الإنتاج ومن الادخار والاستثمار إلى الإنتاج؟

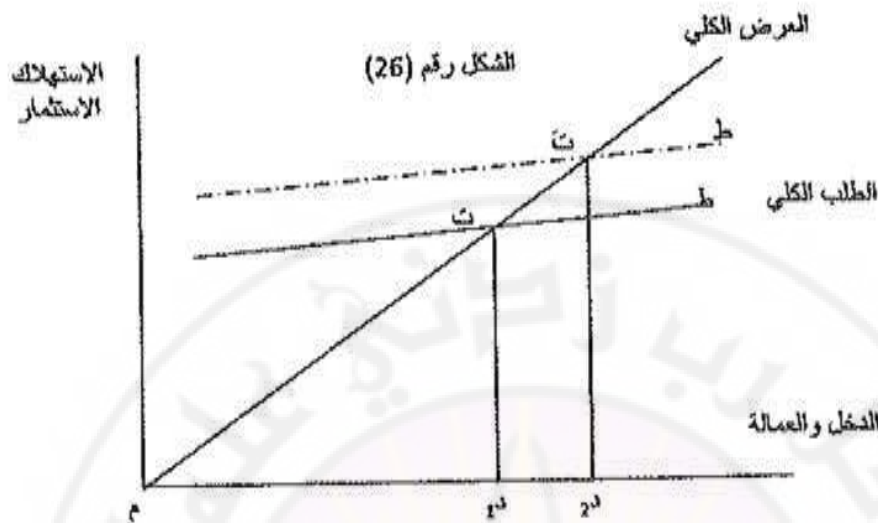
أسئلة كثيرة تطرح نفسها في هذا المقام، لذلك سنحيط عليها في هذه الصفحات القادمة بشكل موسع.

أولاً: أثر الإنفاق العام على الإنتاج والتشغيل:

يتألف الإنفاق الكلي في المجتمع من مجموع ما ينفقه الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة على السلع والخدمات الاستهلاكية، والسلع الاستثمارية، ويتضمن أيضاً الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (الجاري) والاستثماري. لذلك يشكل الإنفاق الحكومي جزءاً هاماً من الإنفاق الكلي، ولكي تؤثر الدولة في حجم الإنفاق الكلي تسعى لزيادة حجم إنفاقها، فتؤثر بشكل مباشر على الإنتاج، ولتحديد هذا الأثر يجب التمييز بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة.

1- أثر الإنفاق العام في الفترة القصيرة:

تستطيع الدولة من خلال الإنفاق العام تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية، لأن زيادة حجم الإنفاق العام سوف تساهم في زيادة حجم الإنفاق الكلي الذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب الكلي، وتشجيع زيادة الإنتاج، فإذا ما تعرض الإنتاج لحالة ما، مثل توقف عمليات البيع أو التصريف نتيجة انخفاض الطلب، فإن الاقتصاد سيدخل حالة الركود، لذلك على الدولة زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب. وبالمقابل لا يستطيع المنتجون التوقف عن الإنتاج في حال انخفاض الطلب في الفترة القصيرة، وكذلك لا يستطيعون تغيير الفرع الإنتاجي، وما سيحصل هو تعميق الركود، لذلك يجب على الدولة زيادة حجم الإنفاق لكي تعوض النقص الحاصل في الطلب، وما سيحصل يفسره الشكل البياني رقم (26):



إن نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي ط مع العرض الكلي ع في النقطة ت تحدد لنا مستوى التوازن حيث يتحدد لدينا حجم الإنفاق الكلي ويتمدد حجم الدخل والعمالة في $د_1$. وهذا المستوى يعبر عن حالة انخفاض في الإنتاج مما يؤدي لانخفاض الدخل وزيادة البطالة، فإذا زادت الدولة حجم الإنفاق العام بشرائها سلعاً استهلاكية أو استثمارية جديدة، أو القيام بمشاريع جديدة، هذا يعني زيادة في حجم الطلب، أي يلاحظ المنظمون وجود طلب جديد أو زيادة في الطلب، لذلك يسارعون في شراء المواد وتشغيل العمال لزيادة الإنتاج وما سيحصل هو انتقال منحنى الطلب من ط إلى ط وتنتقل نقطة التوازن من ت إلى ت حيث سيزداد الإنتاج من $(د_1)$ إلى $(د_2)$ أي سيزداد الإنتاج من $د_1$ إلى $د_2$ ، وهكذا عبر سلسلة زيادة في الإنفاق العام سوف يخرج الاقتصاد من حالة الركود وسوف يزداد الإنتاج وينتقل الاقتصاد إلى الرواج

2- أثر الإنفاق العام في الفترة الطويلة:

تسمح الفترة الطويلة بتغيير عوامل الإنتاج كافة، وتغيير الفرع الصناعي، وإعادة اختيار نشاط دون آخر، كما ويظهر في الفترة الطويلة تقانات واختراعات جديدة

تؤدي لزيادة الإنتاج وتغيير طريقة دمج عناصر الإنتاج، ويصبح الاعتماد على التقانات بدلاً من الاعتماد على العمال، أي ينتقل المنتج من الإنتاج كثيف العمالة إلى الإنتاج كثيف رأس المال وبالمقابل فإن دور الإنفاق العام يختلف تماماً في الفترة الطويلة عمن الفترة القصيرة، وتصبح الدولة قادرة على تغيير شكل ونمط و تقانة الإنتاج السوطني، وقبل تحليل أثر الإنفاق العام لابد من توضيح أثر الإنفاق العام على الفروع والقطاعات الإنتاجية كما يلي:

1- إن زيادة حجم الإنفاق على استغلال الثروات الطبيعية مثل (استصلاح الأراضي الزراعية واستثمار النفط والمعادن وغيرها) سوف يسودي لريادة الإنتاج الزراعي وتأمين مصادر الغذاء من جهة وتزويد الصناعة الوطنية بالمواد الأولية اللازمة لتصنيع من جهة ثانية، ويوفر أيضاً النفط والمعادن اللازمة للإنتاج الصناعي، وهذا الأمر يستلزم المزيد من الوقت لكي يعطي الإنفاق العام دوره بذلك.

2- الإنفاق على إقامة مشاريع البنى التحتية من (طرق - جسور - سسكك الحديد - المرافئ - المطارات - الكهرباء والاتصالات والمياه - والضرب الصحي وغيرها) وتعتبر هذه المشاريع ضرورية لتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، وتشجيع الاستثمارات الجديدة من جهة ثانية.

3- إقامة مراكز البحوث المتخصصة في الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي، بحيث تقدم للمنتجين الزراعيين البلور المحسنة والأدوية الجديدة، وتقدم للمنتجين الصناعيين المواصفات والأنواع الجديدة من السلع وقد بلغت نفقات البحث العلمي الصناعي في دور شرق آسيا حوالي 2-3% من حجم الناتج في حين تصل في اليابان إلى 5%، كما ازدادت نسبة الإنفاق على التعليم بشكل إلى 5.1% عام 1998 في تايوان وغيرها من دول النمر الآسيوية⁽¹⁾.

1 إبراھیم المسوي: نماذج الدور الآسيوية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1995 من 73-75.

إن تطوير التعليم والتدريب والبحث العلمي يهدف لتكوين رأس المال البشري ويؤدي بدوره لزيادة الإنتاجية، ولا تستطيع المؤسسات الخاصة القيام بها، وهي وظيفة من وظائف 8% الاقتصادية والاجتماعية، كما لا تعطي آثارها بشكل مباشر، بل خلال عشرات السنين.

4- تقدم الإعانات المباشرة لمنتجين في كافة القطاعات، وذلك لتشجيع زيادة الإنتاج وزيادة التصدير، فتؤدي في نهاية المطاف لزيادة معدلات نمو الناتج وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين، فقد قدمت دول جنوب شرق آسيا الإعانات التالية:

1- إعانات في تخفيض سعر الفائدة للإنتاج الصناعي خاصة في الصناعات الثقيلة فكانت تعطي القروض بأقل من 2-3 نقاط عن سعر التجار.

2- إعانات للإنتاج الزراعي لكي تقدم المواد الأولية للصناعة.

3- إعانات تصدير وصلت إلى 14% من قيمة الصادرات.

إن هذه الإعانات ساهمت بزيادة الإنتاج من جهة وتشغيل العمال عاطلين عن العمل وزيادة الدخل القومي.

5- الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة وأكثر المفكرين يعتبرون هذه الخدمات ضرورية لإعادة إنتاج قوة العمل البشرية، وتساهم في تكوين رأس المال البشري، فهي ليست عقيمة، ولا يتصف الإنفاق العام في هذه المجالات بالعقم، لأن انخفاض نسبة الأمراض وتراكم المعرفة سوف يزيد من حجم الإنتاجية.

إن دور الإنفاق العام سوف يشمل المجالات كافة، وسوف يؤثر على المستغفرات الاقتصادية والاجتماعية كلها، فساهم في تغيير أنماط وأشكال السلع للقطاعين العام

والخاص، ويساهم في تطوير الخدمات، وتطوير أشكال التجارة للمساهمة في تصريف الإنتاج الوطني وتسريع دورة إعادة الإنتاج.

ولتحليل الآثار الناجمة عن الإنفاق العام المتكرر لعدة سنوات وعلى المتغيرات الاقتصادية كافة، لابد من دراسة هذه العلاقة وبيان أثرها على الدخل والعمالة، لأن زيادة الدخل وزيادة حجم التشغيل سوف ينعكس إيجاباً على المتغيرات الأخرى كافة وذلك حسب الشكل البياني رقم (27):

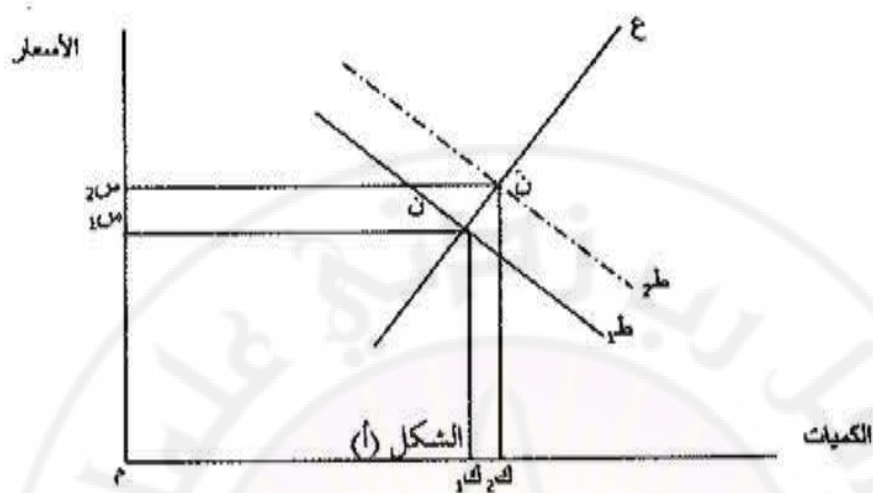
إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة الركود أو كان يعاني من جمود العرض أي التخلف الاقتصادي، ولابد من كسر الحلقة المفرغة للفقر، لابد للدولة من زيادة حجم الإنفاق العام، لكن ليس مرة واحدة أو لسنة واحدة، بل لابد من التكرار ولعدة سنوات، لكي تحدث الدولة التغيير الجوهري في حجم المتغيرات الاقتصادية وشكلها، ولكي تتغير آلية التعامل والاستثمار، فإن العرض يجب أن يتقل من حالة العرض غير المرن إلى حالة العرض المرن وذلك للأسباب التالية:

أ- تشجيع الإنتاج بالخدمات الاقتصادية ومشاريع البنى التحتية.

ب- تقديم إعانات للمنتجين بأشكال مختلفة.

ت- دعم الأسعار الاستهلاكية وغيرها.

وما سيظهر يفسره الشكل البياني رقم (27):



الشكل (ب)

إن زيادة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق العام سوف تؤدي لانتقال منحنى الطلب في الشكل (1) من $ط_1$ إلى $ط_2$ وطالما أن العرض غير مرّن فإن ذلك سيؤدي لارتفاع الأسعار من $س_1$ إلى $س_2$ وهي زيادة كبيرة تعتبر عن حالة التضخم، أما العرض فإنه سيزداد من $ك_1$ إلى $ك_2$ ولكن بكميات قليلة، أي أن سياسة تشجيع الإنتاج لم

تعطى النتائج المرجوة ، أي زيادة الإنفاق العام لمرة واحدة لا تشجع زيادة العرض أو تحويله للشكل المرن.

أما في الشكل (2) فإن استمرار الزيادة في الإنفاق العام وعلى المجالات الإنتاجية والخدمية والإعانات فإن ذلك سيشجع زيادة العرض أي سوف يتحول العرض في الشكل (2) إلى الشكل المرن، وإذا ما استمرت الدولة بزيادة الإنفاق وزيادة الطلب فإن ذلك سيؤدي لزيادة الإنتاج، فقد انتقل التوازن من النقطة ن إلى النقطة ن' وازداد الإنتاج من م ك1 إلى م ك3 وهي تعبّر عن زيادة كبيرة في الإنتاج مقابل ارتفاع طفيف في الأسعار لا تعبّر عن حالة تضخمية، بل تحسن في الأجور والأرباح.

إن تكرار هذه العملية لمدة خمس سنوات سوف يزيد الإنتاج والتشغيل وسيقتل الاقتصاد من حالة التخلف كما في الشكل (1) إلى المرونة في الشكل (2) أي إلى دولة متوسطة النمو ثم إلى دولة متقدمة.

فإذا كان الإنتاج في بداية الانطلاق بمقدار 500 مليار ليرة سورية فإنه من خلال معدل نمو 5% سنوياً سوف يصل بعد خمس سنوات إلى 668.5 مليار ليرة، أي مقدار الزيادة $668.5 - 500 = 168.5$ %

إن أثر الإنفاق العام كان واضحاً في زيادة الإنتاج والتشغيل وبالتالي سوف يساهم في تحفيز المتغيرات الاقتصادية كزيادة الاستهلاك والادخار والاستثمار حيث تكون التغيرات إيجابية في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي:

يتألف الطلب الكلي من الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن الاستثمار ومن الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري، ومن ثمّ سيشكل الاستهلاك الجزء الأكبر من الطلب والادخار الذي يتحول إلى استثمار الجزء الأصغر، وكلما ازداد الاستثمار أدى ذلك لزيادة الإنتاج والدخل وتحسنت الظروف الاقتصادية.

وبما أن الإنفاق العام يشكل جزءاً هاماً من الإنفاق الكلي، فإن أي زيادة في الإنفاق العام سوف تؤدي لزيادة في الطلب الكلي، وعندها يتوقف أثر الإنفاق على حالة العرض، فإذا كان العرض مرناً فإن زيادة الإنفاق العام سوف تحدث آثاراً إيجابية في الاقتصاد الوطني، أما إذا كان العرض غير مرن، فإنه ينبغي على الدولة تحسين ظروف العرض قبل التأثير في الطلب، ولنفترض أن العرض مرن وما سيحدث يفسره لنا الشكل البياني التالي رقم (28):



الشكل البياني رقم (28)

إن زيادة الطلب مرة واحدة لن تؤثر في حجم الطلب الكلي، بل لابد من زيادة الإنفاق لعدة سنوات لكي تؤثر في زيادة العرض، وبخاصة في الدول النامية، لأن العرض والطلب يكونان في أدنى من مستويهما في الدول النامية، فإذا قامت الدول بإجراء تحسينات، ثم قامت بإحداث زيادة في الطلب على شكل زيادة في الأجور أو تقديم إعانات سعرية للمواطنين، أو إعانات للعاطلين عن العمل أو أية مساعدات اجتماعية، فإن هذه الزيادة سوف تؤدي لزيادة الطلب، فإذا فرضنا أن الاقتصاد قد

توقف عند نقطة التوازن ت₁ التي يقابلها مستوى من الدخل هو م د₁، وحتى ينتقل الاقتصاد لحالة أفضل ينبغي زيادة الطلب لعدة مرات أي يجب نقل الطلب ن ط₁ إلى ط₂ ثم إلى ط₃، فإذا استطاع العرض اللحاق بالطلب أي ستنقل نقطة التوازن من ت₁ إلى ت₅ التي يقابلها زيادة في الدخل والعمالة من م د₁ إلى م د₅ وهي زيادة كبيرة في الإنتاج وتشغيل العمال الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

فإذا كان المضاعف 2 وكانت الزيادة السنوية في الإنفاق العام 50 مليار ليرة وكانت النتائج 1016.5 مليار ليرة سورية¹.

فما هي آثار هذه الزيادة لمدة خمس سنوات؟

$$50 \times 2 = 100 \text{ مليار ليرة}$$

$$1016.5 + 100 = 1116.5 \text{ مليار ليرة}$$

وهكذا إلى أن يصل الاقتصاد في السنة الخامسة إلى

$$1016.5 + 500 = 1516.5 \text{ مليار ليرة}$$

إن هذه الزيادة في النتائج سوف تؤكد الآثار الإيجابية لزيادة الإنفاق العام ودوره في زيادة الطلب لكي تشجع زيادة العرض.

ثالثاً: أثر الإنفاق العام على الادخار والاستثمار:

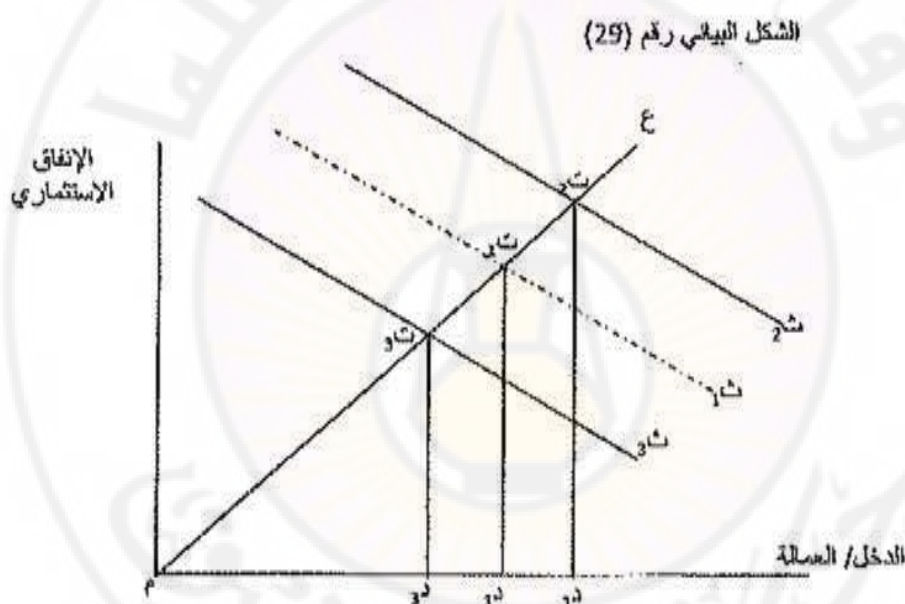
يؤثر الإنفاق العام على الادخار بشكل مباشر لأن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي لزيادة الدخل بشكل عام، وبما أن الأفراد عند زيادة الدخل يميلون للادخار، لذلك تكون العلاقة طردية بين زيادة الإنفاق العام والادخار.

أما عن علاقة الاستثمار بالإنفاق العام فلها طردية أيضاً لأن الإنفاق الاستثماري الحكومي يشكل جزءاً من الاستثمار الكلي، فإذا زادت الدولة إنفاقها الاستثماري فإن

1. المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007 ص 554.

ذلك سيؤدي لزيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد، وسوف يؤثر ذلك إيجاباً على الدخل والإنتاج والعمالة.

فإذا فرضنا تساوي الادخار مع الاستثمار هذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي بدورها لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الاستثمار، ولتوضيح ذلك نرسم الشكل رقم (29):



إذا فرضنا أن نقطة التوازن بين الادخار والاستثمار هي النقطة $ت_1$ وأن حجم الدخل والعمالة هو $د_1$ ، أي أن هذا الاقتصاد يتوازن عند مستوى $ت_1$ من الادخار والاستثمار لينتج دخلاً مقداره $د_1$ ، فإذا قامت الدولة بتخفيض الإنفاق العام على الاستثمار، هذا يعني انخفاض حجم الطلب الاستثماري من $ت_1$ إلى $ت_3$ وسوف ينخفض الإنتاج والدخل والعمالة فينخفض من $د_1$ إلى $د_3$ وبما أن المدخرات هي أكبر

من ت2 هذا يعني أن سعر الفائدة سوف ينخفض ويشجع ذلك من تحديد لزيادة الطلب على الاستثمار.

أما إذا قامت الدولة بزيادة حجم إنفاقها الاستثماري، فإن ذلك سيزيد من حجم الاستثمار الكلي، أي ينتقل فمنحنى الاستثمار من ت1 إلى ت2 ويتقاطع مع منحنى الادخار في النقطة ت2 التي توضح زيادة حجم الدخل والعمالة من م1 إلى م2 أي سوف يظهر التحسن واضحاً في الاقتصاد، بغض النظر عن مصادر تمويل الإنفاق الحكومي، وعادة ما يكون ذلك عن طريق الاقتراض من الجمهور، أي هو تحرير لأموال مدخرة كانت مغلقة في الاقتصاد، الأمر الذي يعظم نتائج الإنفاق الحكومي في الفترة القصيرة.

إن زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري هي بطبيعتها إيجابية، لأنها أدت لزيادة الدخل والعمالة أي أدت لزيادة العرض، فإذا لم يتمتع العرض بهذه المرونة الكافية فإن زيادة الإنفاق الاستثماري ستزيد من مرونة العرض.

رابعاً: الإنفاق العام والركود والتضخم:

بعد الركود والتضخم من أهم الأمراض الاقتصادية التي ترتبط بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية، فكل خطأ في السياستين المالية أو النقدية قد يؤدي لأحد هذين المرضين، والأخطاء الناجمة عن السياسة الاقتصادية قد تؤدي لأمراض اقتصادية مشابهة. ولبيان أثر الإنفاق العام على هذين المرضين سوف ندرس كل منهما بشكل منفرد.

أ) حالة الركود:

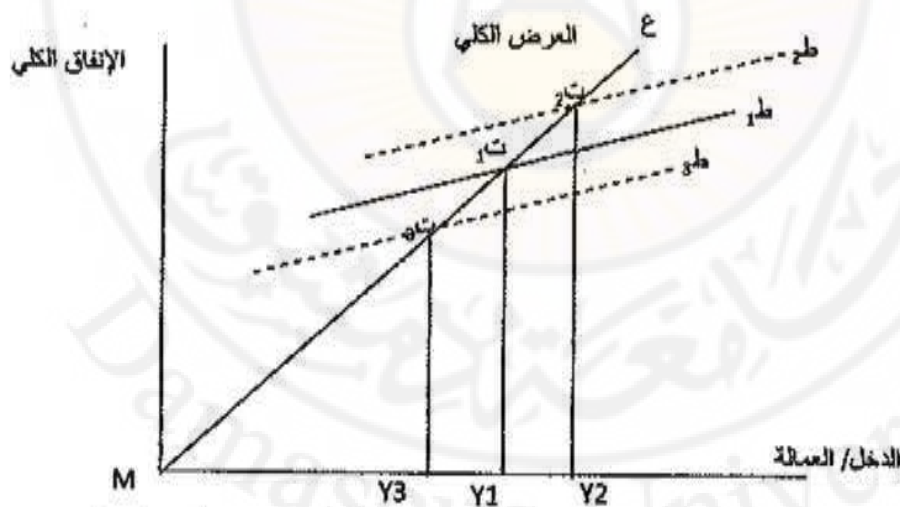
يظهر الركود في الاقتصاد الوطني على أثر السياسات التالية:

1- نتيجة تخفيض حجم الطلب الكلي أو أحد مكوناته مثل تخفيض الأجر أو تخفيض حجم القروض المصرفية أو زيادة أسعار الفائدة الأمر الذي يرفع تكاليف الاستثمارات لذلك يتراجع حجم الطلب الكلي.

2- نتيجة زيادة حجم البطالة إما نتيجة التطور التقني واستخدام الآلات بدل العمال أو نتيجة ارتفاع الأجر لدرجة تأثيرها على التكلفة، وعندما يخفض المستثمرون حجم الواردات فتزداد البطالة.

فالركود إما أن ينجم عن تخفيض أو تجميد الطلب، وإما أن ينجم عن زيادة العرض أو ارتفاع التكاليف وعدم قدرة الطلب عن اللحاق به، فإما كان سبب الركود فإن الحل هو أن تكون عن طريق الحكمة، أي زيادة حجم الإنفاق العام لزيادة الطلب أو زيادة الإنفاق العام لدعم العرض وما سيظهر يفسر الشكل رقم (30):

الشكل البياني رقم (30)



إن المستوى التوازني للدخل القومي هو عند النقطة T_1 حيث نحدد لنا حجم الدخل بالمستوى my_1 ، فإذا انخفض الطلب فإن منحني الطلب P_1 سوف ينتقل إلى

المستوى ط₃ وينخفض الدخل على الأثر من my_1 إلى my_3 ، أي سيظهر فجوة ركودية فإذا ما تعمقت سيدخل الاقتصاد مرحلة الركود ثم الكساد، لذلك ماذا ينبغي على الدولة فعله؟

على الدولة التدخل وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الجاري أو كليهما حيث يؤدي ذلك لزيادة الطلب من جديد، فإذا انتقل منحني الطلب من ط₃ إلى ط₁ فإن سياسة الإنفاق العام تكون قد أعطت نتائج إيجابية بالعودة إلى حالة التوازن السابقة ت₁ ومستوى من الدخل هو my_1 ، وإذا ما كانت الحكومة رشيدة فإنها سترفع الطلب إلى ط₂ إذا ما استطاع العرض الاستجابة لهذا الزيادة في الطلب حيث تصبح ت₂ هي نقطة التوازن ومستوى الدخل يصبح my_2 ، ويمكن تكرار العملية طالما أن العرض يستجيب للتغيرات الحاصلة في الطلب.

ب) في حالة التضخم:

يظهر التضخم في الاقتصاد نتيجة زيادة حجم الطلب عن حجم العرض، فإما أن تزيد الدولة الأجر أو تزيد حجم القروض المصرفية أو تخفض سعر الفائدة لزيادة طلبات الاقتراض، ومن جهة ثانية فإن تراجع العرض أمام الطلب سوف يؤدي للتضخم وفي كلا الحالتين ينبغي على الدولة التدخل لإحلال التوازن، ويكون تدخلها هذا المرة عن طريق تخفيض حجم الإنفاق العام.

فإذا كان الوضع التوازني عند النقطة ت₁ ومستوى الدخل my_1 وازداد الطلب من ط₁ إلى ط₂ ولم يستطع العرض اللحاق بالطلب، هذا يعني تظهر الفجوة التضخمية وإذا ما استمرت زيادة الطلب وتوقف العرض عن الزيادة يؤدي ذلك للتضخم غير المرغوب فيه، لذلك ينبغي على الدولة التدخل وتخفيض حجم الإنفاق حتى يؤدي ذلك

لتراجع الطلب من ط2 إلى ط1 وتراجع الأسعار ويتراجع حجم الدخل الذي بدأ يولد التضخم أيضاً أي ينخفض الدخل من my_2 إلى my_1 .
وتكون الدولة قد نجحت في معالجة التضخم عن طريق الإنفاق العام.





الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية المباشرة للإعانات

تمهيد:

تعد الإعانات إحدى أهم أدوات السياسة المالية نظراً لأنها تدعم جانب العرض في حال كانت الدولة بحاجة لزيادة الإنتاج وإيقاف الاستيراد، وتدعم جانب الطلب في حال رغبت الدولة بإخراج الاقتصاد من حالة الركود (إعانات للطلب).

والإعانات بمفهومها التقليدي تشجع من حصل على المبالغ ليزيد استهلاكه، وتشجع المنتج الذي حصل على المبالغ ليزيد الإنتاج، أي هي أداة تدخل هامة تستطيع الدولة من خلالها نقل الاقتصاد من حالة إلى حالة أخرى، فالدول المتقدمة استخدمت سياسة الإعانات لتدعم زيادة الإنتاج وتنوعه، الأمر الذي أدى للوصول لحالة العرض المرن (العرض الوفير)، وبالمقابل قامت بتقلص إعانات للمستهلكين للتأثير على الطلب، أي زيادة الطلب ليستهلك السلع والخدمات الوطنية، فأدى ذلك لخلق حالة رواج داخلية دون الاعتماد على العالم الخارجي في تطوير الاقتصاد.

أما الدول النامية فهي لم تستخدم حتى الآن سوى سياسة تشجيع الطلب من طريق ما تقدمه من إعانات سعرية وخاصة للمواد الغذائية، لذلك بقي لديها العرض غير مرن وحصل التضخم، أما دول النعمور الآسيوية التي استخدمت الإعانات لدعم العرض والطلب، فقد حققت نتائج إيجابية استطاعت من خلالها الانتقال من دول نامية إلى دول متوسطة النمو.

فهل سياسة الإعانات تشكل عاملاً إيجابياً على النمو الاقتصادي؟ وهل تستطيع الدولة استخدام الإعانات للتأثير على العرض والطلب في إطار سياسة اقتصادية متوازنة تزيد النمو؟

أولاً: جوهر وطبيعة الإعانات:

الإعانات (هي مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمستهلكين أو المنتجين بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك وزيادة معدلات النمو الاقتصادي).

إن هذا التعريف يجمع بين إعانات الاستهلاك وإعانات الإنتاج لأن كليهما يقدم من قبل الدولة لخدمة توجه معين واستناداً لذلك تتمتع الإعانات بالخصائص التالية:

1- هي مبالغ نقدية تقدمها السلطات العامة للمجتمع أو المستهلك، أو قد تقدم الدولة سلعاً بأسعار مخفضة وتدفع بدورها الفرق، أو قد تقدم موائد أولية أو خدمات استثمارية بأسعار مخفضة أيضاً.

2- الدولة هي صاحبة الصلاحية والسلطات بدفع الإعانات، لأنها تفرض بقانون وتقوم السلطات الإدارية بتوزيع هذه الإعانات على المشمولين بالقانون، فإذا فرضت الدولة إعانات تصديرية فإن السلطات الحدودية (الجمارك) سوف تدفع للمصدر قيمة الإعانات.

3- تقسم الإعانات إلى قسمين:

أ- الإعانات الاستهلاكية: وهي مبالغ مالية تسدها الدولة للمستهلكين المحددين في القانون، وقد تكون إعانات سعرية، أي كل مواطن يحصل على بعض المواد شهرياً بأسعار مخفضة، أو قد يدفع لكل موظف مبلغاً معيناً شهرياً إعانات غلاء معيشة وهي نورد من الخزينة العامة لموظفي الدولة.

ب- إعانات الإنتاج: وهي مبالغ نقدية تسدها السلطات العامة للمنتجين المشمولين بالقانون، فقد تشجع الدولة الاستثمار، وتقدم خدمات مجانية أو شبه مجانية للمستثمرين وتسدد هي بدورها الفروقات من الخزينة العامة للدولة، وقد تقدم إعانات للتصدير، فيحصل كل مصدر على قيمة الإعانة عندما تخرج بضائعه لدولة أجنبية.

4- تؤدي الإعانات لزيادة الإنتاج و زيادة الاستهلاك الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لأن أي تشجيع للمرض أو للطلب سوف يساهم بدوره في زيادة الإنتاج و تحسين الدخل.

إن هذه الخصائص توضح طبيعة الإعانة وجوهرها، وتوضح دورها وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكما يحق للدولة فرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام، يحق لها أيضاً تقلص الإعانات لإزالة الفوارق بين الطبقات أو لتخفيض الأسعار ومساعدة المنتجين على زيادة الإنتاج.

ثانياً: أهداف الإعانات:

تهدف الإعانات إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي بدورها لتحسين ظروف الحياة للمواطنين، وتحقيق اللحمة السياسية في إطار النظام الاقتصادي القائم. وأهم هذه الأهداف:

1- تهدف الإعانات إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع الأساسية (الخبز - السكر - الأرز - الدقيق - الزيت - الحليب - اللحوم) وذلك ليتمكن المستهلك من الحصول عليها بالأسعار المنخفضة، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء الأجور متدنية، وقد تمنح الإعانات للمنتج لتبقى هذا الأسعار منخفضة، مثل شراء القمح بسعر مرتفع وبيعها للمواطنين بأسعار متدنية.

2- تشجيع الإنتاج الزراعي: أكدت الدراسات والأبحاث الاقتصادية أن أكثرية دول العالم تدعم الزراعة والإنتاج الزراعي وذلك لتأمين المواد الغذائية للسكان بأسعار متدنية في إطار الأمن الغذائي الوطني، إن سورية تشتري الحبوب والقططن و الشوندر السكري من الفلاحين بأسعار مرتفعة وتبيعها للصناعة والمواطنين بأسعار متدنية وذلك بهدف زيادة الإنتاج.

3- تشجيع الإنتاج الصناعي وتشجيع الاستثمار: إن تقديم الخدمات الاستثمارية بصفة مجانية أو شبه مجانية يساهم في زيادة الاستثمارات الصناعية و يؤدي ذلك لزيادة حجم المنتجات الصناعية وبأسعار مقبولة في الاقتصاد الوطني.

4- زيادة إنتاج سلع التصدير: إن دعم قطاع الصناعات التصديرية بالأموال أو بالخدمات أو بالمواد الأولية يؤدي لزيادة الإنتاج، لأن صناعات التصدير تستخدم المواد الدولية الوطنية والعمالة الوطنية وهي تساهم في زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني، فقد قدمت تركيا محلات تطورها إعانات للتصدير بمقدار 14% من قيمة الصادرات لدعم قطاع التصدير من المنافسة الأجنبية⁽¹⁾.

تهدف الإعانات لإصلاح الخلل الهيكلي في الاقتصاد، فإذا كانت بعض القطاعات تعاني من العجز فإن ذلك سيساعد هذا القطاع على زيادة الإنتاج أو التحسن وبالتالي يمكن أن تتطور جميع القطاعات مع بعضها البعض، أي تقديم الإعانات للقطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة يساعدها على زيادة الإنتاج والنمو كباقي القطاعات.

إن هذه الأهداف تساعد على تحسين ظروف الإنتاج بقطاعاته كافة مما يؤدي لزيادة الإنتاج، وبالمقابل تساهم الإعانات السعيرية في زيادة الطلب الأمر الذي يحقق التوازن في الاقتصاد الوطني.

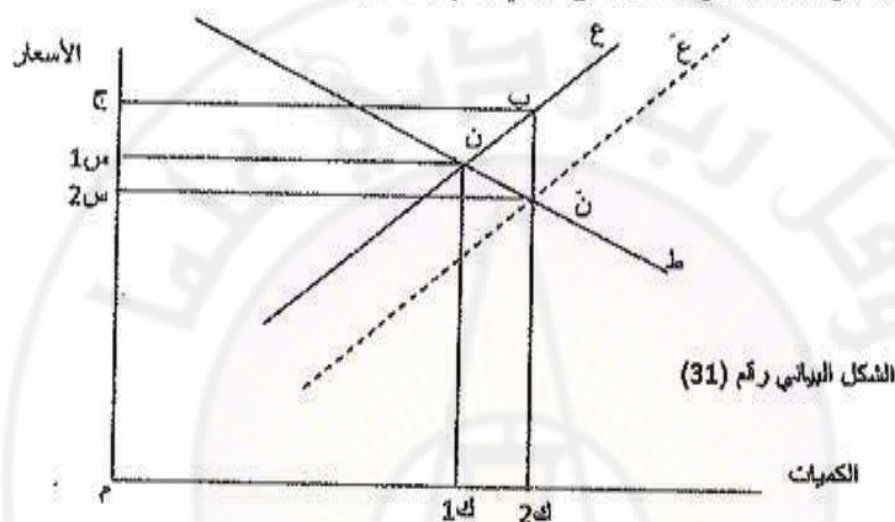
ثالثاً: أثر الإعانات على الإنتاج الصناعي:

تؤثر الإعانات بشكل مباشر على حجم الإنتاج، فتؤدي إلى زيادة كميات الإنتاج، وتخفيض الأسعار مما يزيد حجم الاستهلاك من هذه السلعة أو تلك، فإذا قامت الدول بتقديم إعانة لمواد البناء (الاسمنت أو الحديد) وقدمت هذه الإعانة بشكل

1- محمود عبد العظيم: العرب والتجارة الأسبوعية المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2000 ص 226.

نقدي عن كل وحدة من وحدات الإنتاج (مثلاً دفع 1000 ليرة عن كل طن من مسن الأسمنت أو الحديد) وكان المنتجون يعملون في ظل ظروف المنافسة الكاملة، وكان كل من العرض والطلب مرتين على هذه السلع⁽¹⁾.

ما سيحدث يفسره لنا الشكل البياني رقم (31):



إن تقديم إعانة بمقدار 1000 ليرة سورية لكل طن من مسن الأسمنت أو الحديد المخصص للبناء، سوف يعد بمثابة تخفيض لنفقة الإنتاج، أي أن المستهلك سوف يزيد الاستهلاك من هذه السلعة والنتيجة سوف يزيد الإنتاج من هذه السلعة، واستناداً للشكل البياني سوف ينتقل منحني العرض من ع إلى ع ليتقاطع مع منحني الطلب في نقطة جديدة. هي ن التي تشير إلى انخفاض السعر من م س إلى م س وزيادة كميات الإنتاج من م ك إلى م ك وبذلك تكون نتائج الإعانة إيجابية على الأسعار والكميات المنتجة، والسؤال المطروح ما هي قيمة الإعانة؟

1. عبد الحمادي النجار: اقتصادات النشاط الحكومي، مرجع سابق، ص 121-122.

إن رسم خط من ن إلى ع يتقاطع في النقطة ب ثم نرسم من النقطة ب خطاً إلى المحور العمودي فيتقاطع معه في النقطة ج فتصبح قيمة الإعانة المستطيل (ن ب ج س) إن حجم الإعانة قد يزداد ليشكل نسبة من حجم الإنفاق العام، لكن النتائج التي تترتب على الإعانات هي:

- زيادة حجم الطلب على هذه المنتجات
- تشجيع زيادة الإنتاج في المصانع المنتجة لهذه المواد.
- تخفيض الأسعار لهذه المواد مما يؤدي لدعم قطاع البناء مثلاً خاصة إذا كانت الدولة في صدد حل أزمة السكن.

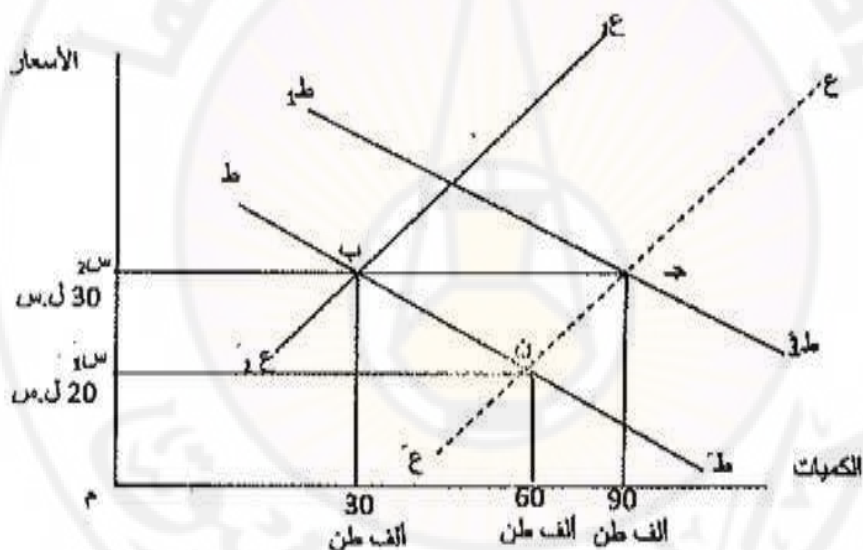
رابعاً: الإعانات الزراعية:

تسعى أكثر الدول لدعم الإنتاج الزراعي، إما بتقديم المواد الأولية بأسعار مخفضة، أو قد تشتري الدولة المنتجات النهائية بأسعار مرتفعة وتقوم ببيعها للصناعة الوطنية بأسعار مخفضة، وذلك لتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي، وخدمة الصناعة الوطنية بدلاً من الاعتماد على استيراد هذه المواد بالقطع الأجنبي بأسعار مرتفعة، فالهدف من هذه الإعانات يكون مزدوجاً.

إن هذه الحالة تمثل تدخل الدولة لحماية الصناعة الوطنية، وحماية الإنتاج الزراعي، فقد استخلفت دول أوروبا وأمريكا هذه الإعانات لدعم الزراعة، لكن شروط منظمة التجارة العالمية تمنع الدول من استخدام الإعانات لتشجيع الإنتاج، وما زال الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة على أشده بصدد الإعانات الزراعية، لأن أوروبا تقدم إعانات للزراعة والإنتاج الحيواني بهدف تشجيع الإنتاج وتخفيض الأسعار بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

أما الدول النامية التي تعتمد على محصول واحد أو محصولين فهي تستخدم هذه الإعانات أيضاً وذلك لزيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة حجم الصادرات، فالاقتصاد

السوري يعتمد على القطن وكذلك مصر والاقتصاد الكويتي يعتمد على قصب السكر، والبرازيل تعتمد على البن والسودان تعتمد على الإنتاج الحيواني ... وهكذا⁽¹⁾.
فإذا فرضنا أن سعر الكيلو غرام من القطن في السوق حالياً يساوي (20 ل.س.) وأن الكمية المعروضة للبيع (الإنتاج) مساوية 60 ألف طن.
وقامت الدولة بزيادة أسعار القطن لتصبح 60 ألف طن وإزاء هذا السعر الجديد سوف ينخفض الطلب إلى النصف، يصبح 30 ألف طن وما سيحدث يفسره لنا الشكل البياني رقم (32).



الشكل البياني رقم (32)

إن السوق في الأحوال الطبيعية تحتاج للكميات 60 ألف طن مقابل السعر 20 ل.س. أي أن نقطة التوازن بين العرض والطلب هي النقطة (ن) أما عندما تسدعت الدول

1. إسماعيل محمد هاشم: الاقتصاد التبعيلي الجامعات المصرية الإسكندرية 1987 ص 342 - 343.

ورفعت الأسعار إلى 30 ل.س لدعم هذا النوع من الزراعة فإن طلب السوق سينخفض إلى الكمية 30 ألف طن والسعر 30 ل.س بينما المنتجون سيزيدون الكميات حتى 90 ألف طن وبالتالي على الحكومة في هذه الحالة التدخل لشراء الخصاصيل أي الكميات التي تزيد عن 30 ألف طن و تصبح نقطة التوازن الجديدة ج التي يقابلها سعر 30 ل.س وكمية إنتاج 90 ألف طن. أي أن الحكومة ستشتري الكمية الواقعية بين ب وج أي (ب ج) بسعر 30 ل.س وهي إما تقوم بتصديرها، أو إعادة تسليمها للمنتجين بالسعر القنم لتشجيع الصناعة الوطنية (صناعة القطنيات)، وما تفعله الحكومة السورية تصدر هذه الكميات الفائضة عن حاجة السوق وتدفع الإعانة عن كل كيلو غرام من القطن 10 ليرات سورية، أي أن الحكومة تدفع إعانات مقدارها:

$30000 \text{ طن} \times 10 \text{ ليرات} = 300 \text{ مليون ليرة}$

بذلك تكون الإعانة قد ساهمت بزيادة الإنتاج وتشغيل العمالة ودعم الصناعة الوطنية.

خامساً: إعانات التصدير:

تقدم أكثر الدول إعانات للمصدرين وذلك لزيادة حجم الصادرات، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والتشغيل والتصنيع، الأمر الذي يؤدي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الإعانات: هي مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمصدرين استناداً لكميات الإنتاج والبضائع المصدرة وذلك بهدف رفع قدرة السلع الوطنية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

واستناداً لذلك تتمتع الإعانات بالخصائص التالية:

أ- هي مبالغ تدفعها الدولة لكل المصدرين الذين يصدرون سلعهم للخارج، وقد تختلف المبالغ من سلعة إلى أخرى وذلك حسب درجة التشجيع.

ب- تقديمها الدولة أو أحد الهيئات العامة التي توكل المهمة إليها مثل إدارة الجمارك لأنها معنية بالتصدير على خروج البضائع.

ج- تؤدي الإعانات إما لزيادة أرباح المنتج أو لتخفيض التكاليف وكلاهما شجع على التصدير.

د- ترفع الإعانات من قدرة المنافسة للسلع الوطنية.

إن هذه الخصائص توضح دور الإعانات وأهميتها في رفع قدرة السلع الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية.

تستطيع الإعانات تحقيق الأهداف التالية:

1- تشجيع الإنتاج الصناعي وذلك بهدف تصنيع الموارد الأولية الوطنية وتشغيل العمالة الوطنية الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم النمو الاقتصادي ومعدلاته.

2- تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي عندما تقدم الإعانات للسلع الزراعية النباتية أو الحيوانية فتحقق الأمن الغذائي القومي.

3- رفع قدرة المنتجات الوطنية (زراعية - صناعية) على المنافسة في الأسواق الدولية فيتحول الطلب الخارجي لهذه السلع ويزداد الطلب عليها، الأمر الذي يشكل حافزاً جديداً للمنتجين على زيادة الإنتاج.

أما أشكال دفع الإعانات للمصدرين فهي من خلال الطرق التالية:

1- تقدم الدولة الإعانات بشكل مباشر وعند التصدير فوراً على شكل نسبة من قيمة الصادرات، فقد كانت تركيا تدفع للمصدرين 14% من قيمة الصادرات.

2- قد تعهد الدولة للمصدر الضرائب غير المباشرة التي فرضتها على السلع داخل الدولة، فإذا كانت الضرائب غير المباشرة عند التصدير تعاد للمنتج⁽¹⁾.

¹ زبيب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت 1988 ص 302.

3- إعادة ضريبة القيمة المضافة للمصدر فإذا كانت ضريبة القيمة المضافة 15% هذا يعني كل منتج سوف يحصل على 15% عند التصدير.

4- إذا كانت الدولة تستخدم سياسة سعر الصرف الموجه ولا تسمح بحرية بيع وشراء القطع الأجنبي فلها قد تسمح للمصدرين ببيع القطع الأجنبي بحرية ليحقق بعض المكاسب أو لتمويل مستلزمات الاستيراد للصناع أنفسهم ويكون ذلك دعماً للتصدير، وقد استخدمت سورية هذه السياسة منذ عام 1988 ولغاية 2002 وحقت نتائج إيجابية.

5- قد تقدم الدولة قروضاً مصرفية للصناعات التصديرية بسعر فائدة أقل بنقطة أو نقطتين ويمول هذا الفرق من الخزينة العامة للدولة أو من صندوق دعم الصادرات الذي يحصل على موارده من جهات عدة.

إن هذه النماذج والأشكال التي تقدمها الدولة للمصدرين جميعها تساهم في دعم الصناعة الوطنية ورفع قدرتها التنافسية ، لذلك تحقق الإعانات الآثار التالية:

1- تؤدي الإعانات لزيادة الإنتاج الصناعي وتصنيع المواد الأولية الوطنية بدلاً من تصديرها بالشكل الخام مما يؤدي لرفع القيمة المضافة في السلع الوطنية المصدرة.

2- تشغيل العمالة الوطنية مما يؤدي لتخفيض البطالة ورفع قدرة العمالة وكفاءتها على تشغيل التقانات الحديثة.

3- تخصص بعض التجار والصناعيين والشركات بقطاع التصدير نتيجة دراسة الأسواق الأجنبية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على القطاعات الصناعية الأخرى.

4- زيادة حجم القروض المصرفية للتمويل وتنشيط القطاع المصرفي وتطوير شكل الخدمات المصرفية الوطنية وطبيعتها.

إن هذه الآثار تؤدي لزيادة مستوى الدخل القومي وزيادة دخول العاملين وتحسين ظروف العمل والإنتاج في الصناعة الوطنية، وتحسين ظروف المعيشة لجميع العاملين، فالإعانات عبر مضاعفاتها مستحق الميزان من الآثار الإيجابية، وقد ظهرت في الاقتصاد التركي واقتصاد دول جنوب شرق آسيا.





الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام

تمهيد:

تناولنا في الفصل السابق الآثار المباشرة للإنفاق العام، وبيننا كيف تؤدي النفقة لزيادة الطلب الذي يؤدي بدوره لزيادة حجم العرض، أما في هذا الفصل فسوف ندرس الأثر غير المباشر للإنفاق العام.

إن زيادة حجم الإنفاق العام سوف تؤدي لتوليد الدخول للآخرين، ومن خلال إعادة إنفاق هذه الدخول سوف تتولد سلسلة من الزيادات في حجم الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري تؤدي بدورها لآثار هامة على الطلب والإنتاج، وإذا ما أردنا قياس هذه التغيرات التي تطرأ على الإنتاج والتشغيل والدخول

إن هذه الزيادات غير المباشرة في الدخول سوف تنتج عبر آلية المضاعف أو المعجل في الاقتصاد، فما هو المضاعف؟ وما هو المعجل؟

أولاً: المضاعف:

يعرف المضاعف أنه: نسبة التغير في الدخل إلى حجم التغير المبدئي أو الأصلي في نوع الإنفاق (استثمارياً أو حكومياً) الذي نتجت عنه تلك الزيادة ويفترض التحليل الاقتصادي أن الاقتصاد هنا اقتصاداً بسيطاً يتألف من الاستهلاك والاستثمار مع ثبات الإنفاق الحكومي وثبات الاستيراد والتصدير أي:

$$Y = C + S +$$

وبما أن الادخار يساوي الاستثمار لدينا شرط التوازن للدخل القومي هو

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

ومضاعف الاستثمار هو الاسم الذي يطلق على المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تترتب على الزيادة في الاستثمار (أي كم عدد المرات التي يتضاعف فيها الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة)⁽¹⁾ فإذا زادت الدولة الإنفاق العام (سواء كان استثمارياً أم استهلاكياً) بمقدار مليون ليرة سورية، فإن الدخل القومي سوف يزيد حسب النسب التالية⁽²⁾.

فإذا فرضنا أن الميل الحدي للاستهلاك هو 90% فمعنى ذلك أن زيادة الدخل الموزعة بمقدار مليون ل.س تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك قدرها 900000 ل.س وفي الادخار 100000 ل.س، وهذه الزيادة في الاستهلاك تعني زيادة في الإنفاق أي طلباً جديداً يستفيد منه القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية، فلو انعكس هذا الإنفاق الاستهلاكي على الإنتاج فإنه ذلك يعني أن فئة جديدة من الأفراد قد حصلت على دخل إضافي قدره 900000 ل.س والمزيج أن ينفق هؤلاء بدورهم 90% من هذا الدخل الإضافي في نفقات استهلاكية، مما يعني حصول فئة ثالثة على دخل إضافي قدره 810000 ل.س تستخدم منه بدورها 90% وهكذا في حلقات متتالية يتناقص المبلغ المخصص في كل مرة للاستهلاك حتى يكاد يتلاشى وإذا حسبنا مجموع هذه الزيادة المتولدة نجد أنها تصل إلى 10000000 ل.س.

إن إنفاق مبلغ مليون ليرة سورية قد ترتب عليها إذا كان الميل الحدي للاستهلاك 90% زيادة إجمالي في الدخل القومي قدرها عشرة ملايين ليرة سورية نتيجة لمختلف الحلقات الإنفاقية المتتالية وهذا ما يسمى الأثر المضاعف، لأن الإنفاق الأولي لم يقتصر على قيمته، بل تعداه إلى سلسلة من الإنفاق تشكل في مجموعها قيمة مضاعفة، فالمضاعف هو: النسبة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق، وهو في مثالنا العددي:

¹ حسام دارود ورفالده: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان 2005 ص 197 - 198.

² كمال غالي: الاقتصاد المالي مرنج سابق ص 193-194.

$$10 - 1.000.000 / 10.000.000$$

أي أن كل وحدة إضافية من الإنفاق الأولي تخر عشر وحدات زيادة في الدخل القومي يقول كينز:

تتعدد المبالغ التي ينفقها الأفراد في مجتمع ما على سلع وخدمات الاستهلاك بعاملين رئيسيين هما:

1- مجموع الدخل الصافي للمستهلكين.

2- الميل الحادي للاستهلاك⁽¹⁾.

فإذا أردنا حساب قيمة المضاعف حسب فكرة كينز يكون لدينا مجموعة من المعادلات البسيطة التالية:

إذا رمزنا بالحرف (م) إلى قيمة المضاعف:

والرمز (Δ أ) إلى التغير في الاستثمار.

والرمز (Δ س) إلى التغير في الاستهلاك.

والرمز (Δ د) إلى التغير في الدخل⁽²⁾.

فإنه يمكن التوصل إلى قيمة م المضاعف كما يلي:

$$\Delta د = م \times \Delta أ \quad (1)$$

$$م = \frac{\Delta د}{\Delta أ} \quad (2)$$

$$\text{ولكن } \Delta د = \Delta س + \Delta أ \quad (3)$$

$$م = \frac{\Delta د}{\Delta د - \Delta س} \quad (4)$$

1- صبحي تادريس فرصة ومدحت العقاد: المفراد والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983، ص 194 - 195.

2 عبد الحادي النصار: التصاميم التشغيل الحكومية، مرجع سابق ص 133

وبقسمة كل من المخرج والصورة في الجانب الأيسر من المعادلة على Δ فإننا

نحصل على:

(5)

$$m = \frac{1}{\frac{\Delta}{\Delta} - 1}$$

(6)

$$1 = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

(7)

$$1 = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

أي المضاعف

$$\frac{1}{1 - mpc} = \frac{1}{MPs}$$

أي المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للاستهلاك، فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك

$$\frac{10}{100} \text{ يصبح المضاعف } \frac{100}{10} = 10 \text{ مرات.}$$

إن هذا التحليل الذي قدمه كينز لا يعني أن الأمور تسير بهذه البساطة، فالميل

الحدي للاستهلاك يختلف من طبقة اجتماعية إلى أخرى، بحسب حالة الاقتصاد.

إضافة إلى ذلك فقد يحصل قهر من ضريبة الدخل، وقد يقوم الأفراد عند زيادة

دخلهم بالاحتفاظ أو سداد الديون القليلة وقد يقوم الأفراد بزيادة الاستيراد فيخرج من

الدخل ما يعادل زيادة المستوردات وهكذا..

الافتقادات التي تعرض لها المضاعف:

1- يفترض كينز وجود طاقة إنتاجية معطلة، فالإقتصاد يعمل في نظره عند

مستوى أقل من التشغيل الكامل، ومن ثم يكون الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة، تساعد

على الاستجابة للزيادة الحاصلة في الطلب.

2- يفترض (كينسر) أن قيمة المضاعف تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، فكلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيراً (أو كان الميل الحدي للاستهلاك صغيراً) كلما كانت قيمة المضاعف كبيرة والعكس صحيح.
وحسب المعادلات السابقة

$$m = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

$$\frac{1}{2} = \text{فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك}$$

$$\text{فإن المضاعف } m = \frac{1}{\frac{1}{2} - 1} = 2$$

$$\frac{3}{4} = \text{وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك}$$

$$\text{فإن قيمة المضاعف } m = \frac{1}{\frac{3}{4} - 1} = 4$$

فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك أو الإنفاق صفر

$$\text{فإن } m = \frac{1}{\frac{1}{0} - 1} = 1$$

أي أن زيادة الاستثمارات لن يترتب عليها زيادة في الدخل القومي إلا بمقدار تلك الاستثمارات (الاستثمارات $\times 1$).

أما إذا كان الميل الحدي للاستهلاك $= 1$ بمعنى أن كل زيادة في الدخل سوف تنفق كلها في طلب الاستهلاك فإن قيمة المضاعف:

$m = \frac{1}{1 - 1} = \infty$ مقدار لا نهائي (∞) أي أن إنجاء قدر معين من الاستثمارات سوف يؤدي إلى تزايد الدخل القومي بمقدار لا نهائي، أي تزايد من فترة إلى أخرى تزايداً مستمراً.

والواقع أن حالة المول الحدي للاستهلاك هي الصفر والميل الحدي للاستهلاك يساوي الواحد ليستا واقعيتين، لأن الميل الحدي للاستهلاك أو للاستثمار لا يكون صفرًا دائماً، إذ ينفق الأفراد نسبة ضئيلة على سلع الاستهلاك، وتنفق الدولة ولو نسبة محدودة من الإيرادات على بعض أوجه الاستثمار.

وإذا أردنا دراسة الطبقات الاجتماعية والمول الحدي للاستهلاك، نلاحظ بأن الميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء، أحياناً إلى الواحد، في حين ينخفض الميل الحدي للاستهلاك لدى الأغنياء إلى أقل من 0.50 ويرتفع الميل الحدي للاستثمار لدى هذه الطبقة.

3- تؤثر العادات والتقاليد على المضاعف، بعكس ما توقع كينز، لأن ظروف الحرب والأحداث السياسية قد تؤثر على المواد الغذائية فيزداد تخزينها، كما أن سداد الديون يؤثر على المضاعف.

4- يفترض تحليل كينز غياب عنصر الزمن، بمعنى أن أثر الإنفاق على الاستهلاك يكون فوراً، مع أن هذه الآثار تأخذ وقتاً طويلاً، يعقل معه بالطبع الميل الحدي للاستهلاك.

ولنفادي أوجه القصور المذكورة عند كينز، ولكي يصبح المضاعف أكثر دقة يجب أن تدخل التعديلات التالية:

- 1- إدخال عنصر الزمن في التحليل.
- 2- الأخذ بعين الاعتبار السلوك الاستهلاكي والعادات الاستهلاكية.
- 3- تفادي الافتراض الذي افترضه كينز من أن الزيادة في الاستثمار تقتصر على أثر الكمية الأولية للاستثمار (الاستثمار المستقل) دون أن يليها زيادات متتالية تثيرها الزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي الناجمة عن الاستثمار الأولي.

ثانياً: المعجل أو المسارع:

يرجع اكتشاف مبدأ المسارع إلى الاقتصادي الفرنسي (أ - أفناليون) 1907 وإلى الاقتصادي الأمريكي (سي - م - كلارك) الذي نشر مجموعة مقالات ضمن مؤلفه الاقتصاد السياسي.

ويجوز عن المعجل بعكس المضاعف، حيث يبين المضاعف أثر التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك، بينما المسارع يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عنه م.

$$M = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

ويجوز عن المسارع بالاستثمار التابع أو المشتق، ذلك أن الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولي أو المستقل، وإنما تثير الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية زيادات أخرى في الاستثمار الذي يسمى بالاستثمار التابع أو المشتق والعلاقة بين هاتين الزادتين يعبر عنها بمبدأ المسارع أي:

$$M = \frac{\Delta S}{\Delta I}$$

وتتوقف زيادة الاستثمار المشتق على ما يلي:

- 1- كمية رأس المال الثابت (الآلات) اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية، إذا كلما ارتفعت هذه الكمية ارتفع معدل الزيادة في الاستثمار المشتق.
- 2- طول عمر الآلات أو ما يسمى بدرجة عدم قابلية رأس المال الثابت للانقسام فكلما طال عمر الآلات كانت الزيادة في الاستثمار التي تثيرها الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، أكبر⁽¹⁾.

1- عبد الهادي النجار: المصاعبات النشاط الحكومي، مرجع سابق ص 137-139.

3- وجود مخزون أو طاقة إنتاجية معطلة، فوجودها يسمح بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، ومن ثم لا يتم التوسع في الطاقة الإنتاجية عن طريق الاستثمار المشتق.

4 - توقع المنتجين لفترة استمرار الطلب على السلع الاستهلاكية، فإذا كانت زيادة الطلب على هذه السلع زيادة عارضة، فإنهم لن يقدموا على الاستثمار والعكس بالعكس. مع تفاعل هذه العوامل مجتمعة يتحدد مدى التغير في الطلب على السلع الإنتاجية أي الاستثمار المشتق.

ولتحديد قيمة المسارع نورد المثال التالي:

لنفرض أن صناعة معينة رأسمالها، 10 مليون ليرة سورية تنتج سنوياً بمقدار 2 مليون ليرة سورية فالنسبة بين رأس المال والإنتاج (وهي ما يسمى بمعامل رأس المال) 1/5 فإذا زاد الطلب على المنتجات بمقدار 20 ألف ليرة سورية أي بنسبة 1% فسن ذلك سيؤدي إلى زيادة في رأس المال بمقدار 1% أيضاً وهي تساوي استثمار 100 ليرة سورية أي أن الزيادة في الطلب الاستهلاكي قد أدى إلى زيادة أكبر في الاستثمار. فالمسارع:

$$\frac{\Delta \text{الاستهلاك}}{\Delta \text{الاستثمار}} = \bar{m}$$

$$20\% = \frac{1}{5} = \frac{20000}{100000} = \bar{m}$$

وعلى هذا فإن زيادة النفقات العامة تسمح بما تحدثه من زيادات في الاستهلاك بإحداث زيادة في الاستثمار بكمية أكبر، فالزيادة في الطلب الاستهلاكي بواقع 1% بينما الزيادة في الاستثمار بلغت 20%⁽¹⁾

2. محمد سعيد فرهود: المالية العامة، جامعة حلب، ص 113-114.

ونشير في هذا المجال إلى أنه لا يقتصر أثر الإنفاق الأولي على زيادة الدخل وفقاً لمبدأ المضاعف فقط، بل يتعداه كذلك إلى زيادة في الاستثمار المشتق وفقاً لمبدأ المسارع، ويعني ذلك أن هناك تفاعل متبادل بين مبدأي، المضاعف والمسارع، حيث يحدث هذا التفاعل آثاره التراكمية في الكميات الكلية (الدخل، الإنتاج، الاستهلاك) كما أنه يحدث آثاراً انكماشية تترتب على إنقاص أو تخفيض الإنفاق على الاستثمار الذاتي عن معدله الطبيعي.

وجدير بالذكر أن الآثار التي تترتب على كل من هذين المبدئين تفترض وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج، ولهذا فإن التحليل لا يتناسب مع الدول، المختلفة لعدم مرونة جهازها الإنتاجي بما يمنعه من التوسع في الإنفاق.

وتلعب طريقة التحويل أيضاً دوراً بارزاً في تحديد كيفية هذا التفاعل وآثاره فالطلب الكلي يتألف من الطلب الخاص والعام على أموال الاستثمار وأموال الاستهلاك، ولكن إذا كانت الزيادة في الإنفاق العام تتم على حساب نقصان مماثل في الإنفاق الخاص، فإن هذه الزيادة لن تؤدي إلى إحداث تأثير مضاعف على الدخل القومي على النحو المطلوب. ولهذا، حتى تؤدي الزيادة في النفقات العامة آثارها تكون زيادةخالصة في تيار الإنفاق الكلي، ولا يتحقق ذلك إلا إذا مولت هذه الزيادة في النفقات العامة عن طريق القروض أو عن طريق زيادة الإصدار النقدي أو عن طريق فرض ضرائب جديدة على المدخرات.

وفي حالة الكساد: يصعب اللجوء إلى القروض العامة أو زيادة الضرائب، ومن ثم يكون مصدر التحويل الأساسي هو الإصدار النقدي، ويفترض أن يكون الاقتصاد اقتصاداً رأسمالياً متقدماً يتمتع بجهاز إنتاجي مرن ويكون أقل من حالة الاستخدام الكامل.

أما إذا مولت هذه الدولة الزيادة في النفقات العامة عن طريق ضرائب تفرضها على دخول كان أصحابها يخضعونها لإنفاقهم الخاص استهلاكاً واستثماراً، ففي هذه الحالة سوف ينقص تيار الإنفاق الخاص مما يضعف من الزيادة الكلية التي تحدث في السجل القومي نتيجة زيادة الإنفاق العام، أو مما يعوض هذه الزيادة كلية حيث لا تحدث زيادة صافية في الإنفاق القومي.

ثالثاً: آثار الإنفاق العسكري:

تعد دراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكري ذات أهمية بالغة، نظراً لاستمرار الحروب وتزايدها في بعض الأقاليم، وتطور آلة الحرب وعتادها والمواد اللازمة لها، إضافة إلى ذلك فإن تطور الحاجات المادية يفرض على الدول تحسين ظروف التدريب والمعيشة للعساكر والجنود.

فقد وصلت النفقات العسكرية في بعض الدول إلى 50% من حجم الناتج، وفي بعضها وصلت إلى 25% وتكاد لا تخلو دولة من الجيش والإنفاق العسكري، وذلك بسبب السيطرة وتنفيذ سياسة القوة أو احتلال الدول الأخرى بالقوة العسكرية، كما فعلت أمريكا في احتلال أفغانستان عام 2001 واحتلال العراق عام 2003 كأعبر الحروب في بداية القرن الحادي والعشرين.

إن الاستعمار والسيطرة على مقدرات الشعوب لم تنته، بل تتجدد وتظهر بأشكال مختلفة، فالحروب الأخيرة توضح سيطرة الولايات المتحدة على النفط وتوزيعه وبالتالي فهي تسيطر على الدول المنتجة إما عسكرياً أو سياسياً، لذلك يتوجب عليها وعلى الشعوب الأخيرة زيادة إنفاقها العسكري لمواجهة هذه التهديدات المستمرة.

وقد تزايدت الدعوات السلمية في الفترة الأخيرة وظهرت الأصوات التي تطالب بالسلام، لكن هذه الدعوات ستبقى دون صدى يذكر طالما تسعى الدول الأوربية

والولايات المتحدة لتكريس سيطرتها بالقوة العسكرية، لذلك ستبقى النفقات العسكرية في تزايد مستمر طالما بقيت هذه النوايا وهذه التوجهات.

فالسؤال المطروح: هل تنتج النفقات العسكرية أثراً اقتصادياً مباشرة أم غير مباشرة في الاقتصاد الوطني؟ وما هي آليات إحداث مثل هذه الآثار؟ ينقسم الاقتصاديون إلى مجموعتين حيال الإنفاق العسكري:

الرأي الأول:

يرى أنصار هذا الرأي أن النفقات العسكرية أو الجيش بتعبير أوضح، سيحول الطاقات البشرية والموارد لصالحه وكان يمكن أن تستخدم في المجالات الإنتاجية، لذلك فإن الإنفاق العسكري سوف يخفض الاستهلاك والاستثمار أي سوف ينخفض الناتج المحلي الإجمالي أو قد يتباطأ معدل نمو الناتج بسبب الاستخدامات العسكرية، وإذا حللنا طلب الجيش للسلع والخدمات فإننا نجد أنه يتألف من:

- الإنفاق على المواد الغذائية والألبسة والأحذية.
- الإنفاق على إقامة البنى التحتية (طرق - جسور - وأبنية وتحصينات وغيرها)
- الإنفاق على العتاد والأسلحة بأنواعها كافة.

إن استخدام هذه المواد سوف يؤثر على بقية الفروع الصناعية والزراعية إما بارتفاع الأسعار أو باستخدام الخبرات الفنية في مجالات غير إنتاجية، لذلك يعدّ الإنفاق العسكري إنفاقاً عقيماً يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

الرأي الثاني:

يرى أنصار هذا الرأي أن الطلب العسكري على السلع والخدمات سوف يشجع القطاع الخاص على زيادة الإنتاج من هذه السلع الأمر الذي يؤدي لزيادة الإنتاج والتوظيف فيزداد الناتج ويزداد معدل النمو في الاقتصاد الوطني، فالإقتصاد الذي يعاني من حالة الركود سيجد في زيادة الطلب العسكري دافعاً لزيادة الطلب الكلي مما

يشجع على زيادة الإنتاج وغير دليل على ذلك الاقتصاد الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث أدت الزيادة في طلب الجيش على السلع والخدمات لزيادة الإنتاج وإقامة المصانع الضخمة لكل السلع التي يطلبها الجيش حتى الأسلحة والعتاد، كما قامت الولايات المتحدة بتزويد المتحاربين بالأسلحة والعتاد والسلع مما شجع الصناعيين على زيادة الإنتاج، وبذلك انتقلت الولايات المتحدة من دولة متوسطة النمو إلى دولة متقدمة بفضل التصنيع العسكري وبفضل الاقتصاد الحربي^(١).

إن هذه الآراء توضح دور الإنفاق العسكري في الاقتصاد الوطني، ولكنه مهما قيل من آراء معاكسة أو مؤيدة فإن النفقات العسكرية ذات طابع اقتصادي وتنتج آثاراً اقتصادية تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، ولكن كيف تظهر هذه الآثار؟

الدخل القومي والإنفاق العسكري:

تؤدي النفقات العسكرية لزيادة الدخل القومي من خلال الطرق التالية:

- 1- تشجيع البحث العلمي: تسعى القوى العسكرية المتحاربة لاكتشاف أسلحة تفوق طاقات العدد وتؤدي لتدميره، وهذا الأمر يستلزم البحث والتطوير، فقد أدى اكتشاف الذرة والأشعة والاتصالات والكمبيوتر في المجال العسكري، لاستخدامها في المجال المدني لزيادة حجم الإنتاج وزيادة الدخل القومي.
- 2- التصنيع العسكري: أدى اكتشاف وتطوير المعدات الثقيلة العسكرية إلى تحويل هذا الاختراع للحياة المدنية، فاستخدمت التقانات العسكرية بعد الحروب لإنتاج معدات ثقيلة تخدم القطاعات المدنية فالديبابة والطائرة والجرافات وآلات عبور الأنهار والجسور وغيرها أصبحت تقانات مدنية ساهمت في تطوير الناتج الوطني.
- 3- تشغيل الشباب: إن حاجة الجيش للأفراد من الاختصاصات كافة الهندسية والطبية والإدارية والعمال قد دفعه لتطوير هذه الاختصاصات وتأهيل الكوادر

١ المؤلف: الاقتصاديات المال والسياسيين المالية والنفدية، مرجع سابق ص 175

لكي تعمل على التقانات الحديثة، فقد ساهم ذلك بتطوير رأس المال البشري من جهة وتشغيل العمال العاطلين عن العمل من جهة أخرى، الأمر الذي أدى لأعداد الكوادر اللازمة للصناعة الوطنية وقد ساهمت بدورها في زيادة الإنتاج الوطني.

إن هذه المجالات والطرق قد ساهمت في دعم القطاعات الصناعية وتطوير العديد من الصناعات التي كانت تنتظر من يطورها فالاختراع العسكري يمكن أن يتحول بسرعة لاختراع مدني أو قد يدفع الاختصاصيين المدنيين للاستفادة منه وتطوير آلاهم بالاتجاه نفسه.

إنتاجية النفقة العسكرية:

تتوقف إنتاجية النفقات العسكرية على العوامل التالية:

1- نوعية الإنفاق العسكري: إذا تركزت النفقات العسكرية على شراء المواد اللازمة للجيش دون الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير المعارف والاكتشاف فإن هذه النفقات ستكون عقيمة لأنها ستحدث آثاراً آنية، بينما النفقات الموجهة للبحث والتطوير سوف تساهم في الاكتشاف والتطوير ولذلك ستعطي آثاراً إيجابية على الصناعة الوطنية.

2- قدرة الدولة على التصنيع: إذا كانت إمكانيات الدولة لا تسمح لها بالتصنيع العسكري أي سوف تستورد جميع معادنها العسكرية من دهايات وطائرات وعتاد وأسلحة أخرى، فإن ذلك سيدفعها للاستيراد، وفي هذه الحالة سوف يذهب جزء من الإمكانيات الوطنية للخارج، وتكون النفقات العسكرية عقيمة، أما إذا كانت الدولة تستطيع تصنيع عتادها ومعادنها فإن الطلب العسكري على الأسلحة سوف يشجع الصناعة على الإنتاج وتصنيع المواد اللازمة (نحاس - حديد - أسلاك

كهربائية — بلاستيك أنحشاب وغيرها من المواد للخدمة الصناعة فتظهر مصانع متعددة إلى جانب الصناعات العسكرية، فتظهر الآثار الإيجابية للتصنيع العسكري.

3- مرونة الجهاز الإنتاجي: إذا كان الجهاز الإنتاجي في الدولة يتمتع بالمرونة هذا يعني أن زيادة الطلب العسكري سوف يزيد الإنتاج الوطني، وسوف يستخدم الطاقات المعطلة فتظهر الآثار الإيجابية للطلب العسكري، أما إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن في هذا الاقتصاد، فإن زيادة الطلب العسكري سوف يؤدي لتحقيق المنافسة بين الجيش والقطاعات المدنية فترتفع الأسعار، ونظراً للأفضلية التي يتمتع بها الجيش فإن ذلك سيؤثر على الحياة المدنية ويحصل التضخم في الاقتصاد، وهذا كان ولا زال يحصل في الدول النامية.

وأخيراً: لا بد من القول أن الإنفاق العسكري يعتبر جزءاً من الإنفاق الكلي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي تتوقف إنتاجيته على حالة الاقتصاد ودرجة تقدم وتطور القطاعات الاقتصادية، فكلما كان الاقتصاد متطوراً وينمو بمعدلات جيدة كلما شجع ذلك على إحداث الآثار الإيجابية، وبالمقابل إذا كان الاقتصاد يعاني من الصعوبات والمشاكل الاقتصادية، فإن الإنفاق العسكري لن يزيد المشاكل إلا مشاكل جديدة.

الباب الخامس

السياسة المالية





الفصل الأول

جوهر وطبيعة السياسة المالية

تمهيد:

إن تركيب الإجراءات فيما بينها. بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية يعد سياسة اقتصادية تبغي الدولة من ورائها، إما معالجة حالة اقتصادية ما، أو اتباع نهج اقتصادي جديد، قد يكون الهدف منه معالجة تدني حجم الاستثمار، أو السعي لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعد السياسة المالية أحد أهم وسيلة تستخدمها الدولة في إطار السياسة الاقتصادية العامة، أي أنها أداة هامة في إطار مجموعة من المركبات الاقتصادية، والسياسة المالية بما تتضمنه من أدوات تستطيع التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وتستطيع تقديم الدعم والمساعدة للمنتجين: بهدف زيادة الإنتاج، أي أنها تشجع العرض والطلب بأن واحد ولذلك ينبغي على الدولة استخدامها حسب الظروف الاقتصادية، وتوجهات الدولة الاقتصادية العامة، في إطار سياساتها الاقتصادية التي ترغب باستخدامها لإنجاز الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

أولاً: مفهوم السياسة المالية:

لم تكن السياسة المالية مركباً جامداً في يوم من الأيام بل تتطور حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فالسياسة المالية التي طبقها الكلاسيك لا تصلح للفترات اللاحقة، وما طبق في القرن الماضي لا يصلح للقرن الحالي واستناداً لذلك يمكن تعريف السياسة المالية كما يلي:

1- يرى الدكتور كمال غالي رحمه الله أن السياسة المالية "هي كافة الوسائل التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في حجم الطلب الإجمالي، والتأثير في مستوى الاستخدام القومي وحجم الدخل القومي" (1)

إن تعريف الدكتور غالي يركز على دور السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية

2- يرى الدكتور حضير عباس المهر أن السياسة المالية: "هي عملية تغيير حجم الإنفاق الحكومي أو الإيراد للدولة في حال عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة، أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصول إيرادات الدولة، السلطة المالية المختصة بتغيير أحد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما" (2)

يركز الدكتور المهر على التوازن المالي بين الإيرادات و النفقات و هو بذلك يميل إلى السياسة الكلاسيكية التي تحصر النشاط الحكومي في التوازن المالي.

3 - يرى الدكتور عبد المنعم فوزي السياسة المالية أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد القومي" (3)

يركز تعريف الدكتور فوزي أيضاً على التوازن بين الإيرادات والنفقات وذلك في سبيل تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره.

إن هذه التعاريف وغيرها مهما تعددت تركز على الأدوات المالية وكيفية ربطها بالأهداف الاقتصادية، واستناداً لذلك يعرف الدكتور عبد المطلب عبد الحميد السياسة

(1) كمال غالي: الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة دمشق 1968 ص 222

(2) حضير عباس المهر: التقلبات الاقتصادية، عمادة شؤون المكتبات الرياض 1981 ص 137

(3) عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق ص 21

المالية أهما "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة" (1)

ويكون الدكتور عبد الحميد قد ربط الإجراءات المالية الممكن اتخاذها بالأهداف التي ينبغي الوصول إليها.

ومن جهتنا نحن نعرف السياسة المالية:

"مجموعة من الوسائل والتدابير التي تتخذها الدولة استناداً لحالة النشاط الاقتصادي، مستخدمة كافة الوسائل المالية الهامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي"

واستناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص السياسة المالية بما يلي:

- 1- السياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير تصدرها الدولة على شكل قوانين ومراسيم وقرارات حكومية مالية في إطار توجه عام في الإطار المالي
- 2- الدولة هي صاحبة الحق والسلطة في استخدام نفوذها كي تقوم بالإجراءات المالية وهي تطبقها على القطاعين العام والخاص معاً.
- 3- يجب على الدولة استخدام الإجراءات المالية استناداً لحالة النشاط الاقتصادي ففي أوقات الرواج تزيد الضرائب وفي أوقات الركود تزيد الإنفاق العام، أي ليست الإجراءات موحدة وفي الأوقات كلها.
- 4- تستخدم الدولة بمجموع الوسائل المالية من الضرائب والرسوم والإنفاق العام والقروض والإعانات لتحقيق هدف ما، ولا يمكن أن تستخدم هذه الوسائل معاً لمعالجة قضية ما، بل لكل فترة وحالة وسائلها الخاصة بها.

(1) عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي مجموعة البذل القاهرة 2002 ص 43

5- تؤثر الأدوات والوسائل المالية على المتغيرات الاقتصادية كافة، لأن كل وسيلة مالية يمكن أن تؤثر على قطاع معين، فالضرائب تخفض الدخل، بينما الإنفاق العام يولد دخلاً جديداً.

6- تهدف السياسة المالية لزيادة معدل النمو الاقتصادي، لأن كل سياسة وإجراء لا يسعى لتحقيق هدف محدد، فهو مجرد أفكار، وكل إجراء مالي يجب أن يصل إلى الأهداف المتبعة في الاقتصاد، وهي زيادة معدل النمو وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

إن خصائص السياسة المالية توضح لنا بشكل قاطع غير قابل للشك أن الإجراءات والوسائل والأهداف مترابطة مع بعضها، فكيف يمكن أن نستخدم زيادة الضرائب؟ وما هي الأهداف التي نريد الوصول إليها من وراء هذه السياسة؟ وما هي المنعكسات على القطاعات الاقتصادية؟

ثانياً: أهداف السياسة المالية:

تعد السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، التي يمكن من خلالها التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية والتأثير على الطبقات والشرائح الاجتماعية على اعتبار أن هذه الأدوات والإجراءات تطبق على الأفراد والجماعات البشرية، لذلك تعدد أهداف السياسة المالية وتشابهك في إطار المجتمع الاقتصادي وبناء على ذلك نلاحظ أنها تحقق الأهداف التالية:

أولاً: تحقيق العدالة الاجتماعية:

ركزت الأفكار والنظريات الاجتماعية منذ فجر التاريخ على العدالة الاجتماعية، لكن الممارسات العملية والحكام كانوا يصدرون الأحكام والقوانين التي تحقق مصالح مجموعة صغيرة من الأفراد، وبذلك كانت العدالة شبه غائبة في أكثر المجتمعات إن

العدالة في المفهوم السياسي والاقتصادي والاجتماعي تعني مساواة الناس أمام القانون والاستفادة من الخيرات العامة وتحقيق التكافل بين الأغنياء والفقراء وإزالة مظاهر التمييز كلها بين الأفراد بغض النظر عن اللون أو الأصل أو الجنس.

إن العدالة الاجتماعية أو المساواة كما يعدها البعض إنما تعني أن يتمتع الجميع بالحقوق والحريات دون تمييز.⁽¹⁾

إن مفهوم العدالة الاجتماعية الذي يرتبط بالإنصاف أو المساواة قد تطور وارتبط بالديمقراطية لأن سلطة الحاكم المنتخب أصبحت مرهونة بالفاعلين الاجتماعيين أي بصناديق الاقتراع ولذلك أصبحت الحكومات تخاف من الاستبداد والظلم وتحقيق مصالح طبقة على حساب طبقة أخرى.

وفي هذا الإطار يرى (آلان تورين) المفكر الفرنسي أن المواطن والتلاحم الاجتماعي والانتماء للدولة أو القومية والارتباط بثقافة معينة وتاريخ مشترك قد يستثمرها الحاكم لتحقيق مصالح البعض على حساب البعض الآخر وبذلك تزول العدالة وهو يركز على الديمقراطية أكثر من تركيزه على العدالة الاجتماعية التي قد يحتفي وراءها الحاكم لتحقيق بعض المصالح الخاصة.⁽²⁾

فالديمقراطية والانتخابات الحرة أصبحت الأداة الهامة لتحقيق العدالة الاجتماعية. والسؤال المطروح حالياً: كيف تستطيع الديمقراطية تحقيق العدالة الاجتماعية في المجال المالي والضريبي؟

إن تطبيق مبدأ الجندية الإلزامية على جميع الرعايا يعني عدالة اجتماعية، فإذا أعطت الدولة مجموعة من الأفراد صفة الإعفاء يعني أنها غير ديمقراطية ولا تحقق العدالة، وفي المجال المالي فإن فرض الضرائب على جميع المواطنين يعني تحقيق العدالة

(1) ناصر محمد الحر رجي: العلم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر عمان 2004 ص 197-198

(2) آلان تورين: ما الديمقراطية؟ ترجمة عبود كاسوخة منشورات وزارة الثقافة دمشق 2000 ص 48-50

الضريبية لكن السؤال المطروح: هل تفرض الدولة الضرائب بمعدلات متساوية على جميع الأفراد لتحقيق العدالة؟

بالطبع يجب على الدولة فرض الضرائب استناداً للدخل ووضع المكلف والثروة، وهنا ندخل في إطار التنظيم الفني للضرائب، ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة ولكل نوع من هذه الضرائب سلبياته وإيجابياته.

واستناداً لذلك تعدّ الضرائب غير المباشرة ضرائب غير عادلة لأنها لا تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار لأن فرض ضريبة 10 ليرات سورية على عبلة سمحائر لا يراعي وضع هذا المستهلك المالي هل هو غني أم فقير؟

أما الضرائب المباشرة فهي ضرائب عادلة لأنها تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار، فالمالك الذي يملك مصنعاً ومتجراً وتجارة الاستيراد والتصدير، لا يمكن أن يدفع ضريبة مثل العامل أو الموظف الذي يتقاضى راتباً في نهاية الشهر، فالضريبة المباشرة على هذا المكلف الغني يجب أن تكون مرتفعة في حين يجب أن تكون ضريبة الآخر متدنية.

كذلك ثمة من يسأل هل فرض ضريبة بمعدل 15% على الموظف والتاجر تكون عادلة لأنها متساوية في المعدل؟ بالطبع لا تكون هذه الضريبة عادلة لأن عبء 15% على الموظف هو أكبر بكثير من 15% على دخل التاجر لأن التاجر أشبع الحاجات الأساسية، فيما لم يستطع الموظف إشباع حاجاته الأساسية وهو في حالة عجز مالي مستمر نظراً لارتفاع الأسعار مقابل ثبات الأجور.

استناداً لذلك يمكن تعريف العدالة الضريبية:

"وجوب اشتراك كل أفراد الدولة في أداء الضرائب المقررة بصورة تتناسب مع مقدرتهم المالية" (1)

(1) عدي محمود شهناوي: الاقتصاد المالي، تدار الجامعة بيروت 1988 ص 160

ويلاحظ على هذا التعريف اشتراك الجميع ولكن حسب الإمكانيات المادية لكل مكلف أي الغني يجب أن يدفع أكثر من الفقير
أما التعريف الثاني للعدالة الضريبية فهو وجوب توزيع الضريبة توزيعاً عادلاً بين المواطنين⁽¹⁾

ويرى الدكتور البطريق صاحب هذا التعريف وجوب مراعاة المقدرة التكليفية لكل مواطن مع ضرورة إعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من أداء الضريبة، وتكليف الأغنياء بمعدلات كبيرة.

أما الدكتور حامد دراز فإنه يذهب بعيداً في شرح العدالة الضريبية فيقول: "العدالة الضريبية معيار ذاتي غامض ونسبي وقابل للتغيير والتعديل وفقاً لأراء الكاتب والمكان الذي يكتب فيه، وتعريف العدالة يشبه تعريف الحق أو الخير أو الجمال"⁽²⁾

ورغم هذه الصعوبات يعرف العدالة الضريبية بقوله: "النظام الضريبي العادل هو ذلك النظام الذي يترتب عليه معاملة ضريبية يؤمن غالبية أفراد المجتمع بعدالتها"

ويرى الدكتور دراز ضرورة تحقيق العدالة الأفقية بفرض ضرائب متماثلة على الممولين المتماثلين في الظروف الاقتصادية، والعدالة الرأسية تعني فرض ضرائب غير متماثلة على المكلفين غير المتماثلين في الدخل.

وإذا عدنا إلى كتابات آدم سميث عن العدالة الضريبية التي ذكرناها في كتابه ثروة الأمم عام 1776 حيث قال:

(1) بولس أحمد البطريق: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية بيروت 1985 ص 143

(2) حامد عبد الحميد دراز: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية - بيروت 1988 ص 262-264

"العدالة أو المساواة: Equality تعني أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية حسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في حماية الدولة" (1)

ولم يكن آدم سميث يعني بهذه القاعدة أن يدفع الجميع الضريبة، بل كان يسلم أن المعلمين وذوي الدخل المتدنية يجب ألا يدفعوا الضريبة لأنهم غير قادرين على ذلك. إن مفهوم العدالة كما هو محدد غير قابل للتحديد ولا تمتلك الدولة الأسس العملية لتحديده ومن ثم فرضه على المواطنين، وكيف تستطيع الدولة إقناع المواطنين بهذه العدالة أو تلك.

واستناداً لذلك نعرف العدالة الضريبية أنها:

"فرض ضرائب أو معدلات ضريبية متساوية على جميع المكلفين والأموال الخاضعة للضريبة ولا يجوز إعفاء بعض الأفراد أو الشرائح أو القطاعات الاقتصادية دون مبررات موضوعية تستند لسياسة الدولة أو حالة الاقتصاد الوطني"

إن هذا التعريف يربط الإعفاء بحالة الاقتصاد وسياسة الدولة واستناداً لذلك تكون خصائص العدالة كما يلي:

- 1- تساوي المعدلات الضريبية أو الضرائب المفروضة ولا يجوز فرض معدل مرتفع لصناعة الغزل ومعدل منخفض لصناعة النسيج
- 2- معاملة العاملين في قطاع معين المعاملة الضريبية نفسها، أي إخضاع جميع العاملين في صناعة المنظفات للمعدلات الضريبية نفسها كما يجب أن يخضع العاملون في التجارة للمعدلات الضريبية ذاتها دون تمييز.

(1) عبد النعم فوزي: المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية بيروت 1972 ص 95

3- إعفاء ذوي الدخل المحدود وخاصة الموظفين والعمال المتقاعين وغير العاملين (العاطلين عن العمل) وذوي الدخل دون حد الكفاف.

4- إن التمايز في الضرائب والمعدلات الضريبية يجب أن يستند لمبررات اقتصادية مثل تحفيز الإنتاج في قطاع معين أو تشجيع الاستثمار أو التصدير أو أحياناً فرض ضرائب مرتفعة على الصناعات المضرّة بالصحة العامة مثل الكحول والتبغ وغيرها.

تعدّ العدالة الضريبية إحدى أهم أدوات السياسة المالية لأنها تدفع الأفراد وتحفزهم على المساهمة في الأعباء العامة، وهنا يجب التركيز على مكافحة التهرب الضريبي، لأن التهرب يساعد البعض على تحقيق ثروات خاصة على حساب الآخرين ويدفع الأكثرية لعدم الاهتمام بالشؤون العامة وإيجاد وسائل غش وهداع للتخلص من الضرائب.

أما استخدام الضرائب كوسيلة للتدخل وهو جوهر السياسة المالية فإن الضريبة كما هو معروف وسيلة مالية لتمويل الإنفاق العام، لكنها أصبحت من أهم أدوات التدخل استناداً للنظرية الكينسزوية فكيف نستخدم الضريبة في التدخل؟

أو بعبارة أدق كيف يمكن استخدام السياسة المالية للتأثير على حالة الاقتصاد الوطني؟

تعد الضرائب إحدى أهم أدوات السياسة المالية لأنه من خلالها يمكن تشجيع الإنتاج والتصدير وتخفيض الاستيراد وزيادة الدخل أو تخفيضها، ولدى الإخلال على تجارب الدول أو سياساتها تبين لنا الاستخدامات التالية:

1- تستخدم الدول الضرائب لتشجيع الاستثمار بشكل عام وأحياناً تخفض الدولة الضريبة على قطاع معين فيزداد الإنتاج وبالمقابل تزيد الضرائب على قطاع قائم لا حدود منه فينخفض الإنتاج فيه، لقد نجحت كوريا وماليزيا في استخدام الضرائب

لتشجيع التصدير فازداد الإنتاج وخاصة الصناعي الأمر الذي زاد من معدلات التصنيع والنمو في الاقتصاد

2- تخفيض الدولة الضرائب في فترة الركود وتعتمد على الإصدار النقدي أو على القروض العامة في تمويل الإنفاق العام وتكون بذلك قد زادت الدخول للمواطنين ويزداد على الأثر الاستهلاك الذي يساهم في إخراج الاقتصاد من حالة الركود.

3- تزيد الدولة الضرائب في حالات التضخم وتخفيض القروض العامة وتخفيض حجم الإنفاق العام وذلك بهدف سحب السيولة الفائضة التي تزيد من نمو معدلات التضخم.

إن تحقيق العدالة الضريبية بصورتها النسبية يؤدي لتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن أكثر الأنظمة السياسية تضع في صلب برامجها العدالة الضريبية بشكل دقيق، كما أن الأحزاب تضع في برامجها الانتخابية (زيادة أو تخفيض الضرائب) فالأحزاب العمالية والديمقراطية تسعى لزيادة الضرائب على رأس المال وتخفيض ضرائب الأجور وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، في حين تسعى الأحزاب المحافظة واليمينية إلى دعم أصحاب الاستثمارات و الراسمائل فتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الاستثمار وتزيد الضرائب على الاستهلاك والأجور اعتقاداً منها أن المستثمر أو المنظم هو المحرك الأساسي في النظام الرأسمالي.

إن اختلاف الأنظمة السياسية لا يقلل من أهمية العدالة الضريبية كمصطلح ومفهوم سياسي اقتصادي اجتماعي ويسعى كل نظام لاستخدام المعدلات الضريبية والضرائب التي تحقق سياساته الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: تحقيق التوازن الاقتصادي:

يرى الاقتصادي الأمريكي سامويلسون أن التوازن الاقتصادي الكلي:

"هو تركيبة من الأسعار والكميات الإجمالية والتي لا يرغب عندها البائعون أو المشترون أن يغيروا مشترياتهم أو مبيعاتهم أو أسعارهم".⁽¹⁾

إن سامويلسون بهذا التعريف يعبر عن رضا البائع والمشتري حيث يعكس وراء كل منهما التكلفة والدخل والتوزيع وغيرهما.

كما يرى الدكتور سامي تحليل في التوازن الاقتصادي مايلي:

" المقصود بالتوازن الاقتصادي الشامل أن يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات مع تحقيق التوازن في سوق النقود"⁽²⁾

ويكون سامي تحليل قد اتجه باتجاه سامو يلسون، لكنه يعبر عن التوازن بإدخال عنصر النقد وفعلاً لا يتحقق التوازن دون وجود النقد (السياسة النقدية) وإذا أردنا شرح وتوضيح آلية التوازن فإننا نستطيع القول: إنه عندما تزداد الأسعار عن المستوى التوازني فإن الإنفاق الكلي سوف ينخفض الأمر الذي يؤدي لظهور فائض في العرض (ركود) وبالمقابل عندما تنخفض الأسعار عن المستوى التوازني فإن الإنفاق الكلي سيزداد ويظهر فائض الطلب (تضخم) وهكذا ينتقل الاقتصاد من حالة التوازن إلى حالة أخرى، لأنه لا يوجد توازن في عالم الازم أكثر من دورة قصيرة الأجل (سنة تقريباً) أو تحليل الدورة القصيرة (ثلاث سنوات).

والسؤال المطروح الآن: كيف تستطيع السياسة المالية تحقيق التوازن الاقتصادي؟

وهل يستمر هذا التوازن طويلاً؟ وهل يحتاج لمساعدة السياسة النقدية بذلك؟

تستطيع السياسة المالية، بما تمتلكه من أدوات، أن تؤثر على العرض والطلب الكليين، فمن خلال الإنفاق العام تؤثر على العرض، ومن خلال الضرائب تؤثر على الطلب وذلك كما يلي:

(1) سامو يلسون- نورد هاوز: الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، الأهلية للنشر عمان 2001 ص 429

(2) سامي تحليل: نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 473

أم الإنفاق العام: ويتألف من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، فكلما زاد الإنفاق بشكل عام يزداد الإنفاق الكلي ويزداد الطلب الكلي في الاقتصاد، وفي حال زيادة الإنفاق الجاري هذا يعني زيادة الدخل، فإذا كان العرض منخفضاً سوف يحصل التضخم، وإذا كان العرض أكبر من الطلب سوف يؤدي الإنفاق الجاري لتعريك الطلب ولذلك يحصل التوازن.

والإنفاق الاستثماري سوف يتضمن شراء السلع والمواد وإقامة المصانع، وعلى الدولة زيادة الإنفاق الاستثماري عندما يكون العرض منخفضاً وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنتاج مما يؤدي لحدوث التوازن. إذا يجب على الدولة دراسة حالة الاقتصاد واختيار الحل الأفضل، إنفاق حكومي جاري، أم إنفاق حكومي استثماري.

ب) الضرائب: وهي الأداة المالية الهامة لإعادة توزيع الدخل، فكلما ازداد حجم الضرائب تزداد العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية وخاصة في حالات الضرائب المباشرة، أما إذا اعتمدت الدولة على الضرائب غير المباشرة فإن ذلك يعني إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء لذلك على الدولة استخدام الضريبة لتحقيق الإنصاف الاجتماعي أي التركيز على الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل وبالتالي فهي تشجع الطلب مما يؤدي لزيادة الإنتاج وحصول الرواج الاقتصادي.

حالة الاقتصاد الوطني:

يجب أن نتطرق الدولة من حالة الاقتصاد الوطني، هل هناك توازن بين العرض والطلب؟ هل العرض أكبر أم الطلب؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن من خلال الإنفاق العام والضرائب؟

أ) إذا كان العرض أكبر من الطلب فإن الاقتصاد يكون أمام حالة الركود، وهنا ينبغي على الدولة تشجيع وتحفيز الطلب وذلك عبر:

1- زيادة حجم الإنفاق العام الجاري الذي يتضمن زيادة الأجر للعاملين والصيانة وشراء السلع والمواد وغيرها.

2- تخفيض الضرائب لأنها تؤثر على الدخل فتزداد الدخل بمقدار هذا الانخفاض فيزداد الطلب الكلي.

إن زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب سوف تحفز الطلب الكلي

ب) إذا كان الطلب أكبر من العرض فإن الاقتصاد يكون في حالة رواج- تضخم وأمام هذه الحالة على الدولة

1- تخفيض حجم الإنفاق العام وخاصة الجاري بحيث يؤدي ذلك لتراجع طلب الحكومة على السلع والخدمات وأعمال الصيانة.

2- زيادة الضرائب لتخفيض حجم الأرباح والمداخيل فيؤدي ذلك لتخفيض الطلب الكلي.

إن زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام سيؤثران على الدخل فينتفض مقابل العرض فيحصل التوازن الاقتصادي الكلي.

ثالثاً: عجز الموازنة:

يرى المفكر العربي الراحل رمزي زكي أن عجز الموازنة هو التباين الشديد الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة ونمو الإيرادات العامة⁽¹⁾.

ويكون رمزي زكي قد ركز على نمو النفقات في مواجهة الإيرادات أما التعريف المبسط للعجز فهو:

(1) رمزي زكي عجز الموازنة العامة، دار ابن سينا للنشر، القاهرة 1992 ص 39

"نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة".

إن هذا التعريف لا يحدد كيف ستمول الدولة العجز المالي، هل من خلال الإصدار النقدي أم من خلال الاقتراض من الجمهور أم الاقتراض الخارجي؟
وبذلك تنتقل لسياسة عجز الموازنة أو ما يسمى بالتمويل بالعجز كما هو متعارف لدى الباحثين والطلبة وخبراء المال.

فالتمويل بالعجز : "هو سياسة مالية تستخدمها الدول النامية حيث تمول عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي مما يؤدي لحدوث التضخم".
وإذا أردنا التعرف على أسباب العجز المالي يمكن القول: أن أسباب العجز هي كما يلي:

- 1- زيادة وتطور حجم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدول أو ينبغي تقديمها للمواطنين بهدف تحسين ظروف المعيشة.
 - 2- زيادة حجم الإنفاق على مشاريع القاعدة الأساسية من طرقات وجسور ومرافق عامة وسكك الحديد والمطارات والمرافق والاتصالات وغيرها .
 - 3- زيادة حجم التوظيف الحكومي بهدف تخفيض حجم العمالة⁽¹⁾.
 - 4- تدني مستوى الخيرات الضريبية مما يؤدي لزيادة حجم التهرب الضريبي.
 - 5- التحلل الهيكلي بين قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه فالتجارة والخدمات تنمو وتتطور بمعدلات أكبر بكثير من القطاعات الإنتاجية.
- إن هذه الأسباب توضح لنا: أن النفقات تتزايد والإيرادات تتراجع الأمر الذي يؤدي لزيادة عجز الموازنة والسؤال الذي يطرح نفسه ما هو الحجم الأمثل لعجز الموازنة؟

⁽¹⁾ بلولف : عجز الموازنة أسبابه و آلياته و طرق المعالجة، جمعية العلوم الاقتصادية وبنسب 1994، ندوة الثلاثاء الاقتصادية من 3-4

بالطبع لا يوجد وصفة جاهزة لتحديد العجز أو الحجم الأمثل للعجز، لكن الخبرات الأوروبية حددت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3% للدول التي ستتنضم للاتحاد الأوروبي، وإذا أخذنا الدول النامية في مواجهة هذه الدول يمكن القول أن الحجم الأمثل في الدول النامية هو 8-10% إذا كانت أوروبا اعتمدت 3%.

فإذا كانت نسبة العجز أقل من 10% فإن الدولة تتجه لحالات أفضل، أي كلما انخفضت نسبة العجز للناتج كلما أدى ذلك لتطور الخبرات والموارد المالية.

أما السؤال الأهم وهو من أين ستمول الدول العجز في الدول المتقدمة والدول النامية؟

- تمويل الدول المتقدمة العجز المالي من خلال الاقتراض من السوق النقدية أي من خلال إصدار سندات الدين العام التي تطرح للتداول في الأسواق المالية التي تكلف الدولة نفقات تسويقها والفوائد المترتبة عليها.

- أما الدول النامية فكانت تلجأ للإصدار النقدي أي الاقتراض من خلال المصرف المركزي مما يؤدي لحدوث التضخم، أما في الظروف الراهنة فأصبحت بعض الدول التي أحدثت الأسواق المالية تسوق سندات الدين العام في البورصة أي اتجهت الدول النامية للاقتراض من الجمهور وذلك بهدف تخفيض حجم الضغوط التضخمية التي يحدثها الإصدار النقدي (التمويل بالعجز).

أما السؤال الأخير: ما هو دور السياسة المالية في تخفيض عجز الموازنة؟

تتألف المالية الحكومية من الإنفاق العام والإيراد العام فإذا ازداد حجم الإنفاق العام وانخفض الإيراد العام يحصل العجز، وإذا ازداد الإيراد العام وانخفض الإنفاق العام يحصل الفائض. لذلك فإن دور السياسة المالية لا ينصب على تحقيق التوازن كما كان ينادي الكلاسيك في السابق، بل على حالة الاقتصاد الوطني.

بالطبع لا توجد معايير محددة وثابتة لجميع الاقتصاديات.

آ- ففي الدول النامية التي لم تستكمل مسيرة تطورها الاقتصادي بعد فإن السياسة المالية ضرورية، إذ لا يمكن تطوير الأدوات الإنتاجية والإنتاج دون تدخل المالية الحكومية ويكون ذلك عن طريق:

1- زيادة الإنفاق العام على مشاريع القاعدة الأساسية لكي يكون عاملاً مساعداً على تخفيض تكاليف الإنتاج.

2- إقامة بعض المصانع الهامة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص من جهة وإقامة المصانع العامة لتشجيع القطاع الخاص من جهة ثانية.

3- تقديم الإعانات الإنتاجية بهدف تحفيز الاستثمار والمستثمرين وذلك خلال فترة التأسيس بهدف دعم الإنتاج الوطني.

4- تخفيض الضرائب أو الإعفاء خلال فترة تأسيس المنشآت الصناعية وذلك لزيادة حجم التراكم الرأسمالي.

إذا قامت السياسة المالية بهذه الإجراءات فإن المستثمرين سيقدمون على إقامة المنشآت وبالتالي سوف يزداد الإنتاج ويزداد معدل النمو الاقتصادي وتصل الدولة إلى الأهداف المنشودة وهي تصنيع المواد الأولية وتشغيل العمالة الوطنية وزيادة الدخل الوطني.

أما عندما يبلغ الاقتصاد الوطني مراحل متقدمة فإن السياسة المالية سوف تنتقل لصيغة جديدة، لأنه لكل مرحلة من مراحل النمو سياسة مالية خاصة بها.

ب- أما في الدول المتقدمة: فإن النمو الاقتصادي قد بلغ مراحل متقدمة، وبعبارة أدق سوف يتوقف النمو، وعلى الحكومات أن تبحث في مجالات أخرى لتحفيز النمو ويكون ذلك عن طريق

1- تقلص الإعانات الاجتماعية للعاطلين عن العمل بهدف تحفيز جانب الطلب فيشجع العرض على الزيادة.

2- زيادة حجم الإنفاق على اقتصاد المعرفة والتقانات الحديثة بحيث يؤدي ذلك لزيادة حجم التوظيف والاستثمار في هذا المجال.

3- زيادة حجم الإنفاق على خدمات الرفاهية مما يشجع الاستثمار في قطاع السياحة والرفاهية والتسلية وغيرها.

إن الإنفاق في الدول المتقدمة يختلف عن الإنفاق في الدول النامية من حيث الجوهر والشكل، كما يختلف في النتائج لأن تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية يتجه باتجاه زيادة الإنتاج من السلع، والخدمات والتصنيع، بينما يتجه في الدول المتقدمة لزيادة الرفاهية .

ثالثاً : أدوات السياسة المالية:

هي الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية فتؤدي لتحقيق الأهداف المنشودة.

أو بتعبير أدق هي مجموعة الوسائل المالية من أدوات الجباية ومن أدوات الإنفاق العام وغيرها التي يمكن أن تؤثر على حالة النشاط الاقتصادي وتؤدي لتحقيق الأهداف العامة.

إن هذا التعريف الشامل يوضح أن الأدوات المالية كثيرة ومتنوعة ، وتختلف بين بلد وآخر، كما لا يمكن تطبيق الأدوات نفسها في اقتصاديات متباينة في درجة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ، إضافة إلى ذلك فإن علم الاقتصاد هو أحد أهم العلوم الاجتماعية لذلك لابد من وجود فوارق بين المجتمعات واعتراضها أو قبولها

بأداة مالية أكثر من غيرها، لا يوجد معيار محدد أو وصفة جاهزة من أدوات السياسة المالية لمعالجة ظاهرة محددة بل دائماً نستخدم عدة أدوات معاً.

واستناداً لذلك تتألف الأدوات المالية من:

1- الضرائب والرسوم:

تعد الضريبة من أهم الأدوات المالية نظراً لأنها توفر للمعزينة العامة حوالي 90% من الإيرادات العامة، وهي وسيلة سيادية تعبر عن دور الدولة ووجودها وسلطانها، لذلك سميت (إيرادات سيادية) ولا يستطيع الأفراد الاعتراض عليها أو عدم دفعها كما هو الحال في القروض العامة أو الرسوم، أي يسددها المواطن أو المكلف استناداً للنصوص القانونية إضافة إلى ذلك فإن استخدام الضرائب يعد عاملاً هاماً للتأثير على الحياة الاقتصادية، فبعد أن كان الكلاسيك يعتبرون الضرائب وسيلة مالية لأشباع الحاجة المالية للدولة، عدّ الكينزيون الضريبة أداة هامة للتدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي، فإذا أرادت الدولة تشجيع الإنتاج في قطاع معين فإنها تخفض الضرائب عليه وترفعه على القطاع الآخر، وبالمقابل فإن الضريبة أداة هامة للتأثير على إعادة توزيع الدخل وتحقيق الإنصاف الاجتماعي.

إن مرتبة الضرائب بين مباشرة وغير مباشرة يختلف من مجتمع لآخر ومن حالة اقتصادية لأخرى وحسب توجهات الدولة وسياساتها العامة وبالتالي لا يمكن استخدام الضريبة نفسها التي تستخدمها ألمانيا في سورية نظراً لاختلاف مستوى التطور.

2- القروض العامة:

هي وسيلة مالية استثنائية لكنها أصبحت عادية في الظروف الراهنة نظراً لأن أكثر ميزانيات دول العالم تعاني من حالة العجز المالي، وتقوم وزارة المالية في كسل دولة بتنظيم إصدار السندات العامة وتسويقها ودفع فوائدها وأصبحت وسيلة مالية مهمة

للمضاربة في سوق الأوراق المالية . وتختلف القروض العامة عن الضرائب في آلية التدنجل فلا يمكن أن تؤدي القروض لإحداث الأثار نفسها التي تحدثها الضريبة وبالتالي تستخدم القروض لتمويل المشروعات العامة من مشاريع البنية التحتية أو إقامة المصانع الحكومية التي لا يتوفر لها اعتمادات⁽¹⁾ أي تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية وتشجيع المستثمرين ، وقد تستخدمها الدولة لمحاربة التضخم بجمع السيولة الفائضة الأمر الذي يؤدي لتخفيض معدلات التضخم.

3- الإعانات:

"هي مبالغ تخصصها الدولة لمساعدة بعض القطاعات الاجتماعية أو الاقتصادية تهدف لإحداث تغييرات هامة في تلك القطاعات".
تقدم الحكومات نوعين من الإعانات:

٦- الإعانات الاجتماعية: وهي مبالغ تخصص لمساعدة الفقراء والمحتاجين أو العاطلين عن العمل أو للضمان الصحي والاجتماعي، وعادة ما تحصل هذه المبالغ في الدول المتقدمة إلى 40% من حجم الموازنة العامة للدولة، فبحسب بلغت الإعانات الاجتماعية في الموازنة الأمريكية 1274.3 مليار دولار لعام 2007 من الموازنة البالغة 2699.6 مليار دولار أي ما يعادل 47% من حجم الموازنة⁽²⁾.

ب- الإعانات الاقتصادية: وهي مساعدات تخصص لدعم المنتجين المستثمرين بهدف زيادة الإنتاج وزيادة حجم الأرباح في هذا القطاع أو ذاك الأمر الذي يرفع من قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية أو تساهم في توظيف الصناعة⁽³⁾.

(1) حمدي القسبي: دراسات في الاقتصاد العام و السياسة المالية، الدار المصرية - الدار البيضاء 1992 من 170

(2) نشره صندوق النقد الدولي لعام 2007 الإحصائيات الأمريكية رقم 111 من 7

(3) عبد الماندي الحجار: اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات الإصدار، الكويت 1982 من 121-123

كما أن إعانات التصدير تساهم في تخفيض التكلفة وترفع من قدرة السلع الوطنية على المنافسة وغزو الأسواق الأجنبية.

إن سياسة الإعانات كانت وما زالت هامة في المجال الصناعي نظراً لدورها في تحفيز المنتج وتطوير القطاع الصناعي وبالتالي زيادة حجم الناتج الصناعي الوطني.

4- الإنفاق العام:

هو إحدى الوسائل المالية الهامة التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا ازداد حجم الإنفاق الحكومي يزداد الطلب الكلي، وبالمقابل إذا انخفض حجم الإنفاق الحكومي ينخفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد أي في حالات الركود تقوم الدولة بتحفيز الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي لتشجيع زيادة الإنتاج وبالمقابل تقوم الدولة في حالات التضخم بتخفيض الإنفاق الحكومي مما يؤدي لتخفيض حجم الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدلات التضخم.

5- عجز الموازنة:

هو انخفاض حجم الإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة المخططة في الموازنة العامة للدولة، مما يستدعي الاقتراض لتسيير المصالح العامة للدولة. وعادة ما يكون الاقتراض من المصادر التالية:

أ- الاقتراض من المصرف المركزي (أي إصدار نقدي جديد) وهو دون تكلفة لكنه يؤدي لإحداث ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني، وقد أفلحت الأنظمة المالية عن هذه الطريقة.

ب- الاقتراض من الجمهور أو السوق النقدية وتتضمن هذه القروض فوائد عالية ولها فترة زمنية محددة للسداد، لكن آثارها الاقتصادية إيجابية إذا ما أحسنت الدولة استخدامها في تمويل القطاعات الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية.

ج- القروض الخارجية: أي تقترض الدولة من دول أخرى لتمويل عجز الموازنة وعادة ما تكون آثار القروض الخارجية سلبية على الاقتصاد الوطني عند تمويل القطاعات الخدمية.





الفصل الثاني

السياسة المالية والمدارس الاقتصادية

تمهيد:

لم تكن السياسة المالية نظرية علمية أوجدها أحد علماء الاقتصاد، أو فكرة خاصة أتت بها مجموعة مفكرين، بل هي حصيلة التطور المالي التاريخي، فالضرائب والإنفاق العام والعجز المالي ظهرت مع ظهور المال وتطورت استناداً لسياسة كل ملك أو إمبراطور، لكن علماء الاقتصاد قدموا بدورهم إسهامات فكرية أغنت هذا التطور وبالتالي فإن ظهور المدارس الاقتصادية قد وضع السياسة المالية في إطار نظري منهج جعل علماء هذه المدرسة ينظرون بنظرة أحادية الجانب لهذه السياسة، بل كانوا يدافعون عن أفكارهم في الإطار المالي.

إضافة إلى ذلك كانت الأفكار المالية لدى أي مدرسة تخدم توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أي لم تكن المالية للمالية فقط، بل كانت مجموعة أفكار ونظريات تخدم سياسة المدرسة ونظريتها العامة. ولتوضيح هذا التطور سوف ندرس السياسة المالية لدى المدارس الاقتصادية من الكلاسيك والكينزيين ومن ثم الكلاسيك الجدد والكينزيين الجدد.

أولاً: السياسة المالية الكلاسيكية:

قامت السياسة المالية الكلاسيكية على ثلاثة مبادئ أساسية:

1- مبدأ حياد الضريبة.

2- مبدأ توازن الميزانية.

3- مبدأ حصر الإنفاق العام في أضيق حدوده.

إن المبادرة الفردية تؤدي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقق التوازن الاقتصادي العام و تدخل الدولة سوف يؤثر على هذه الآلية وعلى قدرة القطاع الخاص في صنع

التوازن وبما أن الدولة تتدخل من خلال أدواتها المالية لذلك رأى الاقتصاديون الكلاسيك ضرورة حصر نشاط الدولة المالي في أضيق الحدود لكي لا تضطر عندها للاقتراض.

ولذلك فإن مبدأ توازن الميزانية يعني تغطية الإيرادات المتوقعة للنفقات المعتمدة أي لا يجوز المبالغة في النفقات فتضطر الدولة عند عدم كفاية الإيرادات لفرض ضرائب جديدة أو الاقتراض من القطاع الخاص أو الاعتماد على الإصدار النقدي.

إن مفهوم التوازن لا يعني حسب وجهة نظر الكلاسيك تقييد الإنفاق لوصول إلى مستوى الإيراد وإنما يجب على الدولة القيام بالنفقات التي تتطلبها المصالح العامة وتحسين الخدمات للمواطنين ولا سيما أن القطاع الخاص يقوم بالإنتاج وتقديم السلع والخدمات الإنتاجية للمواطنين.

إضافة إلى ذلك فإن التوازن يعني تجنب العجز وأيضاً تجنب الفائض، لأن وجود الفائض أو الوفرة سوف يشجع الحكومة على الهدر والإنفاق، حيث يتعذر بعد ذلك تجنبه فينتقل الوفرة إلى عجز، وتبدأ عملية زيادة الإيرادات فيتأثر القطاع الخاص من وراء هذه السياسة⁽¹⁾.

1- أسباب تقليص النشاط المالي الحكومي:

قامت الأفكار الكلاسيكية على دور المبادرة الفردية وعلى فكرة اليد الخفية التي تصنع المعجزات فكل مستثمر يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة ومن خلال عمله يقوم بخدمة الآخرين سواء بتقديم السلع أو تشغيل العمال أو استخراج الآلات والأرض وغيرها وهو بذلك يحقق مصلحة المجتمع عندما يحقق مصلحته، أي يسعى المستثمر للمصلحة الذاتية لكنه يحقق مصالح بقية أفراد المجتمع وبذلك يتقدم الاقتصاد ويزدهر ويتحقق التوازن التلقائي دون تدخل الدولة، ونتيجة التنافس بين الأفراد على المصالح الخاصة

(1) جمال غالي : الاقتصاد المالي ، مرجع سابق ص 230-231

يتم تطوير المهن وتطوير السلع والخدمات، أي تكون المصلحة التي تقوم على المنافسة هي اليد الخفية لتطوير الاقتصاد⁽¹⁾.

إن تدخل الدولة سوف يخل بآلية العمل والإنتاج وسوف يؤثر على اليد الخفية ويزداد الترهل والهدر وتنخفض الإنتاجية في القطاع العام لذلك تؤدي المالية العامة للأثار التالية:

أ- تخفيض حجم الاستثمار الخاص: يسعى كل مستثمر من خلال عمليات الإنتاج إلى زيادة الأرباح وتخفيض التكاليف. وإعادة التراكم من جديد، فكلما ازدادت الأرباح سوف يزداد الاستثمار وتشغيل العمالة ويزداد الإنتاج من السلع والخدمات وبالتالي فإن فرض ضرائب على هذا المنتج سوف يخفض الأرباح المدة للاستثمار. وإذا حاول المنتج الاقتراض من المصارف فإن الطلب سيزداد على الأموال لذلك ترتفع أسعار الفائدة وتنخفض ثمانية الأرباح، وتكون المالية العامة قد أعاققت الاستثمار.

ب- تخفيض حجم المدخرات الوطنية: إن فرض ضرائب على المستثمرين أو الأفراد أو العمال والموظفين سوف يخفض حجم مدخراتهم، لأن الادخار هو أول ضحايا الضريبة، وبما أن الدول سوف تقوم بمشاريع حكومية لذلك سيزداد الطلب على الأموال الأمر الذي سيؤدي لارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف الإنتاج.

ج- تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى الدولة: بما أن الإنتاج ينمو ويتطور ويزداد حجم التشغيل ويتحقق التوازن بشكل تلقائي، فإن تدخل الدولة لإقامة مؤسسات القطاع العام سوف يدفعها لمنافسة القطاع الخاص، وتكون العملية هي تحويل للموارد من المنتجين إلى القطاع العام، أي لا تصنع الدولة التوازن لأنه قائم قبل تدخلها.

د- تؤدي المالية العامة لحدوث التضخم: إن قيام الدولة بالأنشطة الإنتاجية سوف يدفعها لزيادة الضرائب فإذا تعذر ذلك فإنها تلجأ للاقتراض أو الإصدار النقدي وهي

(1) جورج هانتر: تاريخ النظرية الاقتصادية ترجمة صفر أحمد صبر: مرجع سابق ص 114

بذلك سوف تخلق وسائل دفع جديدة تؤدي لزيادة معدلات التضخم ويتأثر الاقتصاد الوطني سلباً بهذا التدخل.

هـ- الإنفاق العام هو إنفاق عقيم ينبغي حصره في أضيق الحدود، لأن الدولة عندما تجمع الضرائب وتعيد إنفاقها فإنها لا تخلق طلباً جديداً، وبإقامة المصانع العامة لن يزداد الإنتاج طالما أن الموارد كانت تعمل في حالة التشغيل الكامل، لذلك سوف يظهر الهدر وانخفاض الإنتاجية وانخفاض الأرباح وبما أن الدولة لا تهدف إلى الربح لذلك سوف يزداد الهدر.

إن التدخل الحكومي عبر الأدوات المالية سوف يؤثر على النشاط الاقتصادي العام وعلى العمال في زيادة معدلات البطالة لذلك ينصح الكلاسيك بعدم التدخل الحكومي عبر الأدوات المالية.

2- الانتقادات:

إن هذه الآراء التي قدمها الكلاسيك لإقناع المفكرين كانت صحيحة في شكلها ، خاطئة في مضمونها لأن الدولة لا تقوم بالتسرب، بل هي أداة سياسية واقتصادية واجتماعية ضمن النظام القائم وبالتالي فإن إنفاقها سوف يدخل الدورة الاقتصادية ولن يؤثر على التوازن القائم وذلك كمايلي:

1- ظهرت النظرية التقليدية في مطلع القرن التاسع عشر (عصر الرأسمالية الصناعية) وقد شهدت الدولة نمواً سريعاً آنذاك، وكان هناك نقص في المدخرات لذلك كانت الضريبة أمراً غير مرغوب به، لأنها تؤثر على تراكم الأرباح وتؤثر على التوسع، وتؤثر على المدخرات، أما في الأوقات اللاحقة فقد ظهر فائض في المدخرات يبحث عن التوظيف.

2- الإنفاق العام لم يعد كما صنفه الكلاسيك إنفاقاً عقيماً، بل يؤدي الإنفاق العام لزيادة حجم الطلب الكلي، أي دون الإنفاق العام يصعب تحقيق التوازن، إضافة إلى

ذلك فإن الإعانات التي تقوم بها الدولة تساهم في إعادة توزيع الدخل، وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد⁽¹⁾.

3- إن إقامة مشاريع القاعدة الأساسية من خلال الإنفاق العام يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج ويزيد حجم الأرباح للقطاع الخاص، إضافة إلى ذلك لا يستطيع القطاع الخاص إقامة الخدمات الإنتاجية لأنها تزيد من حجم تكاليفه.

4- إن مبدأ توازن الميزانية أصبح مبدأ في ذمة التاريخ لأنه يصعب بل يتعذر إنحاز التوازن في الميزانية أو حتى في الميزان التجاري، نظراً لتشابه العلاقات بين الأفراد والقطاعات والدول وبالتالي فإن عدم تدخل الدولة قد يعرض الاقتصاد لعدم التوازن أو الدخول في الأزمات، أي أصبحت الدولة الأداة الهامة التي تستطيع إنحاز التوازن، والعجز هو الذي يسمح للحكومات بالتدخل وتمويل المشاريع العامة وتمويل الخدمات الاجتماعية.

5- إن زيادة عدد السكان تتطلب زيادة حجم الإنفاق العام وإقامة المشاريع العامة وتحسين الخدمات الاجتماعية، وزيادة معدلات النمو لتواجه هذه الزيادة، فكيف سيتحقق ذلك دون تدخل الدولة وزيادة حجم الإنفاق العام، سواء عن طريق الضرائب أو الاقتراض كما يحصل الآن في جميع دول العالم.

6- إن عودة الكلاسيك للواجهة الاقتصادية في عام 1980 في بريطانيا والولايات المتحدة ودعوتهما لتخفيض حجم التدخل الحكومي والعودة إلى طبيعة الاقتصاد الرأسمالي قد أدت لحدوث أزمة الأسواق المالية عام 1987 وأزمة عام 2008، وكلاهما من إنتاج الاقتصاد الحر والليبرالية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، فالدولة من خلال تدخلها تسعى لتحقيق التوازن بين المصالح وتنصف المحتاجين وتساهم بزيادة الطلب الذي يشجع زيادة العرض.

(1) المؤلف: اقتصاديات المال، مرجع سابق ص 225

أخيراً:

إن السياسة المالية الكلاسيكية قامت على خلفية مذهبية هي عدم تدخل الدولة والاعتماد على القطاع الخاص في صنع التوازن، لكن هذا التوازن سرعان ما ينهار تحت وطأة السخط الاجتماعي وزيادة حدة الفقر، أي أن مذهب تدخل الدولة في ظل النظام الرأسمالي سوف يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويؤدي لزيادة الإنتاج وزيادة الطلب بأن واحد، وبالتالي استمرار تطور الاقتصاد الرأسمالي.

ثانياً: السياسة المالية الكينزية:

جاءت أفكار اللورد جون ماينارد كينز (1883-1946) في أعقاب الكساد الكبير الذي حل بالعالم الرأسمالي عام 1929 واستمر حتى عام 1933 ولم تستطع المدرسة الكلاسيكية آنذاك إيجاد الحلول المنطقية، التي بوسعها أن تخرج الاقتصاد من براثن الكساد⁽¹⁾.

وجاءت أفكار كينز رداً على نواة النظرية (اليد الخفية) التي تصنع المعجزة في الاقتصاد وعلى المبالغة في دور المنظم في تحقيق التشغيل الكامل، أي تركزت أفكار كينز على:

- أ- ضرورة تدخل الدولة لكي تحقق التوازن الاقتصادي.
- ب- إن زيادة الطلب تشجع المستثمرين على زيادة الإنتاج وبالتالي يبطل مفعول قانون ساي (العرض يخلق الطلب الموازي له).
- ج- قيام الدولة بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وقد كانت هذه الفكرة للاقتصادي (أباليرنر) (1903-1982).

(1) جون كينيث غالبريث: تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد إبراهيم، مطبع سابق ص 246

د- إن فكرة الميزانية المتوازنة فكرة غير منطقية، لأنه في فترات الركود يجب على الدولة زيادة الضرائب لتحقيق التوازن أو تخفيض الإنفاق العام، بينما على الدولة في فترة الرواج زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب معاً، بينما يرى كينز العكس. هـ- المضاعف الذي يوضح بأن أي زيادة في الإنفاق سوف تؤدي لزيادات متكررة في الدخل تعادل الميل الحدي للاستهلاك.

و- التفضيل النقدي يحدد سعر الفائدة وليس العرض والطلب.

ح- عدم جدوى تخفيض الأجور لأنها تخفض الدخل وينخفض الإنفاق الكلي وتزداد البطالة ويحصل الركود.

إن هذه الأفكار الكينزية كانت تصوراً إيديولوجياً للنظرية الكينزية التي أعدت بها أكثر الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأعطت آثاراً إيجابية في الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية.

والسؤال المطروح ما هي مفردات السياسة المالية الكينزية؟

يفترض كينز في نموذج قيام السياسة المالية بدور متميز عن طريقين:

أ- زيادة الإنفاق الحكومي.

ب- زيادة الضرائب.

ولنبحث في هاتين الوسيلتين بشكل مفصل كمايلي:

أولاً: زيادة الإنفاق الحكومي:

يفترض كينز تراجع حجم الإنفاق الخاص الاستهلاكي أو الاستثماري، إما نتيجة انخفاض حجم الدخل أو زيادة الأسعار الأمر الذي يؤدي لتراجع حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد، و تضطر الحكومة لزيادة حجم إنفاقها حيث يؤدي ذلك لزيادة الإنفاق الكلي. والوصول إلى حالة التوازن بين العرض والطلب.

إن زيادة حجم الإنفاق العام سوف تؤدي لزيادة الدخل ، لكن السؤال المطروح : ما هو حجم الزيادة في الدخل الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي ؟
 بالطبع تتوقف زيادة الدخل حسب وجهة نظر كينسز على المضاعف فإذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار 25 مليون ليرة وكان المضاعف 4 فإن الزيادة في الدخل تكون ⁽¹⁾ .

$$100 = 4 \times 25$$

يفترض كثر الدخل = Y ، الاستهلاك C ، الادخار S ، الضرائب T
 الاستثمار I ، المدفوعات التحويلية R

E هي نقطة تقاطع العرض الكلي مع الإنفاق الكلي

Ca الاستهلاك المستقل

K نقطة تقاطع الإنفاق الكلي مع الخط الاسترشادي

Mpc الميل الحدي للاستهلاك

$$\frac{1}{1-c}$$

المضاعف

Mps الميل الحدي للادخار

Ke أثر مضاعف الإنفاق (المضاعف الكبير) أي هو :

$$\frac{1}{1-c-e}$$

حيث e الاستثمار المستقل (الميل الحدي للاستثمار)

فإذا فرضنا أن الاستثمار = 20 مليار ليرة والاستهلاك 20 مليار ليرة

وأن الميل الحدي للاستهلاك 75% ما هي قيمة الدخل ؟

$$Y = C + I + G = \text{الدخل}$$

وبما أن الادخار يساوي الاستثمار :

(1) سامي خليل : نظرية الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص 298

$$S + (T - R - G) = I$$

تكتب المعادلة كما يلي:

$$S + (T - R) = I + G$$

وبإدخال الضرائب يكون الدخل التصرفي (Y_d)

$$Y_d = y - Ta$$

حيث Ta هي صافي الضرائب أي:

$$Y_d = ya + Ta$$

وحيث أن الإنفاق الاستهلاكي دالة في الدخل المتاح إذا أصبح دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C = Ca + c(Y - Ta)$$

حيث Ca هي الاستهلاك المستقل.

إن دالة الادخار تصبح:

$$S = Sa + s(Y - Ta)$$

وبالتالي تصبح معادلة تساوي الادخار مع الناتج $Y = E$ هي بعد إضافة المدفوعات التحويلية (R) وفي هذه الحالة تصبح الضرائب إجمالية وليس صافي الضرائب (Ta) أي تصبح T .

$$Y = Ca + c(Y - T + R) + I + G$$

وهي التي تستخدم في تحديد مستوى الدخل التوازني.

أما الطريقة الثانية لتحديد المستوى التوازني للدخل فهي عن طريق الادخار والاستثمار:

$$Sa + s(Y - T + R) + (T - R) = I + G$$

حيث Sa الادخار المستقل و R المدفوعات التحويلية.

أما المضاعف فهو:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - MPC}$$

$$Kc = \frac{1}{Mps}$$

أي يكون المضاعف مقلوب الميل الحدي للاستهلاك.

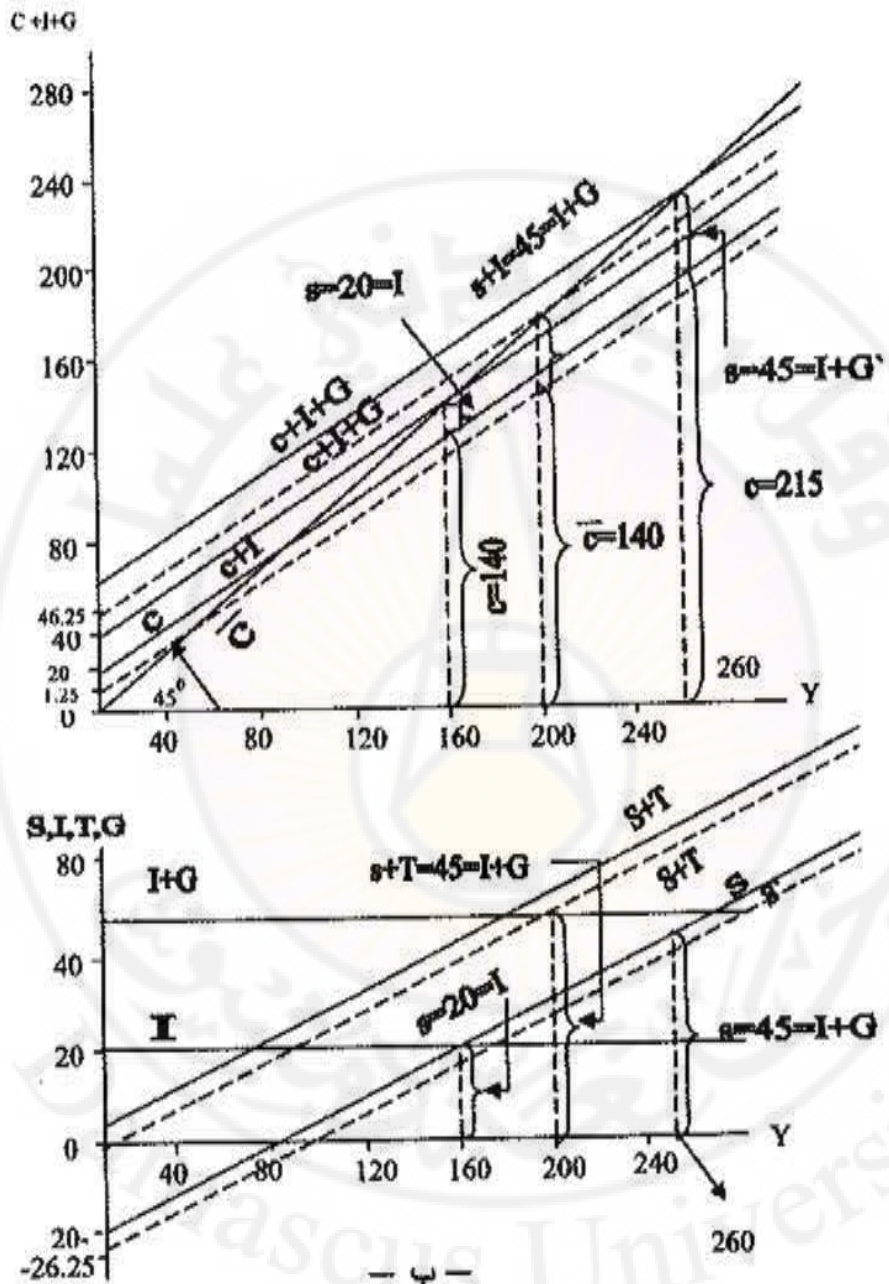
وبالعودة للمثال يكون المستوى التوازني للدخل:

$$Y = Ake$$

$$= 40 \times 4$$

$$= 160$$

- 1 -



الشكل رقم (1)
توازن الدخل وكل من الإنفاق الحكومي والخصائيب

إن مستوى الدخل هو 160 بافتراض $(R-T-G)$ تساوي كل منهم الصفر أما دالة الادخار كما هي موضحة في الجزء الأسفل ب، ولنفترض الآن أننا أضفنا الإنفاق الحكومي وهو $(G = 25)$ وأن هذا الإنفاق يتم تمويله بالعجز وستبقى الضرائب والنفقات التحويلية صفرًا أي:

$$E = C + I + G$$

وفي الجزء الأسفل من الشكل البياني إذا أضفنا الإنفاق الحكومي إلى الاستثمار يصبح مجموع الحقن $(I+G)$ ، لكن التسرب ظل على ما هو عليه (S) وأصبح التسرب يساوي الحقن $S = I + G$

إن إضافة $(G = 25)$ يصبح مستوى التوازن الجديد 260 نظراً لأن الإنفاق الحكومي المضروب بالمضاعف يعني:

$$25 \times 4 = 100$$

المستوى التوازني الجديد للدخل: $160 + 100 = 260$ وبالمقابل عند الزيادة في الدخل بمقدار 100 فإنه سيظهر ادخار إضافي قدره (25) يتسرب من دورة الدخل وبما أن الاستثمار 20 هذا يعني:

$$S = 45 = I + G$$

أي يكون الوضع التوازني عند دخل مقداره (260) كما في الشكل رقم (1) ولتوضيح دور المضاعف بالمعادلة نعيد كتابتها كما يلي:

$$Y = E = Ca + c(Y - T + R) + I + G$$

$$Y - cY = Ca + cT + cR + I + G$$

$$Y = \frac{1}{1-c} (Ca - cT + cR + I + G)$$

$$Y = KeA$$

وبالتعويض في المعادلة:

$$Y = \frac{1}{1 - \frac{3}{4}} \left(20 - \frac{3}{4}(0) + \frac{3}{4}(0) + 20 + 25 \right)$$

$$= 4 \times 65$$

$$= 260$$

ومن الممكن استخدام معادلة التسرب يساوي الحقن فيكون:

$$Sa + s(Y - T + R) + (T - R) = I + G$$

$$Sa + sY - sT + sR + T - R = I + G$$

$$Sa + sY + (1 - s)T - (1 - s)R = I + G$$

$$Y = \frac{1}{s} [-Sa - (1 - s)T + (1 - s)R + I + G]$$

وتصبح هذه المعادلة مثل معادلة الإنفاق الكلي = E حيث أن:

$$[(1 - s) = c] [-Sa] = (Ca), (S = 1 - c)]$$

بالتعويض نحصل على قيمة Y

$$Y = \frac{1}{\frac{1}{4}} \left(20 - \frac{3}{4}(0) + \frac{3}{4}(0) + 20 + 25 \right)$$

$$= 4 \times 65$$

$$= 260$$

ثانياً: أثر زيادة الضرائب:

إن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي لزيادة في الدخل مقدارها $25 \times 4 = 100$ أي

الزيادة $\times$ المضاعف.

إن مضاعف الإنفاق هو:

$$K_e = \frac{1}{1-c}$$

مضاعف الضرائب:

$$K + \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-c}{1-c}$$

مضاعف المدفوعات التحويلية:

$$K_r + \frac{\Delta Y}{\Delta R} = \frac{c}{1-c}$$

وبالتعويض يكون مضاعف الإنفاق:

$$K_g + \frac{1}{1-\frac{3}{4}} = 4$$

مضاعف الضرائب:

$$K_t = \frac{-\frac{3}{4}}{1-\frac{3}{4}} = -3$$

أي إذا زاد الدخل بمقدار:

$$100 - 75 = 25$$

أي يكون الصافي 25 فقط.

ومن الناحية النظرية إذا قمنا بزيادة الضرائب لتمويل الزيادة في الإنفاق العام فإن الزيادة ستكون أقل من زيادة الإنفاق أي (25) لأن الضرائب ربما تكون غير مستثمرة في الشركات أو عند وجودها مع الأفراد.

لذلك تؤدي الضرائب لانخفاض الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار، فإذا قامت الحكومة بعدم الإنفاق (أي تشكيل احتياطات) فإن الدخل التوازني سوف ينخفض بمقدار (3-) أي ينخفض الدخل بمقدار (75).

$$260 - 75 = 185$$

لماذا كانت الضرائب المفروضة هي (25) يصبح المستوى التوازني للدخل:

$$Y = 20 \frac{3}{4} (Y - 25 - 0) + 20 + 25$$

$$Y = 185$$

وباستخدام معادلة التسرب والحقن:

$$I = 25, \quad G = 25$$

$$Sa + s(Y - T + R) + (T - R) = I + G$$

$$-20 + \frac{1}{4}(Y - 25 + 0) + (25 - 0) = 20 + 25$$

$$-20 + \frac{1}{4}Y - 6.25 + 25 = 20 + 25$$

$$\frac{1}{4}Y = 46.25$$

$$Y = 185$$

إن تغيير حجم الضرائب أو حجم الإنفاق سوف يؤدي لتوازن جديد، لذلك على واضعي السياسة المالية التعرف على أثر الضرائب قبل فرضها، والتعرف على أثر الإنفاق العام قبل زيادته، وبالتالي تحديد الضرائب التي تؤدي لزيادة في الدخل وليس تخفيض الدخل، أي يجب زيادة الإنفاق العام بمعدلات أعلى من زيادة الضرائب حيث يؤدي ذلك لزيادة الدخل.

ثالثاً: مضاعف الميزانية المتوازنة:

يمكن التوصل إلى مضاعف الميزانية المتوازنية عن طريق مضاعف الوحدة وذلك من خلال استنتاج مضاعف (G)، (T).
الإنفاق الكلي في أي مجتمع:

$$\begin{aligned}
 E &= Ca + c(Y - T + R) + I + G \\
 &= Ca + cY - cT + cR + I + G \\
 &= [Ca - cT + cR + I + G] + cY
 \end{aligned}$$

والصيغة بين قوسين هي الإنفاق المستقل.

$$E = A + cY$$

ويكون انحدار هذه الدالة هو (c) أي الميل الحادي للاستهلاك، وعند مستوى توازن الدخل والناتج فإن الإنفاق الكلي (E) يساوي الناتج (Y) أي:

$$(E = Y)$$

$$Y = Ca + c(Y - T + R) + I + G$$

$$Y = \frac{1}{1-c} [Ca - cT + cR + I + G]$$

وهذه المعادلة هي المضاعف مضروباً في (A) الإنفاق المستقل.

$$Y = Ake$$

ويمكن إيضاح قيمة المضاعفات المختلفة.

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} [\Delta Ca - c\Delta T + c\Delta T + c\Delta R + \Delta I + \Delta G]$$

وللحصول على مضاعف (Ca) فإننا نفرض أن (Ca) هي المتغير الوحيد والباقي ثابت فتصبح المعادلة السابقة.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Ca} = \frac{1}{1-c}$$

وبالمثل لكل من (I), (G),

مضاعف الإنفاق:

$$Ke = \frac{1}{1-c}$$

مضاعف الضرائب:

$$K_T = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-c}{1-c}$$

مضاعف المدفوعات التحويلية:

$$K_R = \frac{\Delta Y}{\Delta R} = \frac{-c}{1-c}$$

وفي المثال السابق وهو الميل الحدي للاستهلاك يساوي 75% أو $\frac{3}{4}$ يكون مضاعف الإنفاق:

$$K_G = \frac{1}{1-\frac{3}{4}} = 4$$

والحقيقة مهما كان الميل الحدي للاستهلاك فإن الفرق بين مضاعف الضرائب ومضاعف الإنفاق الحكومي هو (1) مع ملاحظة الإشارة. فإذا كان مضاعف الإنفاق (6) يكون مضاعف الضرائب (5-). فإذا زدنا الإنفاق الحكومي بمقدار (25) مليون وإذا زدنا الضرائب بمقدار (25) مليون ليرة فإن زيادة الدخل سيكون.

$$25 \times 4 = 100$$

وكذلك فرض ضرائب يؤدي لتخفيض الدخل بمقدار:

$$25 \times -3 = (-75)$$

أي سوف يزداد الدخل فقط بمقدار 25 مليون ليرة سورية من هنا نرى إن مضاعف الميزانية المتوازنة هو مقدار واحد.

$$100 - 75 = 25$$

أي سوف يزداد الدخل فقط بمقدار 25 مليون ليرة سورية، من هنا نرى أن مضاعف الميزانية المتوازنة هو مقدار واحد.

$$1 = 4 + (-3) = K_G + K_T$$

وهذه الصيغة واضحة من الصيغة العامة لمقدار كل من مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب فمجموعها يكون⁽¹⁾:

$$K_G = \frac{1}{1-c}, K_T = \frac{-c}{1-c}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} + \frac{\Delta Y}{\Delta T} = K_G + K_T = \frac{1}{1-c} + \frac{-c}{1-c}$$

$$= \frac{1-c}{1-c} = 1$$

أي الزيادة واحد فقط أي إذا زدنا الضرائب والإنفاق بالنسبة نفسها أو المبلغ سوف يزداد الدخل بالنسبة نفسها، أو المبلغ فقط.
لذلك: السياسة المالية والتوازن الشامل:

استخدم الاقتصاديان J.R.Hicks (1904-1989) جون هيكس و A. Hansen هانسن الدالتين IS, LM لتحديد العلاقة بين سعر الفائدة والدخل والمخزون النقدي، وقد جمع هذا التحليل بين النموذج الكينزي والنموذج الكلاسيكي لإعطاء صيغة جديدة، ونتائج أكثر دقة في تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية⁽²⁾.

ويوضح هذا النموذج دور النقود في تحقيق التوازن العام.

$$Y = I + c(Y)$$

(1) سامي حايول: نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 309.

(2) هارولد آكلي: الاقتصاد الكلي، النظريات والسياسات، ترجمة عطية سليمان، الجامعة المستنصرية بغداد 1980 ص 513.

حيث أن الاستثمار تابع لسعر الفائدة $I = I(i)$

الاستهلاك تابع للدخل $C = c(Y)$

إن كلا من المنحنيين LM, IS يمثلان قيمياً مترابطة مختلفة لكل من (i) سعر الفائدة والدخل القومي تتسق وتتوازن في سوق واحدة، حيث لا يتساوى الطلب على النقود مع عرضها عند سعر الفائدة (i) والدخل (y_0) فقط، بل يتساوى الطلب على السلع والخدمات مع عرضها أيضاً.

إن دمج التحليلين الكينسزي والكلاسيكي في نموذج (هانس هيكس) يوضح لنا آلية تحقيق التوازن في سوق السلع مع عرض وطلب النقود وذلك من خلال سعر الفائدة الذي يؤثر بدوره على الاستثمار.

كما أنه إذا كان سوق النقود في حالة التوازن، فإن سوق السندات لا بد وأن يكون أيضاً في حالة توازن، وعليه فإن سعر الفائدة ومستوى الدخل عند نقطة تقاطع المنحنيين مع بعضهما في النقطة (E) تحقق التوازن في الأسواق الثلاثة سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق السندات.

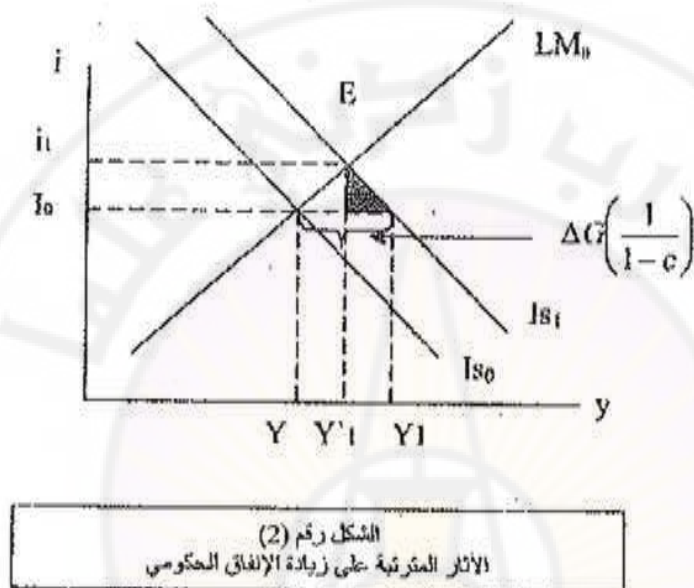
والسؤال المطروح ما هو دور السياسة المالية في هذا التوازن؟ وهل تستطيع السياسة المالية التأثير على هذا التوازن، أي نقل المنحنى IS يميناً أو يساراً أو التأثير على المنحنى LM يميناً أو يساراً؟

بالطبع تؤثر السياسة المالية على الطلب الكلي أي سوف يتأثر سوق السلع والخدمات وسوف يختل التوازن، لذلك تستطيع السياسة المالية التأثير في هذا التوازن من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب، كما يلي:

أولاً: زيادة الإنفاق الحكومي:

إن زيادة حجم الإنفاق الحكومي من (G_0) إلى (G_1) سوف يؤثر على التوازن القائم بين (IS_0) وسعر الفائدة التي تؤدي لمستوى الدخل (y_0) فإذا ارتفع الإنفاق

الحكومي سوف ينتقل المنحني (IS_0) إلى (IS_1) أي إلى جهة اليمين وسوف يؤدي ذلك لزيادة الدخل وارتفاع سعر الفائدة كما يوضح في الشكل (2).



الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي:

سوف ينتقل المنحني IS بمقدار المعادلة $\Delta G \frac{1}{1-c}$ أي الزيادة في الإنفاق الحكومي مضروبة بمضاعف الإنفاق الحكومي، ويلاحظ بأن زيادة الدخل سوف تكون من (Y_0) إلى (Y_1) كما هو واضح في الشكل (2) أي أقل من Y_1 أي سوف يقل الدخل إلى (Y_1') .

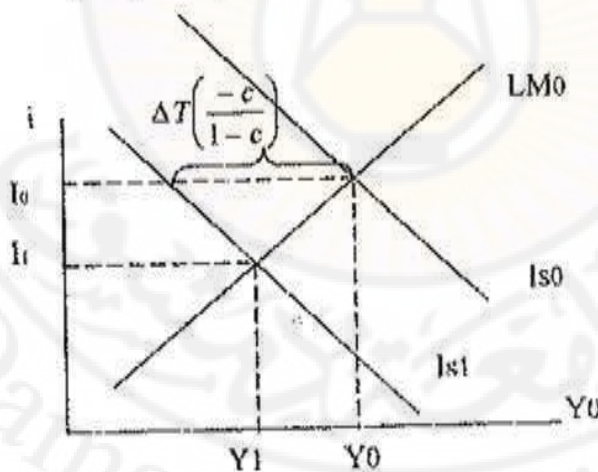
والسؤال المطروح لماذا لم يصل Y إلى Y_1 ؟

إن زيادة الدخل سوف تؤدي لزيادة الطلب أي عندما يزداد الطلب سوف يزداد الطلب على النقود علماً أن LM بقي على حاله دون زيادة، أي يزداد طلب الأفراد

فيرتفع سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) لتصبح نقطة التوازن E التي يقابلها زيادة في الدخل (Y_0) إلى (Y_1) وارتفاع في سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) وبالتالي الزيادة في الدخل تكون أقل من الزيادة التي تحصل في نموذج كينسز، أي يكون كينسز قد بالغ بالأثر الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، في حين عند دراسة أثر الفائدة وعرض النقد يتضح بأن زيادة الإنفاق الحكومي لا تزيد الدخل بمقدار (100) وإنما بمقدار أقل نظراً لارتفاع سعر الفائدة وخفض الطلب على الاستثمار.

ثانياً: زيادة الضرائب:

المتغير الثاني في السياسة المالية هو مستوى الضرائب (T) والشكل رقم (3) يوضح الأثر المترتب على زيادة مقدار الضرائب من (T_0) إلى (T_1) ويتضح من الشكل المذكور أن أثر زيادة الضرائب هو انتقال منحنى (IS) إلى أسفل تجاه اليسار من (IS_0) إلى (IS_1) ويترتب على ذلك - كما هو واضح من الشكل - انخفاض في مستوى توازن الدخل من (Y_0) إلى (Y_1) ، وانخفاض أيضاً في سعر فائدة التوازن من (i_0) إلى (i_1) .



الشكل رقم (3)
أثر زيادة الضرائب

(1) سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 486

آثار زيادة الضرائب

إن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الدخل لأن زيادة الضرائب، تخفض من الدخل الموضوع تحت التصرف (Y-T)، ومن ثم، تؤدي بالإنفاق الاستهلاكي إلى الانخفاض. أما السبب في انخفاض سعر الفائدة فهو لمفهوم ارتفاع سعر الفائدة نفسه المترتب على زيادة الدخل عند زيادة الإنفاق الحكومي، فعند انخفاض الدخل يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض.

وكما هو الحال في حالة زيادة الإنفاق الحكومي، فيلاحظ من الشكل رقم (3)، إن الانخفاض في الدخل يكون بمقدار أقل من المسافة الأفقية المعبرة عن انتقال منحني (IS)، مع تغير الضرائب إنما تساوي $\left(\Delta T \cdot \frac{c}{1-c} \right)$ أي بمقدار مضاعف الضرائب في نموذج (كينز) المبسط مضروباً في التغير في الضرائب، وعليه، فإنه حقيقي مرة ثانية، إن مضاعفات السياسة المالية في نموذج (IS-LM) تكون منخفضة مقارنة بالنتائج التي نحصل عليها في نموذج (كينز) المبسط.

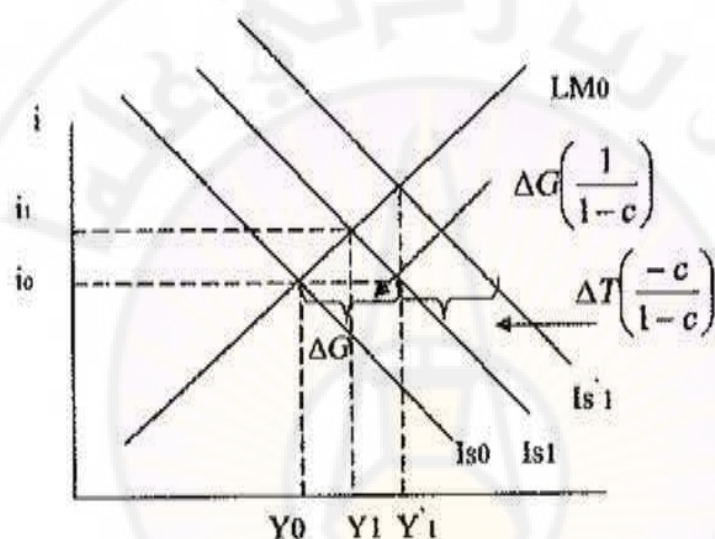
والسبب في ذلك - في حالة زيادة الضرائب - أن انخفاض سعر الفائدة المترتب على ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي فإنه يؤدي جزئياً إلى إلغاء أثر الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي المترتب على زيادة الضرائب، فنموذج (كينز) المبسط افترض أن الاستثمار ثابت وأهمل هذا الإلغاء الجزئي، وبالتالي فإنه قد بالغ في الآثار المترتبة على زيادة الضرائب.

وتخفيض في الضرائب يكون له آثار عكسية للآثار في حالة زيادة الضرائب، فمنحنى (IS) ينتقل إلى أعلى تجاه اليمين وبالتالي فإن كلاً من الدخل وسعر الفائدة يزداد. وبالمثل، فإن انخفاضاً في الإنفاق الحكومي يكون له آثار معاكسة لتلك الآثار التي أوضحتها عند زيادة الإنفاق الحكومي.

ثالثاً: مضاعف الميزانية المتوازنة:

إذا قامت الدولة بزيادة الضرائب ومولت هذه الزيادة الإنفاق الحكومي، هذا يعني تخفيض الدخل من جهة زيادة الضرائب، وزيادته نتيجة زيادة الإنفاق العام أي:

$$\left(\frac{\Delta Y}{\Delta G} + \frac{\Delta Y}{\Delta T} \right)$$



الشكل رقم (4)

إن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تنقل المنحنى (IS) من (IS₀) إلى (IS₁) كما هو موضح في الشكل (4).

ومقدار المسافة الأفقية بين المنحنيين والمتربة على انتقال منحنى (IS) تساوي:

$$\left[\Delta G \left(\frac{1}{1-c} \right) \right]$$

كما هو موضح في الشكل. ولكن الزيادة في الضرائب سوف تنقل منحنى (IS) إلى اليسار بمقدار مساوٍ لـ:

$$M_d = L(p, Y, r_B, r_E, r_D)$$

حيث p = المستوى العام للأسعار.

Y = الدخل الحقيقي.

r_B = سعر الفائدة النقدي على السندات.

r_E = العائد النقدي على الممتلكات (الأسهم).

r_D = العائد النقدي على السلع المعمرة.

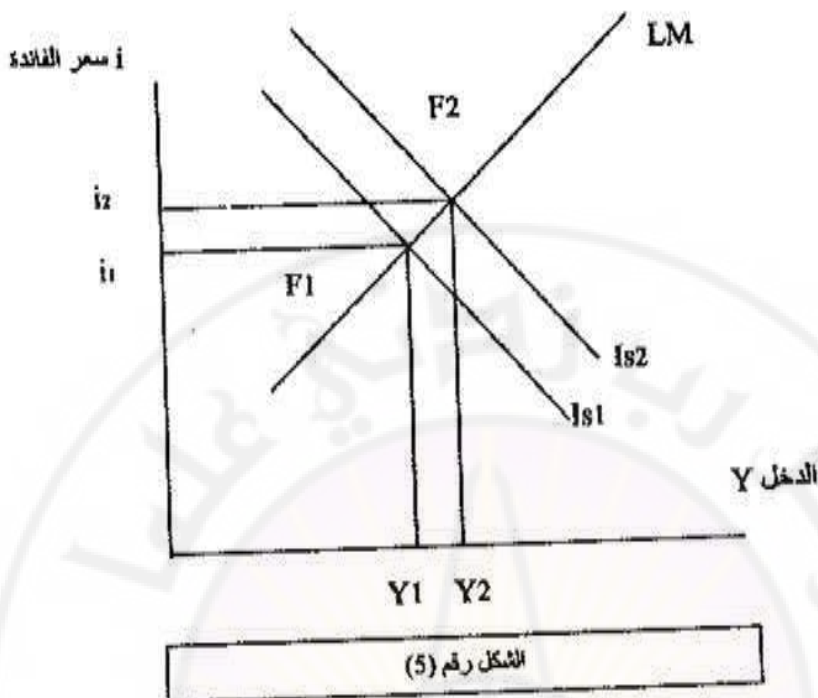
فالطلب على النقود في فرضية فريدمان يعتمد على الدخل النقدي الذي هو نتاج العاملين.

(Y و p) فالزيادة في الدخل النقدي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على النقود.

أضاف فريدمان إلى معادلة كينز العامة على الأصول البديلة للنقود كأصل فالسندات ذكرها كثير لكن فريدمان أضاف السلع المعمرة ليس لإيرادها بل لارتفاع أسعارها. ولدراسة دافع السياسة المالية لدى النقديين نميز بين حالتين:

الحالة الأولى: زيادة حجم الإنفاق العام:

إذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام فإن ذلك سيساهم في انتقال المنحنى IS من IS_1 إلى IS_2 كما في الشكل رقم (5).



وبالتالي فإن ثبات المنحنى LM سوف ينقل نقطة التوازن من F_1 إلى F_2 وهذا ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 وارتفاع طفيف في الدخل من Y_1 إلى Y_2 ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا تباينت النتائج بين المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية؟

بالطبع ترجع فعالية السياسة المالية للمرونة التي تتمتع بها المنحنيات IS و LM وبالتالي فإن النقيدين يفترضون أن مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة، وبالتالي سيكون المنحنى LM شديد الانحدار، فالزيادة في الإنفاق الحكومي قد ساهمت بنقل المنحنى IS إلى IS_2 ، وبما أن كمية النقود ثابتة فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تزيد طلب الأفراد على النقد بدافع المعاملات نتيجة لزيادة الطلب الكلي، وهذا ما يشكل ضغطاً على سعر الفائدة فيرفعه إلى i_2 وبنسبة كبيرة تفوق الزيادة في Y الدخل.

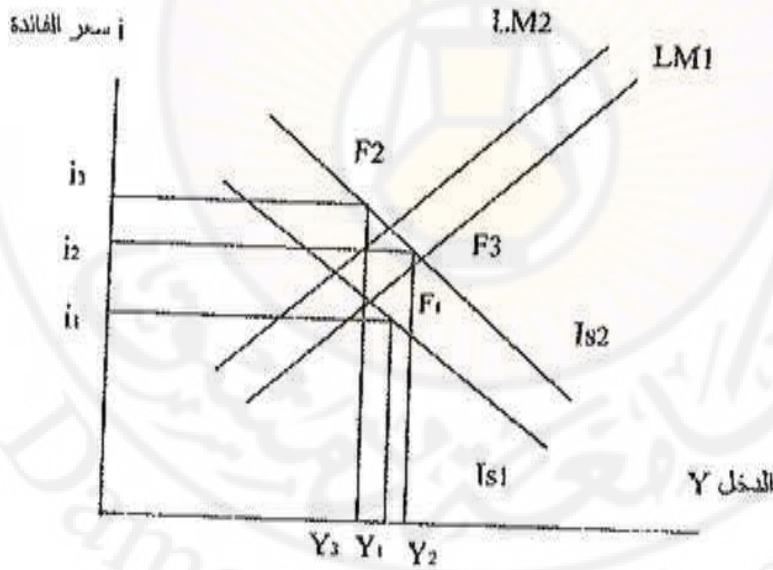
الحالة الثانية: تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق السندات:
إذا قامت الحكومة بتمويل الزيادة في الإنفاق العام عن طريق بيع سندات حكومية جديدة، هذا ما يدفع الأفراد لتعديل محافظتهم المالية نحو سندات أكثر ونقود أقل، وذلك حسب المعادلة التالية:

$$MD=L(Y,r,w)$$

وسيتحدث إن الثروة تشمل السندات (B) مضافاً إليها (M) النقود فتصبح المعادلة:

$$MD=L(Y,r,B,w)$$

وعند مستوى معين من الدخل ومن سعر الفائدة، فإن الزيادة في الثروة المترتبة على زيادة رصيد السندات ستولد زيادة في الطلب على النقود، وذلك لاستعادة النسبة الأصلية بين النقود والسندات ويظهر الشكل رقم (6) هذه الآلية:



الشكل رقم (6)

إن زيادة الإنفاق الحكومي قد ساهمت بانتقال المنحنى IS إلى IS_2 ، وقد أدى ذلك لزيادة في الدخل من Y_1 إلى Y_2 ، وإذا استمرت الدولة هذه السياسة لمدة سنتين أي أصدرت سنوياً 100 مليون ليرة بسندات فإن السندات ستؤدي لزيادة في الثروة ولزيادة الطلب على النقود عند مستوى معين من (Y) و (r) ، هذه الزيادة في الطلب على النقود سوف تنقل المنحنى LM إلى LM_2 حيث تسبب انخفاضاً في الدخل من Y_2 إلى Y_3 ، ويدفع سعر الفائدة إلى الارتفاع من i_2 إلى i_3 ، ويبالغ النقديون في توضيح أثر الثروة على طلب النقود حيث يأخذون عنصر المراحة بعين الاعتبار، ويؤكدون بأن زيادة (السندات - الثروة) سوف تزيد الطلب على النقد وسوف يرتفع سعر الفائدة، بشكل كبير، ويكون أثر ذلك سلبياً على الدخل حيث ينخفض الدخل كما هو موضح في الشكل رقم (6) من Y_2 إلى Y_3 . وتكاد تكون حالة الكينسزيين الجدد أقرب إلى الواقع من أفكار الكلاسيك الجدد في إهمال عنصر المراحة في الفترة القصيرة عندما تزداد السندات وبالتالي تؤدي زيادة السندات إلى انتقال المنحنى LM إلى اليسار و تكون فعالية السياسة المالية لدى الكينسزيين أفضل من حالة النقديين.

من خلال مقارنة النموذج الكينسزي بالنموذج النقدي يتبين أن النقديين قد أهملوا دور السياسة المالية وأثرها ، فالإنفاق العام كان وما زال يؤدي دوراً هاماً في تحفيز الطلب الكلي، والسياسة الضريبية تؤدي دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل وتفعيل الطلب الكلي، لأنه لا يمكن تصور اقتصاد دون ضرائب، فالضرائب تعيد توزيع الدخل وتساهم في زيادة حجم الطلب الكلي وتحقيق التوازن، إضافة إلى ذلك، فإن تخفيض الضرائب كما يرى النقديون يمكن أن تؤدي إلى زيادة الغنى الفاحش، وزيادة حجم الدين المدقع الأمر الذي يؤدي إلى الركود بشكل مريع.



الفصل الثالث

السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

تحدثنا في الفقرات السابقة عن التوازن الاقتصادي، وذكرنا أن الوضع التوازني في الاقتصاد هو الوضع الذي تصل فيه المنشأة إلى أعلى إنتاجية، والمواطنون يحصلون على أفضل مستويات الدخل ويحصل التبادل في الأسواق استناداً لتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب.

إن حالة التوازن التي يحلم بها المنتج والمستهلك والعامل قد لا تستمر طويلاً نظراً لأن رغبات المستهلكين قد تتغير مع الزمن، ومن جهة المنتجين قد تتغير فنون الإنتاج أو إمكانيات الإنتاج، لذلك يلاحظ أن نخط الدورات الاقتصادية يلعب دوره في الاقتصاد، أي ينتقل الاقتصاد من حالة الرواج إلى حالة الركود بشكل مستمر، ولا يمكن أن تستمر حالة التوازن والاستقرار أكثر من فترة قصيرة ثلاث سنوات أو فترة طويلة خمس سنوات لتتبدل وتظهر دورة جديدة.

والسؤال المطروح: ما هو دور السياسة المالية في الحالات الثلاث التوازن والاستقرار، الانكماش، التضخم؟

وما هي الآليات التي تأخذها في كل حالة؟ وهل هي متقاربة أم لكل حالة ممارساتها الخاصة؟

بالطبع تتبدل أدوات السياسة المالية من حالة لأخرى، لأن طرق معالجة التضخم تختلف عن طرق معالجة الركود وهكذا...

أولاً: السياسة المالية والتوازن على المدى الطويل:

يستطيع المنتجون على المدى الطويل إجراء التغيرات كلها في عوامل الإنتاج، أي يتم تغيير الآلات والعمال وطرق الدمج وآلية الإنتاج وغيرها، فإذا كانت الأسعار في

السوق أكبر من تكلفة الفرصة البديلة، فإن المعارض أو المنتجين سوف يزيدون الإنتاج وسوف يدخل مستثمرون جدد للصناعة وسوف يزداد العارضون ويؤدي السعر الأقل إلى اختفاء الأرباح، وبذلك تزول الفرصة البديلة وهكذا سوف يستقر الإنتاج والأرباح ويتكيف الطلب مع هذا العرض.⁽¹⁾

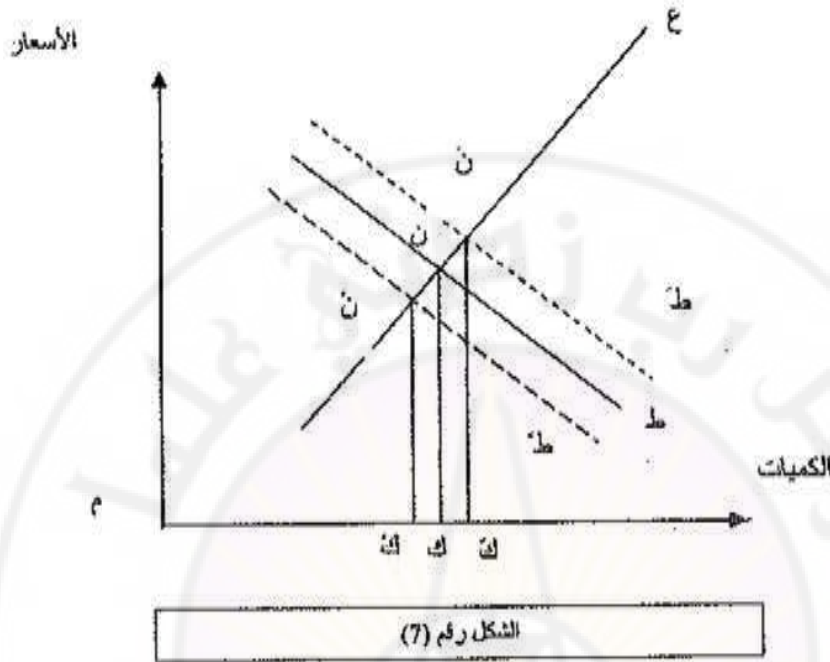
والسؤال المطروح ماهو دور السياسة المالية في بقاء هذا التوازن؟ إذا استقرت الأسواق وتوازن العرض مع الطلب عند نقطة التوازن وكانت الأحمور عند مستواها الطبيعي، فإن أي تغيير في أدوات السياسة المالية سوف يخل بهذا التوازن أي ينبغي على الحكومة القيام بالإجراءات التالية:

1- زيادة الإنفاق العام إلى المستوى الذي لا يدفع الطلب الكلي للزيادة فإذا كان الطلب الكلي عند 1000 مليار وكان العرض الكلي عند 950 مليار يجب على الحكومة ضخ 50 مليار فقط للمساهمة في الوصول إلى التوازن أي يجب أن تكون الحسابات الحكومية دقيقة للحفاظ على التوازن .

2- عدم زيادة أو تخفيض الضرائب لأنها سوف تنخفض أو تزيد دخول المنتجين، أي يجب اختيار الضرائب المناسبة للحفاظ على مستوى الدخل للمنتجين حيث يستمر العرض عند 1000 مليار ويتوازن مع الطلب الكلي.

إن التغييرات الحاصلة في عالم السياسة من تغير الحكومة أو التكتلات البرلمانية سوف تؤدي لتغيير في السياسة المالية ، فالأحزاب العمالية سوف تدعم زيادة الأحمور والخدمات الاجتماعية، بينما الأحزاب المحافظة سوف تدعم تخفيض الضرائب وفي كلتا الحالتين سوف يزول هذا التوازن بفعل السياسة المالية كما في الشكل البياني رقم (7):

(1) جيمس جوار ليني ، ديجارد استروب ، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد، دار المربع الرياض



إن أي تغيير في أذواق المستهلكين إنما ينجم عن تغير دخولهم، فإذا تغيرت الدخل تتغير الأذواق أي يزداد الطلب ، فإذا كانت الزيادة كبيرة سوف ينتقل ط إلى ط' وسوف تزداد الكميات المنتجة من ك إلى ك' وسوف تزداد دخول المنتجين ويزداد الدخل القومي، أي أن زيادة في الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب ساهمت بزيادة الطلب الكلي وبالتالي الإحلال بالتوازن القائم وبالمقابل فإن تخفيض حجم الإنفاق العام أو زيادة الضرائب سوف تخفض الطلب الكلي أي ينتقل ط إلى ط' حيث يؤدي إلى تخفيض الكميات المنتجة، وتخفيض الدخل القومي كما هو محدد في الشكل رقم (7).

إن دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الكلي يجب أن يكون داعماً للعرض أو الطلب كما يلي:

أ- في حال انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي بمقدار معين يجب على السياسة المالية تخفيض الضرائب بهذا المقدار لكي يحصل التوازن.

ب- في حال نقص الطلب عن العرض بمقدار محدد يجب على الدولة زيادة الإنفاق الكلي بمقدار النقص عن طريقة زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ليحصل التوازن.

إن الأدوات المالية ضرورية وهامة لصنع التوازن الاقتصادي، وفي حالات التبدل سوف يمثل هذا التوازن ويظهر توازن جديد يتوقف استمراره على حالة الاقتصاد وعلى الأدوات النقدية وعوامل أخرى.

ثانياً: السياسة المالية وحالة الركود:

قبل الحديث عن دور السياسة المالية كأداة هامة لإخراج الاقتصاد من حالة الركود، يجب علينا وصف الحالة وكيف تحدث هذه الحالة؟ ثم إدخال السياسة المالية للمعالجة.

تتمثل حالة الركود بانخفاض حجم الإنفاق الكلي الأمر الذي يخفض حجم الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي، مما يؤدي لانخفاض المستوى العام للأسعار، وتبدأ بعدها حركة البطالة في الازدياد مما يولد ضغطاً مستمراً لتخفيض الطلب الكلي باستمرار وتعمق الركود تدريجياً ليصل الاقتصاد إلى حالة الكساد⁽¹⁾. عندما يظهر الركود تبدأ حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية باتجاهات معاكسة وذلك كمايلي:

1- انخفاض حجم الطلب الكلي وتنجم هذه الحالة إما عن طريق تخفيض الاستهلاك أو انخفاض حجم الإنفاق الحكومي وكلاهما يؤدي لتخفيض الطلب.

(1) المؤلف: الركود التضخمي في الوطن العربي، مؤلف اتحاد الاقتصاديين العرب، المغرب 2000، ص 3-4

2- انخفاض حجم الاستثمار الكلي إما بسبب تخفيض حجم الاستثمار الحكومي أو الخاص ويحصل ذلك نتيجة لإجراءات وقرارات حكومية. غير مشجعة على الاستثمار

3- انخفاض حجم الإنتاج إما بسبب ارتفاع التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح الأمر الذي يدفع المنتجين للتخفيض وإما بسبب سياسات حكومية في التوزيع والضرائب أو رفع سعر الفائدة.

4- انخفاض المستوى العام للأسعار وعندها ترتفع القيمة الحقيقية للنقود ويتجه الأفراد إلى بيع الأصول الثابتة والاحتفاظ بالنقود السائلة (يزداد حسب كثير دافع الاحتياط).

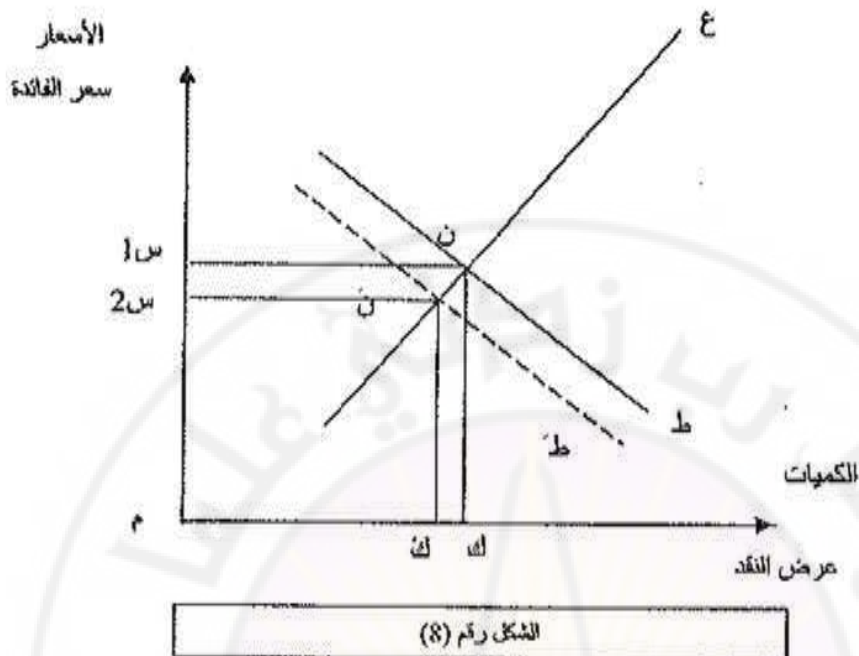
5- يزداد عدد العاطلين عن العمل بسبب تخفيض حجم الإنتاج من السلع والخدمات وتراجع الدخول ويحصل التنافس بين العمال لاكتساب فرصة عمل فتراجع الأجور بشكل مستمر.

6- يزداد الادخار نظراً لانخفاض الطلب على الاستثمار وعندها ينخفض سعر الفائدة، فإذا بقي سعر الفائدة مرتفعاً، فإن الأموال تتجه إلى المصارف فتصبح الودائع أكبر من القروض عندها تضطر المصارف والمصرف المركزي لتخفيض سعر الفائدة.

7- تزداد الودائع المصرفية بسبب انخفاض حجم الأرباح في المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية لأن توجه الأفراد للمصارف يعني أن الفائدة أفضل من الربح لذلك تضطر السلطات النقدية لتخفيض سعر الفائدة، ومع ذلك تبقى الفوائد أفضل من الأرباح في حالة الركود.

8- هجرة الرساميل إلى خارج الحدود الوطنية بحثاً عن حالات استثمار أو توظيف أفضل مما يخفض حجم المدخرات الوطنية المعدة للاستثمار، ومع ذلك لا يزداد الاستثمار.

يوضح الشكل البياني التالي رقم (8) الحالة بشكل واضح كما يلي:



إن انخفاض الطلب يعني انتقال المنحني ط إلى ط' ولذلك سوف ينخفض حجم الكميات المنتجة (الناتج) من م ك إلى م ك' و تنخفض الأسعار من م س1 إلى م س2 ويرافق ذلك انخفاض سعر الفائدة وتزداد البطالة في عناصر الإنتاج فيصبح العرض من الأرض والعمل ورأس المال أكبر من الطلب عليهم.

والسؤال المطروح الآن: ما هو دور السياسة المالية في إيقاف الركود و من ثم إخراج الاقتصاد من هذه الحالة؟

إذا عدنا إلى المثال السابق في نموذج كينز نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي لزيادة الدخل ، وهنا يقترح كينز - زيادة حجم الإنفاق الحكومي لإخراج الاقتصاد من حالة الركود.

فإذا كان المستوى التوازني للدخل 160 مليار وهي حالة الركود فإن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 25 مليار ليرة سوف تؤدي:

$$Y = \frac{1}{1-c} (Ca - cT + cR + I + G)$$

$$Y = KcA$$

بالتعويض:

$$Y = \frac{1}{1-\frac{3}{4}} \left(20 - \frac{3}{4}(0) + \frac{3}{4}(0) + 20 + 25 \right)$$

$$Y = 4 \times 65$$

$$Y = 260$$

إن زيادة في الإنفاق الحكومي مقدارها 25 مليار ليرة سوف تؤدي إذا كان الميل الحدي للاستهلاك 75% زيادة في الدخل مقدارها 100 مليار ليرة.

إضافة إلى ذلك إذا قامت الدولة بتخفيض الضرائب 10% أي إذا كانت الضرائب 20% من الدخل، خفضتها إلى 10% فإن هذا التخفيض سوف يؤدي لزيادة الدخل فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك 80% تكون الزيادة:

$$Y_0 \Delta t = 100(t - t') = 10$$

$$cy_0 \Delta t = 0.8 \times 10 = 8$$

أي سوف يزداد الدخل بمقدار ما هو موضوع تحت التصرف من الضرائب مضروباً بالميل الحدي للاستهلاك وكل زيادة في الدخل المتاح سوف تكون بمقدار (C) الميل الحدي للاستهلاك، واستناداً لذلك فإن الإنفاق الاستهلاكي المستمال يكون مساوياً:

$$C(1-t') \Delta Y_0$$

وبالتعويض:

$$\Delta Y_0 = \frac{1}{1-c(1-t')} (Y_0 \Delta t)$$

$$= \frac{1}{1-0.8(1-0.1)} (0.8 \times 100) (0.2 - 0.1)$$

$$= \frac{8}{0.28} = 8 \times 3.57 = 28.56$$

إن تخفيض الضرائب بمقدار 10% من أصل 20% أي تخفيض الضرائب إلى النصف سوف تزيد الدخل إلى 28.56 مليار ليرة.

فإذا جمعنا تخفيض الضرائب مع زيادة الإنفاق تكون الزيادة في الدخل:

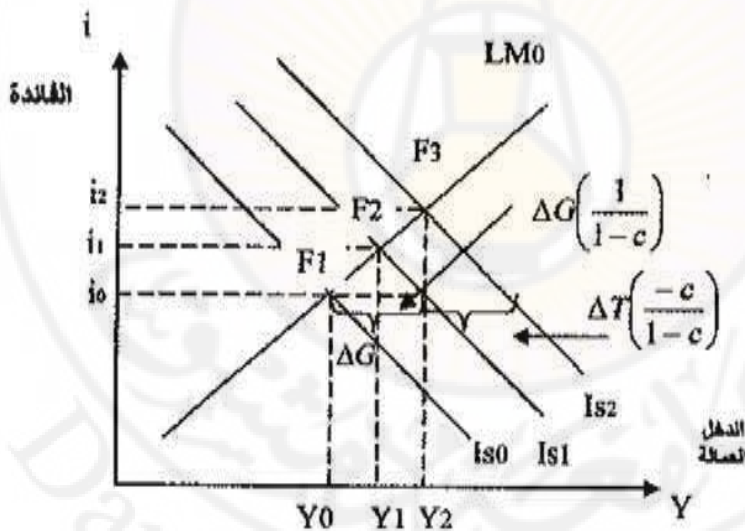
$$100 + 28.56 = 128.56 \text{ مليار ليرة}$$

الدخل الأصلي + الزيادة = الدخل التوازني الجديد.

$$160 + 128.56 = 288.56 \text{ مليار ليرة.}$$

هذه الإجراءات كافية لإخراج الاقتصاد من حالة الركود شريطة ألا يحصل التسرب إلى الخارج.

استخدام الإنفاق العام والضرائب في نموذج IS LM للخروج من حالة الركود كما في الشكل رقم (9).



الشكل رقم (9)

إن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تنقل IS_0 إلى IS_2 ولكن نظراً لزيادة الضرائب فإن المنحنى IS_2 سوف يعود إلى IS_1 نظراً لتعادل آثارهما أي:

$$\Delta G = \frac{1}{1-c} \quad \text{بمقدار} \quad \Delta G = \frac{-c}{1-c} \quad \text{بمقدار}$$

بينما أثر الضرائب يرجع المنحنى IS

$$\begin{aligned} \Delta G &= \left(\frac{1}{1-c} \right) + \Delta G \left(\frac{-c}{1-c} \right) = \frac{\Delta G - c\Delta G}{1-c} \\ &= \Delta G \frac{1-c}{1-c} = \Delta G \end{aligned}$$

فإذا حصلت الزيادة في الإنفاق الحكومي يعقبها تخفيض في الضرائب فإن الدخول سوف يزداد من Y_0 إلى Y_2 كما في المثال السابق ويخرج بذلك الاقتصاد من حالة الركود، لكن هذا الأمر يتطلب تعاون السياستين معاً (المالية، والنقدية) لكنه غالباً ما تكون السياسة النقدية غير فعالة في أوقات الكساد، وتعتمد الحكومات على السياسة المالية كما قال كينز وأكد في تحليلاته الاقتصادية.

ثالثاً: السياسة المالية وحالة التضخم:

بعد التضخم حالة مرضية تصيب جميع الاقتصاديات مع اختلاف الآثار الناجمة عنها في كل حالة، وبالتالي فإن التضخم في الدول المتقدمة يختلف عن التضخم في الدول النامية، إضافة إلى ذلك يسبق الرواج حالة التضخم، وتتمثل حالات الرواج بزيادة في الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم المبيعات وزيادة حجم الاستثمار إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل⁽¹⁾.

(1) مجلس حوارتي: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 289

إذا استمرت الدولة بسياستها المالية والنقدية التوسعية فإن الاقتصاد سوف يدخل مرحلة التضخم واستناداً لذلك يعرف التضخم على أنه "زيادة متكررة في الطلب الكلي لا يرافقها زيادة في العرض الكلي مما يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار" (1)

واستناداً لذلك نحصل التفاعلات التالية:

- 1- انخفاض العرض الكلي أمام الطلب الكلي، إما لأن الاقتصاد قد وصل إلى حالة التشغيل الكامل ولا توجد إمكانية لزيادة العرض، أو لأن الدولة تشجع الطلب ولا تشجع زيادة العرض.
- 2- تراجع أو ثبات الاستثمار الكلي، إما نتيجة توقف الاستثمار الحكومي وإما بوجود قيود إدارية وعراقيل أمام زيادة الاستثمار الخاص.
- 3- ازدياد المستوى العام للأسعار نظراً لزيادة الطلب، ونقص عرض السلع والخدمات فالمواطن يستعد لدفع الأسعار التي يقررها المنتج أو التاجر.
- 4- زيادة حجم القروض المصرفية، وتقارن القروض بحجم الناتج فكلما ازدادت القروض عن 50% من الناتج كلما أدت لتشكيل ضغوط تضخمية، فمثلاً عند 60% تزداد الضغوط وهكذا إلى أن تصل القروض إلى 100% من حجم الناتج وعندها تكون السياسة النقدية دافعة باتجاه التضخم.
- 5- ازدياد الربحية مقارنة مع سعر الفائدة، أي تكون الأرباح سريعة ومرتفعة حيث تتجاوز سعر الفائدة عادة أضعاف، لذلك تزداد طلبات الاقتراض.
- 6- ينخفض حجم البطالة ويزداد عدد العاملين نظراً لزيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تزيد المصانع الاستخدام بغية مواجهة الطلب المتزايد، وقد يحصل

(1) المؤلف: الركود التضخمي في الوطن العربي، مرجع سابق ص 3

التنافس على عناصر الإنتاج، بما فيها العمل فتزداد الأجور إلى أكثر من مستواها الطبيعي.

7- يزداد عامل التخوف من النقود السائلة ويتوجه الأفراد إلى الأصول الثابتة حيث ترتفع أسعار الأراضي المنازل - المجموعات - نظراً للتخلي عن النقود التي تنخفض قيمتها مقابل ارتفاع قيمة الأصول الثابتة.

8- يزداد حجم الاستثمار الأجنبي نظراً لارتفاع المستوى العام للأرباح وخاصة في التجارة والأصول الثابتة والمضاربة بها، لذلك تدخل رساميل قصيرة الأجل للمضاربة طالما أن الأرباح مرتفعة، وتغادر عند الشعور بتراجع معدلات الأرباح.

9- يزداد حجم الإصدار النقدي وتنخفض قيمة العملة الوطنية ويتجه الأفراد لشراء العملات الأجنبية خوفاً من التراجع المستمر في قيمة النقد الوطني.

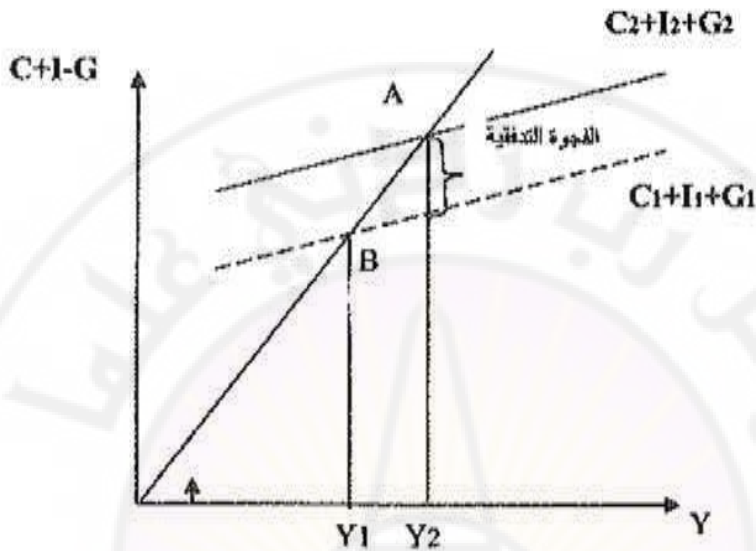
إن هذه الإجراءات والتفاعلات في إطار دوام واستمرار التضخم تؤدي لارتفاع قيمة العمل الخدمي والطفلي والتجاري، وتراجع قيمة العمل الصناعي والزراعي و(الإنتاجي) وأهميتها، وإذا توقفت الدولة عن المعالجة يتحول هذا التوجه إلى خلل هيكلي في الاقتصاد.

السؤال المطروح ما هو دور السياسة المالية في المعالجة؟ وما هي الآليات التي تكون كافية دون تدخل السياسة النقدية؟

ينبغي على الدولة القيام بالإجراءات التالية:

- 1- زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة على الدخل.
- 2- تخفيض حجم الإنفاق العام.
- 3- إطفاء القروض العامة من خلال حصيلة الضرائب أو تكوين احتياطي إذا لم يكن هناك قروض مستحقة على الخزينة العامة.

إن هذه الإجراءات سوف تخفض حجم الطلب الكلي استناداً لمبدأ المضاعف في الإنفاق ومضاعف الضرائب كما في الشكل رقم (10).



الشكل رقم (10)

إن زيادة حجم الضرائب سوف يؤثر على حجم الطلب الكلي واستناداً لمضاعف

$$K_T = \frac{-c}{1-c}$$

الضرائب فإن انخفاض الدخل سيكون تابعاً لمقدار الزيادة في

الضرائب فإذا كانت الزيادة في الضرائب بمقدار 25 مليار ليرة وأن الميل الحدي

للاستهلاك هو 75% هذا يعني:

$$Y = Ca + c(Y - T + R) + I + G$$

$$Y = 20 + \frac{3}{4}(Y - 25 + 0) + 20 + 25$$

$$Y = 185$$

أي حسب المثال السابق انخفض الدخل من 260 إلى 185 ويكون مقدار النقص في الدخل التوازني: $260 - 185 = 75$

أي بزيادة في الضرائب بمحدود 25 مليار ليرة يكون الدخل قد انخفض بمحدود 75 مليار ليرة وإذا أخذنا مضاعف تخفيض الإنفاق بمحدود 25 مليار ليرة سوف تخفض الدخل بمحدود 100 مليار ليرة هذا يعني مجموع انخفاض الدخل من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

$$100 + 75 = 175$$

أي يتراجع الدخل بمحدود 175 مليار ليرة وإذا عدنا إلى الشكل البياني نلاحظ أن تخفيض $(C_2 + I_2 + G_2)$ بمقدار 50 مليار ليرة سوف تخفض الدخل من Y_2 إلى Y_1 وهي في المثال 175 مليار ليصبح الدخل التوازني الجديد 85 مليار ليرة سورية. أي تستطيع الحكومة تخفيض الفجوة التضخمية الحاصلة في الطلب ويعود التوازن إلى الحالة الطبيعية قبل التضخم.

وفي هذا الإطار يرى الاقتصادي جون تايلور أحد مؤيدي النظرية غير الكلاسيكية للتوقعات الرشيدة أن تخفيض التضخم بطريقة تدريجية هو أفضل للاقتصاد الوطني من الانخفاض الحاد.

أي يجب استخدام سياسة تخفيض الإنفاق بشكل تدريجي ثم استخدام سياسة رفع الضرائب بشكل تدريجي حيث يكون التخفيض في الطلب الكلي لا يتجاوز سنوياً 10% وهكذا عبر الفترة الطويلة (خمس سنوات) سوف ينخفض التضخم بينما التخفيض السريع كما لاحظنا في المثال يدخل الاقتصاد إلى الركود مباشرة لذلك ركزت مدرسة التوقعات الرشيدة على مفهوم المصادقية في معالجة التضخم أي هل يوافق السياسيون على التخفيض الذي يقترحه الاقتصاديون أم لا؟

وتوقعت أن السياسي يهتم بالانتخابات لذلك سيفضل التضخم على الركود.



الفصل الرابع

السياسة المالية والعجز المالي

تمهيد:

ظهر العجز المالي في الحضارات القديمة حيث كان الملك أو الخليفة يقترض من الجمهور أو يقوم بفرض ضرائب جديدة لتغطية العجز الحاصل، أي أن العجز ليس سمة من سمات الحضارة الحديثة ، إضافة لذلك ينتج العجز عن السياسات المالية الخاطئة، فكلما تأخرت الدولة في دراسة الأسباب واتخاذ الإجراءات المناسبة كلما تحول العجز المالي إلى عجز هيكلي في الاقتصاد الوطني، أي كلما تعمق يمكن أن يؤدي لانحيار النظام الاقتصادي⁽¹⁾.

يتحقق العجز المالي عندما تزيد نفقات الدولة على إيراداتها العادية، مما يدفع إلى اللجوء إلى لقروض أو الإصدار النقدي لتغطية هذه الزيادة في الإنفاق⁽²⁾.

إن الاقتراض وسيلة مالية سهلة المنال لكنها تؤدي لعرقلة النشاط الاقتصادي وحرمان القطاع الخاص من الموارد التي يمكن أن يستخدمها بطريقة أفضل تؤدي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أما الإصدار النقدي لتمويل العجز فإنه يؤدي إلى التضخم، وفي ظروف الدول النامية فإن زيادة الإصدار دون وجود مرونة في الجهاز الإنتاجي سوف يؤدي لخلل هيكلي يصعب التغلب عليه في المستقبل.

أي أن العجز المالي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية هو نتيجة الزيادة المستمرة في النفقات العامة والتراجع المستمر في الضرائب والرسوم نتيجة الدعم الذي تقدمه

(1) عبد الكريم صادل بركات: الاقتصاد المالي، دار الجامعة الاسكندرية 1988 ص 398

(2) المؤلف: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، دار الرضا، 2003 ص 151-152

الدول للتجارة الدولية بغية زيادة حدة المنافسة واكتساب أسواق جديدة الأمر الذي يؤدي بالحكومات للافتراض بغية تمويل هذا الفرق.

أما المفكر العربي الراحل رمزي زكي فإنه يرى في عجز الموازنة وأساليب علاجه محوراً لصراع فكري واجتماعي وسياسي بين الأحزاب والقوى الاجتماعية، ولذلك أصبح المواطن يهتم بالموازنة العامة وإن أي تغيير يمس الموازنة العامة للدولة يثير الاهتمام الاجتماعي والسياسي، ويدعو الجميع للحوار واتخاذ الإجراءات الأفضل التي تشبع أوسع الرغبات وخاصة حاجات الفقراء.

أولاً- العجز والمدارس الاقتصادية:

اعتبر الكلاسيك أن العجز المالي هو الفرق الحاصل بين النفقات العامة والإيرادات العامة نتيجة عدم التقدير الصحيح، وبشكل خاص عدم التقدير الدقيق لحصيلة الضرائب، أي أن الكلاسيك يعزون السبب في العجز المالي إلى ضعف القدرات في حساب الضرائب، والاعتماد من جهة ثانية على التقدير السهل للنفقات العامة لأنها بطبيعتها سهلة التقدير.

إن الكلاسيك لا يشجعون زيادة الضرائب لأنها تقتطع من الرأسماليين مبالغ سوف توجه للاستثمار وتساهم في تحقيق التشغيل الكامل، لكنهم ومع ذلك يرون ضرورة حصر النفقات في أضيق الحدود وتحديد الضرائب المناسبة ليتحقق التوازن ولا يحصل العجز.

لكن الأزمة المالية (الكساد الكبير عام 1929) قد أغلقت باب الحرية وفتحت أمام الدولة لكي تتدخل وتوقف الالميارات والبطالة آنذاك، فقد خرجت جميع الدول عن مذهب الحرية الاقتصادية في أزمة الكساد وما بعدها إلا بريطانيا التي ظلت تقاوم حتى اضطرت أخيراً لتطبيق مجموعة من الإجراءات البراجماتية التي أدت للخروج عن مبدأ التوازن السنوي للموازنة.

أما المدرسة الكينزية: فإنها ترى في التدخل الحكومي الأداة الهامة لصنع التوازن الاقتصادي، فالطلب الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف، فالطلب ينقسم عند كثير إلى طلب استهلاكي وطلب استثماري، وهذا الطلب يتأثر بالحالة النفسية للمستهلكين والمستثمرين وانتهى إلى النتيجة التالية:

مع زيادة الدخل يزداد الميل للادخار وينقص الاستهلاك، ولما كان كل ادخار يجب أن يستثمر حتى يتحقق التوازن وتختفي الأزمات، فإن كثير قد اكتشف من تحليله أنه عند زيادة الادخار ينخفض معدل الربح (الكفاية الحدية لرأس المال) وبالتالي يتراجع الميل الاستثماري ومن ثم ينخفض حجم الطلب الكلي الفعال، وهنا تظهر ملامح الأزمات⁽¹⁾.

واقترح كثير تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام والضرائب وغيرها من الأدوات المالية لكي توقف ظهور الأزمات، بل لكي تصنع الرواج في الاقتصاد. لقد انتقد كثير الكلاسيك في تخفيض الأجور لحل مشكلة البطالة، وعد الأجور مصدراً أساسياً لدخول جماهير العمال والفقراء الذين يوجهون الأجور للاستهلاك. أي الطلب على السلع والخدمات (زيادة الطلب الفعال).

وفي حالات الكساد أو العجز اقترح كثير تدخل الدولة عن طريق المالية العامة والنقود لكي تصحيح العجز ومنع الاقتصاد من الاتجاه نحو الكساد.

أما مدرسة شيكاغو (المدرسة النقدية) فإنها ترى في العجز المالي عيباً اقتصادياً وخروجاً عن قواعد النظام الرأسمالي وللتخلص من عجز الموازنة ترى الكلاسيكية الجديدة ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية:

- 1- تخفيض حجم الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل وللضمان الاجتماعي.
- 2- تخفيض حجم التوظيف الحكومي واعتبار البطالة حالة طبيعية في الاقتصاد الرأسمالي

(1) د. مري زكي: اتجاه العجز دار المدى دمشق 200 ص 58-59

3- تخفيض حجم الإعانات المقدمة للدعم السلمي والفقراء وغيرهم.

إن هذه العوامل تساهم في تخفيض عجز الموازنة، ولكن ذلك سوف يؤثر على حجم الطلب الكلي لذلك اقترح التقديرون تقديم إعانات وتسهيلات للقطاع الخاص لكي يزيد من حجم الطلب الكلي مما يخلق توازناً جديداً في الاقتصاد القومي⁽¹⁾

ثانياً: متطلبات سياسة العجز:

على اعتبار أن الاقتصاد يمر بالدورات الاقتصادية، فإن سمة العجز الدائم أو المستمر، قد تكون غير واقعية، أي ربما يحصل في فترات الرواج أن تزداد الحصيلة الضريبية ويحصل الفائض المالي بدلاً من العجز، وقد لاحظنا خلال التطور الاقتصادي للدول المتقدمة ظهور الفائض في بعض السنوات، وحصول التوازن في سنوات أخرى، أما الصفة الغالبة على ميزانيات جميع الدول هي صفة العجز.

وسياسة العجز كغيرها من السياسات الاقتصادية لها أسس وضوابط علمية، لكي تأخذ صفة السياسة، ولا تحولت إلى قرار إداري جامد، فما هي متطلبات هذه السياسة في المجال المالي والاقتصادي؟

لاستخدام سياسة العجز المالي هناك مجموعة من المتطلبات هي:

1- يجب ألا تتحول هذه السياسة الظرفية إلى سياسة دائمة سنوية ومستمرة، هذا يعني أن الحكومة لا تحاول دراسة الإيرادات المالية والنفقات لتحقيق التوازن، بل تهمل الإيرادات وتستمر بزيادة النفقات ثم إن الاقتصاد قد لا يحتاج في بعض السنوات لزيادة النفقات العامة، لأنها تؤدي لزيادة معدلات التضخم.

2- توجيه سياسة العجز لإضرام نار الفعالية الاقتصادية، فالنمو المتدني أو الاستهلاك المتدني للطلبات الاجتماعية الفقيرة سوف يتحسن إذا ما استخدمت الدولة الإعانات لفترة خمس سنوات.

(1) ومزي زكي: التضخم المسورد، دار المستقبل العربي القاهرة 1986 ص 99-101

إن الغاية الأساسية لسياسة العجز هي زيادة الإنفاق الكلي الأمر الذي يؤدي لزيادة الإنتاج وتشغيل العاطلين عن العمل وبالتالي زيادة مستوى الدخل، فإذا لم تستطع الدول خلال فترة خمس أو سبع سنوات (الفترة الطويلة) التأثير على الإنتاج والدخول فإن سياسة العجز تكون أشبه بألة عاطلة تنتج سلعاً منخفضة الجودة لا خير فيها.

3- لا يشترط في سياسة العجز أن يتحقق التشغيل الكامل، كما كان يعتقد الكلاسيك، بل إن نسبة بطالة 3% تكون مقبولة في الاقتصاد الرأسمالي، كما أن الكلاسيك الجدد يعدون بطالة محدود 5% هي حالة طبيعية في الاقتصاد الرأسمالي الحالي والمالية الحكومية غير مكلفة بإنهاء البطالة عبر الإنفاق العام بل عليها الاعتقاد أن الاقتصاد الحر يحاول بمفرده دون تدخل الدولة أن يصل إلى مراحل متقدمة في التشغيل. أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعتبر معدل بطالة 6% هو حالة طبيعية⁽¹⁾.

ولا داعي للتدخل لتخفيض هذا المعدل عبر المالية الحكومية بزيادة الإنفاق الكلي. 4- إن تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي في حالة التشغيل غير الكامل يؤدي لزيادة تدخل الطلب الكلي الأمر الذي يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج، و طالما لم يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل يمكن للحكومة تمويل العجز بالإصدار النقدي، أما عندما يصل الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل فيجب التوقف عن التمويل بالإصدار النقدي، لأنه بعد هذه الحالة سوف يزداد معدل التضخم⁽²⁾.

وهنا عيّر كثير بين نوعين من التضخم:

1- التضخم المقبول (المرغوب).

2- التضخم المخرب.

(1) ساسي عليل: نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، مرجع سابق ص 882

(2) محمود الشوي: الاقتصاد المالي، مرجع سابق ص 462

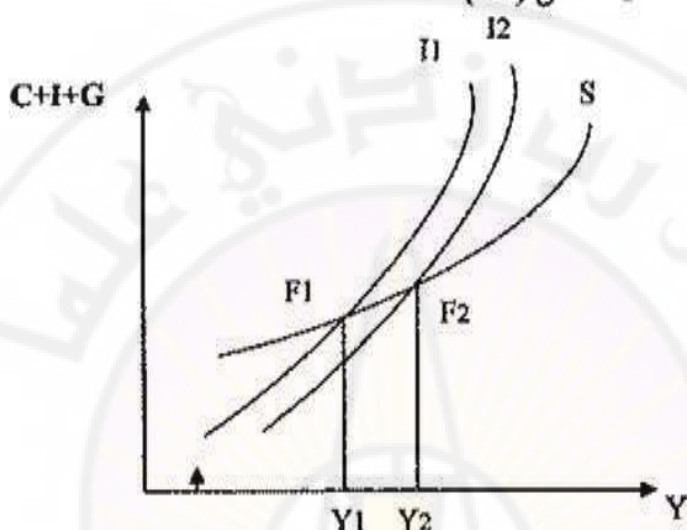
فالتضخم المقبول أو المرغوب به هو في حالة الانطلاق حيث تزداد الأسعار والأرباح ويزداد بالمقابل الدخل، لكن هذه الزيادة تكون مقبولة وتعد تحسناً اقتصادياً، أي ما زالت عناصر الإنتاج في حالة عدم التشغيل، أما عندما تصبح جميع عناصر الإنتاج بحالة التشغيل، يبدأ التضخم المخرب، لأنه عند هذا المستوى من الأسعار إذا استمرت الدولة بتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي فسوف يحصل التنافس بين المنتجين لإعادة توزيع عناصر الإنتاج فيدفعون أسعاراً أعلى للعمال والآلات والمواد الأولية فيحصل التضخم المخرب، أي زيادة في الأسعار والأجور دون تحقيق زيادة في الإنتاج.

5- إن الخلافات السياسية أو الاجتماعية بين الأحزاب والطبقات الاجتماعية يجب أن تكون في إطار السياسة الاقتصادية المتبعة، أي لا يجوز لأي حزب يريد الوصول إلى السلطة تجاوز مفردات السياسة الاقتصادية، التي تم تحديدها سابقاً لإصلاح العجز المالي، واتباع وصفة تخفيض الضرائب أو تحسين الظروف الاجتماعية عن طريق الإعانات الاجتماعية، عندها تفشل الوصفة الاقتصادية ويحصل إما التضخم المخرب أو استمرار حالة اللامعلاج، أي يتحول العجز إلى حالة مرضية كما يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إيطاليا وبريطانيا.

ثالثاً: آليات العودة إلى التوازن:

إن تدخل الدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام سوف يؤدي لإعادة التوازن الاقتصادي الكلي، لأن آليات السوق تعجز عن إعادته بشكل تلقائي، فالدولة التي تدخلت في الاقتصاد منذ أزمة الكساد الكبير 1929 أصبح بمقدورها الاستمرار بهذه السياسة بغض النظر عن المدارس الاقتصادية وأفكارها، أي أن الكلاسيك الجدد والنقديون لا يستبعدون دور الدولة وتدخلها، بل أصبحت أداة فعالة وبشكل مستمر لصنع التوازن المفقود.

وفي هذا الإطار يرى بول سامويلسون أن تدخل الدولة بزيادة مشترياتها من السلع والخدمات سوف تشجع الاستثمار الخاص، أي سوف يزداد الطلب على عناصر الإنتاج وبذلك ينتقل منحنى الاستثمار ليوضح عن زيادة في الدخل القومي⁽¹⁾ بلاحظ من خلال الشكل (11)



الشكل رقم (11)

أن منحنى الاستثمار **I** يأخذ الشكل المقعر نحو الأعلى، هذا يعني أن الميل يوضح أن زيادة الناتج سوف تزيد حجم الاستثمار بسرعة، أي يستجيب الاستثمار فوراً للتغيرات الحاصلة في الإنفاق الكلي.

وبما أنه لا يوجد تأثير لسعر الفائدة لذلك سوف تؤدي زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات لتشجيع زيادة الاستثمار أي سوف ينتقل منحنى الاستثمار من **I0** إلى **I2** مستجيباً للتغيرات الحاصلة في الإنفاق الكلي وسوف يتقاطع مع منحنى الادخار (**S**) في نقطة جديدة هي **F2** التي توضح زيادة الناتج من **Y1** إلى **Y2** أي

(1) بول سامويلسون لورد هاوس: الاقتصاد مرجع سابق ص 663

أن التدخل الحكومي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أدت لآثار إيجابية في العودة إلى حالة التوازن.

وثمة تحالفات فكرية: هل يكفي التمويل الحكومي للعجز لمرة واحدة أم لعدة سنوات كي يحصل التوازن؟

لا يمكن لأي اقتصاد مهما تمتع بالمرونة أن ينتقل من حالة الركود إلى حالة الازدهار من خلال (ضخخة واحدة) في الإنفاق العام، أي لابد من عدة ضخعات وشغل الدورات الاقتصادية الصغيرة (3 سنوات) لكي تبدأ نار الفعالية الاقتصادية وينتقل الاقتصاد إلى التوازن.

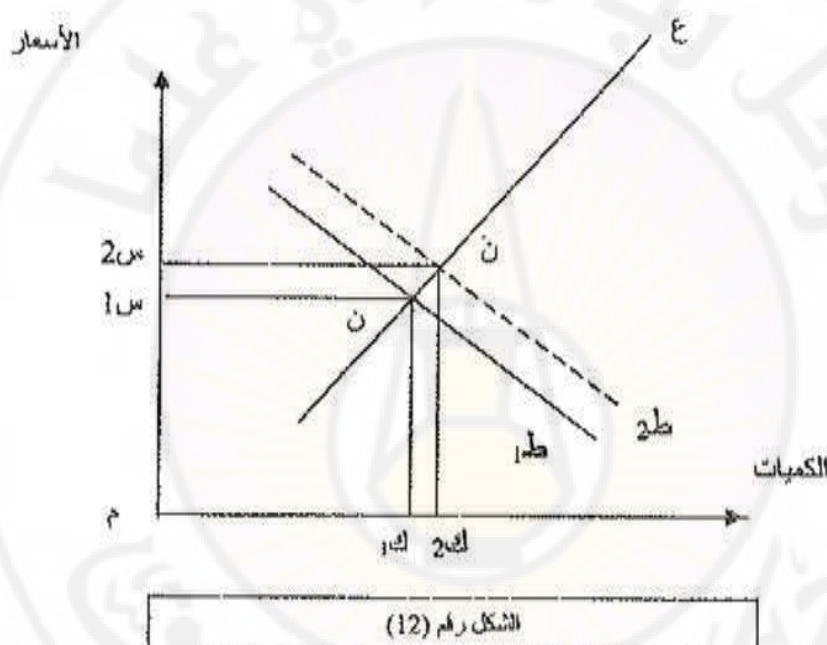
رابعاً: العجز المالي في الدول النامية:

تعاني الدولة النامية من حالة العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة نظراً لانخفاض حجم الضرائب من جهة وانخفاض حجم الدخول من جهة ثانية، فقد أكدت الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي أن 90 % من الدول النامية لا يتجاوز وسطى الدخل فيها 1500 دولار، ولذلك لا تستطيع الدولة زيادة حجم الضرائب على هذه الدخول المتدنية، فتقع الموازنة في حالة العجز، بل والعجز المزمن.. والسؤال المطروح كيف تحول الدولة هذا العجز المزمن؟ وما هي الآثار الناجمة عن هذا التمويل؟

تحول أكثر الدول النامية وخاصة الفقيرة العجز المالي عن طريق الإصدار النقدي مما يؤدي لحدوث التضخم، ونظراً لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة الزيادة في الطلب الكلي لذلك يحدث التضخم ويحول إلى عجز مزمن ويصبح التضخم مزماً فيؤدي ذلك:

- لانخفاض قيمة العملة الوطنية.
- لارتفاع سعر الفائدة وعدم قدرة الاستثمار على الزيادة.
- لازدياد أعداد عاطلين عن العمل.

- لانخفاض الدخل الحقيقي وتزايد الدخل الاسمي نظراً لوجود التضخم.
 - هجرة الرساميل الوطنية إلى الخارج بحثاً عن الأرباح المرتفعة والمستقرة.
- إن هذه الآثار السلبية للتمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي تؤدي لحدوث خلل هيكل في الاقتصاد الوطني (تضخم في الطلب وتراجع في حجم العرض). وتضخم في القطاعات الخدمية والطفيلية وتراجع في حجم الأعمال الإنتاجية، ويظهر ذلك في الشكل البياني رقم (12).



يمتاز العرض في الدول النامية بعدم المرونة والتوازن يتحدد عند النقطة ن تقاطع الطلب الكلي مع العرض الكلي حيث يتحدد حجم الكميات المنتجة والدخل والمستوى العام للأسعار، إن تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي قد أدى لزيادة الطلب من ط₁ إلى ط₂ لكن الزيادة في العرض هي أقل من زيادة الأسعار، أي أن نقطة التوازن ن توضع لنا زيادة في الكميات من ك₁ إلى ك₂ بينما الأسعار ترتفع بكميات أكبر من س₁ إلى

- س2 ويكون التمويل بالإصدار النقدي قد أدى لآثار تضخمية، ولكي لا تتحول هذه الحالة إلى خلل هيكلي في الدول النامية يتوجب على الدولة القيام بالإجراءات التالية:
- 1- الاقتراض من السوق المحلية لتمويل المعجز بدلاً من استخدام الإصدار النقدي.
 - 2- دراسة واقع المالية العامة وتطوير الأنظمة الضريبية بهدف وقف التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة العامة.
 - 3- تشجيع الاستثمار عن طرق أخرى غير الإعفاء من الضرائب بحيث يؤدي ذلك لرفع مستوى الوعي الضريبي واحترام القوانين الضريبية.
 - 4- تمويل المشاريع الاستثمارية وخاصة مشاريع القاعدة الأساسية بهدف تشجيع الاستثمار وإقامة المصانع العامة التي لا يقوم بها القطاع الخاص وذلك لتشجيع العمل المنتج والاستثمار الصناعي بدلاً من تشجيع العمل الخدمي والطفيلي.

الفصل الخامس

تفاعل السياستين المالية والنقدية

تمهيد:

تكلمنا في بداية هذا القسم من هذا الكتاب عن أهداف السياسة المالية وأدواتها ، وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى حالات التوازن الاقتصادي الكلي. ولكي نتحدث عن التفاعل بين السياستين لابد من إعطاء فكرة مبسطة عن السياسة النقدية.

أولاً: جوهر وطبيعة السياسة النقدية:

تشتمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي وأنها السياسة التي تعنى بإدارة التوسع أو الانكماش في حجم النقد بغية الحصول على أهداف معينة ⁽¹⁾

أما مدرسة شيكاغو فقد عرفت النقد " الأساس القادر على إحداث تقلبات في عمليات إعادة الإنتاج لكنها قادرة في الوقت نفسه على العمل بآلية معينة تبعث الاستقرار بشكل مستمر في الاقتصاد الرأسمالي " ⁽²⁾

تحدثت مدرسة شيكاغو عن النقد كمتغير اقتصادي هام يستطيع أن يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية ويؤثر بطبيعة التوازن، لذلك قال النقديون: إذا استقر عنصر النقد استقرت جميع المتغيرات الاقتصادية، وإذا تقلب تأثرت جميع المتغيرات الاقتصادية.

(1) عبد المنعم السيد علي — نزار سعد الدين العيسى، النقد و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد 2003 ص 351

(2) مجموعة مؤلفين: الاقتصاد السياسي غير الماركسي، تحليل نقدي، ترجمة عصام الحفاسي الجزء الأول مركز الدراسات و الأبحاث

الاشتراكية في العالم العربي 1983 ص 108

كما ويعدها البعض: السياسة النقدية تعني بصورة أو بأخرى، تنظيم الكمية المعروضة من النقود⁽¹⁾.

إن هذا التعريف يركز على المصارف التجارية حيث توازن المصارف بين الربحية والسيولة، فإذا أرادت الأرباح توسعت في الائتمان وتعرضت للخطر، وإذا أرادت الحفاظ على أوضاعها والتوازن توظف جزءاً من سيولتها وتحتفظ بالباقي في سبيل الأمان.

ويكون هذا التعريف قد ركز على استخدام النقد في المصارف التجارية. أما من جهتنا فنرى ضرورة التوسع في تعريف السياسة النقدية لتصبح «مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية للتأثير على العرض والطلب الكليين بغية تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي». إن هذا التعريف الأكاديمي يتضمن جوهر السياسة النقدية وآلية تدخلها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وهي بذلك تتضمن الخصائص التالية:

- 1- مجموعة من القرارات والأنظمة والقوانين التي تصدرها السلطات النقدية بهدف تنظيم عرض النقد وطلبه.
- 2- السلطات النقدية هي الجهة المسؤولة عن المصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات المالية والبورصة.
- 3- تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الوسائل مثل المعروض النقدي - وسعر الفائدة وسعر الصرف وحجم التسليفات في الاقتصاد الوطني كأدوات نقدية .
- 4- تؤثر الأدوات النقدية على العرض والطلب الكليين ويمكن تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية، زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

(1) أسامة بشر الدباغ - أطروحة دكتوراه: الاقتصاد الكلي مرجع سابق ص 329

إن هذه السمات توضح لنا دور السياسة النقدية وفعاليتها في الاقتصاد الوطني، إلا أن عرض النقد يتأثر بالعوامل التالية⁽¹⁾:

$$G = \frac{P}{U}$$

حيث G: حجم المروض النقدي.

p = المستوى العام للأسعار.

U = سرعة التداول النقدي.

فإذا فرضنا أن مجموع الأسعار بلغت 1708.3 مليار ليرة سورية وأن سرعة التداول النقدي هي 2.5 فكم هي كمية المروض النقدي في الاقتصاد السوري لعام 2006؟

$$G = \frac{1708.3}{2.5}$$

$$G = 722.9$$

أي، أن هذا الاقتصاد يحتاج لكمية من النقود هي 722.9 مليار ليرة سورية لكي ينعم بالتوازن الاقتصادي.

لأنياً: أهداف السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ولذلك يمكن للسلطات النقدية من خلال الأدوات النقدية تحقيق الأهداف التالية:

1- تحقيق التوازن والاستقرار في المستوى العام للأسعار وذلك من خلال الإصدار النقدي الذي يجب أن يتناسب مع العرض والطلب الكليين مما يؤدي لاستقرار الأسعار وعدم حدوث التضخم.

(1) كارل هانيس ثيرت: النقود و البنوك، مطبعة برلين 1989 ص 125 (باللغة الألمانية).

- 2- تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية من الأرض والعمل ورأس المال وتخفيض حجم البطالة في صفوف العمال⁽¹⁾.
فكلما ازداد عرض النقد كلما توفرت السيولة اللازمة للإقراض وتشجعت المنشآت والأفراد على الاقتراض فيحصل التوسع في الإنتاج.
 - 3- تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملة الوطنية مما يؤدي لزيادة التصدير وتشجيع المصدرين فينعكس ذلك إيجاباً على الإنتاج الوطني.
 - 4- اختيار سعر الفائدة المناسب الذي يشجع على الإدخار من جهة ويشجع على الاستثمار من جهة أخرى فيؤدي ذلك لزيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
 - 5- زيادة حجم القروض المصرفية استناداً لحالة الإنتاج الوطني، فكلما زاد الإنتاج يجب أن تزداد القروض لتمويل عمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك حيث تشجع القروض تحسين الظروف الاقتصادية .
 - 6- تلاقي الأمراض الاقتصادية من خلال جميع أدوات السياسة النقدية لأن سوء الاستخدام يؤدي للتضخم أو الركود، ولذلك يتوجب على السلطات النقدية اختيار الأدوات المناسبة بالتعاون مع السياسة المالية حيث يؤدي ذلك للتخلص من هذه الأمراض .
- إن هذه الأهداف يجب أن تتكامل مع الأهداف المالية والإجراءات الحكومية الأخرى حيث يؤدي ذلك لتحقيق أهداف الخطة الحكومية، أو أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها.

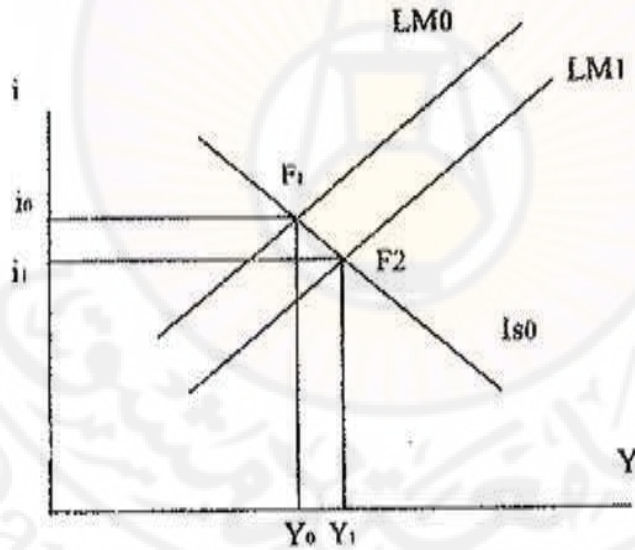
(1) عبد المنعم السيد علي - نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأوراق المالية مرجع سابق ص 359

ثالثاً: تأثير السياسة النقدية والمنحنى (IS - LM):

تؤثر السياسة النقدية بشكل مباشر على الدخل وسعر الفائدة، وتؤثر على سوق السلع والخدمات، فإذا زاد عرض النقد قد ينتقل عرض النقد (LM) وقد يؤثر ذلك على الدخل والفائدة كما سنرى في الحالتين التاليتين:

1- زيادة عرض النقد:

يتأثر سعر الفائدة ومستوى الدخل بعرض النقد، فكلما ازداد عرض النقد أدى ذلك لانخفاض سعر الفائدة وزيادة حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي لزيادة الدخل في الاقتصاد، وبالمقابل إذا انخفض عرض النقد يرتفع سعر الفائدة وينخفض الطلب على الاستثمار و ينخفض مستوى الدخل في الاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك بالشكل رقم (13).

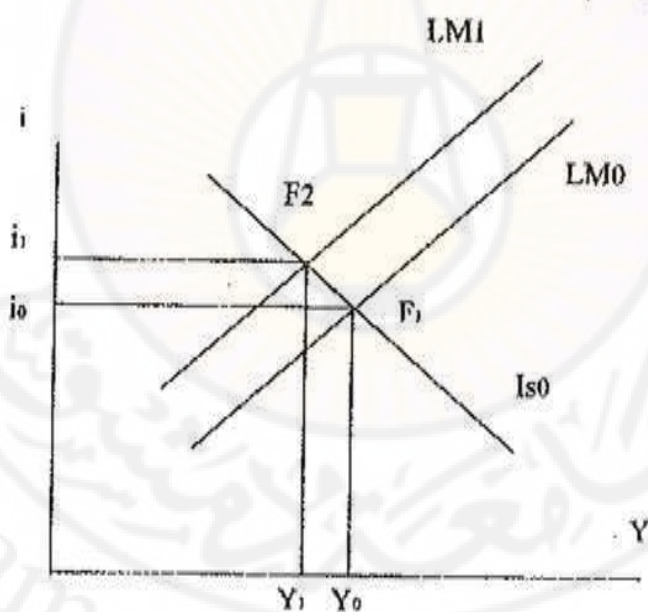


الشكل رقم (13)

يوضح الشكل رقم (13) أن النقطة F_1 توضح تقاطع المنحنى LM_0 مع المنحنى IS_0 فيحدد سعر الفائدة i_0 ومستوى الدخل Y_0 ، إلا أن زيادة كمية النقود سوف تنقل المنحنى LM_0 إلى LM_1 هذا الإجراء سوف يؤدي لتخفيض سعر الفائدة عندها يزداد الطلب على الاستثمار ويؤدي ذلك لزيادة مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1 وتكون آثار زيادة عرض النقد إيجابية.

2- زيادة الطلب على النقود:

إن زيادة الطلب على النقود سوف تؤدي لارتفاع سعر الفائدة، فإذا ارتفع سعر الفائدة سوف ينخفض الطلب على الاستثمار ويؤدي ذلك لانخفاض مستوى الدخل كما في الشكل رقم (14)



الشكل رقم (14)

يظهر في الشكل رقم (14) بأن زيادة الطلب على النقود سوف تدفع الأفراد للتخلي عن السندات وحيازة النقود السائلة (أي تبدل في المحفظة المالية) فإن ذلك سوف يرفع منحني طلب النقود من LM_0 إلى LM_1 ليقاطع مع IS_0 في النقطة F_1 والتي تشير لزيادة سعر الفائدة وانخفاض حجم الدخل من Y_0 إلى Y_1 لذلك لا تستخدم هذه السياسة إلا لمعالجة حالات التضخم.

رابعاً: التفاعل بين السياستين المالية والنقدية:

تعد السياستان المالية والنقدية وجهان لعملة واحدة، فلا يجوز استخدام السياسة المالية بمفردها لمعالجة حالة معينة، وبالمقابل لا يجوز استخدام السياسة النقدية بمفردها لمعالجة حالة أخرى، ولكي تتجح فعالية الحلول الاقتصادية وكفالتها ينبغي أن تسلك السياسة النقدية اتجاهات توازر فيها السياسة المالية حيث يؤدي ذلك لخدمة أهداف التطور الاقتصادي، وليبان كيف تتكامل هاتان السياستان لاهد من دراسة حالة الركود وحالة التضخم.

1- حالة الركود:

بإلا حظ في حالة الركود انخفاض الدخل وتراجع الاستثمار ، وزيادة معدلات البطالة وانخفاض حجم الاستهلاك ، ولكي يخرج الاقتصاد من هذه الحالة التشاؤمية لابد من تفاعل السياسة المالية مع السياسة النقدية في معالجة تراجع حجم الطلب وحجم الاستثمار ، أي سوف تقوم السياسة المالية بالخطوات التالية:

- 1- زيادة حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري.
- 2- زيادة حجم الإعانات الاجتماعية والصحية.
- 3- تخفيض الضرائب وهي بطبيعتها تنخفض في فترة الركود والمطلوب هنا إعادة تخفيض المعدلات والشرائح التصاعدية (وليس الحصيلة فقط).

فإذا قامت السياسة المالية بهذه الإجراءات الثلاثة فإن الطلب الاستهلاكي والاستثماري سوف يرتفع وسوف تبدأ حركة الرواج، لكن قيام السياسة النقدية برفع سعر الفائدة سوف يدفع المستثمرين لزيادة حجم التوظيفات في المصارف ويظل مفعول السياسة المالية لذلك.

يتوجب على السياسة النقدية القيام بالإجراءات التالية:

1- تخفيض سعر الفائدة.

2- زيادة حجم القروض المصرفية لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار.

إن هذين الإجراءين يشجعان زيادة الطلب وسوف يحصل التفاعل وسوف ينتقل منحني الطلب الكلي في الاقتصاد إلى الأعلى ليشجع زيادة العرض الكلي وتبدأ الحركة الصعودية وتحلل سنتين أو ثلاث سوف يخرج الاقتصاد من حالة الركود لأنه لا يجوز استخدام السياسة المالية (لسنة واحدة فقط) لأنها غير كافية لتشجيع الطلب أو تحفيز المستثمرين على زيادة الاستثمار.

إن عدم التنسيق بين أدوات السياسة المالية والنقدية لن يحقق المطلوب بل سوف يدفع بالاقتصاد لحالة الركود التضخمي غير المرغوب في الاقتصاد.

2- حالة التضخم:

إن ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب وانخفاض العرض سوف تؤدي لزيادة حجم المضاربة وإعادة توزيع الدخل لصالح الملاكين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية الأمر الذي يدفع الحكومة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات حيث تخفف من تزايد معدلات التضخم ولذلك يجب على السياسة المالية القيام بالإجراءات التالية:

1- زيادة حجم التحصيل الضريبي وزيادة معدلات الضرائب وخاصة التصاعدية، وذلك بهدف تخفيض حجم الفائض الذي يزيد الطلب الكلي⁽¹⁾.

(1) غازي عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000 من 164

2- تخفيض حجم الإنفاق العام وذلك بهدف تخفيض حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد ويمكن أن يؤدي ذلك لتراجع حجم الطلب الكلي.

3- عدم إطفاء القروض العامة أو تأجيل سداد القروض العامة لفترة لاحقة لأن تسديد الديون العامة من خلال الفائض المتحصل من زيادة الضرائب سوف يساهم في زيادة الطلب الكلي من جديد، ويبطل مفعول الإجراءات المالية.

إن هذه الإجراءات المالية بمضمونها الواسع يجب أن تؤيدها إجراءات نقدية لكي تزيد من فاعلية الإجراءات الحكومية في معالجة التضخم وأهم الإجراءات النقدية:

1- رفع أسعار الفائدة وذلك بهدف زيادة حجم التوظيف المصرفي وتخفيض حجم الاستثمار الإنتاجي والخدمي.

2- تقييد حركة الإقراض وذلك من خلال الروتين وكثرة الإجراءات والضمانات المرتفعة وغيرها فيؤدي ذلك لانخفاض حجم السيولة، و انخفاض الطلب الكلي. إن هذه الإجراءات النقدية عندما تتكامل مع الإجراءات المالية تساعد على معالجة أي مرض اقتصادي كالتضخم، فتهادأ الأسعار ويعود الاقتصاد لحالة التوازن.



المراجع:

- إبراهيم العيسوي: نماذج النمر الأسبوعية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1995
- أحمد فريد مصطفى وسهير محمود السيد حسن: مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1989
- أحمد مراد: النظام المالي في البلدان الاشتراكية، منشورات وزارة الثقافة دمشق 1973
- أريك رول: تاريخ الفكر الاقتصادي. ترجمة راشد البراوي، دار الكتاب العربي القاهرة 1968
- أسامة بشر الدباغ وأسبل الجومرد: المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر عمان 2003
- اسماعيل محمد هاشم: الاقتصاد التحليلي الجامعات المصرية الإسكندرية 1987
- آلان تورين: ما الديمقراطية؟ ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة دمشق 2000
- ايفا مولر: الثروة القومية، مطبعة الاقتصاد في برلين 1987 (باللغة الألمانية)
- تودج-بوشهولز: أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة نزيهة الأفندي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1996
- ثامر محمد الخزرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسيات العامة، دار مجدلاوي للنشر عمان 2004
- جاردنر آكلي: الاقتصاد الكلي، النظريات والسياسات، ترجمة عطية سليمان، الجامعة المستنصرية بغداد 1980
- جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية القاهرة 1997
- جون كينيث غالبريث: تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر) ترجمة أحمد

- فؤاد بليغ، عالم المعرفة العدد 261 الكويت 2000
- جونثر فرانكي، هيربرت هيكس: الاقتصاد المالي، الطبعة الثانية. مطبعة سيرغ برلين
1990 (باللغة الألمانية)
- جيمس حوار تيني، ريمارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن
و عبد العظيم محمد، دار المريخ الرياض 1988
- حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة الدار الجامعية، جامعة بيروت العربية
بيروت 1988
- حسام داود ورفاقه: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان 2005
- حسين راتب يوسف ريان: عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس
عمان 1999
- حمدي الصباحي: دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة - السياسية المالية
الدار المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء 1982
- خضير عباس المهر: التقلبات الاقتصادية، عمادة شؤون الكتابات الرياض 1981
- رفعت المحبوب: الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية القاهرة
- رمزي زكي عجز الموازنة العامة، دار ابن سينا للنشر، القاهرة 1992
- رمزي زكي: أزمة القروض الدولية، دار المستقبل العربي القاهرة 1987
- رمزي زكي: التضخم المستورد، دار المستقبل العربي القاهرة 1986
- رمزي زكي: انفجار العجز: دار المدى دمشق 200
- زينب حسين عوض الله: اقتصاديات المال والنقد، الدار الجامعية بيروت 1998
- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت 1988
- سامويلسون — نوردهاوس: الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله الدار الأهلية عمان
1995

سامي خليل : نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الثاني ، مطابع الأهرام
القاهرة، 1994

سوزي عدي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت
صبيحي تادريس قريضة ومدحت العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية
الدولية دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983
عادل فليح العلي : المالية العامة و التشريع المالي الضريبي ، دار الحامد للنشر عمان
2007

عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية الاسكندرية 1988
عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي مجموعة
النبيل القاهرة 2002

عبد المنعم السيد علي --- نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق
المالية، دار الحامد 2003

عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية بيروت
1972

عبد الهادي النجار: اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت
1982

عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، جامعة دمشق 1982

علي كنعان : الأسواق المالية منشورات جامعة دمشق 2007
علي كنعان : التجربة الآسيوية و الدروس المستفادة منها ، بحث غير منشور جامعة
دمشق 2007

علي كنعان : عجز الموازنة أسبابه و آلياته و طرق المعالجة، جمعية العلوم الاقتصادية
دمشق 1994، ندوة الثلاثاء الاقتصادية

علي كنعان: اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، دار الحسين 1997

علي كنعان: الركود التضخمي في الوطن العربي، مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب،
المغرب 2000

علي كنعان: المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية، دار الرضا، 2003

غازي عنابة: التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000

قطع الحسابات لعام 2006 وزارة المالية دمشق 2007

كارل هاينس تينرت: النقود و البنوك، مطبعة برلين 1989 (باللغة الألمانية)

كامل بكري — إيمان زكي: مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة
الإسكندرية

كامل بكري: مبادئ التحليل الاقتصادي، ومنشورات جامعة بيروت العربية،
بيروت 1987

كمال شرف: النقود والمصارف، جامعة دمشق 1993

كمال غالي: الاقتصاد المالي مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الثالثة دمشق 1968

كمال غالي: الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة دمشق ص 1968

كمال غالي: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق

بجدي محمود شهاب: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية بيروت 1988

المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007

مجموعة مؤلفين : نظام القروض و النقد في ألمانيا الديمقراطية ، مطبعة الاقتصاد
برلين 1985 باللغة الألمانية

مجموعة مؤلفين: الاقتصاد السياسي غير الماركسي، تحليل نقدي، ترجمة عصام
الخفاجي الجزء الأول مركز الدراسات و الأبحاث الاشتراكية في العالم العربي

1983

محمد سعيد فرهود: المالية العامة، جامعة حلب 1994

محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصاريف، دار النهضة العربية بيروت
2002

محمود عبد الفضيل: العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات
الوحدة العربية بيروت 2000

محمود نوري: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة حلب 1981

المعجم الفلسفي المختصر — ترجمة توفيق سلوم، دار التقدم موسكو 1986

نزيه الشوفي: التاريخ السياسي العربي والإسلامي، دار كيوان دمشق 2005

نشره صندوق النقد الدولي لعام 2007 الإحصاءات الأمريكية رقم 111

هو شيار معروف: تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2005

هشام هاشم: سياسات الأسعار، منشورات جامعة دمشق 1973

ول ديورانت: الوجه في قصة الحضارة ترجمة غازي طليمات دار طلاس دمشق
1995

يحيى الحصانة ورفاقه: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة عمان 2005

يورجن بينسلود: سياسة الاستقرار ، الطبعة الرابعة ، مطبعة بول هوبت برن
شتوتغرت 1991 (باللغة الألمانية)

يوسف إبراهيم يوسف: النفقات العامة في الإسلام، دار الثقافة للطباعة والنشر
والتوزيع قطر — الدوحة — 1988

يونس أحمد البطريق: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية بيروت 1985



المدقق اللغوي :

د. منى طعمه

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات

جامعة دمشق
Damascus University

